هاشم عثمان

تاريخ سورية الحديث





هاشم عثمان

تاريخ سورية الحديث


رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

A MODERN HISTORY OF SYRIA
Hashem Othman

First Published in January 2012

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-517-4

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك برس

المحتويات

الإهداء	٩
على هامش الكتاب	١١
العهد الفيصلي ١٩١٨/١٠/١ ــ ١٩٢٠/٧/٢٨	١٥
عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠/٧/٢٤ ــ ١٩٤٦/٤/١٧	٥١
عهد الاستقلال ١٩٤٦/٤/١٧ ــ ١٩٤٩/٣/٣٠	١٥٩
الانقلاب الأول حسني الزعيم ١٩٤٩/٣/٣٠ ــ ١٩٤٩/٨/٨	١٨١
الانقلاب الثاني سامي الحناوي ١٩٤٩/٨/١٤ ــ ١٩٤٩/١٢/١٩	٢١١
الانقلاب الثالث أديب الشيشكلي ١٩٥١/١١/٢٩ ــ ١٩٥٤/٢/٢٤	٢٥١
مرحلة ما بعد الشيشكلي ١٩٥٤/٢/٢٤ ــ ١٩٥٨/٢/٢١	٢٧٥
زمن الوحدة السورية ـ المصرية ١٩٥٨/٢/١ ــ ١٩٦١/٩/٢٨	٢٩٩
عهد الانفصال ١٩٦١/٩/٨ ــ ١٩٦٣/٣/٨	٣٢٩
عهد البعث ١٩٦٣/٣/٨ ــ ١٩٧١/١١/١٦	٣٧١
المراجع	٤١٥
فهرس الأعلام	٤٢٥
فهرس الأماكن	٤٤٥

الاهداء

إلى سوسن رفيقة درب وصديقة

على هامش الكتاب

أشكو، ويشكو كثيرون غيري، من عدم وجود كتاب يضم بين دفتيه تاريخ سورية الحديث، من ثورة الشريف حسين إلى عهد البعث، يسرد بدقة وقائع وأحداث هذه الفترة، بوجهيها الأبيض والأسود، وإن كنا لا ننكر، ولا نتجاهل الدراسات التي تناولت مراحل معينة من هذا التاريخ، كمرحلة العهد العثماني أو العهد الفيصلي، أو الثورات التي اشتعلت نيرانها في أماكن متفرقة من البلاد، كثورة الشيخ صالح العلي، وثورة إبراهيم هنانو، والثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، وغيرها. واستدراكاً لهذا النقص، غير المقبول، قررنا المجازفة، وأعددنا مشروع كتاب عن تاريخ سورية الحديث، معتمدين على المصادر التالية:

١ ــ الصحف والمجلات التي صدرت في سورية ولبنان ومصر.

٢ ــ مذكرات رجال السياسة، وبعض ضباط الجيش والمخابرات التي أخذت تصدر في السنوات الأخيرة.

٣ ــ النشرات والبيانات التي أذاعتها الأحزاب السياسية في سورية في مناسبات مختلفة.

٤ ــ البلاغات الرسمية للحكومة والمسؤولين.

٥ ــ مداولات النواب ومناقشاتهم تحت قبة البرلمان «مجلس النواب».
٦ ــ الكتب والدراسات التي تناولت بعض جوانب تاريخ سورية.
ومع وجود هذه المصادر، لم يكن الأمر هيناً علينا بسبب التناقض في الروايات، والتضارب في التواريخ. وفي أحيان كثيرة لم نقف على التاريخ الحقيقي لحادثة من الحوادث، أو لواقعة من الوقائع.

وإذا كانت جوانب من تاريخ هذه المرحلة معروفة، جاء الحديث عنها في مذكرات بعض السياسيين، وغيرهم، فهناك جوانب غير معروفة بتاتاً ولم تستلفت نظر أحد حتى اليوم، هي الحركات السياسية في منطقة اللاذقية، التي كانت تدعى، إبان الانتداب الفرنسي، حكومة دولة العلويين المستقلة، لم تغفلها عيننا، فعرضناها بصدق وأمانة، لتكتمل الصورة أمام القارىء، ويعرف ما جرى في جزء من بلاده أهمله الباحثون والدارسون.

وقد قسمنا دراساتنا إلى عهود هي:

١ ــ العهد الفيصلي.
٢ ــ عهد الانتداب الفرنسي.
٣ ــ عهد الاستقلال.
٤ ــ مرحلة الانقلابات المتتالية.
(أ) ــ الانقلاب الأول: حسني الزعيم
(ب) ــ الانقلاب الثاني: سامي الحناوي
(جـ) ــ الانقلاب الثالث: أديب الشيشكلي
٥ ــ مرحلة ما بعد الشيشكلي.
٦ ــ زمن الوحدة السورية ــ المصرية.
٧ ــ عهد الانفصال.
٨ ــ عهد البعث.
وبالنسبة لعهد البعث، توقفنا عند المرحلة التي أُطلق عليها اسم الحركة

التصحيحية، حركة حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١. وإلى جانب حديثنا عن كل مرحلة من هذه المراحل، عرضنا الوثائق والبلاغات الرسمية التي صدرت خلالها، لما لها من قيمة كبيرة باعتبارها صفحات مجهولة من تاريخ سورية، وأغلب هذه البيانات، والبلاغات، لم تكن موضع اهتمام أحد من الدارسين. فكتابنا، من هذا المنظور تاريخي وثائقي.

وسيفاجأ القارىء، كما فوجئنا، بأن تاريخ سورية منذ العهد الفيصلي إلى اليوم، رسم خريطته سياسيون وضباط جيش، لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين تدور حولهم الشبهات وتتوجه إليهم أصابع الاتهام بالعمالة للأجنبي ولأنظمة عربية مرتبطة بالغرب وتعمل على تنفيذ أوامره ومخططاته.

وبعضهم فرّط بحقوق البلاد والعباد، مما أدى إلى ضياع جزء غال من الوطن هو لواء الإسكندرون، وضياعه يماثل في أهميته ضياع فلسطين، والأخطر من ذلك السكوت عن هذا الموضوع سكوتاً مطبقاً، مريباً، ورفع لواء تحرير فلسطين، في كل مناسبة.

ومن هؤلاء النفر، من السياسيين، من لم يكن مهتماً بوحدة البلاد، ومصير جزء عزيز منها وهو ما اصطلح على تسميته «جبل الدروز» كرئيس الوزراء الأسبق، وأحد أركان حزب الكتلة الوطنية سعد الله الجابري، التي تولت الحكم مدة، الذي صرّح للصحافي المصري الكبير محمد التابعي: إن الحكومة لا يهمها مصير هذه الصخور السوداء القاحلة، فلتذهب إلى الأردن، أو لتبق مع دمشق، أو لتبق مستقلة، لا مع دمشق ولا مع الأردن، إن هذا هو شأنها المهم ألّا تثير المتاعب[١] وكرّر هذا القول على مسامع رجال من الدروز اجتمعوا به، كان من بينهم المحامي والسياسي والأديب سعيد أبو الحسن، فقال لهم بالحرف: أنا لست مهتماً بوحدتكم مع دمشق أو بقائكم مستقلين مالياً ــ إدارياً ما يهمني هو الهدوء عندكم فأنتم تزعجونني بخلافاتكم، وأُفضّل سورية هادئة من دون الجبل، على سورية مضطربة مع الجبل[٢]

وفي الكتاب فضائح وأسرار كثيرة سيجدها القارىء في طياته، هي أيضاً من المفاجآت.

الهوامش

(١) سعيد أبو الحسن **نيران على القمم**، ص ٣١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣١١.

العهد الفيصلي
١٩١٨/١٠/١ ـ ١٩٢٠/٧/٢٨

سؤال كبير دار في خاطري وأنا أتحرّى أحداث ثورة الشريف حسين وما تلاها من أحداث. هذا السؤال هو: لو أن جمال باشا «السفاح» قائد الجيش الرابع الهمايوني، تنازل عن صلفه وعنجهيته، ولينَّ موقفه، وقبل مطالب الشريف حسين، ملك الحجاز، هل كان الشريف انضم إلى الحلفاء، إنكلترة وفرنسا، وجرى ما جرى من تقسيم البلاد واستعمارها وإنشاء دولة إسرائيل، بالصورة التي تمت فيها بعد دحر الأتراك؟؟

لأن أعمال جمال باشا التعسفية، التي كان ينفذ بها السياسة التي رمت إليها جمعية «الاتحاد والترقي»، وهي القضاء على القوميات وبصورة خاصة، على الأمة العربية. وقيامه بنفي العائلات، واعتقال الشباب المثقف، ومحاكمتهم أمام ديوان الحرب العرفي، هزَّ مشاعر الناس، وخلق نفوراً شديداً من الأتراك. وفي محاولة لرتق الفتق بين العرب والأتراك، أوفد الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق لمقابلة جمال باشا والطلب منه العفو عن الشباب العرب المسجونين في سجونه، وافهامه أن العرب ليسوا خونة، وهم على أتم الاستعداد لمناصرة الأتراك في حربهم ضد الحلفاء. لكن جمال باشا رفض العفو عنهم. وعندما رجع فيصل إلى بلده، وأخبر والده بما جرى بينه وبين جمال باشا، أرسل الشريف حسين، بتاريخ الحادي والعشرين من شباط/ فبراير ١٩١٦ برقية إلى أنور باشا، ناظر الحربية باسطنبول، يقول فيها:

«إن خروج الدولة العلية منصورة من الحرب، يتوقف على اشتراك جميع العناصر العثمانية فيها، ولا سيما العرب، لأن الجانب الأهم من ميادين القتال يقع ضمن أراضيهم وتأييدهم قلباً وقالباً. وغني عن البيان أن إرضاء الشعب العربي متوقف على مداراة قلبه الذي جرحه اتهام عدد غير قليل من أبنائه بتهم سياسية مختلفة، والقبض عليهم، ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية وسبيله بالدواء التالي:

١ ــ إعلان العفو العام عن المتهمين السياسيين.

٢ ــ إنالة سورية ما تطلب من نظام مركزي، ومثلها العراق.

٣ ــ جعل إمارة مكة وراثية في أولادي، وإبقائها في حالها الحالية.

فإذا قبلت هذه المطالب، فأتعهد بحشد القبائل العربية بقيادة أبنائي في ميدان العراق وميدان فلسطين. وإذا لم تقبل، فأرجوكم أن لا تنتظروا مني شيئاً سوى الابتهال للحق جلَّ وعلا أن يهب الدولة النصر والتوفيق».

أرسل أنور باشا برقية الشريف حسين إلى جمال باشا الذي تولى الرد عليها ببرقية أرسلها للشريف حسين، مؤرخة في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير قال فيها:

«عرفت ببرقيتكم إلى ناظر الحربية أنور باشا، فأنتم تطلبون أن تكون الإمارة وراثية في أبنائكم، وأن يمنح العفو عن الأشخاص بعد أن قامت الأدلة على خيانتهم للوطن والأمة. فأقول لكم ليس من الممكن إجابة الجزء الثاني من مطالبكم لضرورة المصالح العامة، فالحكومة التي تصفح عن الخونة خليقة بأن توصف بالضعف. كما أن عفوها يغري الكثير بالخيانة ولو اطلعت على الوثائق التي ظهرت في المحكمة لرأيت إلى أي حدّ وصل أولئك المتهمون. أما بشأن جعل الإمارة وراثية، فالفرصة ليست مناسبة للمطالبة بذلك»[١]

أجابه الشريف حسين ببرقية مؤرخة في السابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩١٦، قال فيها: «إذا كنت ترغب في التزامي جانب الهدوء والسكينة فيجب الاعتراف باستقلال الحجاز من تبوك حتى مكة، وحصر الإمارة في أبنائي، والعدول عن محاكمة أحرار العرب، وإعلان العفو العام عن أحرار سورية والعراق»[٢].

فما كان من جمال باشا إلّا أن أرسل عساكر إلى الحجاز للقضاء على الشريف حسين،

وأمر قضاة الديوان العرفي بتشديد أحكامهم على شباب العرب المسجونين. وفي السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩١٦، صدر حكم الإعدام عليهم بالرغم من البرقيات التي أرسلها الشريف حسين إلى أنور باشا، مسترحماً العفو عنهم، وبالوقت نفسه، أرسل الشريف حسين برقية إلى الصدر الأعظم طالباً تخفيف الحكم، مهدداً بالعصيان إذا لم يستجب طلبه.

وفي محاولة أخيرة، زار الأمير فيصل جمال باشا، في الخامس من أيار/ مايو ١٩١٦، وبرفقته المشايخ بدر الدين الحسيني وعبد القادر الخطيب وأسعد الشقيري، يطلبون منه إرجاء تنفيذ الإعدام، وإعادة المحاكمة، لكن جمال باشا رفض وساطتهم، وهدد الأمير فيصل بإعدامه إذا تعرض لمثل هذه المسائل التي تخص المحاكم[٣]

وفي اليوم التالي، السادس من أيار/ مايو، أعدم جمال باشا عدداً من شباب العرب، وهم من سورية، شفيق مؤيد العظم والشيخ عبد الحميد الزهراوي وعبد الوهاب الإنكليزي وشكري العسلي ورشدي الشمعة والأمير عمر عبد القادر الجزائري ورفيق رزق سلوم. وبإعدامهم انقطع كل اتصال بين الشريف حسين وجمال باشا والمسؤولين الأتراك.

وفي التاسع من شعبان من عام ١٣٣٥هـ المصادف ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦ أطلق رصاصة من قصره باتجاه ثكنة قريبة للجيش التركي إيذاناً ببدء الثورة العربية على الوجود التركي، وعقب ذلك قام المنادي بإذاعة «منشور الثورة» أمام الكعبة.

استهله بذكر الأعمال المسيئة التي قامت بها جمعية «الاتحاد والترقي، ودفعته إلى حمل السلاح ضدها ومحاربتها. وهي الاستيلاء على الحكم، وإنهاء الخلافة العثمانية، وإضاعتهم ممالك كبيرة من ممالكها، وتمزيقهم شمل الأمة العثمانية بمحاولتهم جعل شعوبها كلها تركية بالقوة، وانحرافهم عن صراط الدين، ونشرهم الكتب والصحف التي جاهرت بالطعن في الإسلام، وانتقاص ما عظّم الله تعالى من قدر خاتم رسله، وقدر خلفائه الراشدين ككتاب «قوم جديد» الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والإخلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنّة النبوية، وجعلهم لدينهم أركاناً لا صلاة فيها ولا صيام ولا حج، ومجلة «اجتهاد» التي شوّهت سيرة المصطفى(ص)، ومحاولتهم قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية بإبطالها من المدارس، ومنعها من الدواوين والمحاكم، وقتلهم كبار ونوابغ رجال النهضة وحملة الأقلام، وكبار الضباط، ومصادرة أموال عدد كبير من الناس ونفيهم نساء

وأطفالاً إلى بلاد الأناضول.

وبعد ذلك قال: ولما كان أمر حماية الحجاز، وإقامة ما فرضه الله فيه من شعائر الإسلام، ووقاية العرب والبلاد العربية من عاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرف هذه الجمعية لا يتم تداركه إلّا بالاستقلال العام، وقطع كل صلة بهؤلاء وقد هبّت البلاد بتوفيق الله للنهوض بأمر استقلالها، هذا ما قمنا به لأداء الواجب الديني علينا، راضين من إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يؤدوا كذلك ما يرونه واجباً لنا عليهم من أحكام روابط الإسلام، والتناصح على البر والتقوى[٤].

ومع بدء المعارك بين قوات الشريف حسين والقوات التركية، أخذ الأمير فيصل يرسل مبعوثين عنه إلى سائر أنحاء البلاد السورية للاتصال بزعمائها وإطلاعهم على مجريات الأحداث، طالباً إليهم الانضمام إلى الثورة. وقد استجاب له عدد كبير من الضباط والجنود العرب في الجيش التركي. وكان من أوائل المستجيبين له، الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وسلطان باشا الأطرش في جبل الدروز، وإبراهيم هنانو في جبل الزاوية، الذي رفع العلم العربي فوق داره وباشر بتسيير حملة من ثلاثة آلاف هجان لتلتحق بالجيش العربي في العقبة.

وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، تلقى سلطان باشا الأطرش كتاباً من رسول الأمير فيصل، نسيب البكري، يعلمه أن:

«الجيش الحجازي طهّر مكة المكرمة من الأتراك، وأن جيش الحلفاء المنضم إليه الجيش السوري قد افتتح بئر السبع ويافا والقدس. وعليه أن يكون على استعداد، مع رجال حزبه، وقريباً سندخل جبلكم المنيع بواسطتكم والله ينصر العرب»[٥]

وفي الثامن والعشرين من آذار/ مارس ١٩١٨، وصل نسيب البكري، إلى جبل الدروز حاملاً معه رسالة من الأمير فيصل، موجهة «إلى عموم أهل جبل الدروز يطلب فيها:

إجراء جميع التسهيلات المقتضية بطرد أعدائنا وأعداء وطننا.. الذين إذا لم نتحد على طردهم من ديارهم، فإنهم لا يبقون منا فرداً[٦]

ونحب أن نشير هنا، إلى أن سلطان باشا الأطرش وحده دون بقية زعماء الدروز لبى نداء

الأمير فيصل، واستجاب له ودعا أهالي قرى أم الرمان والغاربة وحوط وعنز والمغير وبكة لموافاته. في حين أن زعماء آخرين كسليم الأطرش ونسيب الأطرش وعبد الغفار الأطرش ردوا على كتبه التي أرسلها إليهم ردوداً سلبية جداً[٧] ومنهم من شنّع على سلطان باشا لاستجابته للدعوة[٨].

دخل الشريف حسين الحرب إلى جانب الحلفاء مغتراً بوعودهم باستقلال الدول العربية الممتدة من الأناضول إلى الحدود الفارسية. ومن المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط. وما درى أنهم يخدعونه بالوعود الكاذبة التي أعطوه إياها من طرف اللسان ليضمنوا وقوفه إلى جانبهم في الحرب.

وقد اعترف الجنرال ويلسون Wilson بعد أن حضر مؤتمراً اشترك فيه سايكس Sykes وبيكو Picot مع فيصل، بأنه شعر بالقرف على الطريقة التي كانوا يخدعون بها الملك حسين، حتى إنه خرج من المؤتمر مهدداً بالاستقالة، وقال له وينغت Wingate[٩]: إن الرجل العجوز ــ يقصد الملك حسين ــ يثق في بريطانيا وهذه الثقة سوف تدمره. لقد خدعوا الملك حتى جعلوه يتوهم أن المملكة العربية التي يحكمها ستشمل سورية والعراق، ولم يخبروه أن بغداد ستكون عملياً في يد بريطانيا[١٠]

انتصر الحلفاء في حربهم ضد تركيا، ويعود الفضل في هذا الانتصار، بالدرجة الأولى، إلى الجيش العربي بقيادة أولاد الشريف حسين والضباط العرب الذين انضموا إلى هذا الجيش، ثم إلى الجاسوس الإنكليزي لورنس Laurence والدور الخطير الذي لعبه بتأليب القبائل العربية المتناثرة في بوادي الحجاز، وشرقي نهر الأردن وجنوب سورية، وكسبها إلى جانب قوات الأمير فيصل، وخاصة قبيلة الحويطات وزعيمها عودة أبو تايه، وغيرها. ثم إلى الذهب الذي بذلته بريطانيا بسخاء لشراء الذمم وترويج خططها.

وعندما وضحت نتيجة الحرب، وتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، اتصل القائد العام التركي في دمشق، جمال باشا المرسيني، الملقب بالصغير، صباح الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩١٨، بالعرب وقال لهم إنه حريص على منع حدوث انهيار للنظام في البلد، وإنه على استعداد لأن يسلم المدينة لمن يرشحه الأمير فيصل ليتولى السلطة بعد انسحاب القوات التركية. وكان مرشح فيصل، رضا باشا الركابي إلّا أنه كان في موقع عسكري بعيد عن دمشق، فاقترحوا أسماء أخرى من بينها شكري باشا الأيوبي، وكان وقتذاك في السجن، ثم

ذكروا اسم الأمير عبد القادر الجزائري، ورشحوا معه شقيقه الأمير سعيد، وتوجه الأميران عبد القادر وسعيد، وسط الهتافات والمظاهرات، إلى السجن وأخرجوا شكري باشا الأيوبي، فتولى السلطة في المدينة مع الأميرين الجزائريين. ودخل الأمير عبد القادر سراي الحكومة ورفع عليها العلم العربي الذي تسلمه من الشريف حسين في مكة، وأقسم له أن يرفعه في دمشق. وبادر شكري باشا الأيوبي، من فوره، إلى إصدار أوامره بالإفراج عن أربعة آلاف سجين كان الأتراك قد اعتقلوهم.

ولم يرق لنوري السعيد وللورنس، أن يكون للأمير عبد القادر يد في السلطة وتوجيه الأمور لاتجاهاته المخالفة لاتجاهاتهما، فعمدوا إلى حيلة لإبعاده. فهما عندما ذهبا إلى سراي الحكومة، ودخلا الصالون وجدا الشريف ناصر يجلس جنب شكري باشا الأيوبي على أريكة واحدة، وبجوارهما الأميران الجزائريان، وكان الأمير سعيد قد عرض على الشريف ناصر أن يتسلم السلطة بصفته ممثلاً للأمير فيصل، وكان هدف الأمير سعيد من ذلك منع فيصل من تولي أمور البلاد، لأنه وشقيقه الأمير عبد القادر كانا يرفضان الأمير فيصل ويناديان بالملك حسين ملكاً للدولة العربية الجديدة. وقد أثار هذا الأمر كلاً من لورنس ونوري السعيد، وهنا لجأ لورنس إلى حيلة فاستغل نفور الأمير عبد القادر منه وأخذ يستثيره ويستفزه، فما كان من الأمير إلّا أن هاج وشهر خنجره وتوجه نحو لورنس يريد قتله، فهبّ الشيخ عودة أبو تايه، الذي شارك لورنس في الكثير من مغامرات وغزوات الصحراء، للدفاع عنه، وقبل أن يستفحل الأمر وينشب العراك بين رجال الشيخ وحاشية الأمير عبد القادر، تدخل نوري السعيد بلباقة وبدعوى المحافظة على النظام والوقار، وطلب من الأميرين الجزائريين الانسحاب من السراي، فلما غادرا أعلن نوري السعيد أن شكري باشا الأيوبي وحده هو حاكم دمشق العسكري[١١]

وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، دخلت الجيوش العربية دمشق وبعد يومين دخلها الأمير فيصل محاطاً بحاشيته، وأذاع بياناً موجهاً إلى أهالي سورية جاء فيه:

«إلى أهالي سورية المحترمين

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول بجيوشنا المنصورة، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله.

ثم أبلغهم المواد الآتية:

١ ــ شكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه، باسم مولانا السلطان حسين، شاملة جميع البلاد العربية.

٢ ــ قد عهدت إلى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته.

٣ ــ تتألف إدارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد إليها، بناء عليه أرجو من الأهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة، والانقياد لأوامرها، والإصغاء لتبليغاتها. وليعلم جميع الناس أن حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً، لا نفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم، وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب، وإعلاء كلمتهم والسلام»[١٢].

ثم صدر الأمر بعودة جميع الموظفين إلى أعمالهم كالمعتاد.

وفي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، عيّن الأمير فيصل، شكري باشا الأيوبي حاكماً للساحل السوري بعد أن أخلى الأتراك بيروت، وأعلنت المدينة انضمامها للحكومة العربية. وتبعتها المدن الساحلية الأخرى وشكلت هيئات مسؤولة موقتة لتأمين راحة السكان ومنع الفوضى، إلى حين وصول القوات العربية.

ففي حماه تشكلت هيئة إدارة موقتة برئاسة بدر الدين الكيلاني، وعضوية بعض أعيان حماه.

وفي حلب رفع العلم العربي قبل أن يغادرها مصطفى كمال، قائد القوة التركية.

وشكل إبراهيم هنانو، في شمال سورية، حكومة وجيشاً في كفر تخاريم ــ منطقة حلب ــ ووضع نفسه تحت تصرف الشريف ناصر الذي فوض له تحرير أنطاكية، وتشكيل إدارة محلية في منطقتها، وجعل مركزها الريحانية.

وفي اللاذقية أعلنت حكومة تمتد من حدود طرطوس إلى حدود أنطاكية وتأسس مجلس وطني عهد برئاسته إلى رشيد طليع، ورفعوا العلم العربي على السراي[١٣]

وتوجه شكري باشا الأيوبي إلى بيروت، مع معاونه رفيق التميمي ورفع العلم العربي على السراي في بيروت، في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، إلّا أن فرنسا احتجت على هذا العمل احتجاجاً شديداً، وطالبت حليفتها بريطانيا بتنفيذ اتفاق سايكس ــ بيكو Sykes - Picot الذي يطلق يدها في إدارة الساحل السوري، ومن ضمنه ولاية بيروت. وأسرعت فأرسلت القوة العسكرية التي كانت أعدتها وأنزلتها في بيروت في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨.

ونزولاً عند مطالب فرنسا، أصدر الجنرال اللنبي Allenby أمراً، في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، بتعيين الكولونيل الفرنسي دي بياباب De piepape على المنطقة الغربية، وإنزال العلم العربي عن دوائر الحكومة، وإلغاء كل المظاهر العربية، والتدابير الإدارية التي اتخذت في تلك المنطقة. وسبّب ذلك هيجاناً في دمشق، وعمل فيصل كل ما في وسعه لإخماد فتنة عسكرية ظهرت بوادرها بين جنده[١٤]

واجتمع اللنبي Allenby بفيصل في دمشق وأطلعه على الخطة التي ستتبع في إدارة البلاد ريثما يعقد مؤتمر الصلح مع الأتراك، ويتقرر مصيرها نهائياً، وتقضي الخطة بإنشاء حكومة عسكرية عربية تبدأ من حدود الحجاز وتضم شرقي الأردن ودمشق وحمص وحماة وحلب يكون على رأسها الأمير فيصل باسم القيادة الحليفة، مرجعه الجنرال اللنبي Allenby. أما الساحل السوري، فسيديره ضابط فرنسي، باسم الجيش الحليف، ويدير فلسطين الضابط البريطاني الميجر جنرال آرثر موني[١٥].

وتنفيذاً لهذه الخطة نزل في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ الملازم دولاروش مع عدد من العساكر في اللاذقية، وأنزل العلم العربي ورفع مكانه العلم الفرنسي، وذلك لتثبيت أقدام فرنسا في هذه المنطقة.

وبعد أن استتبت الأمور في العاصمة دمشق، رغب الأمير فيصل في زيارة عاصمة الشمال حلب، فتوجه إليها مع نخبة من أعوانه ومرافقيه ومروا في طريقهم على زحلة وبعلبك وحمص وحماة. وقام الأمير أثناء وجوده في حلب بتنظيم أمور إدارتها، وأقام له الحلبيون

اجتماعاً حافلاً بنادي حلب، في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، أظهروا فيه مدى تعلقهم به.

وأثناء وجوده في حلب وصلته برقية من والده الشريف حسين يطلب منه تمثيله في مؤتمر الصلح. فسافر في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ على المركب البريطاني غلوسستر، وبصحبته رئيس مرافقيه نوري السعيد ورئيس ديوانه رستم حيدر وكاتبه الخاص فايز الغصين ومرافقه الخاص تحسين قدري وطبيبه الخاص ومستشاره الدكتور أحمد قدري.

ولما وصل إلى مرسيليا وجد نفسه أمام تبدل كبير في السياسة، فقد أعلمه الموظفون الفرنسيون بأن ليس عند فرنسا معلومات في ما يختص بالمهمة التي عهد إليه بها في فرساي. ولذلك فلا فائدة من ذهابه إلى باريس. ودعوه لزيارة الجبهة الغربية. وبعد عشرة أيام ذهب إلى باريس ومنها إلى لندن ثم إلى فرنسا. وقدم لمؤتمر الصلح، في الأول من كانون الثاني/ يناير، مذكرة قال فيها:

إن هدف الحركة القومية العربية التي أصبح والدي، في أثناء الحرب، زعيمها.. هو توحيد العرب في أمة واحدة.

وإني لآمل أن تستطيع الدول العظمى أن تجد وسائل أفضل لتحقيق أهداف حركتنا القومية. لقد جئت إلى أوروبا بالنيابة عن والدي، وبالنيابة عن العرب في آسيا لأقول لكم إنهم يأملون منكم أن تنظروا إليهم كشعب له إمكانياته الكامنة. وكشعب شديد الغيرة على نفسه وحريته، ويطلبون إليكم ألّا تتخذوا أية قرارات تتعارض مع رغبة هذا الشعب في تحقيق وحدة تضم المناطق تحت حكم واحد يتمتع بالسيادة المطلقة.

نحن نرى أنه إذا منحنا استقلالنا، وإذا أثبتنا كفاءاتنا الوطنية، فإن المؤشرات الطبيعية الناشئة عن العرق واللغة والمصالح، ستعمل بعد زمن قصير على جمعنا في أمة واحدة، ولكن لكي تعمل هذه المؤشرات عملها فينا، يتوجب على الدول العظمى أن تضمن لنا فتح الحدود الداخلة بين مناطقنا. وبكلمة واحدة نطلب إليكم ألّا تفرضوا علينا حضارتكم ككل، بل إن تساعدونا على انتقاء ما يخدم مصالحنا، وما يفيدنا من اختياراتكم الحضارية»[١٦]

بقي الأمير فيصل في فرنسا ما يقرب من خمسة أشهر. واستطاع أثناء وجوده في باريس أن يحصل من مؤتمر الصلح على إقرار مبدأ الاستفتاء للوقوف على رغبة السكان. ثم عاد إلى البلاد فوصلها في الثلاثين من نيسان/ أبريل ١٩١٩. وحال وصوله، أوعز إلى رئيس الحكومة أن يدعوا إلى اجتماع، وفي يوم الاجتماع، الخامس من حزيران/ يونيو ١٩١٩، ألقى الأمير فيصل خطاباً عرض فيه خلاصة ما جرى معه في أوروبا وتطرق إلى موضوع لجنة الاستفتاء، ومما قاله:

إن جمعية الأمم ستوفد لجنة إلى البلدان العربية وغيرها، للتوثق من درجة رقيّها، ورغائبها في الحكم الذاتي ونوعه، فعليكم حينئذٍ أن تصارحوها حين قدومها بحقيقة ما ترغبون فيه، وهي، على ما أعتقد، لا يخرج عن طلب الاستقلال التام والناجز لسورية الطبيعية بجميع مناطقها»[١٧]

وفي ما يتعلق بمؤتمر الصلح، فقد قرر بجلسته المنعقدة في الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩١٩، تعيين لجنة دولية للتحقيق في قضايا آسيا الصغرى، والاطلاع على رغبة سكانها، تتألف من مندوبين عن أميركا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، لكن امتنعت فرنسا وبريطانيا عن المشارك في اللجنة، وانسحبت إيطاليا لعدم وجود مصلحة لها في الشرق، أما الرئيس ويلسون فقد أعلن في الحادي والعشرين من أيار/ مايو ١٩١٩، أنه أصدر تعليماته إلى الأعضاء الأميركيين بالذهاب إلى سورية.

وكانت اللجنة برئاسة المستر تشارلز كراين Charles R. Crane والدكتور هنري كينغ Henry King، وضمت مستر ألبرت لايبر Albert H. Lybyer والدكتور جورج مونتغمري والكابتن وليم يالي Wiliam Yale والمستر لورنس مور، والكابتن دونالد برودي. وصلت اللجنة إلى يافا في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٩، وانضم إليها الكولونيل ويلسون السكرتير العسكري للجنرال أللنبي.

وأذاعت اللجنة، عند بدء عملها البيان التالي:

لقد عيّن مجلس الأربعة في مؤتمر الصلح لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية لعلاقتها بالوصايات. فغاية القسم الأميركي الموجود الآن هي الوقوف، جهد المستطاع، على أحوال

السكان ورغباتهم، ليكون الرئيس ويلسون، والشعب الأميركي على بيّنة من الحقائق في كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى، سواء كان ذلك في مؤتمر الصلح أو في جمعية الأمم»[١٨].

بقيت اللجنة في فلسطين ما يقرب من عشرة أيام ثم توجهت إلى دمشق، وقبل وصولها، وُزعت على الأهلين إعلانات جاء فيها ما يلي:

إياك أن يضلك الخونة

لا تبعْ بلاد أجدادك فيلعنك أولادك وأحفادك.

عش حراً. فكّ أسرك من نير الاستعباد فتستريح، ولتكن مطالبك هي:

أولاً: اطلب (الاستقلال السياسي التام) بلا قيد ولا شرك ولا حماية ولا وصاية.

ثانياً: لا تقبل بتجزىء بلاد أهلك ووطنك، أي (سورية كلها جزء لا يتجزأ).

ثالثاً: اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس)، ومن الجنوب (صحراء سيناء)، ومن الغرب (البحر المتوسط).

رابعاً: تمنّ لبقية البلاد المحررة العربية (الاستقلال والانضمام).

خامساً: عند الاحتياج أن تكون المعاونا المالية والفنية من دولة أميركا، بشرط أن لا تمس استقلالنا السياسي التام.

سادساً: احتج على المادة ٢٢ من قانون جمعية الأمم القائلة بوجوب الوصاية لأنك أهل الاستقلال.

سابعاً: ارفض كل حق تدعيه دولة ما بأن لها حقوقاً تاريخية أو أرجحية في بلادنا رفضاً باتاً.

وصلت اللجنة إلى دمشق مساء الثلاثاء الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩١٩ واستقبلت استقبالاً حافلاً، وقام الأمير فيصل بزيارتها قبل ظهر يوم الخميس السادس

والعشرين من حزيران/ يونيو، في محل إقامتها بفندق (دامسكوس بالاس) وبرفقته الشيخ فؤاد الخطيب، أمين الأمور الخارجية وأبدى لها استعداده لإجراء كل ما يضمن تسهيل مهمتها. كما زارها وفد العلماء برئاسة مفتي دمشق الشيخ عطا الكسم. وكان مؤلفاً من قاضي دمشق محمد محاسن ونقيب الأشراف الشيخ علي الحسيني والشيخ سعيد الباني مفتي الجيوش العربية الشمالية والشيخ عارف المنير والشيخ عطا العجلاني والشيخ محمد الأسطواني والشيخ حسني الكسم.

وقالوا للجنة: نريد أن نكون مستقلين تماماً. وأما من حيث السيادة الدينية فإن ملك الحجاز يسود جميع المسلمين سيادة دينية طبيعية وخصوصاً العرب منهم. ويجب أن يكون سمو الأمير فيصل ملكاً علينا. ونريد حكومة ديموقراطية ملكية دستورية على الأصول اللامركزية تراعى فيها حقوق الأقلية. وكانت الأحزاب والجمعيات، قررت تشكيل لجنة لمقابلة اللجنة الأميركية وعرض مطالب السوريين عليها، وكلفوا أربعة منهم ليخطبوا أمامها حددت لهم المواضيع التالية:

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر: الاستقلال التام ولياقتنا به.

الدكتور مرشد خاطر. وحدة البلاد العربية.

محمد صالح العمادي: أضرار الهجرة اليهودية.

توفيق الناطور: الاحتجاج على المادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم[١٩].

ودعا الأمير فيصل وحكومته أهالي سورية ولبنان وفلسطين إلى مؤتمر يعقد بدمشق، يعهد إليه تقرير مطالب ورغبات هذه البلاد، وعقد المؤتمر في النادي العربي، في شوال ١٣٢٧، الثاني من تموز/ يوليو ١٩١٩، وانتخب الأعضاء: فوزي باشا العظم رئيساً، والسيدين فائز الشهابي وعزة دروزة كاتبين[٢٠]

كما انتخبوا خمسة عشر عضواً لإعداد القرار الذي سيقدم إلى اللجنة الدولية، هم: فوزي باشا العظم، عبد الرحمن باشا اليوسف، سعيد بك حيدر، الأمير أمين أرسلان، عبد القادر الكيلاني، الدكتور سعيد طليع، سعد الله الجابري، جبران قوزما، فارس الزعبي، عبد الفتاح السعدي عزة دروزة، منح هارون، هاشم الأتاسي، عبد الغفار الأطرش، عزة الشاوي.

وقدم هؤلاء قرارهم إلى اللجنة، وجاء فيه ما يلي:

«نحن الموقعين أدناه بإمضاءاتنا وأسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام، قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الأربعاء المصادف لتاريخ ٢ تموز/ يوليو سنة ١٩١٩، وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا، ورفعها إلى الوفد الأميركي المحترم من اللجنة الدولية.

أولاً: إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية، بدون حماية ولا وصاية.

ثانياً: إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة، وتحفظ فيها حقوق الأقليات، على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل.

ثالثاً: إننا نحتج على المادة ٢٢ الواردة في عهد جمعية الأمم والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة.

رابعاً: إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل فإننا نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد «جمعية الأمم» عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام. ونطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية، على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها، وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً.

خامساً: إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها، فإننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى، على أن لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها. وعلى أن لا يزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة.

سادساً: إننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت من بلادنا السورية، ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال.

سابعاً: إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً للإسرائيليين. ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا، أما سكان

البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ثامناً: إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

تاسعاً: إننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر، ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين.

عاشراً: إننا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية، أو كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا، ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان.

ونطلب السماح لنا بإرسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقاً لرغباتنا هذه والسلام[٢١].

من دمشق انتقلت اللجنة إلى حمص واجتمعت بوفود المسلمين ووفد طائفة السريان القديم ووفد الجركس ووفد المسيحيين.

وبعد ذلك انتقلت إلى حماة، واجتمعت بوفد العلماء والمجلس البلدي ووفد التجار ووفد مختلط من الأطباء والمحامين والصحافيين والمعلمين والصيادلة وجمعية البر الإسلامية وممثلي لنقابات العمال ووفد البروتستانت ووفد الأرثوذكس ووفد الكاثوليك ووفد السريان ووفد العمرانية ووفد السلمية ووفد الجمعية الديموقراطية ووفد الشبيبة.

ومن حماة انتقلت إلى حلب حيث مكثت يومين الجمعة والسبت، ١٨ و١٩ تموز/ يوليو ١٩١٩ اجتمعت خلالهما إلى مجلس إدارة حلب ووفد العلماء ووفد الأرمن البروتستانت ووفد الأرثوذكس ووفد الشبيبة ووفد اليهود ولجنة السيدات والسريان الكاثوليك والكلدان واللاتين ورئيس البلدية وأعضائها والأعيان والنقابات والزراع ومشايخ العشائر وشيوخ الطرق ونادي العرب مع الشبان ووفود الأقضية.

ثم انتقلت إلى اللاذقية واجتمعت بوفدها ووفود أقضية جبلة والمرقب وصهيون وجبل

الأكراد والتركمان ومشايخ ورؤساء العلويين ورئيس عشيرة المهالبة ورؤساء الحرف ونقابات الصنائع ومخاتير المحلات وأيد جميع من التقت بهم قرار المؤتمر السوري.

أما من حيث المساعدة فالأكثرية طلبتها من أميركا فإن لم تقبل فمن إنكلترا وطلب مساعدة إنكلترا قسم من أعضاء مجلس الثوري بدمشق والجركس بحمص والدروز وقسم من مسيحيي حمص والبروتستانت.

ولم يطلب مساعدة فرنسا إلا أرثوذكس وكاثوليك حماة، وأرثوذكس اللاذقية. سريان حمص طلبوا المساعدة بعد الاستقلال التام. وقسم من مسيحيي حمص فوّض عصبة الأمم في هذه المسألة.

وكان ممن اجتمعوا باللجنة الأمير سعيد الجزائري، الذي قال أمامها كلاماً عبّر فيه عن آرائه الخاصة المخالفة لآراء الشعب السوري كله، قال:

١ ــ أطلب عدم انفصال فلسطين عن سورية.

٢ ــ حماية الجمهورية الفرنسية لفلسطين وسورية.

٣ ــ استقلال لبنان الكبير الإداري والسياسي، كما يطلب الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية والبطريرك اللبناني.

٤ ــ أن لا تكون للأمير فيصل أدنى علاقة بسورية لأنه غريب عنها.

٥ ــ جعل الحكومة السورية جمهورية يختار الشعب رئيسها[٢٢]

وكان كلام الأمير الجزائري في منتهى الغرابة، ونسي أنه هو أيضاً غريب عن سورية.

لكن مما يؤسف له أن التقرير الذي قدمته هذه اللجنة، عند عودتها، دفن عمداً في أدراج عصبة الأمم[٢٣]

واقتضى واقع البلاد الجديد تأسيس إدارة منتظمة يتيسر معها حسن إدارة الأمور والمعاملات، فكان أن تألف في الرابع من آب/ أغسطس ١٩١٩ مجلس مديرين من إسكندر عمون للعدلية، رشيد طليع للداخلية، سعيد شقير للمالية، اللواء ياسين الهاشمي لرئاسة ديوان الشورى العسكري، ساطع الحصري للمعارف، جبرائيل حداد للأمن العام[٢٤]

ونص نظامه على أن البلاد تدار من قبل حاكم عام ومديرين يختص كل منهم بقسم من أمور الدولة، ويتألف منهم ومن الحاكم العام، مجلس يدعى مجلس المديرين يجتمع تحت رئاسة الأمير فيصل أو رئاسة الحاكم العام بالوكالة وحدد أعضاء مجلس المديرين كما يلي: مدير الداخلية، رئيس ديوان الشورى الحربي، مدير المالية، مدير المعارف، رئيس مجلس الشورى، مدير الأمن عند الاقتضاء.

ويبحث المجلس في الأمور التالية:

١ ــ المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية.

٢ ــ المصالح التي تستوجب مسؤولية هيئة المديرين بالاشتراك.

٣ ــ الخصومات المحتاجة حسب القوانين المرعية إلى قرار مجلس المديرين.

٤ ــ المصالح التي يؤمر بها من قبلنا.

٥ ــ عقد القروض.

٦ ــ إجراء الحركات الحربية العسكرية.

٧ ــ إعلان الإدارة العرفية.

٨ ــ إجراء صرفيات خارجية من الميزانية عند الضرورة المبرمة المستعجلة.

٩ ــ إعطاء امتيازات وعقد مقاولات.

١٠ ــ سنّ نظامات لأجل الدوائر واتخاذ مقررات يكون حكمها حكم القانون لبينما يجتمع المجلس التشريعي.

١١ ــ الأمور المهمة السياسية والإدارية.

١٢ ــ المصالح التي تنسب الهيئة مذكراتها لأهميتها[٢٥].

وفيما كان الأمير فيصل مشغولاً بترتيب أوضاع البلاد، كان الفرنسيون وحلفاؤهم الإنكليز يعملون بخطى حثيثة على تنفيذ بنود اتفاقية سايكس ــ بيكو، ووقعتا في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ على اتفاق عسكري يقضي بجلاء الجيش البريطاني عن سورية وكيليكيا، وفي غرب خط سايكس ــ بيكو في سورية. وأن تترك المدن الأربع دمشق

وحمص وحماة وحلب خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي في مقابل:

١ ـ عدم مطالبة فرنسا بإدخال ولايتي الموصل ضمن الحدود السورية.

٢ ـ عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين، أي أن تكون لبريطانيا.

٣ ـ عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني.

٤ ـ إبقاء مقاطعة شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني[٢٦].

وبعد أن تمّ الاتفاق بين الحليفتين على هذا النحو، أرسل لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني برقية إلى الأمير فيصل يدعوه فيها للحضور ومقابلته، فسافر الأمير إلى لندن في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر مصطحباً معه المقدم أركان حرب محمد إسماعيل والشيخ فؤاد الخطيب سكرتيره للشؤون الخارجية وحداد باشا مدير الأمن والدكتور أحمد قدري طبيبه الخاص والخوري يوسف اسطفان وتوفيق الناطور وجميل الألشي، ومرافقه العسكري تحسين قدري، ثم لحق به الأميران أمين ارسلان وفايز شهاب والدكتور سامح الفاخوري[٢٧].

وفي الاجتماع الذي حصل بين لويد جورج والأمير فيصل، كشف المسؤول الإنكليزي القناع عن الوجه الحقيقي لسياسة بلاده، وأبلغ الأمير عزم بريطانيا على سحب جيوشها من سورية وكيليكيا، وقدم للأمير يوم الجمعة التاسع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ مذكرة تتضمن أسباب انسحاب بريطانيا، وأن المسألة عبارة عن اتفاق عسكري موقت، اتخذ لحفظ النظام إلى القرار النهائي الذي سيصدره مؤتمر السلم عن حكومة البلاد المقبلة. رد الأمير على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر قال فيها:

١ ـ إن هذا الاتفاق الأخير مجحف تماماً بحقوق العرب، ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين الجليلتين.

٢ ـ إن العرب الذين جرى الاتفاق على بلادهم، وبدون علم منهم البتة، لا يمكنهم أن يعترفوا بما وقّع، ولا أن يتحملوا تبعة الرضى بما يفضي إلى بوارهم على غير إثم اجترحوه.

٣ ـ إن معاهدة سنة ١٩١٦ التي جعلت دعامة هذا الاتفاق ليست معروفة رسمياً عند العرب.

٤ ــ إن القائد العام الذي يقود جيوش الحلفاء المشتركة قد بلغنا رسمياً في أوائل احتلال سورية، أنه المسؤول الرسمي الوحيد عن إدارة البلاد جميعاً باسم الحلفاء، ولدى مؤتمر السلام بواسطة نظارة الحربية البريطانية.

٥ ــ يأبى العرب أن يعترفوا بأمر لا علم لهم به، وباجتماع لم يشهده أحد منهم، وبقرار لم يشتركوا فيه.

٦ ــ إن المعروف رسمياً أن التدابير الحاضرة المتخذة في سورية موقتة.

٧ ــ إني أحتج بشدة على ما ورد في المذكرة الملحقة بشأن التخوم وتحديدها، وإني أرى في ذكر الحدود واستعداد الحكومة البريطانية بقبول تحديدها، برهاناً على تجزئة البلاد، ودخولاً لا مسوغ له في شأن مصيرها قبل أن يصدر أي قرار من مؤتمر السلم عنه.

٨ ــ إني أسأل بريطانيا العظمى التي صرحت أنها لا تقبل انتداباً في سورية، عما جرى بعهدها السابق الذي بنت عليه معاهدتها مع العرب.

٩ ــ إذا كان لا بد من انسحاب الجيوش البريطانية من سورية، فلماذا لا تنسحب أيضاً سائر الجيوش الأوروبية وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء(٢٨)

ولم يستجب لويد جورج Lloyd George لطلب الأمير فيصل إرجاء انسحاب الجيش الإنكليزي تفادياً لوقوع كارثة إذا حلّت الجيوش الفرنسية محلها. ولما خابت آمال الأمير فيصل ببريطانيا التي وثق بها واعتمد عليها، غادر لندن إلى باريس في العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، للاجتماع بالمسؤولين الفرنسيين، كما نصحه لويد جورج Lloyed George، وبعد مباحثات مضنية مع المسؤولين الفرنسيين توصل الأمير فيصل، في السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠، إلى مشروع اتفاق بينه وبين الوزير الفرنسي كليمنصو Clemenceau يعطي لفرنسا امتيازات كبيرة، ومما نص عليه هذا الاتفاق:

١ ــ تتعهد الحكومة الإفرنسية بأن تمنح معونتها لسورية، وأن تضمن استقلالها ضد كل تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف لها بها مؤتمر الصلح.

٢ ــ يتعهد الأمير فيصل بأن يطلب من حكومة الجمهورية الإفرنسية، وحدها، المستشارين والمدربين والموظفين الفنيين اللازمين لتنظيم الإدارتين المدنية والعسكرية. وسيوضع هؤلاء المستشارون والفنيون تحت إمرة الحكومة السورية والأمير فيصل متفقان على

تطبيق نظام دستوري في سورية ضامن لحقوق الأهلين السياسية، ومثبّت للحريات المكتسبة سابقاً، ومطابق لأمانيهم المتضمنة إنشاء حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

يشترك المستشار المالي في إعداد ميزانية النفقات والواردات، ويراقب حصة سورية من الديون العامة العثمانية، ويكلف بالمسائل المتعلقة بتطبيق الشروط المالية في معاهدة الصلح مع تركيا في سورية.

أما مستشار الأشغال العامة، فتكون الخطوط الحديدية تحت إشرافه، ويحترم النظام الخاص المتعلق بسكة حديد الحجاز.

وعقب انعقاد الاتفاق الحاضر تمنح الحكومة الإفرنسية معونتها لأجل تنظيم الدرك والشرطة والجيش.

يعترف الأمير فيصل للحكومة الإفرنسية بحق الأولوية التامة بالتعهدات والقروض اللازمة لخير البلاد ما لم يتقدم وطنيون يطلبون هذه المشروعات لحسابهم.

٣ ــ ستمثل الدولة السورية في باريس لدى الحكومة الإفرنسية بمندوب سياسي مكلّف بملاحظة المسائل الخارجية التي تهم الأمة السورية.

وتعهد الدولة المذكورة أيضاً إلى ممثلي فرنسا السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح سورية الخارجية.

٤ ــ يعترف الأمير فيصل باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الإفرنسي.

٥ ــ اللغة العربية معترف بها كلغة رسمية لإدارة المدارس، أما اللغة الإفرنسية فتدرس بصورة إجبارية وممتازة.

٦ ــ تكون دمشق العاصمة ومحل إقامة رئيس الدولة، ويختار المفوض السامي له مقراً عادياً في حلب ليكون على مقربة من كيليكيا وهي منطقة الحدود وتعد النقطة الطبيعية لجيوش الدفاع المجتمعة، وإذا احتاج الأمر إلى دعوة هذه الجيوش للداخل فلا يكون ذلك إلّا بطلب رئيس الدولة السورية وبالاتفاق مع المفوض السامي.

يبقى هذا الاتفاق مكتوماً بين الفريقين حتى توقيع الاتفاق النهائي ويوضع عند رجوع صاحب السمو الملكي إلى فرنسا ويعرض في الوقت الموافق على مؤتمر الصلح[٢٩]

وقد اضطربت البلاد للأخبار غير المطمئنة التي كانت تصلها بواسطة الصحف الأجنبية، عن

محادثات الأمير فيصل في كل من لندن وباريس، وعقد المؤتمر السوري جلسة في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، قرر فيها انتداب لجنة من أعضائه مؤلفة من محمد فوزي العظم ونوري البكري والشيخ عبد القادر الخطيب وعزة دروزة ومعين الماضي وسعيد حيدر ومحمد الشريقي وإبراهيم الخليل ودعاس جرجس وتوفيق مفرج ومحمد تلهوني، لإبلاغ معتمدي الحلفاء في دمشق أن المؤتمر السوري، ممثل الأمة في مناطقها الثلاث، يحتج على كل قرار أو اتفاق يخالف وحدتها واستقلالها اللذين أعلنهما حين الاستفتاء[٣٠].

وفي اليوم التالي، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمع ممثلو أحياء العاصمة وساروا إلى دار الإمارة ثم إلى معتمدي إيطاليا وفرنسا وأميركا وإسبانيا مكررين الرغبة التي أبدوها أمام لجنة الاستفتاء الأميركية[٣١].

وتطورت الأحداث بسرعة بعد الاتفاق الفرنسي ــ الإنكليزي، ففي الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، وصل المفوض السامي الجنرال غورو Gouraud إلى بيروت وأعلن أنه قادم لتنفيذ الاتفاق الفرنسي ــ الإنكليزي. وقامت القوات الفرنسية، بعد مدة قصيرة، باحتلال الأقضية الأربعة بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا احتلالاً جزئياً. وحصلت اشتباكات بين القوات الفرنسية والأهالي كانت بدايتها في الحولة بتاريخ الثاني عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، نتيجة تعدي بعض أفراد قوى أمن المنطقة الغربية على الأهالي، فقاومهم العربان بالسلاح وأجبروهم على الفرار[٣٢].

وبعد حوادث الحولة بنحو شهر حصل اشتباك بين أهالي تلكلخ والقوات الفرنسية بسبب رفع العلم الفرنسي على دار الحكومة في تلكلخ. طلب الأهالي إنزال العلم وتشكيل حكومة وطنية من أهل البلاد وعدم تجزئة الوطن العربي، فرفض الفرنسيون ذلك، فاندلعت نيران الثورة وحاصر الأهلون دار الحكومة وقتلوا كثيرين من حاميتها.

ودخلت بريطانيا على الخط، واستدعت السلطة العسكرية الإنكليزية ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ واعتقلته بسبب نشاطه لتشكيل جيش سوري، وإقرار الخدمة العسكرية الإجبارية، ومساعدة الثوار في المنطقة الغربية، لذلك سعى الفرنسيون للخلاص منه وطلبوا من الإنكليز اعتقاله.

وأمام هذه الأحداث اقترح الوطنيون المتحمسون إنشاء لجنة للدفاع الوطني تساعد الحكومة في مهمة الدفاع وجمع كلمة الأمة. وتأسست وتشكلت لها فروع في المدن السورية. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات وتقرّر تجنيد ألف متطوع على نفقة الأهلين[٣٣]

ولما تأزمت الحالة في البلاد إلى هذا الحد، ولم يتمكن رضا باشا الركابي من إقناع رجال «جمعية الفتاة» والوطنيين المتحمسين بالرجوع عن قرار مقابلة القوة بالقوة، وتقرير الخدمة العسكرية الإجبارية.. استقال.

كل هذه الأمور جرت أثناء غياب الأمير فيصل في أوروبا. ولما عاد في الخامس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠، دعا وجهاء العاصمة، وأركان الجمعيات الوطنية وأصحاب الكلمة المسموعة، على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم، إلى اجتماع يعقد في حديقة قصره بعد ظهر يوم العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠. وفي الاجتماع حدثهم بما جرى معه في لندن وباريس، وكيف أن بريطانيا تخلت عنه إرضاء لحليفتها فرنسا وعرض لهم مشروع الاتفاق الذي تمّ بينه وبين كليمنصو Clémenceau، ونقل إليهم طلب كليمنصو إفهام الشعب السوري حسن نوايا فرنسا.

وفي هذه الآونة، تألف في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ حزب باسم الحزب الوطني السوري، مركزه الرئيسي في مدينة دمشق، وتؤسس له فروع في جميع البلاد السورية، وهو يضم كل أبناء الوطن السوري على اختلاف طبقاتهم.

غاية هذا الحزب:

١ ـ السعي إلى استقلال سورية السياسية التام، ووحدتها بحدودها الطبيعية، والمطالبة بذلك والدفاع عنه بكل الوسائل الفعّالة.

٢ ـ تقوية الصلات القومية والأدبية والاقتصادية بين الشعوب العربية عامة والبلاد السورية خاصة، والسعي إلى تقوية الفكرة القومية في الأمة العربية لتنهض إلى مستوى الأمم الراقية.

٣ ـ التساوي في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع أبناء الوطن السوري على اختلاف المذاهب والعناصر.

٤ ــ تأييد المبدأ الملكي الديموقراطي بتأليف حكومة ملكية نيابية تكون من الشعب ومسؤولة أمام الشعب، يرأسها الأمير فيصل باسم ملك سورية وممثليها تمثيلاً سياسياً، كما هو الحال في الحكومات الملكية المقيدة.

٥ ــ صيانة الحق القانوني في جميع أوضاع الحكومة والأمة، والسعي لتحسين حالة النظام الاجتماعي في سورية بتأسيس صناديق التعاون الاقتصادي والخيري وتنشيط النقابات الزراعية والتجارية وجمعيات العمال.

٦ ــ مؤازرة سمو الأمير في ما يطلبه لمصلحة البلاد واستقلالها وتشويق الأهلين إلى الاقبال على التجنيد وما يلزمه من التكاليف حتى يتسنى له الدفاع عن الوطن وتوطيد الأمن في ربوعه، والظهور بمظهر الحكومات المنظمة الراقية.

يتذرع الحزب للوصول إلى هذه الغاية بالوسائل التالية:

١ ــ توحيد كلمة الأمة وإيجاد التآلف والتضامن بين طبقاتها، وإزالة كل ما من شأنه إلغاء الثغرة وسوء التفاهم بين الأفراد والجماعات.

٢ ــ حمل الحكومة على توسيع نطاق التعليم بقدر الإمكان، وعلى توحيد نظامه في المدارس والكتاتيب بصورة تسهل سبيل الترقي العلمي على أساس التربية الوطنية الصحيحة.

٣ ــ بث الفكرة القومية بين جميع طبقات الأمة بالخطب والمحاضرات والمقالات والرسائل وإعداد الناشئة الجديدة إلى الحياة الحرة المستقلة[٣٤]

وفي أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٢٠، طلب الأمير فيصل من الحكومة دعوة المؤتمر السوري للانعقاد فانعقد في السادس من آذار/ مارس وألقى الأمير فيصل خطبة الافتتاح ومما قاله:

إننا لا نطلب من أوروبا أن تمنحنا ما ليس لنا فيه حق. بل نطلب منها أن تصدق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به كأمة حية تريد حياة حرة واستقلالاً تاماً، وتود أن تعيش مع سائر الأمم المتمدة على غاية الولاء والمحبة الخالصة.

إن مهمتكم اليوم خطيرة، ومهمتكم كبيرة. فأوروبا تنظر إلينا عن كثب، وتحكم لنا أو

علينا بالنسبة إلى الخطة السياسية التي ستسير عليها، والتي سنقوم بها في المستقبل فدولتنا الجديدة هي في حاجة اليوم إلى تقرير شكلها أولاً، ووضع دستور لها ليعين لكل منا، آمرنا ومأمورنا، وحقوقه ووظائفه في حياتنا المستقبلية[٣٥]

وفي اليوم التالي، السابع من آذار/ مارس عقد المؤتمر جلسة ثانية اتخذ فيها القرار التالي:

«.... فنحن أعضاء هذا المؤتمر، بصفتنا الممثلين للأمة السورية، في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً، نتكلم بلسانها، ونجهر بإرادتها، أعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس النيابي، على أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن تكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم. وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين ملكاً دستورياً على سورية. وأعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن يكون مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي على أن تدار هذه البلاد على طريقة اللامركزية»[٣٦]

وفي الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الاثنين الثامن من آذار/ مارس ١٩٢٠، زار الأمير وفد انتخبه المؤتمر وأبلغه القرار.

وأقيم حفل التتويج والمبايعة في دار بلدية دمشق.

وفي اليوم نفسه، الثامن من آذار/ مارس، بايعه الرؤساء الروحيون، يعقوب دانون حاخام اليهود والخوري بشارة الشمالي وكيل بطريرك الموارنة والاقليمي ميخائيل الخماش مطران دمشق على السريان وديمتريوس بطريرك الروم الكاثوليك وغريغوريوس بطريرك الروم الأرثوذكس والراهب ميخائيل أنطون الرئيس الروحي للسريان القديم واستور سركيسيان رئيس دير الأرمن بالشام وجرجس رئيس الأرمن الكاثوليك وأنيس سلوم وكيل جماعة بروتستانت الروحي. متعهدين بالطاعة والإخلاص لجلالته، والمعاونة لحكومته بكل ما تصل إليه القدرة.

وبعد أن تمت البيعة، كلف الملك فيصل رضا باشا الركابي بتشكيل الوزارة، فتشكلت كما يلي:

رضا الصلح	وزيراً للداخلية
علاء الدين الدروبي	رئيساً لمجلس الشورى
أمير اللواء عبد الحميد القلطجي	حاكم حلب العسكري ووكيلاً لوزير الحربية
فارس الخوري	وكيلاً لوزارة المالية
ساطع الحصري	وزيراً للمعارف
السيد جلال الدين زهدي	وكيلاً لوزير العدلية
يوسف الحكيم	وكيلاً لوزير التجارة والزراعة
سعيد الحسيني	وزيراً للخارجية

ثم صدرت إرادة ملكية بتنظيم البلاط الملكي على الوجه التالي:

إحسان الجابري	رئيس أمناء الملك
نسيب البكري	الأمين الثاني
فؤاد الخطيب	رئيس كتبة الملك
عيسى العيسى	الكاتب الثاني
حيدر مردم بك	الكاتب الثالث
صفوة باشا العوا	مدير الخزينة الخاص
عبد اللطيف العسلي	مدير المحاسبة
محمود الحلبي	أمين الخزانة
المقدم جميل الألشي	كبير مرافقي الملك
الرئيس تحسين قدري	مرافق الملك
فخري البارودي	مرافق الملك
عبد الله الدليمي	حاجب الملك
الدكتور أحمد قدري	الطبيب الخاص[٣٧]

وقدم رضا باشا الركابي إلى المؤتمر السوري بيان وزارته وجاء فيه:

إننا لا نرغب إلّا الحياة المطمئنة الهادئة في ظل سلم عام، ولا يمكن أن يستقر ذلك في سورية مع تجزئتها وحرمانها من الحكم الذاتي.

فسياستنا الخارجية هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول وخصوصاً مع الحلفاء وصيانة حقوق رعاياهم، والاستفادة مما نحتاج إليه من مدنيتهم مما يساعد على رقينا ولا يمس استقلالنا.

أما إدارتنا الداخلية، فتبقى على الأسس الحاضرة إلى أن يصدر القانون الأساسي الذي يضمن لسكان كل مقاطعة من أبناء الوطن حسن السعي في سبيل عمران بلادهم، وتنمية ثروتهم، وترقية حالهم. وسنبذل الجهد في توطيد الأمن العام، وإقامة قسطاس العدل بين الناس على شكل يوصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم بالسرعة المرغوبة، وتقوية الجيش لأجل حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الاستقلال التام.

وسنهتم بإغناء خزائن علومنا بترجمة كتب العلوم والفنون الحديثة، والاستفادة من المعارف الغربية، وسنسعى لتحسين حالة البلاد الاقتصادية وإنماء زراعتها وتجارتها وصناعتها، والاستفادة من خزائنها الأرضية ليكثر الإنتاج وتزداد الثروة العامة.

وسنفرغ قصارى الجهد في سبيل انفاق أموال الخزينة في وجوهها النافعة بحيث لا يصرف مال جزافاً وبدون عمل يقابله.

وسيكون عملنا الآن بالقوانين والأنظمة المدنية العثمانية، إلى أن يتيسر لنا تبديلها وتعديلها بصورة تدريجية على شكل يوافق حالة البلاد، وأخلاقها، ورقيها، ويلائم المدنية الحاضرة، ويصون حقوق الأفراد والجماعات ويساعد على رقينا الحقيقي[٣٨]

وأبلغت الوزارة دول الحلفاء قرار الاستقلال وإعلان الملكية، ورغبة الدولة السورية في إقامة علاقات ودّية معها، فكان رد الحلفاء أن عقدوا مؤتمراً في مدينة سان ريمو San Rémo

بإيطاليا في الرابع والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٢٠ قرروا فيه فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والإنكليزي على العراق وفلسطين. فهاج الشعب العربي في سورية لهذا القرار، واستقالت حكومة الركابي في الثالث من أيار/ مايو ١٩٢٠، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي، رئيس المؤتمر السوري، ضمّت كلاً من:

هاشم الأتاسي	للرئاسة
ساطع الحصري	للمعارف
رضا الصلح	لرئاسة مجلس الشورى
الدكتور عبد الرحمن الشهبندر	للخارجية
يوسف العظمة	للحربية
فارس الخوري	للمالية
جلال الدين زهدي	للعدلية
يوسف الحكيم	للتجارة والزراعة
علاء الدين الدروبي	للداخلية

وقدمت الوزارة بيانها للمؤتمر السوري، وتضمن ما يلي:

١ ــ تأييد الاستقلال التام الناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق التمثيل الخارجي.

٢ ــ المطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية، مع رد طلب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي منها، وهو فلسطين، وطناً قومياً لليهود.

٣ ــ رفض كل مداخلة أجنبية تمس سلطاننا القومي[٣٩]

وبعد ذلك، تطورت الأحداث بسرعة. ودلّت مجرياتها أن فرنسا أرسلت الجنرال غورو Gouraud إلى الشرق لتطبيق اتفاق سايكس ــ بيكو بأي وسيلة، وقد أعدّ غورو كل شيء لتنفيذ خطته التي كان يعمل لها منذ تعيينه مفوضاً سامياً.

وكان من مقره، في بيروت، يراقب بدقة وانتباه كل ما يجري في سورية من وقائع وأحداث، صغيرة كانت أم كبيرة، ويسجلها ليستخدمها ذريعة تبرر احتلال البلاد بدعوى

العداء لفرنسا ووجودها.

وأخذ يتحرك بخطوات بطيئة، لكنها مدروسة فعمد في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠، إلى احتلال محطة سكة حديد رياق الكبرى في البقاع، كما تقدمت قوة عسكرية فرنسية أخرى من طرابلس لشمالي حلب وعسكرت على نهر الساجور، فلما علم الملك فيصل بذلك أبرق للجنرال غورو Gouraud محتجاً بشدة على احتلال رياق خلافاً للاتفاقات القائمة، وعلى تقدم القوات الفرنسية من جرابلس إلى ضفة نهر الساجور وطلب إيضاحاً عن هذه الأعمال، فتذرع غورو بأن ما جرى كان عبارة عن عملية تبديل جنود المخافر الأمامية في جرابلس بغيرهم.

ثم لم يلبث غورو أن كشف عن نواياه الحقيقية بالإنذار الذي وجهه إلى الملك فيصل في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠ واستغله بذكر مواقف للشعب ولفيصل:

رأى أنها معادية لفرنسا ومخالفة لسياسة التعاون كرفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال سكة رياق ــ حلب الحديدي استعمالاً حراً.

وتنظيم العصابات واستخدامها ضد جنود فرنسا كعصابات صبحي بركات والشيخ صالح العلي وإدخال فيصل أشخاصاً مشهورين بعهدائهم لفرنسا في حكومته، ورفض انتداب فرنسا، ورفض ورق النقد السوري الجديد الذي أصدره البنك السوري لحساب فرنسا. ومنع جميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سورية في المنطقة الشرقية، وبث الدعاية ضد فرنسا في المنطقة الغربية وتقرير التجنيد الإجباري، واتخاذ فيصل صفة السيادة العليا، وتأليف المؤتمر السوري ليحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف بوجوها..

لذلك ترى فرنسا أنها مضطرة لأخذ الضمانات التي تكفل سلامة جنودها، وسلامة السكان في البلاد التي نالت من مؤتمر السلام مهمة الوكالة عليها، وهذه الضمانات هي:

١ ــ التصرف بسكة رياق ــ حلب الحديدية لإجراء جميع النقليات التي تأمر بها السلطة الفرنسية، ويؤمن هذا التصرف أن يراقب مفوضون عسكريون إفرنسيون جميع ما ينقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب تعضدهم قوة مسلحة مخصصة للمحافظة على المحطة، واحتلال مدينة حلب التي هي نقطة مواصلات هامة لا يسعنا

أن نتركها تسقط في يد الترك.

٢ ــ قبول الانتداب الفرنسي.

٣ ــ قبول الورق السوري. تصبح هذه العملة وطنية في المنطقة الشرقية فتلقى جميع الأحكام المتعلقة بالبنك السوري في المنطقة الشرقية.

٤ ــ تأديب المجرمين الذين كانوا أشد أعداء فرنسا.

يجب قبول هذه الشروط خلال أربعة أيام تبتدىء من منتصف ليل ١٥ تموز/ يوليو (أي ١٤ تموز/ يوليو الساعة ١٢ ليلاً) وتنتهي في ١٨ منه الساعة ١٢ (أي الساعة ١٢ ليلاً).

وإذا كان سموكم الملكي لا يشعرني في الوقت اللازم بقبول هذه الشروط فأتشرف بأن أبلغه بأن الحكومة الفرنسية تكون مطلقة اليد في العمل(٤٠).

ولا تقع على فرنسا تبعة المصائب التي تحل بالبلاد.

كان لهذا الإنذار تأثيره الكبير في نفوس السوريين، وأبدت الحكومة رأيها فيه بالبيان الذي ألقاه وزير الحربية يوسف العظمة، في الثالث عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠، وجاء فيه:

١ ــ نحن لا نريد إلّا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل أن تشوبه شائبة.

٢ ــ نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها، ويراد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا.

٣ ــ نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون أن ندخل بها.

٤ ــ إننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة.

وأعقب ذلك إعلان الإدارة العسكرية العرفية في البلاد، وتمَّ الاتصال بالمركيز باتيرنو دي مانكي قنصل إيطاليا العام في سورية، وعميد القناصل في دمشق، وتسليمه برقية احتجاج على إنذار غورو Gouraud. كذلك كلف الملك فيصل، القنصل العام تبليغ حكومته وحكومات الدول الأوروبية بأمر الإنذار، وإعلام جمعية الأمم به، وطلب تأليف لجنة تحكيم

دولية لحسم هذه المشكلة، متعهداً بالخضوع لقرار لجنة التحكيم، راجياً تدخل الدول حقناً للدماء ولمنع خراب البلاد. ولم تؤدّ هذه الاتصالات والتحركات إلى أي نتيجة. وكان رأي الحكومة قبول الإنذار. أما المؤتمر السوري فدعا إلى عقد جلسة في الخامس عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠ وحمل خطباؤه على الوزارة بشدة ونادوا بضرورة التمسك بقرار المؤتمر القاضي بالدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها، وأصدر في نهاية جلساته قراراً تضمن ما يلي:

١ ــ الاستقلال التام والوحدة السورية ورفض الهجرة الصهيونية.

٢ ــ ملكية الملك فيصل على الأساس النيابي الدستوري.

٣ ــ إبقاء المؤتمر منعقداً يراقب أعمال الحكومة المسؤولة أمامه إلى أن يجتمع مجلس النواب بموجب القانون الأساسي.

وطلب من الحكومة إقرار هذه الاقتراحات ونشرها على الأمة.

أما الملك فيصل فقد أرسل وزير المعارف، ساطع الحصري، إلى بيروت لمقابلة غورو وإعلامه بقبول الإنذار والتفاوض. وقبل أن يتوجه الحصري إلى بيروت أطلعه الملك على برقية، كان أرسلها إلى الجنرال غورو في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠ دون علم أحد يخبره فيها أنه قرر قبول الشروط. وجواب غورو عليها يشكر الملك على قبول شروط الإنذار ويطلب منه إرسال برقية القبول النهائية مع ذكر الشروط بالتفصيل[٤١].

وقابل الحصري الجنرال غورو، ولمس من خلال المباحثات التي جرت بينهما أن غورو مصمم على الزحف إلى دمشق، وأنه يتعلل بتأخر وصول برقية الملك بقبول الإنذار نصف ساعة عن الموعد المحدد. وبعد أخذ ورد طويلين قبل الجنرال غورو تمديد مدة الإنذار ٢٤ ساعة وحمّل ساطع الحصري شروطاً جديدة لوقف الزحف. وحاول بعض ضباط الجيش الفرنسي عرقلة عودة ساطع الحصري لتمضي مدة الإنذار قبل أن يصل إلى دمشق.

ولعب نوري السعيد دوراً مماثلاً للدور الذي لعبه ساطع الحصري.

وعند عودة ساطع الحصري إلى دمشق توجه فوراً إلى القصر الملكي وأطلع الملك على نتيجة مباحثاته مع غورو، وسلّمه الشروط الجديدة، والكتاب الخاص الذي يطلب فيه غورو من

الملك فيصل إبعاد الوطنيين المتطرفين من حوله لتتمكن فرنسا من تطبيق الانتداب على سورية. وبعد أن اطلع الملك على الإنذار والرسالة دعا مجلس الوزراء للاجتماع في قصره صباح اليوم التالي.

وفيما المجلس منعقد وصل الكولونيل كوس حاملاً للملك برقية جديدة من الجنرال غورو يطلب فيها تقدم الجيش الفرنسي إلى ميسلون لضرورات عسكرية.

وفي مساء الثالث والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٢٠ عاد الكولونيل كوس طالباً جواب الحكومة على الإنذار، ومعه نص برقيتين تتسم عباراتهما بالفظاظة والغطرسة. إحداهما بالقبول والثانية بالرفض. فلم يوافق مجلس الوزراء الذي كان منعقداً وأقر الرد التالي: نحن نأبى الحرب، بيد أن قبولنا لمذكرتكم الأخيرة يعرضنا لحرب أهلية، ويجعلني أنا وكل عضو من أعضاء الحكومة عرضة للتهلكة. نحن على استعداد لتنفيذ إنذار ١٤ تموز/ يوليو بكامله وقد نفذنا حتى الآن أربعة بنود من بنوده، ونتعهد بشرفنا بأن ننفذه بإخلاص إذا ما جلا الجيش الفرنسي عن الأماكن الجديدة التي احتلها[٤٢].

ومما يذكر، أنه على أثر قبول الحكومة إنذار غورو وتسريح الجيش، مشت جماهير غفيرة من الدمشقيين، وخصوصاً من محلتي الميدان والشاغور، على رأسهم الشيخ كامل القصاب، إلى القصر الجمهوري وأعلنوا احتجاجهم على قبول الإنذار وتسريح الجيش، وأن الشعب على استعداد للدفاع عن وطنه ومحاربة الفرنسيين، فأجابهم الملك أنه ليس عند الدولة سلاح تحارب به الفرنسيين، وأنها ستخسر المعركة حتماً، ويدخل الجيش الفرنسي دمشق فاتحاً ظافراً، وأنه أراد أن ينقذ العاصمة من هذه النتيجة الفاجعة فاختار أهون الشرين. فقالوا له: نحن عندنا سلاح وعندنا رجال، ولن نترك الفرنسيين يدخلون بلدنا، فنهض وزير الحربية يوسف العظمة وقال لهم: يا رجال هاتوا سلاحكم واتبعوني فأنا سأكون قائدكم. ولكن افهموا تماماً ما أقوله: نحن لا نستطيع ردّ الفرنسيين عن بلادنا، فهم أقوى منا بكثير ولكننا نريد أن يشهد العالم كله أننا ما تقاعسنا عن حماية وطننا، وأن الفرنسيين لم يدخلوه إلّا بقوة سلاحهم ولم يمروا إلّا على رقابنا[٤٣]

وقبل معركة ميسلون ألقت الطائرات الفرنسية منشورات في أنحاء سورية تطلب من الشعب أن يقوم ضد هذه الفئة المتسلطة عليهم، ويأتوا إلى أصدقائهم الفرنسيين بكل اطمئنان.

وفي صباح يوم السبت الرابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٢٠ بدأت معركة ميسلون، خاضها وزير الحربية يوسف العظمة على الرغم من معرفته بتفوق الجيش الفرنسي بالعدد والعتاد. ولم يجبن ولم يفر وسقط في ساحة المعركة شهيداً. وانهارت جبهة المقاومة، وتراجعت بقايا الجيش العربي بلا انتظام.

وبعد سقوط جبهة الدفاع عن دمشق توجه إلى حيفا عدد كبير من الوطنيين منهم سعد الله الجابري والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وجميل مردم بك وسعيد حيدر وخير الدين الزركلي وعثمان قاسم وخالد الحكيم وعمر شاكر وتوفيق اليازجي ويوسف ياسين وبهجت الشهابي وسليم عبد الرحمن ومعين ماضي ورفيق التميمي وعزة دروزة وعبد القادر سكر وشكري القوتلي والشيخ كامل القصاب ونبيه العظمة ورياض الصلح ومحمود الفاعور وفؤاد سليم وعوني القضماني وياسين دياب وشكري الطباع ومحمد علي التميمي ورشيد طليع والشيخ عيد الحلبي وتقرر أن تنتقل الوزارة إلى درعا، وتوجه أركان الحكم إلى الكسوة ولم يتخلف غير علاء الدين الدروبي وفارس الخوري، وثبت فيما بعد أنهما كانا على اتصال بالفرنسيين.

واغتنم الفرنسيون مناسبة مغادرة الملك فيصل دمشق والتوجه إلى درعا، وقرروا انتهاء العهد الفيصلي، وحاولوا أن يدعموا قرارهم هذا بمضبطة يتولى تنظيمها أذنابهم، يقولون فيها إن بيعة الملك فيصل سقطت لتركه العاصمة وفراره منها.

ونصح الماركيز دو باتونو قنصل إيطاليا العام، بعودة الملك فيصل إلى دمشق لاحباط خطط الفرنسيين، وبناء على هذه النصيحة عاد الملك مع أركان حكومته إلى دمشق. وفي موقف لافت، جمع الجنرال غوابيه Goibiet قائد الحملة العسكرية التي احتلت دمشق، رجال الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد دخول الفرنسيين البلاد وقرأ عليهم بياناً مطوّلاً اشتمل على اتهام الملك فيصل بالمسؤولية عما حدث في سورية من اضطرابات دموية، ودفع غرامة قدرها مئتا ألف ليرة عثمانية ذهبية، ومعاقبة الثائرين ومن عاونهم مادياً ومعنوياً وتخفيض عدد أفراد الجيش وتحويله إلى قوة لحفظ الأمن الداخلي.

وآخر ما جاء في البيان أن قرارات الحكومة تتخذ بمشاركة رئيس البعثة الفرنسية، ونزع السلاح من الأهالي[٤٤]

ولما اطلع الملك فيصل على البيان المذكور بعث ببرقية احتجاج إلى الجنرال غورو، في السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٢٠، نفى فيها مسؤوليته عما حدث وكرر رغبته في تجنب كل نزاع وموافقته على وجود البعثة التي ستحدد أسس الانتداب، وفي الوقت نفسه أبرق إلى اللورد كرزون Lord Carzon وزير الخارجية البريطانية موضحاً أن هدف الفرنسيين هو إخراجه من سورية، وإرغامه على التخلي عن العرش. نظراً لصلاته الودية مع بريطانيا، وطلب النصيحة حول ما سيفعله. وقبل أن يأتيه رد كرزون، سلمه الكولونيل تولا Tola كتاباً باسم الحكومة الفرنسية تطلب فيه مغادرة دمشق بأسرع ما يستطاع، بسكة حديد الحجاز مع عائلته وحاشيته.

وسيكون تحت تصرفه، والذين معه، قطار خاص يتحرك من محطة الحجاز غداً ٢٨ تموز/ يوليو الساعة الخامسة صباحاً[٤٥].

وسافر الملك وأركان حكومته إلى درعا. لكن الفرنسيين لم يمهلوه في درعا طويلاً فقد تخوفوا من حركات عشائر حوران، وأوعزوا إلى رئيس الحكومة علاء الدين الدروبي بتبليغ الملك ضرورة سفره إلى الحجاز، فأرسل الدروبي إلى متصرف حوران برقية في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٢٠ طالباً منه عرضها على الملك فيصل وفيها يسترحم من جلالته حفظ بلاد حوران من المصائب والخراب تعجيل حركة جلالته.

وفي الوقت نفسه، حلقت طائرة فرنسية فوق درعا ومختلف قرى حوران وألقت منشورات على الأهالي جاء فيها:

«من الجنرال قائد القوات الفرنسية إلى أهالي درعا وضواحيها.

إن الأمير فيصلاً كان تلقى أمراً بأن يترك دمشق ويسافر رأساً إلى بلاده وقد تعهد بإطاعة هذا الأمر. وقد بلغنا أنه بقي في درعا.

فنحن الآن ندعو عموم الأهالي أن يكلفوه بأنفسهم بترك بلادهم حالاً، إذ إن إقامته بينكم تجعل بلادكم هدفاً للقنابل.

والآن نعطيكم مهلة عشر ساعات، ليتوجه الأمير في ختامها إلى بلاده، وإذا مانع في ذلك، يجب إرجاع قطاره إلى الشام»[٤٦]

وإزاء هذا الموقف الحرج، قرر الملك مغادرة درعا بعد أن تأكد من استحالة المقاومة فيها. وغادرها في الأول من آب/ أغسطس ١٩٢٠ متوجهاً إلى حيفا حيث خصص له حاكم حيفا منزل المس نيوتن لإقامته[٤٧]

ولم تنته الأمور عند هذا الحد، لأن السلطات الفرنسية فرضت غرامات باهظة على مختلف المدن السورية. وأصدرت محاكمها العسكرية أحكاماً بإعدام الكثيرين بدون محاكمة. إذ أصدر المجلس الحربي التاسع للفرقة الثالثة الفرنسية، في التاسع من آب/ أغسطس ١٩٢٠ حكماً بإعدام وإسقاط الحقوق المدنية ومصادرة أملاك عدد من قادة وزعماء البلاد بتهمة التحريض والاتفاق مع أعداء الحكومة الفرنسية. من هؤلاء القادة والزعماء الشيخ كامل القصاب وعلي خلقي وأحمد مريود ومحمود الفاعور وعوني القضماني وفؤاد سليم وصبحي الخضرا وصبحي بركات ومنح هارون وشكري الطباع وعمر شاكر وسليم عبد الرحمن وعمر بهلوان وعثمان قاسم وسعيد حيدر وعبد القادر سكر وخليل بكير وحسن رمضان والأمير عادل إرسلان ومحمد إسماعيل ورشيد طليع وعوني عبد الهادي وإحسان الجابري ورياض الصلح وخير الدين الزركلي ومحمد علي التميمي وبهجت الشهابي ونبيه العظمة وشكري القوتلي وعيد الحلبي وياسين دياب وخالد الحكيم[٤٨]

ثم قبض على عدد من كبار الضباط في الجيش السوري وهم: أحمد اللحام وياسين الجابي وسليم طبيخ وعبد الفتاح المدفعي وعارف المدفعي وعارف الجراح وياسين الحواصلي ومحمد غصوب، وأرسلوا منفيين إلى جزيرة أرواد، وتوارى عدد كبير من بقية الضباط[٤٩]

وهكذا انتهى العهد الفيصلي، في سورية، بعد أن عاش أقل من سنتين. ويمكننا القول: إن يوم ميسلون كشف عن وجه الدول الاستعمارية على حقيقته، ففيه أحس العرب بخيبة الأمل بانقراض أول دولة عربية حديثة تأسست في الشام عقب الحرب العالمية الأولى. وفيه بدأ عهد الاحتلال الفرنسي لسورية.

الهوامش

(١) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٣٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ١، ص ١٤٩
(٥) مذكرات سلطان باشا الأطرش، **مجلة بيروت المساء**، العدد ٩٩، تاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه، **مجلة بيروت المساء**، **العدد ١٠٠**، تاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) ريتالد وينغت كان سرداراً وقائداً للجيش المصري، مقيماً في السودان.
(١٠) ديزمونت ستيوارت، «لورنس العرب، الأسطورة والواقع»، **مجلة روز اليوسف**، العدد ٢٥٦٤، تاريخ ١ آب/ أغسطس ١٩٧٧.
(١١) المصدر نفسه، **روز اليوسف**، العدد ٢٥٦٦، تاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧٧.
(١٢) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ٧٦؛ وأيضاً ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ١٩٦.
(١٣) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق**، ص ٥٦.
(١٤) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ص ٢٧٥.
(١٥) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ٧٨.
(١٦) الدكتور ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٢٠.
(١٧) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ٧٢.
(١٨) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٢٢.
(١٩) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٦٥.
(٢٠) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سورية ولبنان**، ص ١٤٨.
(٢١) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٢٥؛ ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ٢٥٠؛ منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٦٩.
(٢٢) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سورية ولبنان**، ص ٩٤.
(٢٣) الدكتور مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص ٣٣.
(٢٤) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١٠٩.
(٢٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ٢٣٥.
(٢٦) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ١، ص ٨٩؛ والدكتور ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٥٨.
(٢٧) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٣٦.

(٢٨) الدكتور ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**.

(٢٩) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ص ١٥٤؛ وذكر الدكتور ذوقان قرطوط هذا الاتفاق بصيغة مختلفة بعض الشيء في كتابه: **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٨١؛ وراجع أيضاً أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ١، ص ١١٩

(٣٠) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١١٥.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ١٤٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٣٤) جريدة **حرمون**، العدد ١٩٦ تاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٢٠.

(٣٥)المصدر نفسه، ص ١٨٠؛ وكذلك يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١٣٧.

(٣٦) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ١٨٤.

(٣٧) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ١٤٦.

(٣٨) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة السورية الكبرى**، ص ١٩٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٥، وأيضاً ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ٢٨٧.

(٤١) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ١١٦

(٤٢) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ٢٥٩.

(٤٣) رضا صافي، **على جناح الذكرى**، ج ٣، ص ١١٣.

(٤٤) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٢٥.

(٤٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ١٥٣؛ وأيضاً الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ٢٧٠.

(٤٦) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص ١٥٧؛ وأيضاً الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ٢٧٥.

(٤٧) الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي في الثورة العربية الكبرى**، ص ٢٧٧.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٢٧.

عهد الانتداب الفرنسي
١٩٢٠/٧/٢٤ ـ ١٩٤٦/٤/١٧

بدأ عهد الانتداب بدخول القوات الفرنسية دمشق، في أعقاب معركة ميسلون التي جرت يوم الرابع والعشرين من تموز/ يوليو، وبعد يومين من دخولها، السادس والعشرين من تموز/ يوليو تشكلت وزارة أعضاؤها من رجال الملك فيصل الذين أنكروه قبل غروب شمس يوم ميسلون وهم:

علاء الدين الدروبي	رئيساً لمجلس الوزارة ووكيلاً لوزارة الخارجية
عبد الرحمن اليوسف	رئيساً لمجلس الشورى
جميل الألشي	وزيراً للحربية
عطا الأيوبي	وزيراً للداخلية
فارس الخوري	وزيراً للمالية
محمد جلال زهدي	وزيراً للعدلية
بديع المؤيد	وزيراً للمعارف
يوسف الحكيم	وزيراً للتجارة والزراعة والنافعة

وعند بدء عمل هذه الوزارة، بعث إليها الجنرال غوابيه Goibiet بكتاب تضمن ما يلي:

١ ــ إن الحكومة السورية، التي قبلت العمل تحت الانتداب الفرنسي فستجد منه المعونة

والاحترام لحقوق الشعب السوري وحريته.

٢ ــ فرض مئتي ألف دينار ذهباً، كتعويض للعائلات السورية التي نكبت بقتل بعض أفرادها، ودمار بيوتها.

٣ ــ محاكمة رؤوس العصابات.

٤ ــ عرض ما تتخذه الحكومة من مقررات على القيادة بواسطة رئيس البعثة الفرنسية.

٥ ــ بث السكينة والاطمئنان في نفوس الشعب، ومنع التظاهرات بتاتاً، ونزع السلاح من الأهلين تدريجياً[١].

واستجابة لهذا الكتاب، أصدر مجلس الوزراء، في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٢٠، قراراً بتوزيع مبلغ الغرامة المفروضة على مدن المنطقة الشرقية، وهي: دمشق، مدينة حلب، مدينة حماه، مدينة حمص، قضاء بعلبك، قضاء البقاع، قضاء حاصبيا، قضاء راشيا، قضاء الزبداني، قضاء وادي العجم، دوما، جيرود، ملحقات حمص، ملحقات حماه، ملحقات حلب، قضاء القنيطرة، لواء حوران قضاء السلط، قضاء الكرك، قضاء النبك، جبل الدروز، وتحصيله من ذوي اليسار بمعرفة لجان وإحالة من يمتنع عن الدفع إلى الديوان العرفي وتحجز ممتلكاته[٢].

وفي اليوم التالي، الثالث من آب/ أغسطس، نشرت الحكومة قراراً وزارياً يوجب على الأهالي تسليم ما عندهم من أسلحة خلال عشرة أيام، تحت طائلة العقاب.

وبعد ذلك، أقامت الحكومة، في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٢٠، حفلة عشاء في بهو سراي المرجة، لتكريم غورو Gouraud، ألقى فيها رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي خطاباً قال فيه:

«أرحب بفخامتكم باسم الحكومة السورية، وأهنئكم بسلامة الوصول وأتمنى لكم، وللحكومة التي تمثلونها، كل غبطة وحبور..

وإن مؤتمر السلم الذي اختاركم للانتداب في هذه البلاد السورية، إنما زاد في ضمانة تأييد حكومة الشعب السوري، وصيانة حريته، واحترام استقلاله ولذلك فانتداب حكومتكم المعظمة لبلادنا ليس فيه ما نخشاه، لأن كرامتنا أصبحت مضمونة بصورة علنية.

ولقد كان رجال البلاد المتنورون على ثقة وطيدة بما نعرف من سلامة القصد إلّا أن أقلية صغيرة أكثرها غريب الدار كانت توسوس في صدور الجمهور.. بأن فرنسا دولة مستعمرة، وأنها تعمل على بسط ملكها.. على أن الذين انخدعوا بزخرف القول لا يلبثون أن يعرفوا الحقيقة التي أخفيت علينا. أصرح لفخامتكم بأن الشريف فيصلاً كان يشاطرنا هذا الرأي. وكان في مذكراته الحقوقية يجهر بإخلاص واستقامة الفرنسيين، إلّا أن ذوي الريب المحيطين به أثاروا الحوادث الأخيرة المؤلمة، وإن البحث العميق في هذه القضية سيظهر صدق البيان.

وإني لعلى ثقة بأن كلماتي هذه ستمحو كل أثر لسوء التفاهم ولا سيما ونحن لا نخشى خطراً يهدد استقلال سورية.

أتمنى لكم طيب الإقامة في هذه البلاد العظيمة التاريخية. ومجيئكم الذي أظهر في خطته أنه موجود في بلاد صديقة. فلتحيى سورية حرة مستقلة. ولتحيى فرنسا الفخيمة الكريمة»(٣).

وفي اليوم التالي، الخامس من آب/ أغسطس، أذاع الدروبي بلاغاً دافع فيه عن الانتداب وإجراءاته، وطلب من الأهالي الرضوخ للأمر الواقع. ومما نص عليه البلاغ:

«فإن الحكومة تطلب أولاً من جميع الأهلين

١ ــ أن يخلدوا إلى السكينة التامة متجنبين دواعي عدم النظام التي تذهب بسمعتهم وسمعة بلادهم.

٢ ــ أن لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الأموال الأميرية بوجه من الوجوه.

٣ ــ أن يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا أوامرها.

٤ ــ أن لا يكتموا أمر كل من أتى أو يأتي بعمل مغاير للقانون ورضى الحكومة في وقت من الأوقات. وهي عازمة على إنزال العقاب الصارم بكل من يخالف ذلك.

وتحتم الحكومة، ثانياً، على جميع المأمورين والموظفين الموكول إليهم تقرير الأمن والسكينة.

١ ــ أن يسارعوا إلى الضرب على أيدي كل من يتصدى إلى العبث بالأمن وإقلاق الراحة بيد من حديد.

٢ ــ أن يعلموا أن جميع القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضافرة على مظاهرتهم في هذه الغاية النبيلة.

٣ ــ أن لا يغرب عن بالهم أن القوات التي يطلبونها لقمع الفتن واستئصال دابر الفساد والشقاوة عند الحاجة، إنما هي لمجرد الضرب والتنكيل. فيجب عليهم أن يعينوا لها الهدف تعييناً صريحاً، بحصرهم أسباب وعوامل الفتن في الأشخاص المسببة والمتعمدة لها، وإذا لم يكن، فالقرية أو العشيرة إذا اشترك بها أهلها. وأن وقوع الأمور المخلة من البعض، وسكوت البعض الآخر، يستوجب التنكيل بالجميع. وإن الوجوه والمشايخ مسؤولون شخصياً بالدرجة الأولى.

أما إذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير إسنادها إلى فاعليها، والمتجاسرين عليها، الحقيقيين. فيعد ذلك دليلاً على عجزهم وينحون عن وظائفهم»[٤]

وفي التاسع من آب/ أغسطس ١٩٢٠، نشرت الحكومة بلاغاً عاماً جاء فيه:

«رأينا من الواجب المحتم رغبة في تقرير الأمن، أن نعلن للأمة أن كل قرية أو عشيرة مسؤولة بمجموعها عن أقل حادث يقع داخل حدودها، ويعكر صفو الأمن وأن العقاب الأليم إما أن ينزل بالقرية أو العشيرة كلها، أو بمن يلقى عليه القبض من أفرادها، وأن المشايخ والوجهاء، أيضاً، يلقون العقاب الصارم على كل ما يقع ضمن حدودهم من الأحوال المغايرة للقانون. ويعلم الجميع أن جزاء قطع الطرق والتهييج وإثارة الفتن والاعتداء على مأموري الحكومة، وتعطيل الخطوط البرقية والحديدية وتخريبها هو الإعدام إذا عرف الفاعل وقبض عليه. وأما إذا أخفي الفاعل أو لم يعرف، فتجازى القرية أو العشيرة بجزاء نقدي كبير على أن يداوم على تحري الفاعل وتعقبه على حده والسلام»[٥]

وباعتبار أن لكل شيء ثمناً، فقد دفع علاء الدين الدروبي حياته ثمناً لمواقفه المتخاذلة، وسعيه الحثيث لتوطيد دعائم الانتداب الفرنسي ببلاده، وذلك في ثورة أهل حوران.

واختلفت الأقوال حول أسباب هذه الثورة.

من الأقوال: إن مجلس الوزراء عقد جلسة برئاسة علاء الدين الدروبي، نهار الخميس الثامن من آب/ أغسطس ١٩٢٠، استعرض فيها المعلومات التي وصلته من محافظ حوران

وتتضمن أن مشايخ حوران عقدوا اجتماعاً كبيراً في إربد، مركز قضاء عجلون، قرروا فيه العمل بجميع الوسائل على فصل محافظة حوران عن سورية، وإلحاقها بشرقي الأردن، بتحريض من الضابط البريطاني سمرست، قائد الفرقة التي غادرت درعا. واقترح المحافظ أن يحضر إلى درعا وفد من العلماء ورجال الدين برئاسة أحد الوزراء، يقوم بدعوة مشايخ محافظة حوران وزعمائها لإقناعهم ببقائهم جزءاً لا يتجزأ من سورية. وأبدى الدروبي استعداده ليكون على رأس الوفد الذي تشكل منه ومن وزير الداخلية وعبد الرحمن اليوسف والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الجليل الدره. وتوجه الوفد إلى درعا صباح يوم الجمعة التاسع عشر من آب/ أغسطس. ولما وصل القطار إلى محطة خربة الغزالة وجدوها تعج بالمسلحين. وعندما تقدم أحد الحوارنة من باب إحدى عربات القطار، أطلق عليه الجنود النار فقتلوه. فكان مقتله الشرارة التي أشعلت النار. فثار أهل القتيل وأطلقوا النار على الجنود فقتلوا ثلاثة منهم، ثم اقتحم الأهالي القطار، وراحوا يبحثون عن أعضاء الوفد. وقبل أن يصلوا إليهم هرب عبد الرحمن اليوسف والتجأ إلى منزل مدير المحطة، وكان الرئيس الدروبي يمشي وراءه فأصيب برصاصة أدت إلى مصرعه. وعلم الثائرون بمكان اختباء عبد الرحمن اليوسف فتوجهوا إليه وقتلوه ومثّلوا بجثته[٦]

من الأقوال الأخرى: إن الحكومة المحلية التي يرأسها علاء الدين الدروبي، طلبت من شيوخ حوران زيارة دمشق للاتفاق على ما يجب أن تدفعه حوران من الغرامة الحربية التي فرضها الفرنسيون على البلاد. غير أن هؤلاء امتنعوا عن الحضور، فقررت الحكومة بضغط من الفرنسيين إرسال وفد إلى حوران لإقناع الحورانيين بضرورة دفع الغرامة. وفي الحادي والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٢٠، توجه وفد برئاسة علاء الدين الدروبي مؤلف من عبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى وعطا الأيوبي وزير الداخلية والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الجليل الدره، ولما وصل القطار إلى محطة خربة الغزالة التي تبعد ٢٥ كيلومتراً عن درعا، كانت المحطة تعج بالمناضلين الحوارنة. وعلى الفور انتقل الدروبي وصحبه، من الصالون الخاص الذي كانوا يجلسون فيه إلى عربات الدرجة الثالثة، واختلطوا بين الركاب خوفاً من بطش المناضلين بهم. أما عبد الرحمن اليوسف فركض إلى مبنى المحطة واستطاع الوصول إليه، وأقفل الباب، غير أن المناضلين لحقوا به وأطلقوا عليه النار فأردوه قتيلاً، ثم بحثوا عن الدروبي في عربات القطار فوجدوه في عربات الدرجة الثالثة وقتلوه في حين تمكن الأيوبي والشيخان الخطيب والدرة من الاختباء فلم يعرفهما الثوار[٧]

ولما وصل الخبر إلى دمشق جهزت السلطة الفرنسية حملة عسكرية كبيرة لإخضاع حوران الثائرة، أواخر شهر آب/ أغسطس ١٩٢٠، فتصدى لها الثوار ولم تستطع الحملة أن تصل إلى درعا إلّا بعد أربعين يوماً، كانت حافلة بمعارك حامية انتهت بإعلان خضوع حوران للسلطة مقابل إعادة المنهوبات من القطار ودفع عشرة آلاف ليرة ذهبية عن كل وزير.

وعلى أثر مقتل علاء الدين الدروبي تشكلت وزارة جديدة في السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ برئاسة جميل الألشي ضمت:

جميل الألشي	رئيساً للوزارة ووزيراً للحربية
عطا الأيوبي	وزيراً للداخلية
حقي العظم	رئيساً لمجلس الشورى
حمدي النصر	وزيراً للمالية
شاكر القيم	وزيراً للنافعة والتجارة
بديع المؤيد	وزيراً للمالية
محمد كرد علي	وزيراً للمعارف

وما كادت الأمور تستقر حتى بدأ الجنرال غورو Henri Gouraud القومسيير العالي للجمهورية الفرنسية في سورية وكيليكيا، بتنفيذ سياسة فرنسا التي ترمي إلى تحقيق غايتين. الأولى مجابهة القومية العربية التي تهدف إلى الاستقلال التام، والثانية تقوية العناصر الموالية لها تقليدياً أو التي يحتمل ولاؤها كالمسيحيين والعلويين والدروز. وكانت خير وسيلة لذلك تقطيع أوصال البلاد، ففصل منها أولاً دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠[٨]، ثم جزأ الباقي إلى دويلات: دولة دمشق، ودولة حلب، وحكومة جبل الدروز، وحكومة العلويين، وجعل لواء إسكندرون يتمتع باستقلال إداري ومالي خاص. أعلنت دولة دمشق في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠ وتألفت من ألوية (محافظات) حماه وحمص ودمشق وحوران.

وأعلنت دولة حلب في الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، وتألفت من لواء حلب ولواء دير الزور ولواء إسكندرون المستقل.

أما حكومة العلويين، التي ظهرت إلى الوجود في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠[٩]،

فكانت أول الأمر مقاطعة إدارية مؤلفة من أراضي سنجق اللاذقية ما عدا جسر الشغور ومديريتي البوجاق والباير، في قضاء اللاذقية، ومن مديرية كنسبا في قضاء صهيون. وأراضي سنجق طرابلس، ما عدا المقاطعات الملحقة بلبنان الكبير، وقضاء مصياد (العمرانية)[١٠] الذي ألحق بسنجق اللاذقية.

وأعلنت حكومة جبل الدروز في العشرين من نيسان/ أبريل ١٩٢١ وتضم المنطقة الجبلية الواقعة بين دمشق وحدود شرق الأردن.

دام عهد غورو، بعد معركة ميسلون، أقل من سنتين ونصف حصلت خلالها بعض الأحداث المهمة، منها محاولة اغتياله في الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٢١ أثناء زيارته لمحمود الفاعور شيخ عرب الفضل في الجولان.

ففي أحد الأيام وصل إلى الثائر أحمد مريود المقيم في قرية كفرسوم في قضاء إربد، رسول من قريته، جباتا الخشب، وأخبره بأن محمود باشا الفاعور، رئيس عشيرة الفضل، سيقيم مأدبة غداء للجنرال غورو في قرية واسط من أعمال قضاء القنيطرة، وذلك بمناسبة قيام الجنرال برحلة تفتيشية إلى القنيطرة. وأن الاستعدادات تجري على قدم وساق لهذه المأدبة. فوجه فوراً سبعة من رجاله ألبسهم زي الدرك السوري هم أدهم خنجر وخليل مريود ومحمود البرازي ومحمد ضاهر وشريف شاهين ومحمود حسن وشكيب وهاب، وفي صباح الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو رابط هؤلاء في موقع كوم الرويسة على طريق القنيطرة بعد أن سدوا أحد جانبي المنعطف بحجارة لتعطيل السير، وإعاقة الموكب أثناء عودته من المأدبة، ولما بلغ موكب الجنرال غورو المكان خففت السيارات من سرعتها بسبب المنعطف، ووقف المجاهدون صفاً كأنهم يريدون أداء التحية للجنرال، فرفع الجنرال يده ليحييهم وإذا ببنادق المجاهدين تمطره ناراً. فانكفأ على وجهه في أرض السيارة، واختبأ تحت مقعد السائق، وألقى حقي العظم رئيس دولة دمشق، الذي كان جالساً إلى يساره نفسه فوقه فقتل الضابط المرافق للجنرال الكولونيل بارينت، وجرح حقي العظم في كتفه وفخذه وشفته وجرح عدد من المرافقين والحرس. وخرقت رصاصة بذلة الجنرال وأطاحت بشاراته العسكرية من على كتفه[١١]

وعلى الأثر سيرت السلطة الفرنسية حملة كبيرة بقيادة الكولونيل روكرو ارتكبت كثيراً من الفظائع يوم السادس والعشرين من حزيران/ يونيو. دمرت القرى والمزارع في قرى جباتا

الخشب والمنشية وطرنجة والأحمر وتل الشيخة وغيرها من القرى. كما دمرت سبع عشرة مزرعة في أرطانيا وترانك ومجدل شمس وجباتا الزيت وفرضت على القرى غرامات باهظة بالليرات الذهبية(١٢).

ومن الأحداث الأخرى التي تذكر، مشروع إلقاء السلاح في بلاد العلويين في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠. فقد وزعت السلطة الفرنسية بواسطة قلم المطبوعات بلاغاً جاء فيه:

«إن مشروع إلقاء السلاح في أراضي العلويين، الذي هو فاتحة تشكيل إدارة ذات أساس متين يسير بنجاح تام. وإن التدابير التي جرى اتخاذها معاً بصورة محكمة آلت إلى تفريق وانحلال عصابة من المتمردين ذات أهمية أساسية، وهي عصابة المرقب على البحر. وعليه أعطي الأمان إلى الأشخاص الآتية أسماؤهم: محمود علي إسماعيل، محمود إبراهيم الشيخ، علي محمد غانم، مصطفى عاقل، معروف شاهين، محمود عثمان، أسعد رقيه، عزيز صيدح، محمود ضوا، الشيخ محسن، محمود موسى، محمد تحوف، محمد طه، علي زاهر.

إن أمر نزع السلاح العام سائر بصورة جدية.

لقد جمع لهذه الساعة، ثلاثة آلاف بارودة حديثة الطراز مع مهماتها، وعما قليل سيتم نزع السلاح بتاتاً من طرطوس إلى اللاذقية، ولم تبق إلّا تسوية مسألة عصابات صهيون»(١٣)

وبعد فترة من هذا البلاغ وجّه الجنرال بيلوت Billotte حاكم أراضي العلويين تنبيهاً وإنذاراً لمن سمّاهم «بقايا العصاة».

جاء فيه:

«إن حكومة منطقة أراضي العلويين قد أصدرت دعوة صادقة لأهالي الثائرين أو السائرين في طريق عدم النظام، ووعدتهم بالأمان ضمن شرط تسليم الأسلحة ودفع الأموال وإعادة المنهوبات.

ولكن بقيت شرذمة من العصاة غير مبالين بتقديم طاعتهم.

وإذا لم يرد هؤلاء المشاغبون الإذعان لهذه الدعوة لا تعود تصدر لهم دعوة أخرى، واعتباراً من ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر لا يقبل منهم تقديم الطاعة والديوان العرفي يحكم غيابياً على كل فرد من العصاة لا يكون قد قدم طاعته»[١٤]

وفي السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١ أصدر الجنرال بيلوت قرار عفو عن الجرائم التي ارتكبت في منطقة اللاذقية قبل الأول من آب/ أغسطس ١٩٢١ ويدخل ضمن دائرة العفو حوادث القتل التي جرت بصورة معارك عمومية بين فريقين متقاتلين[١٥] وخارج هذا النطاق، كانت محاكمة الزعيم إبراهيم هنانو، في الخامس عشر من آذار/ مارس ١٩٢٢

وكانت التهم الموجهة إليه: تأليف عصابة شقاوة، الاشتراك بالقتل مع التعمد، الاشتراك بأحداث جروح وقطع أعضاء بشرية، نهب وسلب بالقوة بالاشتراك مع العصابات، سرقات متعمدة، تهديد بالقتل بأمر وشرط، تخريب السكك الحديدية.

وانتهت المحاكمة بإعلان براءته وإطلاق سراحه[١٦].

وبعد نحو أسبوعين من محاكمة هنانو، وعلى وجه الدقة في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٢٢، وصل إلى دمشق المستر كراين Crane، وقابله الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في فندق «داماسكوس بالاس»، وطلب منه كراين أن يجمعه بأهل البلاد ولا سيما العلماء والمشايخ. فاتصل الشهبندر بكل من محمد إسماعيل الطباخ وياسين الهاشمي وعثمان الشراباتي ورشيد بقدونس وفارس الخوري وحسن الحكيم ومحيي الدين صادق والشيخ كمال يحيى والشيخ عبد الحميد العطار والشيخ عبد الله الكزبري وتمّ اجتماعهم بكراين في منزل عثمان الشراباتي. وسألهم كراين فيما إذا كانوا على مواقفهم التي أطلعوه عليها يوم جاء مع إخوانه إلى البلاد عام ١٩١٩، لاستفتائهم. وراحوا يستعرضون أمامه الأعمال السيئة التي حصلت.

تكلم الشيخ أحمد الصاحب، شيخ الطريقة النقشبندية، عن مقبرة البرامكة، وقدم للمستر كراين وثائق تثبت قيام أحد الضباط الفرنسيين بدفن كلب في قبر أحد أئمة المسلمين. وكيف أنهم بنوا مراحيض للجنود السنغاليين فيها.

وقدم حسام العمري، أحد تجار دمشق المعروفين، ما يثبت أنه يؤدي ضريبة سنوية ١٧٠٠

غرش، عما كان يؤدي عنه والده من ثلاثين سنة، مقدار ٥٠٠ غرش في السنة.

وطلب أنور البكري، أحد كبار المزارعين، من المستر كراين بأن يتوسط لدى حكومة الولايات المتحدة الأميركية لفتح باب الهجرة للسوريين.

وتحدث حسن الحكيم عن سوء الأوضاع المالية والاقتصادية وكثرة الضرائب وأرجع أسبابها إلى تمزيق وحدة البلاد. وإقامة عدة دويلات مما أدى إلى زيادة النفقات.

ولخّص له محمد الخطيب مطالب البلاد وهي:

١ ـ الاستقلال.

٢ ـ وحدة سورية في حلف عربي.

٣ ـ ترك البت في الخلافة للمسلمين.

وزار كراين، خلال فترة وجوده في دمشق، التي امتدت ستة أيام، من الأول من نيسان/أبريل ١٩٢٢ حتى السادس منه، الميتم السوري وحي الميدان. واجتمع بنساء الشهداء وبالآنسة نازك العابد وعدد من المشايخ وطلاب معهد الحقوق. ولما حان موعد رحيله سلمه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر مطالب الشعب السوري وجرى توديعه بمظاهرة صاخبة جداً. وتجمهر الناس حول سيارته، وتعالى الهتاف للحرية والاستقلال. ونادى الناس بسقوط الوصاية.

وجاء عبد الوهاب عفيفي، وهو شاب مصري، فوقف على مقدمة السيارة وخطب خطبة حماسية ألهب فيها العواطف وأنشد الناس النشيد التالي:

نحن لا نرضى الحمايه   لا ولا نرضى الوصايه

نحن أولى بالرعايه   لبني العرب الكرام

والتفت الدكتور عبد الرحمن الشهبندر إلى المستر كراين وخاطبه بالإنكليزية قائلاً: التفت إلى ورائك يا سيدي واحفظ هذه الصورة التاريخية في قلبك. وستمر على أوروبا وأميركا فترى فيها أفراداً بضمائر حيّة لا يزالون يحبون الإنسانية، ويغارون على الحرية. فاذكر لهم

هذا المنظر الغريب واشرح لهم المعاني التي تقرؤها[١٧]

وكرد فعل على هذه المظاهرة، اعتقلت السلطة الفرنسية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض. وعندما ذاع خبر اعتقالهم، انطلق كل من محمد عبد الوهاب عفيفي وتوفيق الحلبي ومحمد الشريقي، والدكتور خالد الخطيب، في أحياء المدينة، يدعون الناس إلى حضور صلاة الجمعة في السابع من نيسان/ أبريل والقيام بمظاهرة احتجاج.

وبعد الصلاة انطلقت المظاهرة من الجامع الأموي، واستطاع رجال الشرطة تفريقهم واعتقال كل من توفيق الحلبي والدكتور خالد الخطيب، في حين تمكن محمد الشريقي من الهرب.

وفي صباح يوم الثامن من نيسان/ أبريل قصد عدد من علماء المدينة وأعيانها الحاكم العام وطلبوا منه أن يعفو عن المتظاهرين والموقوفين، فأجابهم بأن أوامر توقيفهم صدرت عن السلطة المنتدبة. فقرروا إرسال وفد لمقابلة المندوب الكولونيل كاترو Catrou وطلبوا إليه العفو عن الموقوفين، فأجابهم بأنه يعفو عن البعض ولكنه يرفض أن يعفو عن المحرضين. وفي مساء الاثنين الخامس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٢٢، أطلق سراح أربعة من الموقوفين وفي اليوم التالي أطلق سراح الباقين ولم يبق في السجن غير الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وخالد الخطيب ومحمد عبد الوهاب عفيفي وتوفيق الحلبي.

واحتجاجاً على بقاء هؤلاء في السجن، قام تلاميذ مدرسة السلطانية، ومدرسة الملك الظاهر، ومدرسة التجهيز، بمظاهرة، تصدى لها رجال الشرطة واعتقلوا بعض التلاميذ وحبسوهم في دائرة الشرطة، مما أجّج نيران الغضب في نفوس الأهالي وهجموا على دائرة الشرطة لإطلاق سراح التلاميذ. فقتل نتيجة ذلك شخصان من حي الميدان الفوقاني هما عيسى شموط وبدر الدين عرار. وجرح ستة أشخاص بجراح بالغة واضطرت الحكومة لإعلان الأحكام العرفية.

وأحيل الشهبندر ورفاقه إلى المحاكمة بجرم التحريض على مؤامرة غايتها تغيير شكل الحكومة. وحكمت عليهم بأحكام مختلفة وسيقوا إلى سجن قلعة بيت الدين بلبنان[١٨] كما حكمت السلطات بنفي رشدي ملحس وسعاد شلبي وتوفيق عجم أوغلي والشيخ أحمد السعيدي وأمين سعيد إلى الخارج. وحاكمت آخرين بتهمة القيام بمخابرات سياسية

مع الدول الأجنبية وملوك العرب ضد الانتداب الفرنسي، وتأليف جمعية سرّية غايتها البطش والاغتيال، حكمت عليهم بالحبس لمدد تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، وغرامة ٣٠٠ فرنك وأرسلت المحكومين وهم نديم ظبيان وبديع ظبيان ونجيب الريّس، إلى جزيرة أرواد.

وإذا كان شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢ قد قدم للبلاد هدية ثمينة هي قانون العفو عن الموقوفين في الأحداث التي رافقت زيارة المستر كراين إلى سورية، فإنه قدم للجنرال غورو Gouraud هدية أثمن بكثير، هي إلقاء الشيخ صالح العلي بطل ثورة جبال العلويين سلاحه، في الثاني عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢، بعد كفاح طويل ومرير ضد الفرنسيين دام أكثر من ثلاث سنوات. وأذاع قلم المطبوعات في ديوان الحكومة، بهذه المناسبة، البلاغ التالي:

«إن الشيخ صالح علي سليمان بتقديمه الخضوع في ١٢ حزيران/ يونيو في اللاذقية، لم يأت عملاً مبتذلاً بسيطاً ألجىء إليه كزعيم يلقي سلاحه، فيستسلم لمن هو أقوى منه، تبصر الشيخ صالح فرأى وفهم ما في الإدارة القوية العادلة من النفع والثمرة، فهي وحدها تتمكن من توطيد الأمن في البلاد، وهي وحدها تتمكن من ترقيتها اقتصادياً وأدبياً.

جاء من تلقاء نفسه إلى الجنرال بيلوت وسلم ذاته بملء حريتهه، ولولا ضعط بعض المقربين إليه، لكان أتى ما أتاه اليوم منذ بضعة أشهر.

وأذاع الشيخ البيان التالي:

«إن ما سمحت به عواطف ومرحمة حكومة فرنسا العادلة بالعفو عن هذا الداعي، وما نلته من العطف والإكرام من لدن فخامة الجنرال بيلوت عند تشريفي بمقابلته لجدير بالتقدير، وإن مساعي أهل الغايات والمقاصد الذين كانوا يشيعون الأقاويل الكاذبة لأجل إلقاء بذور الأحقاد بيني وبين الحكومة المشار إليها، قد حبطت وزال كل سوء تفاهم بيننا. وإن ما ظهر مني أولاً ليس كراهة نحو الحكومة بل حباً بوطني العزيز فأرجو من عواطف الحكومة أن لا تتخذ هذا العمل ضدها وإنني قدمت نفسي لها بكل خضوع طالباً العفو عن المجرمين العلويين، كما وأوجه خطابي لحضرات عموم إخواني العلويين راجياً منهم أن يكونوا يداً واحدة، وقلباً واحداً، على طاعة الحكومة وتنفيذ أوامرها ومساعدتها على تشييد وعمران

هذه المنطقة، التي هي باسمهم. وإحياء المفارق وإصلاح الطرق مع زيادة كل نفع عائد لصالح الوطن، وأن يكونوا أحراراً في أعمالهم لا سيما في مراجعة الحكومة في جميع أمورهم، رأساً بدون واسطة، لكي يذوقوا ثمرة العدالة، وأن يمتثلوا أمر الله تعالى بقوله: ﴿أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم﴾.

وبالختام، أقدم شكري وامتناني لفخامة الجنرال غورو ممثل الحكومة الإفرنسية العادلة، ولفخامة الجنرال بيلوت، الحاكم العام لمنطقتنا العلويين راجياً منهما قبول فائق التعظيم والاحترام»[١٩]

لكن غورو بعد أن جزأ البلاد إلى دويلات، أراد أن يخفف من غلواء هذا الحدث العظيم الذي جرح مشاعر السوريين جرحاً نافذاً، فكان أن أصدر في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٢٢، القرار رقم ١٤٠٩ مكرر الذي قضى بإنشاء اتحاد بين دولة حلب ودولة دمشق وحكومة العلويين.

تخول السلطة التنفيذية لرئيس الاتحاد، ويساعده مديرون اتحاديون ومجلس اتحادي يؤلف من خمسة ممثلين لكل دولة ينتخبون لمدة سنة من قبل مجالس حكوماتهم، حين تأليفها. ويجتمع المجلس بالتناوب مرة في دمشق وأخرى في حلب، في كل منها سنة واحدة. يحدد انعقاد المجلس في أول نيسان/ أبريل وفي أول تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، ولمدة ثلاثة أسابيع يمكن للرئيس تمديدها، ويكون للاتحاد قانون واحد في المواد التالية قانون العقارات والأملاك والقانون المدني وقانون التجارة وقانون أصول المحاكمات الحقوقية والتجارية وقانون طرق الإجراءات وقانون الجزاء وقانون محافظة الممتلكات الصناعية والتجارية والأدبية.

وفي التاريخ نفسه، ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ أصدر غورو قراراً بتأليف مجلس اتحاد موقت من خمسة ممثلين عن كل دولة من الدول الثلاث ضم: عن دولة دمشق، محمد علي العابد وعطا الأيوبي وفارس الخوري والشيخ طاهر الأتاسي وراشد البرازي.

وعن دولة حلب: صبحي بركات وغالب إبراهيم باشا ورشيد المدرس والشيخ حسن أورفلي واسكندر سالم.

وعن دولة العلويين: جابر العباس وإسماعيل هواش وإبراهيم الكنج وعبد الواحد هارون وإسحق نصري.

عقد مجلس الاتحاد، في اليوم التالي لتأليفه، اجتماعاً في مدينة حلب وانتخب صبحي بركات رئيساً له. واختار صبحي بركات مديري الاتحاد وهم:

محمد علي العابد لمديرية المالية وحسن عزة باشا لمديرية الأشغال العامة ونصري بخاش لمديرية المصالح المدنية[٢٠].

وبعد أيام قليلة، قسمت المصالح المدنية إلى قسمين، قسم الشؤون العدلية ومديره عطا الأيوبي، وقسم الشؤون الداخلية بإدارة نصري بخاش. وعيّن الكولونيل مصطفى نعمت مديراً عاماً لدرك الاتحاد السوري[٢١].

وتدفعنا الحقيقة إلى القول: إن عهد غورو لم يكن شراً بالمطلق، وقد قدم بعض الإيجابيات منها: إنشاء أول معهد زراعي في قرية المسلمية بتاريخ السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، وعين مديراً له أحمد لطفي.

كما أنشئت في ظله، بتاريخ السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٢١، أول نقابة للصحافة بحلب وانتخب شكري كنيدر، صاحب جريدة «التقدم»، رئيساً للنقابة، ومنير المدور أميناً للسر.

غادر غورو سورية ولبنان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢. وفكرت حكومة بوانكاريه Poincarré بإرسال مندوب سام مدني، لكن بسبب وجود خطر اصطدام عسكري مع تركيا فضلت في النهاية إبقاء المركز بيد رجل عسكري، يكون في الوقت نفسه قائداً لجيش الشرق فكان أن عينت الجنرال مكسيم ويغان Maxime Weygand مفوضاً جديداً يتمتع بكافة سلطات الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان.

ووصل إلى بيروت في التاسع من أيار/ مايو ١٩٢٣، على ظهر السفينة الحربية لورين.

وعندما حضر كان الوطنيون في سورية منقسمين إلى فريقين: فريق يريد أن تتحد دولة حلب ودمشق والعلويين في إطار دولة سورية موحدة مستقلة. وفريق يريد أن تصبح سورية مملكة هاشمية، يحكمها الشريف علي، شقيق فيصل ملك العراق.

وكان الحل الوحيد في رأي ويغان، لمواجهة فكرة الوحدة العربية، هو إقامة دول لها حدود وقيادات ثابتة. لكن الفرنسيين كانوا منقسمين فيما بينهم حول هذه المسألة. البعض كان

يقول إننا إذا جمعنا الدول السورية الثلاث حلب ودمشق والعلويين في دولة واحدة، فإنها ستكون أقوى من أن نتمكن من السيطرة عليها طويلاً. فإننا نكون قد أعددناها ليستفيد منها القوميون العرب. البعض الآخر كان يقول: إننا لو أبقينا سورية مجزأة فإننا لن نتمكن من مواجهة الدعاية العربية، خصوصاً أن معظم السوريين، بمن المؤيدون لفرنسا، يصرون على التوحيد.

توصل ويغان إلى مشروع وسط لسورية هو توحيد دولتي حلب ودمشق وإبقاء بلاد العلويين منفصلة، كذلك إبقاء جبل الدروز منفصلاً.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤ أعلن ويغان رسمياً التغييرات الدستورية التي يقترحها، فأصدر القرار رقم ٢٩٧٩ الذي اعتبر دولة العلويين ضمن حدودها المشتملة على لوائي اللاذقية وطرطوس، دولة مستقلة عاصمتها اللاذقية.

كما أصدر القرار رقم ٢٩٨٠ تاريخ الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤، وبموجبه اتحدت دولتا حلب ودمشق اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٢٤، تحت اسم الدولة السورية[٢٢]، عاصمتها دمشق، على أن يحتفظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها. وينتخب رئيس الدولة بأكثرية آراء المجلس التمثيلي، ويتولى القيام بجميع الوظائف التي كان يقوم بها رئيس الاتحاد وحاكما دمشق وحلب، ويؤازره خمسة وزراء لشؤون الداخلية والعدلية والمالية والمعارف والأشغال العامة مع الزراعة والاقتصاد والبرق والبريد.

وجعل للمفوض السامي حق إقرار انتخاب رئيس الدولة وإعلان زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة[٢٣] وتعيين صبحي بركات رئيساً للاتحاد. كما أعلن فك لواء اسكندرون بكامل أقضيته الأربعة عن ولاية حلب، وربطه مباشرة برئيس الدولة السورية، على أن يحتفظ بالإدارة الخاصة المقررة منذ شهر آب/ أغسطس ١٩٢١.

وفي العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤، أصدر صبحي بركات قراراً بتأليف وزارة من:

عطا الأيوبي	وزيراً للعدلية
نصري بخاش	وزيراً للداخلية
جلال زهدي	وزيراً للمالية
الدكتور رضا سعيد	وزيراً للمعارف
حسن عزة باشا	وزيراً للأشغال العامة والزراعة والاقتصاد

ولم يرض الشعب السوري عن هذه التجزئة، فثار في وجه الفرنسيين وحمل السلاح مدافعاً عن كيان الوطن.

في هذا الجو المكفهرّ المضطرب، تغيرت الحالة السياسية في فرنسا، وتسلّم الحزب الاشتراكي الحكم، وشكل مسيو هريو Herriot الوزارة. فعمد، عندما استوى على كرسي الحكم، إلى إقالة الجنرال ويغان من منصبه وعين الجنرال ساراي Serrail في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤، مندوباً سامياً في سورية ولبنان، وقائداً عاماً لقوات الشرق.

وصل إلى بيروت في الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ وكان في استقباله الدكتور عبد الرحمن الشهبندر مع جماعة من الوطنيين، فخاطبهم قائلاً: عودوا إلى بلدكم وأسسوا حزباً سياسياً ليتمكن معتمدوه من بيان مطالب الشعب، ومفاوضتي باسمه لضمان مصيره[٢٤] وهكذا تألف حزب الشعب. واحتفل بافتتاح الحزب رسمياً يوم الجمعة في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٢٥.

ومما يتوجب قوله، من أولى الخطوات التي قام بها ساراي Serrail، بعد أيام قليلة من وصوله، إصدار قرار التابعية السورية في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ الذي نص أن تابعي دول سورية والعلويين وجبل الدروز هم حائزون من الوجهة الخارجية تابعية واحدة هي التابعية السورية. وفي بداية عهد ساراي، زار اللورد بلفور Balfour، صاحب الوعد المشهور فلسطين وأعلن عن رغبته في زيارة سورية. ولما علم الشعب بخبر هذه الزيارة أعدّ العدة لاستقباله استقبالاً غاضباً، ليعبر له عن غضبه واستنكاره لوعده المشؤوم. وفي اليوم المحدد لوصوله، الثامن من نيسان/ أبريل ١٩٢٥، تجمهر آلاف المواطنين أمام محطة الحجاز، لكن السلطة الفرنسية، خوفاً منها على حياته، أنزلته في محطة القدم، ونقلته سراً إلى فندق فكتوريا. فلما علمت الجماهير بذلك توجهت إلى الفندق وهي تهتف للحرية والاستقلال، وتنادي بسقوط بلفور. واشتبكت مع قوى الأمن الفرنسية التي كانت تطوق الفندق.

وسقط نتيجة الاشتباكات عدد كبير من الجرحى، كما ألقي القبض على بعض زعماء المتظاهرين.

وفي اليوم التالي أضربت دمشق، وسارت في مظاهرة كبيرة تنادي بسقوط بلفور فتصدت لها قوى الأمن وأطلق الجنود النار فسقط عدد من القتلى والجرحى.

وخشيت السلطة الفرنسية من استفحال الأمور وخروجها عن السيطرة، فطلبت من بلفور مغادرة البلاد سريعاً، فخرج متسللاً من الباب الخلفي للفندق، ونقل تحت حراسة الدرك الفرنسي إلى طريق بيروت[٢٥]

كان عهد ساراي قصيراً جداً، عجل بنهاية الجنون الذي ارتكبه بحق دمشق أثناء الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، كرد فعل أهوج على دخول الثوار دمشق ومحاولتهم اعتقاله.

وترجع أسباب هذه الثورة إلى تصرفات الكابتن كاربييه Carbiellet وصلف ساراي وعناده ورعونته.

كان كاربييه على جانب كبير من الفظاظة. نصّب نفسه بالحيلة والخداع، حاكماً على جبل الدروز بعد وفاة حاكمه الأصلي الأمير سليم الأطرش في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣. وحالما تسلم زمام الأمور في الجبل، أخذ بضرب مراكز القوة فيه وتحطيم زعامته التقليدية، والتدخل في شؤونه الدينية، وإحداث تغيير جذري على بعض عاداته وتقاليده الاجتماعية، أصدر أمراً بمنع الاحتفال بـ«الأسابيع» في سائر أنحاء الجبل، وعقد الاجتماعات العامة. وجعل حرية التنقل داخل الجبل والخروج منه، خاضعة لترخيصه الشخصي. وبالغ في فرض الضرائب والغرامات الباهظة، في مدينة السويداء وسائر أنحاء الجبل، وأوجب على سكان القرى أن يخرجوا لاستقباله، أو استقبال أي مستشار فرنسي يحضر إلى الجبل.

وتشدد في تسخير الناس على اختلاف طبقاتهم، وأعمارهم، وتشغيلهم في شق الطرق وتكسير الحجارة لتعبيدها. وتعمد الحط من شأن الشخصيات البارزة في المجتمع وكبار شيوخ الدين والأعيان، بسجنهم دون محاكمة، في مستودع للفحم يقع تحت درج سراي الحكومة حيث يمنع الاتصال بهم، ولا يسمح بخروجهم للفسحة.

تجاه هذه التصرفات أخذ أعيان الجبل يتشاورون في الأوضاع الراهنة، ويتدارسون الحالة

العامة من مختلف وجوهها، فأجمعوا على رأي واحد هو أن لا جدوى من مهادنة الفرنسيين، وأن الواجب يدعو للاتصال بجميع العناصر الوطنية، داخل الجبل وخارجه، وإعداد العدة لثورة شاملة[٢٦].

وفي الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٢٥، زار الجنرال ساراي Sarrail يصحبه المسيو شوفلر Schoeffler الجبل. فاغتنم الأهالي هذه الفرصة وشكلوا وفداً برئاسة الأمير حمد الأطرش لمقابلته وتقديم عريضة له تحمل تواقيع أكثرية زعماء الجبل وشيوخه يطالبون فيها بإقالة كاربييه، ونقله من الجبل، وتعيين حاكم وطني بدلاً منه. لكنه رفض أول الأمر مقابلة الوفد والاستماع إلى شكاويه في السويداء، ثم عاد فطلب من أعضائه أي يوافوه إلى دمشق حيث تمت المقابلة، واحتدم النقاش بينهم وبينه فأمر باعتقال رئيس الوفد، عقلة القطامي، وأنذر الآخرين بضرورة العودة إلى الجبل وإلّا فسينفيهم إلى تدمر.

واشتدت النقمة على كاربييه بعد هذه الحادثة، والذي حصل أنه سافر إلى فرنسا بإجازة مرضية في السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٢٥، وعيّن الكابتن رينو Raynaud وكيلاً عنه في الجبل.

واستمراراً لمساعي زعماء الجبل بإقالة كاربييه، أرسل الشيخ يوسف الهجري برقية إلى المفوض السامي يعلمه فيها أنه سيتوجه مع ممثلي الشعب إلى بيروت لمقابلته، لكن ساراي رفض مقابلة الوفد، وأنذر أعضاءه بوجوب مغادرة بيروت قبل أن يأمر باعتقالهم ونفيهم.

وما إن عاد الوفد من بيروت، وشاع خبر موقف الجنرال ساراي منه، والإهانة المقصودة التي ألحقها بالدروز، حتى تداعى الشباب في السويداء، وأخذوا يعقدون الاجتماعات السرية لتأليف منظمة سياسية، أطلقوا عليها اسم «الجمعية الوطنية» هدفها مقاومة الاستعمار الفرنسي، والمطالبة بالوحدة السورية الشاملة بعد أن تنال البلاد استقلالها الناجز. ودعت اللجنة أعضاءها إلى اجتماع عام عقد في مضافة آل الأطرش، ثم انتقلوا منها إلى دار حسين مرشد حيث قرروا القيام بمظاهرة سلمية، في اليوم الثالث من تموز/ يوليو ١٩٢٥، بمدينة السويداء، وهو اليوم الذي قرر فيه الكابتن رينو أن يعقد جلسة طارئة لمجلس النواب من أجل دراسة الوضع العام المتدهور في البلاد، والنظر في العرائض المقدمة إلى الحكومة على أثر عودة الوفد من بيروت، والتي تطالب بعزل كاربييه، وتعيين الكابتن رينو بدلاً منه.

وفي اليوم المحدد للمظاهرة، الثالث من تموز/ يوليو ١٩٢٥، اجتمع الشباب في الساحة وقاموا بجولة قريبة من دار الحكومة وهم يندّدون في هتافاتهم بسياسة كاربييه الظالمة وبسقوطه، ويعلنون تأييدهم لرينو. وفيما هم على هذه الحال وصلهم خبر بأن المجلس النيابي المنعقد برئاسة فارس سعيد الأطرش، قد أقرَّ عودة كاربييه إلى الحكم بالأكثرية. ولما خرج النواب من دار الحكومة، وشاهد المتظاهرون فارس الأطرش اندفعوا نحوه وعلى رأسهم حمد بن علي الأطرش الذي تهجم عليه واتهمه بالخيانة. وتناولته الأيدي بالضرب حتى كادت تقضي عليه لو لم يسرع حمد الأطرش وينقذه من بين أيديهم. ثم توجه المتظاهرون إلى ساحة آل الأطرش لكنهم فوجئوا، بقوة من الحرس السيار، بقيادة الملازم الأول موريل. أخذت تضرب المتظاهرين بالسياط وأعقاب البنادق فردوا على الجنود برشقهم بالحجارة، وأطلق حسين مرشد النار من مسدسه على موريل، فأصيب بجرح في رأسه، كما أصيب عدد كبير من الجنود. فتراجع موريل إلى دار الحكومة واستنجد بالحماية الفرنسية المتمركزة في قلعة السويداء، لكن رينو حال دون وقوع صدام مسلح بين القوة الفرنسية والمتظاهرين. وجرت مفاوضات بين رينو والأهالي الغاضبين لحل المشكلة سلمياً واشترط عليهم:

١ ــ أن يقدم الزعماء اعتذاراً علنياً للملازم موريل عن الإهانة التي لحقت به.

٢ ــ دفع غرامة مقدراها ٢٠٠ ليرة عثمانية ذهباً.

٣ ــ نفي عشرة رجال من آل مرشد إلى صلخد.

٤ ــ هدم دار حسين مرشد.

قبل أعيان الدروز بعض هذه الشروط، وجمعوا الغرامة وحملها وفد إلى دار الحكومة، وقدموا اعتذارهم. لكن موريل رفض تسلم الغرامة قبل أن يسلموا إليه قادة المظاهرة.

وكانت النتيجة عزل رينو بسبب سياسته السلمية التي كان يتبعها في الجبل. وأرسل ساراي قوة عسكرية بقيادة الكومندان تومي مارتان Tommy Martin دخل السويداء في السادس من تموز/ يوليو ١٩٢٥. وطلب من أعيان الدروز أن يعرضوا عليه شكاواهم خطياً ليدرسها، ويحيط المراجع الفرنسية العليا علماً بها. فرفعوا إليه عريضة بأعمال كاربييه وتصرفاته السيئة تتضمن ٣٥ بنداً[٢٧]

ولما اطلع ساراي على العريضة أمر مندوبه في دمشق مسيو شوفلر schoeffler بتاريخ الحادي عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٥، أن يدعو زعماء الدروز حمد الأطرش ونسيب الأطرش ويبلغهم أنه يعتبرهما مسؤولين عن كل اضطراب يحصل في الجبل، وأن يقبض عليهما. ولما حضرا اعتقلهما وأرسلهما مخفورين إلى تدمر. وبعد أيام قليلة تمّ القبض أيضاً، على برجس الحمود وعلي الأطرش وحسني صخر وعلي عبيد ويوسف الأطرش وأرسلوا إلى الحسكة.

وفي ليلة السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٥ بدأ زعماء الجبل يتصلون بالقرى ويستنفرون الرجال استعداداً لإعلان الثورة.

وكانت السلطة الفرنسية قد حركت حملة عسكرية من السويداء بقيادة الكابتن نورمان Normand توجهت إلى قرية الكفر وعسكرت إلى الشرق من عين العليقة، فأرسل سلطان باشا الأطرش رسولين سلّما نورمان رسالة خطية تتضمن مغادرة المكان. ولما رفض هاجمه الثوار وقضوا على جنود الحملة بالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بهم، وهرب أفراد قلائل واعتصموا بقلعة السويداء، فلحق بهم الثوار وحاصروا القلعة، وكان الفرنسيون قد لجأوا إليها.

وقد أصيبت السلطة الفرنسية بالذهول من هذا الانتصار، وقامت بحشد جيش جرار في أزرع، يزيد عدد أفراده على عشرة آلاف مقاتل غير الدبابات والمصفحات والمدافع الثقيلة والطائرات الحربية بقيادة الجنرال ميشو Michaud، أما الثوار فقرروا فتح جبهة عريضة تمتد على جانبي أزرع ــ السويداء، من قرية تعاره ثم قراصة شمالاً، حتى قريتي الدور وسمع جنوباً، وانتشروا في المواقع المعينة لهم.

وفي صبيحة يوم الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٢٥ بدأت المعركة الأولى بين الثوار وجنود حملة الجنرال ميشو. وحصلت المعركة الكبرى في قرية المزرعة يوم الاثنين الثاني من آب/ أغسطس ١٩٢٥ وأدّت إلى اندحار الفرنسيين.

انتشرت أخبار معركتي الكفر والمزرعة في جميع أنحاء سورية، وأرسل سلطان باشا الأطرش رسالة إلى قادة الحركة الوطنية في دمشق، شارحاً لهم الأوضاع الدقيقة في الجبل، مذكراً إياهم بالاتصالات السابقة ليتخذوا التدابير اللازمة للمشاركة في الثورة، وتلبية لكتاب سلطان باشا الأطرش وصل إلى قرية كفر اللحن، في أواخر آب/ أغسطس ١٩٢٥، وفد

كبير من أعيان دمشق، يتألف من: الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري ونزيه المؤيد العظم وسعد المؤيد العظم والعميد الركن يحيى حياتي وجميل مردم بك وعبد القادر سكر وقاسم الدرخباني، حيث جرى إطلاعهم على مفاوضات الصلح الفاشلة بين زعماء الجبل والفرنسيين، وتدارس الجميع مسألة الحشود الفرنسية على حدود الجبل. وأعقب ذلك عقد مؤتمر عام بقرية ريمة الفخور في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥، وانتهى المؤتمر بإعلان القرارات التالية:

١ ــ متابعة الثورة حتى تنال البلاد استقلالها باسمها.

٢ ــ تسمية سلطان باشا الأطرش قائداً عاماً للثورة.

٣ ــ تولية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر إدارة الشؤون السياسية للثورة، وتسميته ناطقاً رسمياً باسمها.

٤ ــ تشكيل أركان قيادة الثورة من السادة: حمد عامر، فضل الله هنيدي، محمد عز الدين، عقلة القطامي، سليمان نصار، حسين مرشد، يوسف العيسمي، علي عبيد، قاسم أبو الخير، علي الملحم.

٥ ــ الدعوة إلى حمل السلاح والانضمام إلى جيش الثورة، في بيان عام تذيعه قيادة الثورة على الشعب السوري.

وأذيع البيان وأرسلت نسخ منه إلى بعض الصحف اليومية. وجاء فيه:

«إلى السلاح.. إلى السلاح

أيها السوريون! لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يعطى. فلنأخذ حقنا بحد السيوف.

أيها العرب السوريون

لقد نهب المستعمرون أموالنا، واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات. وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير، وحرية التجارة والسفر حتى في بلادنا وأقاليمنا.

إلى السلاح أيها الوطنيون. إلى السلاح تحقيقاً لأماني البلاد المقدسة. إلى السلاح تأييداً

لسيادة الشعب وحرية الأمة.

إن حربنا اليوم، هي حرب مقدسة ومطالبنا هي:

١ ـ وحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها. والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً.

٢ ـ قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة.

٣ ـ سحب القوى المحتلة من البلاد السورية، وتأليف جيش محلي لصيانة الأمن.

٤ ـ تأييد مبدأ الثورة الفرنسوية وحقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء.

إلى السلاح، ولنكتب مطالبنا المشروعة هذه بدمائنا الطاهرة، كما كتبها أجدادنا من قبلنا.

إلى السلاح والله معنا والإنسانية معنا. ولتحي سورية حرة مستقلة»[٢٨]

ثم سارع سلطان باشا الأطرش إلى إرسال قوتين استطلاعيتين لجمع المعلومات عن الحشود الفرنسية في الأراضي الحورانية، فسارت الأولى بقيادة صياح الأطرش على خربا ـ أم ولد ـ المسيفرة ـ الجيزة. وانطلقت الثانية بقيادة فضل الله هنيدي من قرية صما إلى علما وخربة غزالة. وفي تلك الأثناء بدأت النجدات تصل إلى الثوار تباعاً من جبل لبنان ومناطق أخرى. وانتقل قائد الثورة إلى بلدة عرى فقرية سهوة البلاطة لتدارس الموقف الخطير المستجد على الحدود الغربية واتخاذ ما يجب من تدابير. في هذا الوقت وصله كتاب من محمد عز الدين يعلمه بأن الجيش الفرنسي تمركز في قرية المسيفرة، ونصب خيامه على البيادر والأراضي المجاورة لها، وحفر الخنادق ومدّ الأسلاك الشائكة حولها، وأن طلائعه وصلت إلى تلال خليف. ويقترح عليه مهاجمة المسيفرة واحتلالها فوراً[٢٩]

رأى سلطان باشا الأطرش أن فكرة الهجوم على المسيفرة مغامرة خطيرة أو عملية انتحارية لا يجوز الإقدام عليها، وشاركه في هذا الرأي الأمير عادل إرسلان والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري ونزيه المؤيد العظم وعقلة القطامي وفؤاد سليم. وتقرر الانتقال إلى قرية كناكر القريبة من الحدود الغربية والواقعة على امتداد المسيفرة شرقاً، ليتم الاجتماع بأكبر عدد من قادة المجاهدين وأصحاب الرأي فيهم والتداول معهم بذلك الأمر الخطير.

وبعد منتصف ليل السادس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥ سار الثوار بحذر شديد متوجهين نحو القوات الفرنسية المتحصنة في قلب القرية. وفي نحو الساعة الثالثة صباحاً أشرفت مقدمة الثوار على خطوط العدو من الجبهة الشمالية ـ الشرقية، وإذا بعيارات نارية يطلقها العدو في الفضاء، ويعقبها في الحال شعاع الأضواء الكاشفة التي ملأت الجو، وانفتحت نيران الأسلحة الخفيفة والثقيلة على الثوار دفعة واحدة، فألحقت بالمهاجمين خسائر كبيرة. وبالرغم من ذلك، تمكنت طليعة الثوار من متابعة الهجوم واختراق خطوط العدو. واحتلال الأقسام الجنوبية والشرقية من القرية وتحصنوا فيها. وقامت الخيالة بقيادة علي الأطرش بشن هجوم كبير على جناح العدو الأيسر بقصد تدمير مواقعه الرئيسية، وإسكات مدافعه الثقيلة، لكن الطائرات الحربية الفرنسية أغارت عليهم وأوقعت في صفوفهم خسائر كبيرة في الأرواح مما أجبرهم على الانسحاب من القرية مساء الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥، دون أن يتمكنوا من دفن قتلاهم وإنقاذ جرحاهم[٣٠].

بعد معركة المسيفرة، انتقلت نيران الثورة إلى حماة. فقد وصل إلى الجبل منير الريس ومظهر السباعي، يحملان اتفاقية موقعة من كبار وجهاء حماة، والكابتن فوزي القاوقجي، موجهة إلى القائد العام للثورة، سلطان باشا الأطرش، يطلبون فيها أن يرسل قوة من المجاهدين إلى الغوطة والقريتين، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥، ويتعهدون بأن يقوموا، بالاشتراك مع العربان، وجنود الكابتن القاوقجي، بثورة ضد الفرنسيين في حماة وضواحيها، ويشترطون على القائد العام أن لا يوقّع اتفاقاً، أو يعقد صلحاً مع الفرنسيين، إلّا بعد مشاورتهم.

وقد روى القائد فوزي القاوقجي أحداث ثورة حماة في رسالة بعث بها إلى المجاهد نزيه مؤيد العظم قال فيها:

«تقرر نهائياً أن تقوم الثورة مساء الأحد الواقع في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٥، عند أذان العشاء. وقد طلبت إلى القومندان كوستيليه، المستشار الإداري لحماة، أن أخرج لتفتيش البدو بحجة منع أضرارهم عن القرى، فلبى طلبي وخرجت مع مفرزة خيالة كانت تحت قيادتي، وطفقت أطوف بين هذه العشائر، واتفقت مع شيوخهم، وخصصت لكل واحد منهم راتبه ووظيفته التي يجب أن يقوم بها خلال اليوم الثاني لنشوب الثورة في حماة، وفي مدة خمسة أيام كانت جميع الاستعدادات تامة.

ولما أزفت ساعة العمل، أعطيت التعليمات المفصلة لجميع الزعماء. وفي نحو الساعة الثامنة مساء دخلنا حماة، وهاجمنا جميع المخافر وتسلمنا أسلحتها وقبضنا على الدرك والشرطة. ثم سرنا إلى دار الحكومة، التي كانت تغص بجميع قوى الدرك، وبفرقة من الجيش المختلط، فهاجمناها أيضاً، وبعد معركة دامت حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، استولينا عليها وقتلنا من فيها من الجنود ثم أخذنا نستعد لمهاجمة المواقع العسكرية الحصينة.

وفي الصباح، خرج فرسان العدو من الثكنات لملاقاتنا فرددناهم بخسائر عظيمة بعد معركة دامت نصف ساعة على جسر السرايا، ثم هاجمنا الثكنات، وبدأت المعركة تشتد اشتداداً عنيفاً، وكان النجاح حليفنا، وقد تكبد العدو خسائر فادحة وفقد أكثر من ثلثي جنود، واستسلم بعض المرافقين خارج الثكنات، مع رشاشاتهم، ولم يعد في طاقة المحاصرين الدفاع.

ثم وصلت طائرات العدو فأخذت تلقي قنابلها على المدينة، وأسقطنا منها طائرتين. وقبيل الظهر وصلت نجدات قوية تمكنت من إنقاذ المحاصرين بعد معارك دامية، وقد ازداد في آخر الأمر عدد الأعداء زيادة عظيمة أدت إلى امتناع الكثيرين من وجوه حماة عن القيام بوعودهم. ولما أصبح الاستيلاء على الأماكن العسكرية المملوءة بالجنود متعذراً، قررنا الانسحاب إلى خارج المدينة لنقوم بالحركات الثورية مشتركين مع البدو. وفي ليل السابع من الشهر انسحبنا إلى جهة الشمال، وحملنا عربان الموالي على مهاجمة الفرسان الفرنسيين المتحصنين في مركز قضاء المعرة»[٣١].

وفي منطلق آخر، خرج الثوار إلى الغوطة بقيادة حسن الخراط وأبي عبده ديب الشيخ، ورفاقهما.

وشن الفرنسيون حملة على زور المليحة، إلّا أنهم فشلوا في زحزحة الثوار الذين انسحبوا إلى عقربا بعد أن كادت ذخيرتهم تنفد. وكانت خسائر الفرنسيين جسيمة إلى حد جعلتهم يفقدون صوابهم، وأخذوا يطلقون النار على كل من يصادفونه من الفلاحين وأبناء السبيل. وفي طريق عودتهم إلى المدينة، هاجموا قرية المليحة وجرمانا والبلاط وأحرقوها وحملوا عدداً كبيراً من الضحايا الأبرياء على الجمال وعرضوا جثثهم في ساحة الشهداء بدمشق ليوهموا الناس أنهم من الثوار. وردّ المجاهد حسن الخراط على هذا الفعل بقتل أحد عشر

جندياً من المتطوعة وحمل جثثهم على الدواب وساقها باتجاه باب شرقي(٣٢)

أما الثوار فقد جعلوا قاعدتهم في حران العواميد، وبدأوا يستعدون لدخول دمشق وتمّ الاتفاق على أن ينقسموا إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى بقيادة نسيب البكري ودروز الجبل، تدخل من بوابة الله بالميدان، والمجموعة الثانية بقيادة أبي عبده ديب الشيخ، تدخل من بساتين باب السلام والعقيبة. والمجموعة الثالثة بقيادة حسن الخراط ولفيف من دروز جرمانا، تدخل من بساتين الشاغور.

ولما وصل حسن الخراط إلى الشاغور علم أن الجنرال ساراي موجود في قصر العظم بالبزورية، فأرسل عدداً من الثوار هاجموا القصر واشتبكوا مع حاميته، مما أدى إلى احتراق القصر ومقتل اثنين من المهاجمين. وانسحب الباقون إلى الشاغور دون أن ينالوا من الجنرال ساراي الذي هرب من القصر قبل وصول الثوار إليه بوقت قصير، والتجأ إلى مبنى القيادة وعقد اجتماعاً مع أركان حربه وأجمع رأيهم على دكّ المدينة وهدمها. وأصدر أوامره إلى القيادة بالتدمير وفرّ إلى بيروت هارباً. وتنفيذاً لأوامره، بدأت مدفعية الفرنسيين المتواجدة في القلعة وقلاع المزّة تطلق نيرانها بصورة عشوائية على المدينة. ودام إطلاق النار ثلاثة أيام متواصلة التهمت النيران خلالها أهم شوارع المدينة. وبيوتها الأثرية وأسواقها التجارية.

وفي صباح يوم العشرين من آب/ أغسطس ١٩٢٥، انسحب الثوار من دمشق، وتوجه وفد يمثل المدينة برئاسة سعيد الجزائري والشيخ تاج الدين الحسيني، مع بعض الوجهاء حاملاً علماً أبيض إلى قيادة الجيش طالبين وقف إطلاق النار، وأبلغوا القيادة أن المدينة استسلمت. فاشترط عليهم مندوب المفوض السامي دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً تعويضاً عن خسائر أربع وعشرين ساعة، وتسليم ثلاثة آلاف بندقية حربية، ومائة ألف خرطوشة. وحدد لهم موعداً الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم. وأنه إذا أطلق أي طلق ناري من أحد الأحياء فسيدمّر الحي بكامله. وإذا لم يلب الأهالي هذه المطالب فإنه سيطلق النار على المدينة حتى تصبح أثراً بعد عين، ويذكر الناس أنه كان في عالم الوجود مدينة اسمها دمشق.

ونظراً لاستحالة تنفيذ شروطه خلال المدة القصيرة التي حددها لهم، طلبوا تمديد الفترة فحدد لهم الساعة الخامسة من مساء يوم السبت الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥.

وعندما رأى الثوار ما حلَّ بالمدينة من دمار انسحبوا إلى الغوطة[٣٣]، وتوجه حسن الخراط ورفاقه إلى جبل القلمون، جهة النبك، وانخرطوا في ثورتها التي بدأت في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥.

وبعد أن استقرت الثورة في النبك، في الفترة بين الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر والثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥، قررت القيادة توجيه حملة إلى حمص وحماه بقيادة القائد سعيد العاص. فتحرك من الغوطة على رأس (عصابة ابن الوليد)، المؤلفة من مجاهدي حمص وأبرزهم فؤاد رسلان وسليمان المعصراني وعبد الهادي المعصراني ومصباح الحمامي ومحمد علي الدروبي. وفي النبك انضم إليهم بعض مجاهديها. ولما بلغوا القصير، وكانت الحركات الثورية قد بدأت فيها، بقيادة الشيخ حسن رعد المعروف بحسونة وأولاده الأربعة محمود وعبد الكريم ونجيب وأبو السعود، انضموا إليهم، وقاموا بعدة عمليات أبرزها نسف قسم من الخط الحديدي، وتخريب جسر الحارون لقطع الطريق على النجدات الفرنسية التي كانت تصلهم من عكار وبعلبك والهرمل ورياق.

وأعدّ الفرنسيون حملة كبيرة للقضاء على هذه الثورة، وجرت بين القوات الفرنسية والثوار معركة حامية، عند قرية جوسيه استمرت ستة أيام متواصلة، من مساء الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥ إلى مساء الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦، صمد فيها نحو ٦٠ مجاهد بأسلحتهم البسيطة أمام الجيش الفرنسي المؤلف من حوالي تسعة آلاف جندي.

وفي مساء الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦ أصبح المجاهدون في حالة إعياء شديد، ونفد كل ما لديهم من عتاد وذخيرة فقرروا الانسحاب إلى النبك[٣٤].

ومن النبك توجه ثوار حمص وحماه إلى الغوطة ليشاركوا في المعارك الدائرة فيها، وفي الميدان وجوبر وغيرها.

وعلى أثر انشغال القيادة الفرنسية بقمع الثورة في إقليم البلان ووادي التيم، ومواجهتها لعمليات التدمير في طرق مواصلاتها الرئيسية بوادي بردى ومنطقة حمص، تجدد نشاط الثوار في الغوطة. وكان أسرعهم تلبية لنداء الواجب، مجموعة الميدان بقيادة الشيخ محمد الأشمر وعبد القادر سكر، وأبو قاسم محمد الدرخباني وشفيق عمر باشا وغيرهم من آل المهايني.

ولوضع حدّ لظاهرة الانقسام التي كانت سائدة بين المجموعات المقاتلة في الغوطة، وما جاورها، فقد استجاب رؤساؤها وأصحاب الرأي فيها لنداء القادة العسكريين، أمثال. فوزي القاوقجي وسعيد العاص وشوكت العائدي وزكي الحلبي وصادق الداغستاني، ولرغبة بعض زعماء المنطقة ومثقفيها من المجاهدين، أمثال نزيه المؤيد العظم ونسيب شهاب وحكمة العسلي وأديب العسلي وفائق العسلي وصبري العسلي وممدوح العظم وعبد الوهاب عمر باشا وممدوح عمر باشا وشفيق الركابي وصالح سلو وعبد الحكيم الدركزلي وياسين الخاني والشيخ توفيق سوقية وخليل الحموي وجميل شاكر وعبد القادر القواص، فعقدوا اجتماعاً في أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٢٦، تقرر فيه:

١ ــ تأليف مجلس وطني منتخب للثورة في الغوطة، من السادة: زكي الحلبي، شوكت العائدي، نزيه المؤيد العظم، فائق العسلي، أحمد الحصني، جميل شاكر، صبري فريد البديوي، إسماعيل القلعجي، محمد الشيخ، علي ديبو.

٢ ــ تشكيل محكمة للثورة، برئاسة الشيخ توفيق سوقية.

٣ ــ تقسيم الغوطة وما جاورها إلى قطاعات حربية.

القطاع الأول ــ يشمل باب السريجة، قبر عاتكة، المزة، داريا. ويوضع بقيادة الشيخ محمد حجازي وأحمد غازي وخليل بصلة وسعيد الأظن.

القطاع الثاني ــ ويمتد من أراضي الميدان والشاغور وقرى يلدا وببيلا، حتى قرية عبادة. ويوضع بقيادة محمد الدرخباني وعبد القادر سكر والشيخ محمد الأشمر.

القطاع الثالث ــ يمتد حتى جسر نهر تورا. ويوضع بقيادة ديب الشيخ وعبد الحكيم الهندي الجوبراني.

القطاع الرابع ــ يمتد حتى بلدة دوما. ويوضع بقيادة أبو عمر ديبو ويونس الخنشور.

القطاع الخامس ــ يمتد من حي الأكراد حتى مرج عذرا. ويوضع بقيادة أحمد الملا وسعيد عدي.

القطاع السادس ــ يمتد من دمر حتى الزبداني. ويوضع بقيادة أولاد عكاش.

القطاع السابع ــ يمتد من عذرا إلى النبك. ويوضع بقيادة خالد الشفوري وجمعة سوسق.

٤ ــ حراسة جسر تورا، لتعطيل سير الآليات المدرعة عليه وذلك بالتناوب بين دوريات

المجموعات المقاتلة، وبإشراف عبد الحكيم الهندي ورشيد الخنشور[٣٤]. واتفق على أن تقوم كل عصابة بالحركات الحربية في منطقتها برأي مشاورها العسكري. أما الحركات العامة فتكون بقرار من المجلس. وتخصص كل عصابة مفرزة من رجالها لتوطيد الأمن في منطقتها، وتأمين المواصلات مع المناطق المجاورة، ويحمل رجال كل عصابة شارة خاصة بهم تميزهم عن سواهم. ولا يجوز لأي مجاهد كان أن يترك عصابته المسجل فيها ويلتحق بغيرها[٣٥].

وعلى أثر النشاط المتزايد للثوار في الغوطة، تزايد عدد المجموعات المقاتلة التي كانت تمثل أحياء المدينة وقرى الغوطة الكبيرة. لكن الفرنسيين تمكنوا من السيطرة على الوضع بسبب تنافس بعض الثوار على مناصب القيادة العليا أو الزعامة الأولى وانقسامهم إلى كتل وفئات يتعصب كل منها لرأيه ولا يحيد عنه، ويكيل لغيره التهم ويشيع عنه الشائعات، مما هدد قيادتهم العسكرية والمجلس الوطني بالوهن والانحلال[٣٦].

ولإخماد نار الثورة، اعتقل الفرنسيون عدداً كبيراً من شخصيات دمشق، وأخذوهم كرهائن، منهم الشيخ عبد الغني الأسطواني والشيخ حمدي الأسطواني والشيخ سعيد الحمزاوي والشيخ قاسم التل وسعيد قدعة وأبو شاكر الطباع وأبو أنيس الصباغ وكمال حباب وممدوح حباب وأبو صياح حباب وحسن حباب ورضا حباب ونسيب الحمزاوي ومحمود الحمزاوي وأيمن الحسيني وفخري البارودي وعادل حتاحت والأمير بهجت الشهابي وزكي الركابي ومهدي المرتضى وصالح الحفار وأبو سعدو النوري وياسين رحمون وإبراهيم المهايني وأبو عزت حتاحت ومكي حتاحت وأبو فياض الشملي وأبو طالب بيضون ومحيي الدين النحلاوي وأبو هاشم اللحام وحسين صادق وعبد الله شموط وعارف الطواشي وأديب الصفدي وأبو حبيب الشويري وجريس عفلق وحسن الرز وأبو أنيس المعلم وعبد الرحمن القصار وسليمان العطار والشيخ عبد الرزاق مختار باب سريجة ومنير الصعيدي وأبو منير الصعيدي[٣٧].

حول هذه الثورة أبدى أسعد الكوراني ملاحظة هامة عبّر عنها بقوله:

«وما أريد أن أقف عنده في هذه الثورة عدم اشتراك حلب فيها وسبب ذلك، وهذا ما لم أفهمه وما زلت لا أفهمه ولا أجد له من تعليل سوى أن القضاء العسكري كان قد قضى منذ عهد قريب ببراءة الزعيم إبراهيم هنانو، وهو الوحيد الذي كان يستطيع

أن يتولى قيادة حلب في هذه الثورة، فكانت ظروفه الخاصة لا تساعده على امتشاق السلاح ثانية في تلك الأيام، وإن كنت أظهر أن الحلبيين قد ساهموا بدعم تلك الثورة بالمال»[٣٨].

□□□

أحدث ضرب دمشق بالمدافع استياء كبيراً، وثار الرأي العام العالمي على تلك التصرفات. وانتقد فريق كبير من النواب في البرلمان الفرنسي، تصرف ساراي انتقاداً شديداً، وطلبوا استدعاءه من سورية. وأوفدت الحكومة الفرنسية الجنرال ديبور Dypurt للتحقيق. واستدعت الجنرال ساراي لتقديم تقريره أمام لجنة الشؤون الخارجية. فغادر ساراي بيروت في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥ إلى باريس[٣٩] وعيّن بدلاً منه عضو مجلس الشيوخ الكونت هنري دو جوفنيل Henri de Jouvenel من كبار رجال فرنسا السياسيين وكان يظن أن دو جوفنيل قادم لحقن الدماء وإجابة المطالب ولكنه أطاع الأهواء الاستعمارية. وحالما وطأت قدماه أرض لبنان، في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، أطلق تصريحاً نارياً قال فيه: «أود العمل مع السوريين في أقصى الحدود الممكنة. فالسلم لمن يريد السلم. والحرب لمن يريد الحرب»[٤٠] وفي التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، وزع دو جوفنيل منشوراً جاء فيه:

«أياً كنتم مسلمين أو نصارى أو دروزاً أو إسرائيليين. ومهما تكن الطائفة التي ستنتمون إليها، فإنني أخاطبكم مخاطبة الصديق وأقول مصيركم بأيديكم.

هنالك أقلية لسوء الحظ مصرّة على متابعة حرب لا تنال من فرنسا ولا تغيرها، وهي أعلى من أن تصل إليها يد. فهذه الحرب تشقي البلاد السورية باستنزاف خزينتها، وتدمير قراها ومزروعاتها، وتشريد النساء والأولاد، وتأخير تسليم الاستقلال السوري، فإن تكن الحرب تضطرني أن أعهد إلى الجيش في الانفراد بالدفاع عن دمشق ضد العصابات، فإني لا ألهو مع ذلك عن السهر على إنماء وإسعاد الأنحاء السورية الأخرى التي لا تزال أمينة للانتداب ولفرنسا. وأنا إذ أدعو السوريين الحازمين المخلصين، وجميع الوطنيين الصادقين، إلى معاضدتي لتأمين سلامة الأشخاص وإنماء ثروة البلاد وتوسيع الحرية الوطنية التي هي بنظري سبب وجود الانتداب الفرنساوي في هذه البلاد»[٤١].

وكان ممن استقبلوا دو جوفنيل، رئيس الدولة السورية صبحي بركات، زاره في دار المفوضية وقدم له استقالته.

وبعد أيام قليلة من وصول المفوض الجديد، دو جوفنيل، قدم له مدير الاستخبارات العام الكولونيل هنري دانتز Henri Dentz عريضة موقعة من الداماد أحمد نامي والأمير أمين أرسلان والدكتور حسن الأسير وفوزي الغزي، تتضمن استعدادهم لتأليف وفد يتوجه إلى قائد الثورة العام، سلطان باشا الأطرش وإخوانه، ومباحثتهم في أمر الصلح، والتفاهم مع السلطة الفرنسية، فأبدى دو جوفنيل سروره لهذا العرض، وتألف الوفد برئاسة الأمير أمين أرسلان وضم كلاً من فارس الخوري وفوزي الغزي وعفيف الصلح[٤٢]

غادر الوفد دمشق في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، واجتمع بسلطان باشا الأطرش وزعماء الثورة. ولم يؤدّ هذا الاجتماع إلى شيء لأن سلطان باشا الأطرش وإخوانه، رفضوا إلقاء السلاح حتى تستجاب مطالب الشعب وهي:

١ ــ توحيد الحكومات السورية.

٢ ــ إعلان عفو عام بلا قيد ولا شرط.

٣ ــ تأليف حكومة موقتة يرضى عنها الثوار.

٤ ــ عقد معاهدة مع فرنسا.

٥ ــ تعويض المنكوبين عن خسائرهم[٤٣]

رفض دو جوفنيل هذه المطالب رفضاً باتاً، ولإحداث شرخ في صفوف الدروز وجّه إليهم منشوراً جاء فيه:

«لماذا تحاربون؟

لقد أتيتكم حاملاً لكم الحق في أن تسنوا دستوركم بنفسكم، وأن تختاروا بذاتكم حكومتكم ورؤساءها، فإذا بقيتم على متابعة القتال فإنما تحاربون آمالكم وحريتكم.

لماذا تحاربون؟ وفي سبيل من تحاربون؟

لا أريد أن تحمل فرنسا على عاتقها مسؤولية الويلات التي تهددكم. هذه المسؤولية

أخذها سلطان الأطرش على نفسه لأنه هو الذي رفض مساعي إخوانكم.

إذا سالت دماؤكم بعد الآن، فما يكون ذلك ذنبي بل ذنب سلطان الأطرش، وذنب الأجانب الذين استأجروه بالمال.

أيها الدروز، إن الواسطة الوحيدة للانتصار هي أن تتركوا سلاحكم. إن ما جئتكم به من السلام والحرية والقوت لهو أفضل من بنادقكم. اذكروا أنكم لا تقدرون على شيء ضد فرنسا، وأن فرنسا قادرة على كل شيء في سبيل مصالحكم»(٤٤)

وللقضاء على الثورة نهائياً. أعدت السلطة الفرنسية حملة كبيرة بقيادة الجنرال أندريا Andrea. وقبل أن يتحرك الجنرال بقواته، أخذت أسراب الطائرات التابعة لقيادته ترمي على قرى الجبل بياناً حاول به أن يثبط من عزائم المقاتلين ويضعف روحهم المعنوية وقد جاء فيه:

إنني سأطلع للسويداء مع قوات الحكومة، وسأمكث فيها، ولن أبارحها.

إنني سأجعل الأمن يسود في الجبل. وسأشكل فيه من جديد حكومة نظامية، فلا يدخل الخوف قلب أحد منكم لأن حياة وأرزاق الجميع هي مضمونة.

فابقوا في قراكم وإياكم أن تبرحوها لأنكم إذا تركتوها يأتي الأشقياء ليحاربونا فنضطر حينئذٍ لتدميرها. والزموا بيوتكم، فإذا رأيتم الجيوش مقبلة أرسلوا أمامها وفداً ليستقبلها كما تستقبل الأصحاب. اتركوا العصابات وانسحبوا منها لبيوتكم. أظهروا للدولة حسن نواياكم بتسهيل مهمتها. عزّلوا الطرقات إن كانت مسدودة. وأمّنوا الدروب بطرد الأشقياء، تكتسبوا عطفي على قراياكم وعيالكم.

ضعوا ثقتكم بالحكومة واشتغلوا معها يداً بيد وإلى الملتقى بالسويداء كي نعمل معاً لسعادة الجبل وعمرانه»(٤٥)

وابتداء من صبيحة يوم الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٢٦ أخذت الطائرات تواصل قصفها لمواقع الثوار لتؤازر المدفعية الثقيلة. واستطاعت هذه الحملة أن تزحزح الثوار عن مواقعهم وتشتت شملهم واضطر الكثيرون منهم إلى الاستسلام.

أما سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة العام، فقد انسحب مع فريق من رفاقه المجاهدين إلى

موقع الأزرق على حدود شرقي الأردن. فيما توجه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، إلى مصر مع عدد من كبار الوطنين.

بعد انتهاء الثورة على هذا النحو، قام دو جوفنيل بالاتصال بمعظم رجال سورية البارزين، واستطلع آراءهم حول وضع البلاد. وبعد أن رفض جميع الزعماء الوطنيين تشكيل وزارة لعدم قبول دو جونيل شروطهم، أصدر في الثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٢٦، قراراً عيّن بموجبه الداماد أحمد نامي بك، وهو تركي الأصل، ومقيم في بيروت رئيساً للحكومة السورية، وقام الداماد بتشكيل الوزارة على الشكل التالي:

حسني البرازي	لوزارة الداخلية
شاكر نعمت الشعباني	لوزارة المالية
فارس الخوري	لوزارة المعارف
لطفي الحفار	لوزارة الزراعة
واثق المؤيد	وزيراً للنافعة
يوسف الحكيم	وزيراً للعدلية

وأصدرت هذه الحكومة البيان التالي:

وإذا كنت أتحمل مسؤولية الحكومة الموقتة فذلك لكي أساعد سورية على تحقيق أمانيها، وتخفيف آلامها: إننا لا نقدر أن نصل إلى غايتنا بالقوة، إن الثورة قد كلفت ألوفاً من الضحايا البشرية. وضربت مدناً كاملة، بل إنها زادت في عمق الهوة التي تفصلنا عن الاسكندرون والعلويين ولبنان، في حين أن ضرورات حياتنا الوطنية تأمرنا بأن نطمر هذه الهوة بفتح منافذ على البحر كحلب ودمشق. وستسعى حكومتي لنيله بالطرق السلمية. ومن جهة أخرى سنتخابر مع الدولة المنتدبة لإعطاء الانتداب شكل معاهدة مستمدة من المعاهدة المعقودة بين إنكلترا والعراق.

وأخيراً فإننا نعجل في وضع الدستور الذي يعترف بواسطته بحقوق جميع السوريين في الحرية والاستقلال. فليثق الشعب السوري، وليصبر. فالنجاح أمامنا»(٤٦)

ثم نشرت الحكومة بيانها وبرنامجها وجاء فيه:

إن حكومتنا قد اتخذت قاعدة لأعمالها البرنامج الآتي تسعى لتحقيقه:

١ ــ دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور للبلاد على قاعدة السيادة القومية.

٢ ــ تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة، تعين فيها الحقوق والواجبات والعلاقات المتقابلة بين الأمتين، على غرار المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق. ولا تكون نافذة إلّا بعد تصديقها من البرلمان السوري، ويحتفظ لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط بشرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.

٣ ــ تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا بإجرائها منذ الآن.

٤ ــ توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية، بصورة تصون حقوق الوطنيين.

٥ ــ تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد.

٦ ــ طلب إدخال سورية في عصبة الأمم وإعطائها حق التمثيل الخارجي إسوة بالعراق.

٧ ــ درس إصلاح النظام النقدي الحالي، وإعادة الأساس الذهبي في عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية.

٨ ــ العفو عن جميع الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.

٩ ــ إلغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.

١٠ ــ إيجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة.

ولما كان هذا البرنامج يحقق قسماً كبيراً من الأماني الوطنية وحقوق البلاد، فإننا نرجو من الأمة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه بأقرب وقت مستطاع، والله من وراء القصد»[٤٧].

هاجم الأمير شكيب أرسلان رئيس الوزارة هجوماً عنيفاً، محذراً إياه أن يكون «طبعة ثانية» لصبحي بركات، أو أن يستعمل صفته الوطنية وسيلة لترويج أغراض الأجنبي الذي أنعم عليه برئاسة الحكومة.

وقال: إن السوريين سيردون عليه بأنه شركسي غريب عن الديار لا يحق له التصرف

بمقتضيات السورية[٤٨].

ووجهت الحكومة نداء إلى الثوار يتضمن كامل ثقتها باستعداد السلطة الفرنسية لإصدار العفو العام بعد توقف يومين عن إطلاق النار. لما «في هذا النداء من تأكيد على حسن نوايا فرنسا لتحقيق أماني السوريين»[٤٩]

وفي تموز/ يوليو ١٩٢٦، سافر دو جوفنيل إلى فرنسا. وقبل سفره أوصى رئيس الدولة السورية بمواصلة الجهود لتنفيذ البرنامج الذي تمّ الاتفاق عليه[٥٠]

وأثناء غياب دو جوفنيل عن البلاد، قام رئيس الدولة بزيارة لواء اسكندرون وحلب وعند عودته إلى دمشق، أطلع الوزراء على نتائج هذه الزيارة وفي مقدمتها رغبة الأكثرية الساحقة بالوحدة والاستقلال، وعقد مجلس الوزراء جلسة بحث فيها قضية إعادة لواء اسكندرون إلى سورية، وفك ارتباطه المباشر بالمفوضية العليا، وضرورة إيفاد بعض الوزراء لتحقيق ذلك بالطريقة المتفق عليها مع المفوض السامي دو جوفنيل، وهي حصول إجماع حكومة العاصمة وممثلي اللواء، واختير للقيام بهذه المهمة وزير العدل يوسف الحكيم، ووزير المالية شاكر الشعباني.

وسافر الوزيران إلى الاسكندرون والتقيا بنواب اللواء. وبعد البحث تمّ التوقيع على مضبطة تتضمن إجماع كلمتهم على ضمه إلى سورية واعتبار حكومتها الرئيسية مرجعه الأعلى[٥١].

وعند رجوعهما إلى حلب، علما باعتقال السلطة العسكرية الفرنسية الوزراء حسني البرازي وفارس الخوري ولطفي الحفار، بزعم أن مصلحة الجيش تقضي بذلك[٥٢] وبتشكيل وزارة جديدة من:

واثق المؤيد	وزيراً للداخلية
شاكر الحنبلي	وزيراً للمعارف
عبد القادر العظم	وزيراً للمالية
شكيب ميسر	وزيراً للأشغال العامة
يوسف الحكيم	وزيراً للعدلية

أما دو جوفنيل، فإنه حينما وصل إلى باريس واجتمع بالوزارة الفرنسية، وعرض عليها الاتفاق الذي تمّ بينه وبين الداماد، رأته مجحفاً بمصالح فرنسا وطلبت منه تعديله، فلم يقبل وآثر الاستقالة من وظيفته. فعيّنت الحكومة الفرنسية بدلاً منه مسيو هنري بونسو Henri Ponsot، من كبار موظفي وزارة الخارجية، وذلك في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦. ووصل إلى البلاد في الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر.

وحينما زاره رئيس الدولة السورية، الداماد أحمد نامي، ترك له بونسو حرية تأليف وزارة جديدة وأن يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزارة أو يختار من يثق به لتأليف الوزارة. فكلف أولاً يوسف الحكيم لكنه اعتذر، وكلّف عطا الأيوبي فاعتذر بدوره، فكلّف هاشم الأتاسي فاعتذر متعللاً بأن رئاسته للحزب الوطني تحول دون انفكاكه عن إخوانه أركان الحزب[٥٣] عندها شكل الداماد الوزارة بنفسه وضمت:

رؤوف الأيوبي	وزيراً للداخلية
رشيد المدرس	وزيراً للزراعة والأشغال العامة
حمدي النصر	وزيراً للمالية
نصوحي البخاري	وزيراً للاقتصاد
يوسف الحكيم	وزيراً للعدل
شاكر الحنبلي	وزيراً للمعارف

وأعلنت الحكومة برنامجها، وجاء فيه:

«(...) أن مهمتها الأساسية تنحصر في تسليم زمام الحكم بأسرع ما يمكن إلى حكومة دستورية. وقد نظرت في الشروط التي يمكن معها إنهاء هذه المهمة بأسرع وأنسب ما يمكن. وأهمها أمر الانتخابات التي سيشرع بها بأقرب فرصة. وأن مصلحة البلاد هي في نبذ شكل الانفصال ولكنها احتراماً منها للاتفاقات الدولية ولرغائب الأهلين، تود أن يكون كل تقدم في هذا السبيل رغبة ومفاوضات وديّة ما بين من يهمهم الأمر. ويُطلب تحكم الدولة المنتدبة في ذلك إذا مست الحاجة. وأن العمل المخلص المرغوب ما بين فرنسا وسورية، والذي وحده يخول لسورية حق قبولها في عداد أعضاء جمعية الأمم، لا تأتي منه النتائج المفيدة إلّا إذا حددت علاقات هاتين الدولتين، بمعاهدة تعين بصراحة، وتحدد مدى الواجبات المتبادلة التي تنتج عن صك

الانتداب. ومن الواجب أيضاً أن يعاد النظر في بنود المعاهدة لمصلحة سورية في مدة ستعين فيما بعد. فعلى الأمة السورية إذا قبلت هذا البرنامج، أن تجمع صفوفها حول حكومة لم ترغب أن تضع نصب عينيها إلّا هدفاً ممكن الوصول إليه وستصل إليه بحول الله»(٥٤)

وإزاء تردد المفوض السامي في إصدار العفو، وانتخاب الجمعية التأسيسية، قدم الوزراء استقالاتهم لرئيس الدولة(٥٥)

ولما تسلم الداماد كتاب الاستقالة حمله إلى المفوض السامي بونسو Ponsot وقدمه له مع كتاب استقالته من رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة فاضطرب بونسو لهذه المفاجأة وطلب منه التريث إلى حين انتهاء المفاوضات التي يقوم بها المندوب مغرا Maugras مع الزعيمين الأتاسي وهنانو.

وكانت الوزارة الفرنسية في باريس، حينما اشتدت المعارضة في وجهها، بسبب تأخرها في تطبيق مقتضى الانتداب على سورية، أرسلت مسيو مغرا، أحد موظفي الخارجية، رئيساً للشعبة السياسية في المفوضية العليا في سورية ولبنان، وكلفته العمل على حل القضية السورية: وفور وصوله إلى بيروت استدعى الزعيمين هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفاوضهما حول القضية السورية، وتمّ الاتفاق على تأليف حكومة من الحزب الوطني تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، ثم تعقد معاهدة مع فرنسا لمدة محدودة.

وقبل أن يغادر الزعيمان بيروت، علما بأن المفوض السامي استدعى الشيخ تاج الدين الحسيني، وعهد إليه بتأليف الوزارة السورية. وكان هذا التصرف يعني نقضاً لما تمّ الاتفاق عليه مع الوطنيين.

وفي السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٢٨، أصدر المفوض السامي قراراً بتعيين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً لحكومة سورية وعهد إليه بتأليف الوزارة فألفها على الشكل التالي:

سعيد محاسن	وزيراً للداخلية
صبحي النيال	وزيراً للعدلية
جميل الألشي	وزيراً للمالية
محمد كرد علي	وزيراً للمعارف
توفيق شامية	وزيراً للاشغال العامة
الشيخ عبد القادر كيلاني	وزيراً للزراعة

وكان الشيخ تاج اشترط على المفوض السامي إجراء انتخابات حرّة لانتقاء جمعية تأسيسية تضع القانون الأساسي للبلاد، ثم يصار إلى اختيار حكومة دستورية تتولى المفاوضة مع فرنسا لتوقيع معاهدة تنهي الانتداب، مدتها ٢٥ سنة، وبعد التوقيع عليها ومصادقتها، تدخل سورية عضواً في عصبة الأمم.

واستجاب المفوض السامي لهذا المطلب[٥٦].

وفور تشكيل الوزارة، أصدر المفوض السامي، في السادس عشر من شباط/ فبراير، قراراً بالعفو لم يتناول أعمال الثورة والجرائم التي تتصل بها.

كما أنه استثنى ما يزيد على سبعين شخصاً من أبرزهم: الشيخ كامل القصاب، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، شكري القوتلي، حسن الحكيم، إحسان الجابري، نبيه العظمة، عادل العظمة، نزيه المؤيد العظم، مصطفى وصفي، سلطان باشا الأطرش، عقلة القطامي، محمد عز الدين الحلبي، شكيب إرسلان، سعيد حيدر، فوزي القاوقجي، شكيب وهاب، محمد الشريقي، الدكتور أمين رويحة[٥٧]

وفي السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٢٨ أصدر المفوض السامي، قراراً حدّد فيه مواعيد الانتخابات السورية كما يلي: انتخاب المندوبين الثانويين، في العاشر من نيسان/ أبريل، والانتخابات للنواب في الرابع والعشرين من نيسان/ أبريل.

جرت الانتخابات في موعدها المحدد. وفاز فيها الوطنيون فوزاً ساحقاً أذهل المفوض السامي ورجاله، وتشكلت لجنة برئاسة إبراهيم هنانو لوضع مشروع لدستور فأتمته. وخلاصة ما جاء فيه: تكون حدود سورية هي الحدود التي نصت عليها اتفاقية سايكس ــ بيكو، أي من كيليكيا حتى العقبة. ويكون نظام الحكم جمهورياً، ورئيس الدولة مسلماً. ونص الدستور

على حرية الأديان، وعدم جواز نفي السوري، وجعل التعليم إجبارياً للبنين والبنات، وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، وأن ينحصر التشريع في المجلس، وأن ينظم الجيش بقانون خاص، وأن يكون لرئيس الجمهورية حق إعلان العفو، وحق إعلان الحكم العرفي، وأن يكون انتخاب أول رئيس للجمهورية من قبل المجلس التأسيسي[٥٨]

وعلى أثر إعلان مواد الدستور وفيه الحكم الجمهوري قامت ضجة عظيمة في دمشق ضد الجمهورية، وعقد الملكيون اجتماعاً هاماً في دار الدكتور أحمد راتب حضره عدد من الأعيان الأدباء والشباب الناهض وأرباب الصحف، وقرروا فيه ترتيب مظاهرة عامة في دمشق تسير من أول المدينة إلى آخرها، احتجاجاً على الحكم الجمهوري طالبين الحكم الملكي. ثم أرسلوا برقية بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية الفرنسية وانتخبوا وفداً أرسلوه لمقابلة رئيس المجلس التأسيسي لتبليغه قرار الأمة النهائي بالملكية، واحتجاجها على الحكم الجمهوري، فطلب دولة الرئيس منهم مضبطة بهذا الشأن ليعرضها على المجلس التأسيسي[٥٩]

اغتنم أنصار الوحدة في الساحل السوري، وجبل لبنان، والأقضية الأربعة، المحرومين من هذا الحق فرصة اجتماع الجمعية التأسيسية ومباشرتها العمل في وضع الدستور وعقدوا مؤتمراً في دمشق، يوم السبت الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٢٨، دعي بـ «مؤتمر أبناء الساحل»، حضرته وفود عديدة من بيروت وطرابلس وجبل عامل وصيدا وصور ووادي التيم واللاذقية والبقاع وحصن الأكراد وبعلبك.

وفي ختام المؤتمر، أذاع المؤتمرون البيان التالي:

«لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام. ولما كان السوريون أمة واحدة تربطهم جامعة القومية، ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب. ولما كانت الظروف القاسية حالت دون اشتراك بعض أبناء هذه البلاد في الجمعية التأسيسية السورية التي تضع دستور هذا الوطن، وتقرر مصيره نهائياً. فقد أتينا نحن أبناء البلاد المحرومين من هذا الحق إلى دمشق، عاصمة سورية، وعقدنا مؤتمراً في يوم السبت الواقع في ٥ المحرم سنة ١٣٤٧هـ الموافق ٢٣ حزيران/ يونيو سنة ١٩٢٨، خلال انعقاد الجمعية التأسيسية السورية. وبعد درس القضية من جميع وجوهها، وإنعام النظر في الأدوار التي مرت بها من ثماني سنوات، قررنا ما يلي:

١ ـ يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي، ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة بلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سورية مؤلفة من البلاد المذكورة، هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ، وذات سيادة.

٢ ـ إرسال تحية خالصة إلى الجمعية التأسيسية، وتأييد الكتلة الوطنية العاملة على تحقيق الميثاق العربي في داخل البلاد وخارجها، وكل عامل مخلص لتحقيق هذا الميثاق.

٣ ـ يبلغ هذا الأمر إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية، وبواسطته إلى المفوض السامي، وإلى وزارة خارجية فرنسا، وجمعية الأمم».

ودعيت الجمعية التأسيسية للاجتماع واجتمعت في التاسع من أيار/ مايو ١٩٢٨ وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً لها بالإجماع، وفوزي الغزي وفتح الله أسيون نائبي رئيس.

وبعد استراحة قصيرة، أخذت الجمعية التأسيسية بتلاوة الدستور الذي أعدته لجنتها المختصة. ولدى التصويت عليه أقرته الجمعية بكامل مواده. لكن المفوض السامي اعترض على ست مواد هي: ٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٢.

لأنها تمسّ تنفيذ الانتداب الذي تُعد فرنسا مسؤولة عنه أمام جمعية الأمم، ولأن بعضها يخالف تصريحات العهود الدولية المبينة بها مسؤولية الدولة المنتدبة.

وتنص المواد المعترض عليها على ما يلي:

المادة ٢ ـ البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ. ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة[٦٠].

المادة ٧٣ ـ لرئيس الجمهورية الحق بالعفو الخاص. أما العفو العام فلا يمنح إلّا بقانون[٦١]

المادة ٧٤ ـ يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو بمالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر

المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة بعد سنة، فلا تعد نافذة إلّابعد موافقة المجلس عليها[٦٢]

المادة ٧٥ ـ يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم. ويقبل استقالتهم، ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ضمن حدود القانون، ويرأس الحفلات الرسمية[٦٣].

المادة ١١٠ ـ تنظيم الجيش الذي سيؤلف يكون بقانون خاص[٦٤]

المادة ١١٢ ـ لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزراء الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل. ويجب أن يعلم المجلس النيابي بإعلان الأحكام العرفية فوراً. وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيُدعى على وجه السرعة[٦٥]

واجتمع رأي النواب على عدم تعديل أي شيء وإبلاغ المفوضية بذلك. فما كان من المفوض السامي إلّا أن أصدر قراراً بتاريخ الحادي عشر من آب/ أغسطس ١٩٢٨ بوقف أعمال الجمعية التأسيسية ثلاثة أشهر! وكان لهذا القرار أثر أليم، فأضربت المدن السورية إضراباً شاملاً وقامت المظاهرات. وفي سبيل التوصل إلى حل، طلب المفوض السامي من رئيس الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي أن ترسل الجمعية وفداً إلى باريس لإقناع وزارة الخارجية بإعطاء البلاد حريتها واستقلالها، فتقرر إيفاد جميل مردم بك إلى باريس ومفاوضة وزارة الخارجية. وسافر المفوض السامي إلى باريس في الثالث من أيلول/ سبتمبر ليحضر مناقشة السوريين مع وزارة الخارجية. بعد عودة المفوض السامي من فرنسا، اجتمع بتاريخ الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٩ بهاشم الأتاسي وأطلعه على مقترحات وزارة الخارجية الفرنسية لعرضها على الجمعية التأسيسية وهي إضافة للمادة (١١٦) الآتية إلى الدستور:

«إن كافة أحكام هذا الدستور هي غير مخالفة، ولا يجوز أن تخالف الواجبات التي اتخذتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية خاصة نحو جمعية الأمم. وهذه التحفظات تنطبق خاصة على المواد التي تمس التحفظات على الأمن العام وعلى النظام والمواد التي تمس الدفاع عن البلاد ومواد العلاقات الخارجية في كل المدة التي تبقى الواجبات الدولية فيما يختص بسورية ملقاة على عاتق فرنسا. لا تكون أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس هذه الواجبات قابلة التنفيذ إلّا ضمن الشروط المعينة

في اتفاقات تعقد ما بين الحكومتين الفرنساوية والسورية. وبناء عليه فالقوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور، والتي قد يمس تنفيذها هذه المسؤوليات لا يبحث فيها ولا تنشر طبقاً لهذا الدستور إلّا بموجب الاتفاقات المذكورة ولا يجوز نقض القرارات التشريعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنساوية إلّا إذا تمّ الاتفاق على ذلك مقدماً ما بين الحكومتين»(٦٦)

بعد عقد عدة اجتماعات من قبل أعضاء الجمعية التأسيسية، رفض المجتمعون المادة (١١٦). واقترحت الجمعية تعديل مادتين من الدستور بما يلي:

— تعدل المادة الثانية على الشكل التالي: «البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض في التجزئة الحاضرة محفوظة».

— إضافة مادة إلى مشروع الدستور بعنوان «أحكام موقتة» وهذا نصها: «إن أحكام المواد ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ١١٠ — ١١٢ تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية ريثما تعقد المعاهدة لتحديد العلاقات بين الدولتين».

فلم يرق للمفوض السامي عدم قبول الجمعية التأسيسية باقتراحه فأصدر أمراً بتعطيل أعمالها إلى أجل غير مسمى. وسافر في السابع عشر من تموز/ يوليو إلى باريس لإطلاع وزارة الخارجية على ما تمّ بينه وبين رجال الكتلة الوطنية.

أحدث هذا التصرف اضطراباً في البلاد، دفع الزعماء الوطنيين إلى عقد الاجتماعات، ورفعوا إلى جمعية الأمم باحتجاجهم على تصرف سلطة الانتداب. وقامت بحلب، في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٢٩ مظاهرات اشترك فيها طلاب المدارس وأفراد الأحزاب. ودام الاضطراب في المدن السورية حتى الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٣٠، حين نشر، بأمر المفوض السامي، الدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية مضافاً إليه المادة (١١٦).

كما أصدر خمسة دساتير لخمس دويلات وهي سورية ولبنان واللاذقية وجبل الدروز ولواء الإسكندرون.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١ أصدر المفوض السامي قراراً أنهى فيه حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني، وأسند مهام الحكومة إلى المندوب الجديد مسيو

سالومياك Salomiac الذي شكل حكومة موقتة من بديع المؤيد وزيراً للداخلية وتوفيق شامية وزيراً للمالية وتوفيق الحياني لأمانة السرّ العامة، مع الاحتفاظ بمديري المصالح في مراكزهم لضمان حسن سير الشؤون الإدارية.

وبعد أسبوعين تقريباً، أي في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١، أصدر المفوض السامي قراراً بإحداث مجلس استشاري أعلى، مهمته إبداء الرأي للمفوض السامي في الأحوال الحاضرة وما تتطلبه من تدابير لضمان الاستقرار في سورية. ويتألف هذا المجلس من الشيخ تاج والداماد أحمد نامي وصبحي بركات ورئيس محكمة التمييز، وعميد الجامعة، ورؤساء الغرف التجارية في كل من دمشق وحلب.

وافتتح المجلس في السابع من كانون الأول/ ديسمبر. وقال المفوض السامي في خطبة الافتتاح:

«إن الحل الوحيد الدائم لما هو قائم بين فرنسا وسورية من اختلاف في جهات النظر، إنما يتمّ عبر إجراء انتخابات نيابية في سورية تبدأ في العشرين من الشهر الجاري، وتنتهي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢ فسيقوم في أثرها ممثلو الأمة الشرعيون بالمفاوضات مع المفوض السامي توصلاً لعقد معاهدة بين الدولتين فرنسا وسورية».

وفي الوقت نفسه، أصدر قراراً حدد فيه موعد إجراء الانتخابات العامة تبدأ في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ وتستمر حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢.

وجرت الانتخابات في جو بغيض من الإرهاب الأسود. فكان الجنود السنغاليون يملأون المراكز الانتخابية، وكانوا على أتمّ الاستعداد لإطلاق النار على كل من يقوم بحركة سلبية أمام الصناديق، وقد فاز كل متعاون مع فرنسا، أما في دمشق فقد حطمت الجماهير صناديق الانتخاب المزورة، وتأجل الانتخاب ثلاثة أشهر.

وفي الثامن من آذار/ مارس ١٩٣٢. أصدر بونسو القرار عدد ٥ لسنة ١٩٣٢ الذي نص على ما يلي: تستأنف انتخابات:

أ ــ للدرجة الأولى في مكاتب الاقتراع في دمشق وضواحيها، مدينة دوما، مدينة حماة.
ب ــ في منطقة حلب البدوية، في عشائر شمرزور.

يجري الاقتراع في ٣٠ آذار/ مارس للدرجة الأولى، وفي ٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٢ للدرجة الثانية.

وجرت الانتخابات في موعدها، وفاز فيها فريق من مرشحي الكتلة الوطنية.

ودعا المفوض السامي النواب للاجتماع في العاصمة، في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٣٢، وحدد مهمتهم بالأمور التالية:

١ ــ انتخاب رئيس المجلس ومكتبه. وهو عبارة عن نائبي رئيس وأميني سر وثلاثة مراقبين.

٢ ــ انتخاب رئيس الجمهورية.

٣ ــ التصديق على الانتخابات النيابية.

٤ ــ تحديد راتب رئيس الجمهورية والتعويض السنوي للنواب.

وفي الحادي عشر من حزيران/ يونيو اجتمع النواب في قاعة المجلس وانتخبوا صبحي بركات رئيساً للمجلس، ومحمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وكان انتخابه نتيجة اتفاق المفوض السامي ومندوبه في دمشق مع نواب الكتلة الوطنية[٦٧].

وفي الرابع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٣٢، أصدر رئيس الجمهورية محمد علي العابد موافقته على الوزارة التالية:

حقي العظم	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
مظهر رسلان	وزيراً للعدلية والمعارف
جميل مردم بك	وزيراً للمالية والزراعة
سليم جنبرت	وزيراً للأشغال العامة والاقتصاد

حاول بونسو حمل هذه الوزارة على قبول مشروع المعاهدة. وتولى رئيس الوزارة حقي العظم، ووزير الأشغال العامة والاقتصاد سليم جنبرت إقناع باقي الوزراء بقبولها، متمسكين بقاعدة خذ وطالب، إلّا أن حضور الزعيم إبراهيم هنانو إلى دمشق، في الثامن عشر من نيسان/ أبريل ١٩٣٣ أفسد كل شيء، ذلك أن الزعيم هنانو حمل على الحكومة حملة شعواء لاتجاهها نحو قبول المعاهدة، واستدعى جميل مردم بك لمقابلته، في فندق فكتوريا،

وسأله بغضب لماذا أنت في الحكم؟ حاول جميل مردم بك الدفاع عن ضرورة بقائه في الحكم، فأبى هنانو عليه ذلك ودعاه للاستقالة. وهناك رواية تقول إنه شهر مسدسه في وجهه وقال له: سأقتلك بهذا المسدس إذا لم تستقل الآن(٦٨).

وفي اليوم التالي، التاسع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٣٣، ذهب جميل مردم بك ومظهر رسلان إلى القصر الجمهوري وقدما استقالتيهما.

وكلّف بونسو حقي العظم في الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٣٣، بتشكيل وزارة جديدة فشكلها على الشكل التالي:

حقي العظم	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
شاكر الشعباني	وزيراً للمالية
الحاج محمد الأضه لي	وزيراً للزراعة
الشيخ سليمان الجوخدار	وزيراً للعدلية
سليم جنبرت	وزيراً للمعارف والأشغال العامة

لكن زعماء الكتلة الوطنية واصلوا جهودهم ضد الحكومة، وسلطة الانتداب. وكانوا يعملون ما في وسعهم لإسقاطها.

وبعد فشل بونسو ومغرا في حمل الوطنيين على قبول المعاهدة التي كانت الوزارة الفرنسية قد وافقت عليها، استدعتهما إلى باريس وأنهت مهمتهما في سورية ولبنان، وعيّنت الكونت داميان دو مارتيل Damien de Martel، سفير فرنسا في الصين، مفوضاً سامياً خلفاً لبونسو. وعلينا قبل أن نودع عهد بونسو، أن نذكر بعض الحوادث الهامة التي جرت إبان هذا العهد على رأسها صدور الدستور السوري، قرار ٣١١١ تاريخ الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٣٠ وقد نص على ما يلي:

المادة الأولى: تدار دولة سورية بموجب الدستور الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية: إن هذا الدستور المذاع والمنشور بعضه كملحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يعين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامي.

المادة الثالثة: في أثناء مدة الانتداب تنفذ الصلاحيات المنشأة بموجب الدستور، بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة وواجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الأمم، وعن صك الانتداب.

إن التحفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور لتأمين موافقة هذا النص مع المبادىء التي تدار بموجبها حالة سورية الحاضرة بالنسبة إلى الدولة المنتدبة وجمعية الأمم يكون له مفعول إلى أن تعقد مع حكومة منشأة قانونياً معاهدة يحدد فيها برضى جمعية الأمم، شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادىء المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية مراعاة لما يكون قد تمّ من التطور والترقي[٦٩].

ومما جرى في عهد بونسو، صدور النظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة، في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٣٠، والغاية منه مؤازرة ممثل الدولة المنتدبة في درس المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب وحلها. وتشمل صلاحية المجلس العادية، المسائل التي هي موضوع حساب إدارة مداخيل ومصاريف دوائر المصالح المشتركة. وتعرض أيضاً على المجلس المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين حكومتين أو أكثر والتي تكون هذه الحكومات قد قررت عرضها عليه تنفيذاً لاتفاقيات خصوصية.

يتألف المجلس من البعثات التي تعيّنها الحكومات ذات الشأن، وتؤلف هذه البعثات من أشخاص يعينون بمناسبة كل اجتماع. ولا يكون عدد ممثلي الحكومات في كل جلسة أكثر من خمسة ممثلين عن كل بعثة[٧٠].

وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٣١، أنشئت بحلب، جمعية العاديات، من نخبة ممتازة من كبار العلماء والمؤرخين، منهم الشيخ كامل الغزي والشيخ محمد راتب الطباخ والخوري جبرائيل رباط وبلوا دوروترو وغليوم بوخه وردولف بوخه وأسعد عيتاني وعبد الوهاب طلس وصبحي الصواف. وأصدرت هذه الجمعية مجلة «العاديات» في شهر أيار/ مايو ١٩٣١[٧١]

وفي الرابع من آب/ أغسطس ١٩٣٢ احتفل في دمشق بنجاح مشروع مياه الفيجة. ومن الأحداث الأخرى التي عرفها عهد بونسو، إعلان القانون الأساسي لحزب الكتلة الوطنية في الرابع من تشرين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، وقد تضمن هذا القانون المبادىء العامة التالية:

أولاً: الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

أ ــ تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وإيصالها إلى الاستقلال التام، والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

ب ــ تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار على أن لا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر.

جـ ــ تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونشر الثقافة، وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع انمائها وتغذيتها.

ثانياً: تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء، بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية، وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها.

ثالثاً: من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية. وكذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود[٧٢]

وبعد أشهر قليلة من صدور القانون الأساسي للكتلة الوطنية، منتصف شباط/ فبراير ١٩٣٣، ظهرت إلى الوجود كتلة سياسية جديدة هي عصبة العمل القومي، في أعقاب مؤتمر قرنايل الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ١٩ آب/ أغسطس ١٩٣٣[٧٣]

لعبت عصبة العمل القومي دوراً فعّالاً في الحياة السياسية بسورية، وانتهت مع الاستقلال.

ومن الأخبار الأخرى، وصول ملك وملكة بلجيكا إلى حلب بالسيارة، يوم الاثنين السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٣٣، واستقبلا استقبالاً بسيطاً بناء على رغبتهما. وفي اليوم التالي لوصولهما، تجول الملك مشياً على قدميه في حي العزيزية والسكة الحديدية. وجلس في مقهى «الدب» الكائن أمام دائرة البريد الجديدة، وتناول فنجاناً من القهوة. ثم زار مع الملكة قلعة حلب والأسواق القديمة ووقف في سوق الأحذية الحمر وابتاع منها، كما ابتاع عدداً من القبعات التي يلبسها الفلاحون. وبعد ظهر ذلك اليوم، الثلاثاء، قصد قلعة سمعان للتفرج على آثارها التاريخية، ثم زار دار السيد بوخه قنصل بلجيكا في حلب، فتناول عنده

الشاي وشاهد ما تحتويه الدار من تحف. وعبّر الملك والملكة عن سرورهما العميق بهذه الزيارة(٧٤).

□□□

وصل دو مارتيل De Martel إلى البلاد في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣ واستقبل استقبالاً حافلاً، وحضر إليه زعماء الكتلة الوطنية وقدموا له شكواهم من الوضع القائم في البلاد، وطلبوا اتخاذ خطة صريحة تحقق رغبات الأمة.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣، أطلع دو مارتيل رئيس الحكومة السورية حقي العظم على مشروع معاهدة نص على ما يلي:

١ ــ يقوم بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان.

٢ ــ اتفقت الحكومتان على التشاور تماماً وبدون قيد في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة. كما أنهما تعهدتا بأن تتخذا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما، وأن تتجنبا كل ما من شأنه أن يسيء إلى علاقتهما مع الدول الأخرى.

٣ ــ سيتخذ الفريقان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ليمكن منذ انتهاء الانتداب أن ينقل إلى الحكومة السورية وحدها، الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقيات وسائر العقود الدولية التي أبرمتها الحكومة الفرنسية مع سورية أو المتعلقة بها.

٤ ــ إذا نشب بين سورية ودولة أخرى خلاف أدى إلى وضع من شأنه خطر قطع العلائق مع هذه الدولة، فإن الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية.

٥ ــ إن مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سورية، تقع على الحكومة السورية.. وإن الحكومة الفرنسية تقبل بأن تؤازر الحكومة السورية عسكرياً مدة هذه المعاهدة.

٦ ــ تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لأعمال بعض المصالح العامة.

٧ ــ تتعهد الحكومة السورية المحافظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في

دستور دولة سورية لصالح الأفراد والجماعات وأن تعطي هذه الضمانات كامل مفعولها، وتتعهد فيما يتعلق بحقوق الأقليات الجنسية والمذهبية بأحوالها الشخصية أن تؤمن معاملة تتفق مع المبادىء العامة التي قبلت بها جامعة الأمم.

٨ ــ الطرفان المتعاقدان يتفقان، كل منهما فيما يخصه، على أنهما يريان من المناسب بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع أراضيها الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢.

٩ ــ عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة.

١٠ ــ تُصدق هذه المعاهدة ويجري تبادل صكوك المصادقة في أقصر وقت ممكن وتبلغ إلى عصبة الأمم.

١١ ــ اعتباراً من دخول سورية جمعية الأمم تسقط عن الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢.

بعد أن وافق رئيس الحكومة السورية على مشروع المعاهدة، عرضه على مجلس الوزراء فقبله أكثرهم ما عدا وزير العدل سليمان جوخدار ووزير الأشغال العامة سليم جنبرت.

وعندما عرضت على مجلس النواب (البرلمان) لإقرارها، قدم أحد النواب الوطنيين عريضة تحمل توقيع ٤٤ نائباً، يشكلون أكثرية مطلقة، جاء فيها ما يلي:

«إلى رئيس المجلس النيابي الموقر

لقد اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على مجلسنا النيابي لإقرارها، فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة، وغير ضامنة لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال. ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائباً لكتابة قرار الرد، ونقترح إجراء انتخاب اللجنة حالاً. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام»[٧٥].

وسجلت هذه العريضة في ضبط الجلسة.

ولم يرق هذا الرفض للسلطة الفرنسية، فطلبت من رئاسة الجمهورية سحب مشروع المعاهدة من المجلس، ولم يكن ذلك ممكناً لأن المجلس كان قد صدَّق، بتاريخ الخامس والعشرين من

تشرين الثاني/ نوفمبر على ضبط الجلسة الذي سجل فيه رفض المعاهدة. وكرد فعل على هذا التصرف، عطل دو مارتيل المجلس النيابي بحجة المحافظة على الدستور والأمن[٧٦].

وعلى أثر رفض المجلس للمعاهدة، عقدت الكتلة الوطنية اجتماعاً أذاعت في ختامه بياناً جاء فيه:

« ..لقد ظفرت الأمة بأمنيتها. فبعد أن أعلنت سخطها على المعاهدة وعلى موقفها، أيّدها المجلس بقرار خطير ردّ فيه هذه المعاهدة الجائرة التي أرادوا فرضها على البلاد، والتي لا تحقق مطلباً من المطالب القومية التي طالما جاهدت في سبيلها من وحدة وحرية واستقلال. فالكتلة تزف هذه البشرى للأمة الكريمة، وتدعوها للعودة لمزاولة أعمالها مطمئنة راضية متمسكة بحبل الاتحاد والتضامن في سبيل استقلال هذا الوطن ووحدته»[٧٧].

وكان دو مارتيل سافر إلى باريس ليبلغ وزارة الخارجية فشله في تمرير المعاهدة. ولما عاد اجتمع برئيس الجمهورية محمد علي العابد، وبرئيس الوزراء حقي العظم، واتفق معهما على أن تقدم الوزارة استقالتها، فاستقالت في الخامس عشر من آذار/ مارس ١٩٣٤ وتشكلت وزارة جديدة من:

الشيخ تاج الدين الحسيني	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
هنري هندية	وزيراً للمالية
الحاج محمد الأضه لي	وزيراً للزراعة
جميل الألشي	وزيراً للأشغال العامة
حسني البرازي	وزيراً للمعارف
عطا الأيوبي	وزيراً للعدلية

زار الشيخ تاج حلب مع رئيس الدولة محمد علي العابد في العشرين من أيار/ مايو، ونزلا في أوتيل بارون. وكانا حيثما تجولا يقابلان بالصراخ وتنهال عليهما الشتائم.

وفي يوم الجمعة الخامس والعشرين من أيار/ مايو أرادا، مع الوفد المرافق لهما، الصلاة في الجامع الكبير بحلب. غير أن الوطنيين تصدّوا لهذه الزيارة واحتلوا كامل الجامع.

وحين حضر رئيس الدولة ورئيس الحكومة، دخلا من باب الخدم، بجانب الباب الغربي، خوفاً من غضب الجماهير. ولما حضر سعد الله الجابري أخليت السدة[٧٨] المخصصة لكبار الزوار والمصلين. أما الرئيسان فقد صليا ولم يجسرا على دخول القبلية والجلوس في السدة. وقام سعد الله وخطب خطبة جريئة حمل فيها على الشيخ تاج ومحمد علي العابد.

ولما انتهت الصلاة ولّى الرئيسان الأدبار، وصاح المصلون في وجهيهما وقذف أحد الأشخاص، الشيخ تاج بنعله.

وصبّت الدولة انتقامها وأوقفت سبعين شخصاً على رأسهم سعد الله الجابري والدكتور حسن فؤاد إبراهيم والشيخ عبد القادر السرميني والحاج مصطفى شبارق والحاج علي سبرجية والدكتور ناظم القدسي ومحمد المحايري، ومقيم الجابري وعزة هنانو وغالب العياشي وعادل السياف ومنير العماري وظافر السرميني وشاكر الحاضري ورشيد رستم وعبدالجواد السرميني ووحيد العمادي وجميل غازي وناصح مقيد وصبحي زلط والحاج قاسم جنيد والدكتور حسن إبراهيم باشا ويوسف يزبك وأحالتهم على القضاء بجرم الإخلال بالأمن العام والنظام والعصيان والتمرد واستعمال العنف مع موظفي الدولة[٧٩]

وقد تبين من سير الأحداث، أن فرنسا كانت تناور وتتمسك بأوهى الأسباب لتتهرب من عقد أي معاهدة مع الكتلة الوطنية، بل لم تكن ترغب في التفاوض معها.

وبلغت لعبة شد الحبال بين الوطنيين والفرنسيين أشدها. حارب الوطنيون فرنسا بسلاح الإضراب والمظاهرات. وكانت الإضرابات تمتد لفترة طويلة ويسقط في المظاهرات قتلى وجرحى.

ومنها الإضرابات والمظاهرات التي جرت في دمشق في منتصف شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ ودامت ما يقرب من الشهر. وقامت المظاهرات في أغلب أحياء دمشق وشارك الطلاب فيها. وعلى أثر اشتراك الطلاب في هذه المظاهرت أصدرت الحكومة السورية أوامرها بإغلاق الجامعة السورية إلى أجل غير مسمى.

وفي يوم الأحد الموافق العاشر من شباط/ فبراير ١٩٣٦ اعتقل كل من: محمد خالد الأبرش من حي الصالحية، ورفيق حمدي عمار وسعد الدين حمزة مردم بك وإبراهيم محمد علي التكريتي وعبد القادر أحمدتلي وعبد الفتاح أسامي وأحمد محمد اللاذقاني

ورشاد خليل القاري وعبد الرزاق حسن المصري وديب شيخ صالح وأحمد شيخ صالح وطه ديب الخال وفؤاد محيي الدين قره باش وعثمان ديب الكردي وإبراهيم علي فخري وعبد الرحيم أحمد مرعي وعمر مصطفى راغب وهدية صالح الماضي وغيرهم.

ومع استمرار هذه الإضرابات والمظاهرات قامت السلطات الفرنسية باعتقال جميل مردم بك ونسيب البكري. وأذاع قلم المطبوعات بلاغاً أوضح فيه أسباب اعتقالهما، وجاء فيه:

«إن المفوض السامي قد وجد نفسه مضطراً لاتخاذ تدابير صارمة إزاء الزعماء الوطنيين الذين يحثهم العناد. وقد حاولوا استغلال جرم عادي لمآرب سياسية وإثارة اضطراب بمناسبة جنازة ضحية هذا الجرم»[٨٠].

وأصدر دو مارتيل أمراً للسلطات العسكرية بأن تتولى مهمة حفظ الأمن والنظام في مدينة دمشق، اعتباراً من ظهر يوم الثاني عشر من شباط/ فبراير.

وفور تلقي السلطات العسكرية هذا الأمر، أذاع قائد جيوش الشرق، الأعلى الفريق هنتزنجر Huntzinger، قبل ظهر الأربعاء الثاني عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٦، بياناً على سكان دمشق جاء فيه:

«.. إن السلطة العسكرية العليا تعلن للأهالي عن عزمها القاطع على استعمال جميع الوسائط والوسائل التي لديها لإتمام مهمتها. وستظل قائمة بمهمتها هذه ما دامت الظروف تدعوها إلى ذلك.

وقد عزمت عزماً أكيداً على حماية السكان الهادئين ضد حركات مثيري الاضطرابات فإذا لم تنجح وسائل الإقناع تستعمل القوة، ويحال المذنبون إلى المحاكم العسكرية. ولا يسمح أبداً القيام بأدنى مظاهرة فيها الشوارع، ويفرّق كل اجتماع مؤلف من أكثر من أربعة أشخاص».

ولوضع الشعب في صورة ما يجري وزع قلم المطبوعات على الصحف بلاغاً جاء فيه:

«نتوجه بهذا النداء إلى كل وطني مخلص أياً كان هدفه السياسي، طالبة إلى الجميع أن يضعوا مصلحة الوطن العليا نصب أعينهم. وأن يخلدوا إلى السكينة ليتمكن

العاملون في حقل السياسة الوطنية من معالجة الأزمة الحاضرة في ظل التضامن والنظام بما يتفق وحقوق البلاد، وأهدافها السامية.

تذكّر أرباب الصحف ضرورة اجتناب نشر المقالات والأخبار المثيرة. وتحذر كل من تحدّثه نفسه بإقلاق الأمن من عواقب أعمالهم، معلنة بهذا البيان أنها قد اتخذت كل الوسائل اللازمة للمحافظة على النظام، ولصيانة راحة الأهلين وحرياتهم. وترجو أن لا تكون مضطرة إلى استعمال الوسائل الزجرية حتى يتاح للبلاد اجتياز هذه المرحلة الدقيقة»[٨١].

وبعد المكابرة والعناد، وجدت السلطة الفرنسية نفسها مضطرة للتفاهم مع الكتلة الوطنية، بعد أن لمست لمس اليد حجم ما تتمتع به من نفوذ شعبي، وخاصة بعد الإضراب الشامل الذي دعت إليه، ودام خمسين يوماً، في أعقاب الاحتفال بذكرى المجاهد إبراهيم هنانو، الذي دعت إليه الكتلة. وأقيم في مدرج جامعة دمشق، يوم العاشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦.

وعقد دو مارتيل أكثر من اجتماع مع الكتلة الوطنية بين أواخر شباط/ فبراير ومطلع آذار/ مارس ١٩٣٦، حيث تمّ الاتفاق على إرسال وفد إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

وكان من جملة الشروط التي اشترطها الوطنيون على السلطات الفرنسية، تغيير الوزارة. وبإشارة من المفوض السامي، استقالت وزارة الشيخ تاج في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٣٦، وكلّف رئيس الجمهورية عطا الأيوبي بتشكيل وزارة جديدة، فشكلها على النحو التالي:

عطا الأيوبي	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
إدمون حمصي	وزيراً للمالية
مصطفى الشهابي	وزيراً للمعارف
مصطفى القصيري	وزيراً للأشغال العامة والزراعة
سعيد الغزي	وزيراً للعدل

وقبل أن يتشكل الوفد السوري الذي سيذهب إلى باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية، وعقد المعاهدة المنشودة، وقبل أن يعلم أسماء أعضائه، طالب أشخاص لم تعرف هويتهم، المفوض

السامي، ببرقية أرسلوها إليه، أن يكون الزعيم عبد الرحمن الشهبندر، ورئيس المجلس النيابي صبحي بركات، في عداد أعضاء الوفد[٨٢]

وفيما كان هذا النشاط يقوم في العاصمة دمشق، كان نشاط آخر يجري في منطقة أخرى من سورية، هي منطقة العلويين التي هبت عليها رياح الوحدة فأنعشت آمال شبابها المتنور، الذين أفاقوا على وقع ضجيج الأحداث والتطورات من حولهم، فوجدوا أنفسهم يراوحون في مكانهم. وأن حالهم هي هي لم تتغير ولم تتبدل كما كانوا يأملون. وأنهم ما ازدادوا إلّا بؤساً وشقاء، فبصقوا البحصة، وراحوا ينتقدون سياسة فرنسا بمذكرات خطية، رفعوها إلى المفوض السامي في بيروت، وإلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، وعصبة الأمم.

وكان على رأس الأمور التي انصب عليها الانتقاد، التبشير، الوظائف، الانفصال (الاستقلال الإداري).

فعلت هذه الانتقادات فعلها، وبدأ التذمر من سياسة فرنسا يعم وينتشر وظهر بين العلويين حزب أطلق عليه اسم «حزب الوحدة» دعا إلى الوحدة السورية. وجال أعضاء هذا الحزب في أرجاء منطقة اللاذقية طولاً وعرضاً لكسب الأنصار، والحصول على أكبر عدد من التواقيع على المضابط التي تطالب بالوحدة[٨٣]

وانحاز مشايخ العلويين إلى طلاب الوحدة، وأرسلوا إلى المفوض السامي في بيروت برقية قالوا فيها:

«بصفتنا نمثل السلطة الدينية بين الشعب العلوي. وبما أن صفتنا هذه تلزمنا بالدفاع عن حقوق الشعب، وبما أن الاستمرار في الوضع الحاضر لا يعطي حياة لهذه الحقوق، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، أم إدارية أم دينية، لذلك نطلب تحقيق الوحدة السورية على أساس لا مركزية إدارية».

وقع على هذه البرقية: جابر العباس والشيخ صالح العلي والشيخ صالح ناصر الحكيم والشيخ علي محمد سلمان والشيخ أحمد ديب الخير والشيخ إسماعيل يونس والشيخ محسن حرفوش[٨٤].

وفي بادرة لا سابق لها، مدّ طلاب الوحدة من العلويين أياديهم إلى رجال الحزب الوطني

في اللاذقية لتنسيق المواقف، وأثمر هذا التعاون تشكيل وفد يضم وجهاء مختلف فئات المجتمع. وقام هذا الوفد بمقابلة المفوض السامي الكونت دو مارتيل يوم الثلاثاء الحادي عشر من آذار/ مارس ١٩٣٦، وقدم له مذكرة تتضمن رغبة أهالي منطقة اللاذقية باستقلال سورية على أساس السيادة القومية وضم منطقة اللاذقية إلى هيكل الوحدة السورية مع مراعاة فكرة اللامركزية الإدارية، ووضعهم ثقتهم المطلقة بالكتلة الوطنية.

ولما بلغت أخبار هذا الوفد مسامع رجال الكتلة الوطنية في دمشق، سارع مكتب الكتلة إلى إذاعة بيان موقع من هاشم الأتاسي، مؤرخ في السابع عشر من آذار/ مارس ١٩٣٦، وجاء في البيان:

«... لا يسع الكتلة الوطنية، بعد أن تقدم ممثلو إخوانها العلويين، وزعماء عشائرهم، وممثلو الطوائف المسيحية الشقيقة، بوضع ثقتهم بها، وتضامنهم معها، بمطالب الجلاء المشروعة، إلّا أن تقدم شكرها الجزيل على هذه الثقة الغالية، التي لها قيمتها في صميم الأمة السورية.

أيها العلوي النبيل، إن أخاك السوري يمد لك يده مصافحاً ويعاهدك باسم الوطن المقدس على التآخي والتآزر والتعاضد ليصون حقك كاملاً، ولتكون ساعده في تحقيق رسالة العرب وبنيان صرحهم ولتعش سورية حرة موحدة»[٨٥]

وبتاريخ الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٣٦، أصدر رئيس الجمهورية المراسيم التي تتضمن أسماء أعضاء الوفد وهم: هاشم الأتاسي وفارس الخوري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري ومصطفى الشهابي وإدمون الحمصي. وتمّ انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للوفد.

غادر الوفد سورية يوم السبت الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٣٦ وودع بمهرجانات صاخبة شاركت فيها وفود من كافة المدن السورية. وقبل سفر الوفد نشط المحفل الماسوني، فلم يترك أحداً منهم إلّا وقال له: إذا أردتم النجاح في المفاوضات ومساعدتنا على حمل فرنسا على الاستجابة لمطالبكم، فادخلوا في الماسونية، فدخلوا جميعاً بدافع تسهيل مهمتهم في المفاوضات[٨٦]

وصل الوفد إلى باريس صباح السادس والعشرين من آذار/ مارس، وبقي فيها ستة أشهر يخوض مفاوضات قاسية مع حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في أجواء عاصفة من رياح

السياسة الهوجاء والمطامع الاستعمارية. وتعثرت المفاوضات أكثر من مرة بسبب اختلاف وجهات نظر الطرفين حول بعض القضايا، على رأسها المصالح المشتركة والوحدة والأقليات. إذ أصرت فرنسا على أن دخل المصالح المشتركة، ويبلغ نحو ثلث دخل سورية كلها، يوضع تحت تصرف ممثل فرنسا فيتصرف فيه، ويوزع الأنصبة الجمركية على المقاطعات طبقاً لما هو متبع حتى الآن.

أما في ما يتعلق بالوحدة، فكان الجانب الفرنسي يرى وجوب الاحتفاظ بلبنان في حالته الحاضرة، وبالنسبة إلى بلاد العلويين، وجبل الدروز، أصرّ الجانب الفرنسي على الاحتفاظ بالأنظمة الإدارية الموضوعة لهما على أساس أن يكون رئيس الجمهورية السورية مرجعاً لحاكميها الفرنسيين، بدلاً من المفوض السامي[٨٧]

وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦، تمّ توقيع المعاهدة التي انتظرتها البلاد طويلاً.

وأهم ما تضمنته، اعتبار أراضي العلويين، وأراضي جبل الدروز، جزءاً من الدولة السورية يسري عليها دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة، على أن تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية بنظام خاص إداري ومالي.

وبمناسبة التوقيع على المعاهدة أصدر مكتب الكتلة الوطنية بدمشق بياناً بتوقيع شكري القوتلي، نشرته الصحف السورية الصادرة بتاريخ العاشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦، جاء فيه:

«أيها الشعب النبيل...

لقد وقعت المعاهدة اليوم بين الشعب الفرنسي الحرّ، والشعب السوري النبيل بعد نضال ما زال قائماً منذ ١٧ عاماً ذاق فيها السوريون مرارة الحكم الأجنبي، والكتلة الوطنية، تعلن اليوم أنها قريرة العين، طيبة النفس، ببلوغها هذه المرحلة الباهرة من مراحل الحرية والاستقلال. وهي تكرر نداءها إلى هذه الأمة المجاهدة رجالها ونسائها وأطفالها، بأن يثبتوا اليوم، كما أثبتوا في الماضي بأنهم جديرون بالحرية، خليقون بالاستقلال.

سيعود أبطالنا الميامين، رجال الوفد الأمين حاملين صك السيادة والاستقلال. وسيكون يوم وصولهم مجلى لأفراد هذه الأمة ومظهراً لابتهاجها»[٨٨]

رجع الوفد إلى البلاد ووصل إلى حلب صباح الأحد السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر وجرى له استقبال رسمي وشعبي منقطع النظير. وبعد أن مكث في حلب بعض الوقت توجه إلى العاصمة دمشق فأقيمت له الحفلات في كل حي من أحياء المدينة، وراح رجال الكتلة يتحدثون، في كل مناسبة، عن محاسن ومزايا معاهدتهم، وكان أكثرهم تفنناً في إظهار محاسنها، فارس الخوري، في الخطاب الذي ألقاه من على مدرج الجامعة السورية، بعد ظهر يوم الثلاثاء الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦.

وباعتبار أن المعاهدة لن تكون نافذة، إلّا بعد تصديق المجلس النيابي عليها، فقد تقرر إجراء الانتخابات في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وجرت الانتخابات في موعدها وسط جو حماسي كبير. وفاز مرشحو الكتلة الوطنية في جميع المحافظات السورية. وافتتح المجلس النيابي جلساته في الواحد والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، وانتخب فارس الخوري رئيساً للمجلس. ثم تلي كتاب استقالة محمد علي العابد من رئاسة الجمهورية، وبوشر بانتخاب خلف له ففاز رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي، الذي أصدر فور اعتلائه سدة الرئاسة مرسوماً بتكليف جميل مردم بك بتأليف الوزارة فتشكلت على الوجه التالي:

جميل مردم بك	رئيساً للوزراء
سعد الله الجابري	وزيراً للداخلية والخارجية
شكري القوتلي	وزيراً للمالية والدفاع الوطني
الدكتور عبد الرحمن الكيالي	وزيراً للعدلية والمعارف

وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس النيابي بعد ظهر يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦، انتخب لجنة لتدقيق المعاهدة مؤلفة من مظهر رسلان رئيساً، وفائز الخوري مقرراً، وصبري العسلي أميناً للسرّ. وقدمت اللجنة تقريرها في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، ثم طرحت المعاهدة على التصويت فوافق عليها المجلس بالإجماع[٨٩]

وعلى الرغم من تصديق المجلس النيابي على المعاهدة، فإن الحكومة الفرنسية لم تصادق عليها، وتذرعت بذرائع كثيرة للتهرب من توقيعها، ولم تفلح زيارات رئيس مجلس الوزراء

جميل مردم بك المتكررة إلى فرنسا في حمل الحكومة الفرنسية على تصديقها لأن وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية حضر إلى باريس وقابل رئيس وزراء فرنسا اليهودي، ليون بلوم، وقال له: إذا صدقتم هذه المعاهدة فلا يمكن بعد ذلك أن ننشيء الوطن القومي لليهود في فلسطين، ولذلك يجب أن تعطلوا استقلال سورية. فقال ليون بلوم بقوله لوايزمن: كيف أعطل استقلال سورية، وأنا الذي دعوت زعماءها إلى التفاوض وعقد المعاهدة؟ أجابه وايزمن: أنا أوجد لك الحل. سأذهب إلى تركيا وأطلب منها أن تطالب بلواء اسكندرون، فإذا طالبت تركيا به تقول أنت لسورية ما دام هناك خلاف بينكم وبين دولة مجاورة، فأنا مضطر للتوقف عن تصديق المعاهدة.

وذهب وايزمن إلى تركيا، وعقب وصوله ومحادثاته مع الأتراك، جاءت برقية من رشدي أراس وزير خارجية تركيا إلى الحكومة الفرنسية تقول: أنتم وقعتم على معاهدة استقلال سورية، فما هي الضمانات التي اتخذت لحماية الأقلية التركية في اسكندرون؟ أجاب ليون بلوم: أقترح أن تكون الضمانة بأن نجعل انتداباً ثلاثياً من تركيا وسورية وفرنسا على لواء اسكندرون، لأننا أعطينا وعداً باستقلال سورية، ووقعنا عليه، لذلك أقترح سحب لواء اسكندرون من سورية وفرض هذا الانتداب الثلاثي الموقت عليه إلى أن يبت في حلّ هذه المشكلة. أرسل ليون بلوم جوابه هذا إلى تركيا ثم أبلغ سورية به متذرعاً بأن تركيا اعترضت.

ولما أبلغ سورية وقامت المظاهرات، أعلن اضطراره لتوقيف المعاهدة وهكذا كان[٩٠].

وشنت المعارضة حملات قاسية على الحكومة بسبب هذه المعاهدة، وأسف جميع السوريين، المعارضين منهم والموالين للحكومة، لعدم ربط لواء اسكندرون بأمه سورية حين تنظيم المعاهدة وتصديقها، خلافاً لما جرى في ضم منطقتي بلاد العلويين وجبل الدروز.

وبعد مرور شهرين تقريباً على توقيع المعاهدة، أرسل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، إلى رئيس مجلس الوزراء كتاباً يتضمن نقل اختصاصات السيادة على أراضي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية، وتعيين النظام الخاص الإداري والمالي لهاتين المنطقتين. وبهذا القرار أصبحت منطقة اللاذقية محافظة من محافظات الجمهورية السورية. وانتدب السيد مظهر رسلان محافظاً ممتازاً لها لمدة ستة أشهر[٩١]

وكان من الطبيعي بعد ضم هذه المنطقة إلى سورية، أن يكون لهذه المحافظة نوابها في مجلس النواب السوري، ومن أجل هذه الغاية، صدر بتاريخ الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر مرسوماً حدّد موعد الانتخابات العامة في محافظة اللاذقية يوم السبت الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ للدرجة الأولى. ويوم الاثنين الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر للدرجة الثانية. وتمت الانتخابات في موعدها وفاز فيها الوطنيون. وبعد ظهر السبت الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧م، عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة للترحيب بنواب اللاذقية.

لكن حكومة جميل مردم بك لم تبق على حالها متماسكة، فبعد خمسة أشهر تقريباً، الثاني والعشرين من آذار/ مارس ١٩٣٨، استقال شكري القوتلي وزير المالية والدفاع الوطني لأسباب صحية كما قال، ولرغبته في أن يبقى نائباً.

وإذا كان عهد دو مارتيل حافلاً بالتطوارت السياسية، على صعيد البلاد، فإنه شهد أيضاً أحداثاً مهمة من الضروري الوقوف عندها لأنها تشكل صفحات من تاريخ سورية لا ينبغي تجاهلها أو إغماض العين عنها.

منها: الحفلة التكريمية التي أقامتها مجلة «الثقافة» في اليوم الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٣٥، بقصر أمية تكريماً للعلامة المستشرق لويس ماسينيون بمناسبة مروره بدمشق. وقد حضر هذه الحفلة رئيس الجامعة ومستشار معارف المفوضية العليا، ومستشار المعارف في الجمهورية السورية، ورؤساء المعاهد العلمية العليا وأعضاء المجمع العربي والمستشرقون وطائفة من أصحاب الشهادات العليا المثقفين والكتّاب والأدباء في دمشق.

ومنها: بعض المحاكمات السياسية المشهورة. وأولها محاكمة الشيوعيين في سورية. وسبب هذه المحاكمة، أنه بمناسبة الاحتفال بذكرى ميسلون في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٣٤، حضر من بيروت عدد من الشيوعيين هم علي رضا صدر الدين وعبد العزيز سليم الفاخوري وسليمان حسن أبو إبراهيم ومصطفى محمد العريسي وفؤاد جرجس قازان، واندسوا بين الحشود التي حضرت للمشاركة في الاحتفال، وقاموا بتوزيع منشورات تدعو إلى عصيان أوامر الحكومة، وتحض العمال والفلاحين على العصيان، وهتفوا بسقوط الزعماء الوطنيين.

وتمكن رجال الأمن من القبض عليهم وتسليمهم للقضاء ليحاكموا أمام محكمة بداية جزاء دمشق الناظرة في قضايا الأجانب، بتهمة إلقاء خطب تحض على الإخلال بالنظام، وتوزيع نشرات شيوعية[٩٢].

وفي الخامس من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٤، سمحت السلطات الفرنسية لألف وأربعمائة شخص آشوري من العراقيين الذين ثاروا على حكومة العراق وفروا، بالإقامة في الجزيرة السورية. وكان سبق للسلطة الفرنسية أن سمحت لخمسمائة شخص من الآشوريين بدخول سورية والإقامة فيها، وقد رفعت الكتلة الوطنية، في العاشر من أيلول/ سبتمبر احتجاجاً على هجرة الآشوريين إلى سورية[٩٣].

وهناك محاكمة ثانية جرت بعد ثلاثة أشهر من محاكمة الشيوعيين، هي محاكمة السيدات المتظاهرات في دمشق. وكانت هذه أول محاكمة من نوعها في سورية.

ففي يوم السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤، خرجت نساء دمشق بمظاهرة انطلقت من مسجد الأقصاب، وكن يحملن لافتة كتب عليها «نحن فتيات العرب. ليحيى الوطن. ليحيى الوطن» فتصدى لهن رجال الشرطة وتمكنوا من إلقاء القبض على إحدى عشرة سيدة وسجنتهن في دائرة الشرطة وقدمتهن في اليوم التالي، الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى محكمة بداية الجزاء الأجنبية بتهمة المشاغبة والمظاهرة وإقلاق الراحة العامة والتحريض على الثورة والعصيان[٩٤].

وفي مساء يوم الخميس الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥ أُقيمت حفلة تأبينية كبرى، في مدرج الجامعة السورية لفقيد العروبة والوطنية والإسلام الشيخ محمد رشيد رضا، حضرها عدد كبير من رجال الدولة والفكر والقلم[٩٥].

وبعد محاكمة الشيوعيين والسيدات المتظاهرات بمدة، جاءت محاكمة معارضي المعاهدة. ذلك أن كبار رجال المعارضة كانوا مجتمعين في منزل السيد عبد الله شموط بالميدان، بعد ظهر يوم الأربعاء السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٨. وعندما وصلت أخبار هذا الاجتماع إلى مسامع رئيس الوزراء جميل مردم بك، أصدر أوامره إلى قوى الأمن بالتوجه إلى المكان واعتقال المجتمعين، فتوجهوا ورابطوا خارج الدار. ولما غادر المجتمعون المنزل متوجهين إلى دار فارس المهايني، اندس بينهم شخص وأخذ يلقي منشورات فوق رؤوس

الناس، واعتبرت الحكومة هذا العمل تآمراً على العهد الوطني، وألقت القبض على المجتمعين، وسارع نائب الجمهورية إلى إقامة الدعوى على كل من أمين الدالاتي وأحمد المنجد ومحمد الخطيب وعربي الخطيب وخليل الزركلي وبشير اللحام وسامي كبارة وأحمد كمال الخطيب ومحمد ماجد الخطيب ومحمد كمال زكي أبو الخير وسهام الدين الترجمان وعبد المجيد الصيداوي ومنير العجلاني ونصوح بابيل وعزة السعدي، بجرم إقدامهم على عقد اجتماع غير مرخص به، واشتراكهم بالاجتماع، ودعوة الناس إليه، وتوزيع نشرات تتضمن أخباراً كاذبة تثير الرأي العام، والإخلال بالمصالح العامة والتحريض على عصيان القوانين وكره السلطات وتحقير الأشخاص والهيئات الرسمية[٩٦]

وقد اهتزت البلاد في عهد دو مارتيل، لوفاة الزعيم الكبير إبراهيم هنانو، في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ في قريته الحامضة، قضاء حارم. حيث كان معتكفاً يعاني المرض. وكان قد أصيب بالسل الرئوي من سنوات عدة، وأقيمت له حفلة تأبين يوم السبت الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥، شارك فيها عدد كبير من رجال الفكر والأدب والسياسة.

ومن نكبة البشر إلى نكبة الطبيعة.

فبتاريخ السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ اجتاحت السيول مناطق عديدة في ريف دمشق ومنطقة القلمون، ذهب ضحيتها مئات المواطنين وهدمت مئات المنازل وشرّدت الآلاف من الأهالي. بدأت الكارثة بأمطار في ليلة السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، بعدها جاء السيل من الجبال وطغى، أولاً، على قرية الضمير فجرف ستين بيتاً وجعل نحو أربعمائة بيت على وشك الانهيار، وتسبب بغرق ثمانية أطفال وامرأة. وفي اليوم الثاني تجددت الأمطار والسيول فاجتاحت قرية المعضمية فلم تبق على شيء فيها وغرق ٢٨٠ شخصاً من سكانها، ثم انحدر السيل من برزة إلى حرستا فأغرق سبعة أشخاص وهدم خمسين منزلاً. ثم دهم السيل دوما فكان تأثيره خفيفاً ثم وصل السيل إلى حلبون فهدم فيها أربعة عشر منزلاً وبعض المطاحن، وفي المعرة هدم السيل أربعة منازل وأدى إلى غرق امرأة، وهدم السيل في الرحيبة تسعة عشر منزلاً وغرق شخص واحد. وفي معلولا هدم خمسة عشر منزلاً. وفي جيرود تهدم مائة وخمسون منزلاً وغرق شخصان. واجتاح السيل النبك فهدم أربعين حانوتاً وخمسمائة منزل من بينها منزل القائمقام، وغرق شخص واحد. وفي دير عطية تهدم ثلثا بيوتها، كما تهدم ستون بيتاً في يبرود، وأرسلت

الحكومة بعض المعونات الغذائية للمنكوبين.

وإذا كانت المعاهدة السورية ــ الفرنسية هي الحدث الأبرز في عهد دو مارتيل، فإن هنالك ما يوازيها وهو قرار تنظيم الطوائف ــ القانون رقم ٦٠ ــ الذي أصدره دو مارتيل في الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٣٦، واعترف بـ ١٦ طائفة هي: البطريركية المارونية، البطريركية الأرثوذكسية، البطريركية الكاثوليكية الملكية، البطريركية الأرمنية الغريغورية (الأرثوذكسية)، البطريركية الأرمنية الكاثوليكية، البطريركية السورية الأرثوذكسية، البطريركية الآشورية الكلدانية (النسطورية) الكلدانية، الكنيسة اللاتينية، الطائفة السنية، الطائفة الشيعية (الجعفرية)، الطائفة العلوية، الطائفة الإسماعيلية، الطائفة الدرزية، كنيس حلب، كنيس دمشق، كنيس بيروت.

والغاية من هذا الاعتراف، إعطاء النظام الشخصي لكل طائفة منها قوة القانون ووضعه وتطبيقه تحت حماية القانون ومراقبة السلطة العامة.

وترك القانون لمن بلغ سن الرشد الخروج من طائفة ذات نظام شخصي معترف به أو الدخول إليها والحصول على تصحيح ما يعنيه مما دوّن في السجل المدني.

ومما نص عليه هذا القانون، أن الاعتراف بطائفة يمكن سحبه بمرسوم اشتراعي في حالة مخالفة هذه الطائفة للقوانين المرعية الإجراء، ولنصوص هذا القانون. وفي مسار آخر، عرف عهد دو مارتيل ظهور بعض الأحزاب، منها الحزب السوري القومي الاجتماعي.

فمن المعروف أن هذا الحزب تأسس بلبنان في السادس عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، وبقي يعمل بصورة سرية إلى أن انكشف أمره في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، ولدينا أكثر من إشارة تؤكد أن الحزب ظهر في سورية عام ١٩٣٦ بعد أشهر قليلة من انكشاف أمره في لبنان.

وبعد ظهور الحزب السوري القومي بمدة قصيرة، ظهر حزب جديد هو «الشباب الوطني» الذي تأسس في أعقاب المعاهدة السورية ــ الفرنسية، على يد الدكتور سيف الدين المأمون ومنير العجلاني ومنير المالكي ومنير الريّس.

كان هذا الحزب يعتبر رديفاً لحزب الكتلة الوطنية. بلغ نشاطه الذروة في الفترة بين ١٩٣٦

ـ ١٩٤٦ ثم توقف بعد الاستقلال.

ومن الأحداث التي تذكر، قيام دو مارتيل بفصل الكشاف المسلم في سورية عن لبنان لأن هذا التنظيم، بنظره، يشكل خطراً على مصلحة الانتداب. وشمل قرار الفصل المظاهر الموحدة بين طرفي الكشاف كالزي والشارات.

وسبب هذا الفصل، أنه أقيم مخيم كشفي في دمشق عام ١٩٣٦، حضرته كل الفرق الكشفية في لبنان، وفي طليعتها فوج غازي الأول بقيادة الحاج محمود العيتاني، وكان هذا الفوج يضم ثلاث فرق. فرقة نجادة الصاعقة بقيادة سعدي الحكيم، وفرقة نجادة الثلوج بقيادة حسني الحسامي، وفرقة نجادة السهام بقيادة عدنان الحكيم.

شكل هذا المخيم تظاهرة أزعجت دو مارتيل ودفعته إلى إصدار قراره[٩٧]، ولم يكن لقرار دو مارتيل فصل الكشاف المسلم في سورية عن لبنان الصدى الذي أحدثه قراره الذي أصدره في السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٣٧ بمنح عفو سياسي في جميع الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي، عن جميع الأعمال ذات الصفة السياسية المرتكبة قبل أول آذار/ مارس سنة ١٩٣٦[٩٨]

وما كاد صدى قرار العفو يتبدد حتى تعرضت البلاد لهزة كبيرة شغلتها مدة من الزمن، وهي الأحداث التي حصلت في الجزيرة في أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧.

في السادس من تموز/ يوليو ١٩٣٧، اجتمع عدد من الناس في قرية طويس وإذا بالياس مرشو بحدي قريو وحاجو آغا يعلنون الثورة المسلحة على الحكم الوطني في الحسجة. فيقتلون أربعة من رجال الدرك. وعمّت الفتنة القامشلي وعامودا وراس العين وحاصر مثيرو الفتن المخافر وهاجموا الدرك. وعاد المحافظ وقائمقام القامشلي ومديرو النواحي إلى دمشق في تموز/ يوليو ١٩٣٧، ومنذ ذلك التاريخ لم تبق للحكومات الوطنية أية سلطة على الجزيرة، بل أصبحت هاتيك المحافظة تحت رحمة المطران صبي وإلياس مرشو وحاجو آغا وميشيل دوم. وكان محافظ الفرات توفيق شامية يذهب بين حين وآخر لتوقيع الأوراق الرسمية.

وأرسلت الحكومة لجنة التحقيق في هذه الحوادث كان من أعضائها النائب أدمون الرباط.

وفي اليوم التالي لوصول اللجنة إلى الحسجة وقعت حادثة عامودا في مطلع شهر آب/ أغسطس ١٩٣٧ وسيّرت الحكومة إلى هناك فصائل من الجيش والشرطة والدرك حيث تمّ القبض على جماعات المتمردين ومثيرين الفتن وحكمت عليهم بأحكام مختلفة بين نفي وسجن وإعدام.

وفي صباح يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ اختطف متمردو القامشلي وعلى رأسهم إلياس مرشو وشقيقه أكوب مرشو وجورج قريو وجوزيف الصايغ وروبين أبشو ميرزا، محافظ دير الزور توفيق شامية وسائقه ونقلوه إلى الحسجة اعتقلوه في دار بحدي قريو. وبعد أربعة أيام اهتدى القومندان بونو إلى مكان احتجازه فداهمه وأطلق سراحه.

وفي ظهر يوم الثلاثاء الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٨ كانت حفلة شركة البن البرازيلي. التي أقامتها بمناسبة افتتاح مقهاها الجديد «مقهى البرازيل» في شارع فؤاد الأول بدمشق. وكانت الغاية من افتتاح هذا المقهى الدعاية للبن البرازيلي، وتوسيع الحركة التجارية بين البرازيل وسورية[٩٩]

وفي العاشر من أيار/ مايو ١٩٣٨ أصدرت المفوضية العليا قراراً بإضافة ٢٠٪ على التعرفة الجمركية ويستثنى من ذلك الأبقار والماعز والأغنام وصغارها والقمح على اختلاف أنواعه والأرز المقشور والدقيق المشتق من القمح والبنزين[١٠٠]

وفي الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٣٨ عقد المتمردون في القامشلي اجتماعاً في قرية ستمتك التابعة لناحية عامودا حضره ما يقرب من المائة شخص في طليعتهم ميشيل دوم رئيس بلدية القامشلي وعبد الكريم منلا صادق مدير ناحية عين ديوار وحاجو آغا وبحدي قريو ومحمد العبد الرحمن رئيس عشيرة طي. واتخذوا المقررات التالية:

١ ــ تأييد مطالبهم السابقة وفي جملتها إبقاء دوائر الاستخبارات والجيش الفرنسي في الجزيرة.

٢ ــ الاحتجاج على مؤتمر الكتلة الوطنية الذي عقد في قدسيا يوم الخميس الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٨.

٣ ــ التضييق على الموظفين ورجال الدرك والعمل على شل تصرفاتهم وأيديهم في القرى.

ورفض كل موظف ترسله الحكومة السورية.

٤ ــ المثابرة على مقاطعة الحكومة السورية، وعدم الاعتراف بها، وعدم دفع الضرائب، والانتقام من كل شخص من الأهلين يراجع الحكومة السورية.

٥ ــ الاحتجاج على توقيف راتب حاجو آغا وصرف رواتبه، وإعطاء رواتب كل من نايف الجوهري وعبد العزيز المسلط، ومنح مشيخة طي لمحمد العبد الرحمن وصرف راتبها له.

٦ ــ منع سعيد إسحق نائب الجزيرة وعبد الباقي لنظام الدين من دخول الجزيرة.

٧ ــ قطع راتب الشيخ دهام الهادي والشيخ ميزو عبد المحسن وغيرهم من الشيوخ الموالين للحكومة السورية.

٨ ــ إخلاء سبيل إلياس مرشو ورفاقه وإعادة المبعدين وفي طليعتهم حسن آغا بن حاجو آغا.

٩ ــ تأليف وفد يتوجه إلى بيروت لتقديم هذه المطالب إلى المفوضية العليا.

وفي التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٣٨ افتتح في بلودان المعسكر الكشفي الكبير الذي أقامه الكشاف السوري، وشاركت فيه وفود من دمشق والمدن السورية والعراق ومصر والأردن.

وفي الساعة الثامنة من ليل يوم الاثنين الخامس من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ جرى افتتاح نادي جمعية العلماء في المدرسة الكاملية، بشارع البزورية بدمشق، حضره رجال الحكومة ووفود من علماء بيروت وحمص وحماه وحلب ودمشق[١٠١]

وفي اليوم التالي لافتتاح النادي، عقد مؤتمر العلماء جلسته الثانية في نادي جمعية العلماء، برئاسة الشيخ طاهر الأتاسي. واتخذ مقررات يتعلق بتنفيذها بلجنة تنتخب من قبل العلماء، وتتضمن:

١ ــ تأليف جمعيات للعلماء في جميع المدن خلال ثلاثة أشهر بعد انفضاض المؤتمر، على أن يعتبر المؤتمر منفذين، كل منهم في بلدته، ريثما تؤلف الجمعيات.

٢ ــ القيام بمشروع القرش ليكون موارد لجمعية العلماء لسدّ ما تحتاج له من نفقات.

٣ ــ إصدار مجلة باسم جمعية العلماء.

٤ ــ العمل للإصلاح بين أبناء البلاد.

٥ ــ وضع نظام خاص للعلماء.

٦ ــ تكليف اللجنة التنفيذية للمؤتمر بوضع شعار خاص للعلماء للقضاء على الذين يدجّلون باسم الدين.

٧ ــ إذاعة بيان من أعمال المؤتمر ودعوة المسلمين للتمسك بأهداب الدين وتجنيب الدعاية المضرة.

٨ ــ شكر الحكومة السورية على شملها المؤتمر بعطفها وعنايتها.

واتخذت اللجنة مقررات يتعلق تنفيذها بالحكومة هي:

١ ــ إنشاء مدارس دينية وكلية شرعية عليا وإرسال بعثات شرعية إلى جامع الأزهر.

٢ ــ صون القضاء الشرعي وإملاء الشواغر من القضاة والإفتاء والشرع العام.

٣ ــ مطالبة الحكومة بإلغاء القضاة المدنيين في الأقضية وتعيين قضاة شرعيين بدلاً منهم.

٤ ــ أعادت ما استولت عليه الحكومة من الأوقاف كتكية السلطان سليم وغيرها.

٥ ــ وضع احتجاج باسم المؤتمر على ما يجري في فلسطين وتحية رجالها المخلصين وتأييد فتوى العراق في ذلك.

٦ ــ استنكار الوضع الحاضر في لواء اسكندرون والاعتداء على العلماء المسلمين.

٧ ــ أن يكون التعليم الديني إجبارياً في مدارس الحكومة.

٨ ــ زيادة الاعتناء باللغة العربية في المدارس الحكومية. وإرسال هذه البعثات إلى أوروبا.

٩ ــ مراقبة الأفلام السينمائية من الوجهة الأخلاقية.

١٠ ــ ضمان مستقبل طلاب الشرع.

١١ ــ إدارة الأوقاف الإسلامية من قبل جمعية العلماء.

ولا نستطيع ونحن نتحدث عن عهد دو مارتيل أن نتجاهل الجريمة الكبرى التي

ارتكبتها فرنسا بحق سورية، وهي جريمة فصل لواء اسكندرون بمؤامرة شاركت فيها بريطانيا.

فعندما فاحت في الجو رائحة الاتفاق الذي تمّ بين تركيا وفرنسا، وإعلان بدء استفتاء أهالي الإسكندرون بتاريخ الثالث من أيار/ مايو ١٩٣٨، أعلنت سورية احتجاجها بإضراب كبير جرى يوم الأحد الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٣٨.

وأبدت الحكومة اهتماماً خاصاً بهذه القضية، فعقد مجلس الوزراء جلسات طويلة ومتعددة، وأرسلت برقية إلى باريس وجنيف، تعلن فيها وجهة نظرها في القضية ورفضها للاتفاق(١٠٢) وتشكلت لجنة للدفاع عن الإسكندرون، من مختلف الهيئات السياسية، وجهت هذه اللجنة دعوة عامة لحضور الاجتماع في مكتب الكتلة الوطنية، الساعة السابعة والنصف مساء يوم الاثنين السادس من حزيران/ يونيو، للبحث والمذاكرة في موضوع جمع الأموال للواء الإسكندرون(١٠٣) وتقرر في الاجتماع تأليف أربع لجان لجمع الأموال، هي: لجنة التجار ولجنة الأطباء والصيادلة ولجنة المحامين ولجنة الموظفين ونقابات العمال.

وفي الوقت الذي كان اجتماع لجنة الدفاع عن الإسكندرون منعقداً في مكتب الكتلة الوطنية، كان اجتماعاً آخر يعقد في النادي العربي بهيئته العامة، يبحث، أيضاً، موضوع جمع الأموال لعرب اللواء.

وعقد اجتماع آخر في الساعة التاسعة حضره ممثلو لجنة الدفاع عن الإسكندرون ورئيس النادي العربي الدكتور سعيد فتاح الإمام، نوقشت فيه فكرة تنظيم اجتماع شعبي كبير في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة العاشر من حزيران/ يونيو ١٩٣٨، في صالة مقهى «اللونا بارك» في شارع بغداد، وتقرر أن يشرف على هذا الاجتماع الدكتور سعيد فتاح الإمام عن النادي العربي، وخالد الشلق عن الشباب الوطني، وشفيق سليمان عن عصبة العمل القومي، ورفيق رضا عن الحزب الشيوعي، ورشاد الداوودي عن نقابات العمل.

كما تقرر أن تعد ٥٠ ألف شارة توزعها فتيات طوال ثلاثة أيام، وتوضع الأموال التي تجمع من ثمنها في ٥٠ صندوقاً.

وفي السابع من حزيران/ يونيو أذاعت لجنة الدفاع عن الإسكندرون بياناً على الشعب جاء فيه:

«أيها السوريون. تبرعوا إلى صندوق لجنة الدفاع عن لواء أسكندرون. أيها العامل والتاجر والصانع والطالب والفلاح والمزارع والملّاك والطبيب والمحامي والموظف والكاتب ساعد أخاك العربي في اللواء على مقاومة الاستعمار. تبرع. قم بواجبك الوطني والإنساني.

يجب أن نؤمن لإخواننا في اللواء المصاريف اللازمة.

١ ــ لأجل تسفير أبناء اللواء الساكنين في المدن السورية واللبنانية إلى مراكز التسجيل في اللواء.

٢ ــ لأجل نقل من يريدون تسجيل أنفسهم من قرى اللواء إلى مراكز التسجيل.

٣ ــ لأجل تنقلات الشباب في سبيل الدعوة للتسجيل.

٤ ــ لأجل طبع ونشر البيانات في اللواء بعد تعطيل الجرائد العربية فيه.

٥ ــ لأجل مقاومة الدعاية الكمالية.

٦ ــ لأجل إعانة عائلات وأطفال ضحايا الاضطهاد في اللواء.

تبرعوا. تبرعوا. واحفظوا كرمة أمتكم العربية[١٠٤]

وفي الخامس من تموز/ يوليو ١٩٣٨ احتلت تركيا اللواء عسكرياً وأقامت مجلساً نيابياً من ٤٠ عضواً منهم ٢٢ من الأتراك و١٨ عرباً.

وهكذا أسدل الستار على قضية اللواء نهائياً.

ومع الأيام تكشفت الأسباب الحقيقية لضم اللواء إلى تركيا، فقد سأل صحفي فرنسي الجنرال ويغان لماذا تخلت فرنسا عن لواء الإسكندرون لتركيا؟ فأجاب: إن وجود تركيا قوية على حدود ،بلاد العرب يخفف من حماسهم ويعرقل تطورهم وتقدمهم.

وعلق أحد المدرسين الفرنسيين على المعاهدة التي تخلت فيها فرنسا عن اللواء إلى تركيا بقوله: هذه المعاهدة قبر دفنا فيه حلم الإمبراطورية العربية[١٠٥]

انتهت مشكلة اللواء، لتبدأ مشكلة أخرى هي مشكلة جبل الأكراد والنزاع الدموي بين

المريدين وآغاوات ومتنفذي جبل الأكراد.

ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر تجددت الاشتباكات بين الطرفين الأمر الذي دفع بمحافظ حلب إلى استدعاء الشيخ إبراهيم الخليل والبحث معه في الحوادث.

وتعود خلفيات هذه الحوادث إلى العام ١٩٣٧ عندما نزل بالجبل الشيخ إبراهيم، قادماً من مدينة أزميت التركية وكان الشيخ حافظاً للقرآن والأحاديث، وذا صوت جميل مؤثر في ترتيل القرآن، فجذب إليه فقراء الجبل وراح ينشر الوعي بينهم، وعلّمهم عدم الخضوع للآغوات والطاعة لهم وعدم التخلي عن سلاحهم لأنه وسيلة الدفاع عن حياتهم وردّ تعدي الأغوات عليهم، ولم ترق هذه التصرفات للأغوات واعتبروها مساً بكراماتهم ونفوذهم، وبدأت المشاكل. ولم تفلح في حلها الدعوات التي وجهها للطرفين محافظ حلب ووزير الداخلية.

وشكلت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق ووضع الحلول المناسبة، ولكي تتمكن اللجنة من القيام بمهمتها في جو هادىء وبدون عراقيل. وجّه محافظ حلب الأمير مصطفى الشهابي، في السادس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ بلاغاً موجّها إلى سكان جبل الأكراد جاء فيه:

١ ــ لا يجوز لأحد من سكان جبل الأكراد أن يتجول مسلحاً أو أن يعمد إلى إطلاق الرصاص بقصد الاستفزاز والاعتداء.

٢ ــ يمنع عقد الاجتماعات العامة في أنحاء منطقة الجبل كافة.

٣ ــ ينبغي لكل فرد من أهالي الجبل وجد في غير قريته بقصد الالتحاق بأحد الفريقين المتنازعين أن يعود فوراً إلى قريته الأصلية لمزاولة أعماله الخاصة.

٤ ــ يقمع بواسطة الضابطة كل اعتداء يقع على مواشي أو أراضي أو مقتنيات أي كان من أهالي الجبل الأكراد.

٥ ــ القرية التي يقع من أفرادها اعتداء على قرية أخرى يستهدف سكانها إلى غرامة من الأسلحة والعتاد تقدرها الدوائر المختصة وتحصّل فوراً.

٦ ــ ستقوم دوريات خاصة لجوب القرى والأنحاء المختلفة من الجبل للتثبت من وجود كل

شخص في قريته، وقيام الجميع بتنفيذ هذه التعليمات.

على رجال الإدارة والأمن كل ما يعنيه أن يقوم بتنفيذ أحكام هذه التعليمات وقمع المخالفات التي تقع من قبل الأهلين.

وكانت هذه التدابير علاجاً موقتاً وسرعان ما عادت الاصطدامات بين الطرفين من جديد وسقط فيها قتلى.

غادر دو مارتيل البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، وخلفه غبرييل بيو Gabriel Puaux، الذي وصل في الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩. وبعد أيام قليلة من وصوله أذاع من راديو بيروت مساء الخميس الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ نداء إلى السوريين قال فيه: لم تعتبر فرنسا الانتداب في أي وقت من الأوقات كشكل نهائي العلاقات التي يجب أن تقوم بينها وبين دول الشرق. وليس في نيتها أن تضم إليها عنوة هذه الدول أو نلحقها بالممتلكات الفرنسية.. فرنسا لا تطلب من سورية لمصلحة سياستها الإمبراطورية سوى صداقتها، ولكن هذه الصداقة يجب أن تكون خالصة وكاملة وقائمة على أسس مضمونة دائمة.. إنني سأخاطب السوريين دائماً بلسان الصدق وأنا قادم إليهم كصديق وسأحكم عليهم بأعمالهم وعليهم أن لا يشكّوا بكرم فرنسا ولا بقوتها.

وعند وصول بيو، كان بانتظاره المشاكل التي ورّثه إياها سلفه دو مارتيل وأولها إضراب طلاب المدارس بدمشق، يوم الأحد التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ احتجاجاً على تصريحات فرنسا بأن سورية جزء من الإمبراطورية الفرنسية، ودام هذا الإضراب أياماً[١٠٦]

وعمّت الإضرابات والمظاهرات مدينة دمشق كلها، وكان يوم الجمعة السابع عشر من آذار/ مارس ١٩٣٩ كثير الحوادث، ودام الإضراب أياماً عديدة[١٠٧].

ثم حوادث حمص، يوم الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٩، حيث أقفل تجار المدينة والباعة حوانيتهم وقامت مظاهرة هاجمت قوى الشرطة والدرك بالرصاص والمتفجرات والحجارة فأصيب أكثر من سبعين رجلاً من رجال الأمن بجراح كانت حالة بعضهم خطيرة جداً. كما أصيب عدد كبير من الأهالي برصاص الأمن[١٠٨] وجاءت مشكلة قانون الطوائف تزيد من تعكير جو البلاد، وكان هذا القانون قد صدر في عهد دو مارتيل. ونظراً لما أثاره من مشاكل واحتجاجات واسعة من علماء المسلمين والجمعيات والهيئات الإسلامية

في سائر المدن السورية وأمطروا الحكومة والمفوضية العليا ببرقيات الاحتجاج[١٠٩] اتخذت الحكومة قراراً بعدم العمل به، وتبلغت المحاكم والدوائر الشرعية، يوم الثالث عشر من شباط/ فبراير بلاغ وزارة العدلية القاضي بوقف تنفيذه[١١٠]

وشكلت الحكومة لجنة برئاسة رئيس محكمة التمييز العليا الأستاذ مصطفى برمدا وعضوية وكيل المفتي العام شكري الأسطواني وعضو محكمة التمييز العليا يوسف الحكيم، لدراسة النظام وتقديم تقرير عنه.

لكن وقف العمل بالقانون لم يهدىء الخواطر.

وسارعت جمعية العلماء، فأرسلت ظهر يوم الخميس، السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٩، كتاباً إلى رئيس الوزراء، جاء فيه:

إن قرار التوقيف الذي أصدره مجلسكم الموقر لا يؤثر على مفعول قرار المفوض السامي، ولا يرفعه. كما أن تأليف لجنة لدرس النظام المحتج عليه لا يجدي نفعاً، لأن ما ورد في النظام المذكور من المخالفات لأساس الدين الإسلامي معلوم بالضرورة لكل مسلم فلا يحتاج إلى الدرس.

وكان لا بد من إعلان قرار من المفوضية العليا نفسها بإلغاء قرار نظام الطوائف المعدل.

جئنا بكتابنا هذا ملتمسين البت في هذا الأمر الخطير بأسرع وقت[١١١]

في هذه الفترة، أذاع المفوض السامي بيو، من راديو الشرق، مساء الخميس السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٣٩ رسالة إلى السوريين تطرّق فيها إلى قانون الطوائف، ومما جاء في هذه الرسالة:

«... أود أن أعطي المسلمين تطمينات بشأن القرار المتعلق بالأحوال الشخصية مذكراً أن أحكام هذا القرار كانت معلومة من الحكومة السورية، ولو أن هذه الحكومة أثارت اعتراضها عليه من الوجهة الدينية لما كان الكونت دو مارتيل أذاعه. ولقد ألفت الحكومة السورية لجنة لتبدي رأيها في هذا القرار، وإلى أن يتم ذلك لا يطبق القرار في الواقع على الطائفة السنيّة. لا أريد أن يظن أن ما عمله سلفي كان يقصد منه أية نيّة نحو الإسلام»[١١٢]

وسارع رئيس الوزراء جميل مردم بك إلى الرد على كلام المفوض السامي بيو في رسالة نشرتها جريدة «القبس» جاء فيها:

إن المفوضية من تلقاء نفسها، وعلى مسؤوليتها أصدرت القرار ١٤٦، كما أصدرت من قبل القرار ٦٠ الذي نشر قبل تأليف حكومتي.

«... أما القول بأن القرار ١٤٦ الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ لم تحتج عليه الحكومة السورية حتى الأسابيع الأخيرة، فأرى من واجبي أن أعلن بأن الحكومة السورية لم تبلغ رسمياً، كما لم أطلع شخصياً على هذا القرار إلّا بعد عودتي من فرنسا عندما بدأ الشعب يظهر قلقه منه، وآنئذٍ وجدتني مضطراً أن ألجأ موقتاً إلى التدابير التي يمكن بواسطتها توطيد دعائم الأمن وإعادة الهدوء إلى نصابه»[١١٣]

وفي عطفة أخرى، تقدم كل من نائبي حلب الدكتور ناظم القدسي ورشدي الكيخيا ونائب جبل سمعان عبد العزيز الحلاج، في الثامن والعشرين من آذار/ مارس ١٩٣٩ باقتراح إلى مجلس النواب يقضي بإلغاء قانون الطوائف، جاء فيه: بما أن نظام الطوائف الذي أعلنه حضرة المفوض السامي لم يعرض على المجلس. ولما كان هذا العمل به يخالف كل الأنظمة لمقررات المجلس النيابي التي أقرّها في جلسة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، التي أعلن فيها استقلال البلاد لذلك نقترح إلغاء قانون الطوائف الذي أصدره المفوض السامي ذي الرقم ٦٠ والقرار المعدل له ذي الرقم ١٤٦.

وحركت الغيرة الدينية الشيخ علي أديب أحد مشايخ العلويين فوجه نداء للعلويين عبر جريدة «القبس» حثهم فيه على التحرك ضد هذا القانون وقال في هذا البيان:

«... إن الشعب العلوي العربي القح الذي ما زال يدافع عن دينه وعقائده ما باله ساكتاً عن هذا النظام الذي إذا نفّذ في وقت قصير لا يلبث هذا الشعب أن يتسرب الضعف إلى صفوفه.

وفي النهاية أتوجه إلى الشعب الكريم الذي أتشرف بالانتساب إليه راجياً منهم أن يكونوا كما أمرهم نبيهم العظيم، وكما قام به الإمام علي كرّم الله وجهه بالدفاع عن حوزة عقيدته وفي هذا بلاغ»[١١٤]

ولكي لا تخرج الأمور عن نصابها بسبب هذا القانون، أصدر المفوض السامي بيو، في

الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٣٩، قراراً تشريعياً نص: إن القرارين رقم ٦٠ و ١٤٦ل.ر لا يطبقان بحق الطوائف الإسلامية التي تطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية[١١٥].

لكن إلغاء قانون الطوائف، لم يهدىء الأمور في البلاد. فكانت الإضرابات والمظاهرات الشعبية تتوالى، وتشتد وتعنف، فاضطر جميل مردم بك إلى تقديم استقالة وزارته في الثامن عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٩، قَبِل رئيس الجمهورية استقالة جميل مردم بك[١١٦] وسمى لطفي الحفار رئيساً لمجلس الوزراء[١١٧] وتشكلت الحكومة من:

لطفي الحفار	رئيساً لمجلس الوزراء ووكيلاً لوزارة المعارف
مظهر رسلان	وزيراً للداخلية ووزيراً للدفاع الوطني بالوكالة.
فايز الخوري	وزيراً للمالية ووزيراً للشؤون الخارجية بالوكالة
نسيب البكري	وزيراً للعدلية
سليم جنبرت	وزيراً للاقتصاد الوطني

عاشت هذه الوزارة أقل من شهر ثم استقالت في الرابع عشر من آذار/مارس ١٩٣٩.

بسبب التظاهرات الشعبية التي عمّت معظم المدن السورية، كما حصلت حوادث شغب واصطدامات بين المتظاهرين ورجال الأمن سقط فيها قتلى وجرحى، كلف المفوض السامي الجيش بإدارة الأمن في العاصمة، وأصدر قراراً بتخويل المحاكم الأجنبية المختلطة برؤية جميع الدعاوى المتعلقة بالاخلال بالأمن العام. وألقت قوى الأمن القبض على نبيه العظمة والدكتور سيف الدين المأمون وحيدر الأيوبي ومنير دياب ومنير الريّس ومحمود البيروتي.

وفي الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٣٩، عهد رئيس الجمهورية إلى نصوحي البخاري بتأليف الوزارة وتشكلت على الوجه التالي:

نصوحي البخاري	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني
خالد العظم	وزيراً للعدلية والشؤون الخارجية
محمد خليل المدرس	وزيراً للمالية
سليم جنبرت	وزيراً للاقتصاد الوطني والأشغال العامة
حسن الحكيم	وزيراً للمعارف

ولم تستطع هذه الوزارة تحقيق الاستقرار في العاصمة. واحتج النواب في المجلس النيابي، على تسلّم جيش الانتداب للأمن العام، وعلى تدخل سلطة الانتداب في ما يعود شأنه إلى الحكومة السورية. فما كان من المفوض السامي بيو إلّا أن أصدر قراراً بتأجيل اجتماع مجلس النواب مدة شهر اعتباراً من العشرين من نيسان/ أبريل ١٩٣٩. ثم تكرر هذا التأجيل مما اضطر البخاري إلى تقديم استقالته.

ووجد رئيس الجمهورية نفسه محاصراً بين نارين. نار المعارضة ونار سلطة الانتداب، ورغب في التخلي عن الحكم، فقبل في الرابع من تموز/ يوليو ١٩٣٩ استقالة وزارة البخاري، وتقدم في السابع من تموز/ يوليو بكتاب استقالته وأرسله إلى رئاسة المجلس النيابي. وفي اليوم التالي، الثامن من تموز/ يوليو أصدر المفوض السامي قراراً بوقف تطبيق الدستور في ما يتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية، وحلّ مجلس النواب، وعهد بتأمين السلطة السلطة التنفيذية إلى مجلس يؤلف من مديري المصالح العامة تحت مراقبته. وهكذا قامت حكومة مديرين برئاسة مدير الداخلية بهيج الخطيب وضمت خليل الرفاعي بمديرية العدلية، حسني البيطار بمديرية المالية، عبد اللطيف الشطي بمديرية التعليم، يوسف عطا الله بمديرية الزراعة[١١٨].

وكما حدثت تطورات سياسية في عهد بيو بدمشق، حصلت تطورات مماثلة، لكنها أخطر، في محافظة اللاذقية:

فإنها عندما ضمت إلى الجمهورية السورية، بعد المعاهدة، انتدب إليها مظهر رسلان محافظاً ممتازاً لمدة ستة أشهر. ولما انتهت مدة انتدابه عيّن إحسان الجابري خلفاً له في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧[١١٩]. وقد اتبع إحسان الجابري سياسة الإساءة إلى العلويين وعدم مساواتهم بغيرهم من الطوائف في التعامل، كما لجأ إلى أسلوب جهنمي هو العزف على وتر العشائرية أشد سلاح فتكاً في المجتمع العلوي، فنفرت منه النفوس وعقد زعماء العلويين اجتماعاً في قرية راس الخشوفة يوم السبت التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، حضره الزعماء جابر العباس وإبراهيم الكنج، وسلمان المرشد، والشيخ علي كامل والشيخ علي شهاب، وصقر خير بك وأمين رسلان ومنير العباس وشوكت العباس ويوسف الحامد ويونس محمد ومحمد إسماعيل وغيرهم... وقرروا المطالبة بما يلي:

أولاً: توسيع اللامركزية الإدارية والمالية.

ثانياً: توسيع صلاحية المجلس الإداري بشكل يقيد كل سلطة للمحافظ.

ثالثاً: أن تكون صلاحية تعيين القائمقامين ومديري النواحي من اختصاص مجلس المديرين.

رابعاً: أن تكون الوظائف بنسبة عدد سكان المحافظة.

خامساً: أن يظل الجند في حالة التجنيد الإجباري لسورية في محافظة اللاذقية وأن لا يخرج منها.

سادساً: تعيين حدود المنطقة والمحافظة بشكل نهائي.

وتشاء الصدف أن يلقى شخص إسماعيلي، يدعى محمد الإبراهيم، مصرعه في وادي حيلين، قرب مصياف، يوم الأحد الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨ فهاج الإسماعيليون لمقتله واتهموا العلويين بهذه الجريمة، وهاجموا دورهم ومحالهم التجارية في مصياف ونهبوها وضربوا بالعصي كل من وجدوه فيها. وكانت هذه الحادثة فرصة ذهبية لإحسان الجابري، للنيل من العلويين والتنكيل بهم، لذلك سارع إلى إصدار أوامره بالقبض على بعض شخصياتهم، وكان على رأس المتهمين الشيخ سليمان العلي حاكم صلح تلكلخ، والشيخ منصور العيسى وولده حامد.

أساء هذا التصرف لمشاعر العلويين، ورفعوا الشكاوى إلى المفوض السامي في بيروت، وإلى الحكومة السورية. ولما لم تؤدّ هذه الشكاوى إلى نتيجة، عقد زعماء العلويين اجتماعاً في قرية بعمرة وطالبوا فيه ما يلي:

أولاً: سحب مذكرات التوقيف والإحضار الصادرة بحق الأظناء وإرسال مستنطق إلى قراهم ليتم التحقيق.

ثانياً: إثارة قضية بعمرة[١٢٠] من جديد بعد أن تمّ الاتفاق النهائي عليها قبل مقتل محمد الإبراهيم.

ثالثاً: إعادة غطاس ديب إلى مركزه في مديرية ناحية عين حلاقيم، بعد أن استدعاه المحافظ وتوجهت إليه الظنون.

رابعاً: إعادة سليمان العلي إلى وظيفة حاكم صلح تلكلخ.

خامساً: تعيين الشيخ حامد العلي مديراً لناحية حزور، وحامدين منصور العيسى مديراً لناحية وادي العيون.

وتقرر في حال عدم تلبية الحكومة لهذه المطالب، اتخاذ الإجراءات التالية[١٢١]:

١ ــ العصيان ازلمدني على الحكومة الوطنية وحمل السلاح ضدها.

٢ ــ مقاطعة مصياف والإسماعيليين سياسياً واقتصادياً ومعنوياً.

٣ ــ عدم قبول أي موظف ترسله الحكومة لناحيتي وادي العيون وعين حلاقيم بدون مشورتهم.

٤ ــ يكلّف الشيخ سليمان العلي والشيخ منصور العيسى بتنفيذ هذه القرارات.

وخشي إحسان الجابري أن تتطور الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، فأصدر أوامره بإطلاق سراح الموقوفين وإعادتهم إلى وظائفهم.

لكن الأمور بين العلويين وبين إحسان الجابري لم تنته عند هذا الحد، فشكلوا وفداً سافر إلى بيروت يوم الأربعاء الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، وقابل المفوض السامي، وقدموا إليه مطالبهم وهي التمتع بنوع من اللامركزية الواسعة ضمن الاتحاد السوري، وتبديل المحافظ وتنفيذ المطالب التي قبل العلويون الدخول في الاتحاد السوري على أساسها[١٢٢].

ووعدهم العميد بيو بدراسة مطالبهم بمنتهى الجدية، وزيارة محافظة اللاذقية في مستهل شهر شباط/ فبراير ١٩٣٩، ليطلع بنفسه على حقيقة الأوضاع فيها. ولما انتشر خبر مجيء المفوض السامي إلى اللاذقية، عقد في منزل النائب محمود عبد الرزاق، بطرطوس، مؤتمر عام يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ حضره عدد كبير من الزعماء والشباب، من جميع أقضية محافظة اللاذقية وانتخب المجتمعون لجنة من: منح هارون وفائز إلياس وبدوي الجبل وإسماعيل هواش وجانم خضور ونوري بازيدو وبشير الحجي وعلي أسعد ومحمد حسن وسعيد الخوري ومحرم علي أديب ودباح الأحمد وعبد اللطيف اليونس والدكتور محيي الدين مرهج وشكري ديب والشيخ علي غزال وعمر البيطار

والدكتور ميخائيل بشور ورشاد العمر وإبراهيم الخوري ويوسف تقلا وعبد الحميد عساف، واتخذت اللجنة المقررات التالية:

١ ــ رفع مذكرة إلى فخامة السفير وتأليف وفد لمقابلته.

٢ ــ تأليف لجنة لمفاوضة الزعماء وتوحيد الصفوف والسير باتجاه واحد.

وأعدوا مذكرة لتقديمها للعميد بيو نصّت على ما يلي:

١ ــ إن محافظة اللاذقية جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

٢ ــ إن جميع سكان هذه المحافظة يؤيدون المعاهدة المنعقدة سنة ١٩٣٦ بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية، باعتبارها الحد الأدنى لما تقبل به البلاد السورية.

٣ ــ إننا نؤيد مقررات المجلس النيابي السوري المتخذة في جلسة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨.

وانتخب المؤتمرون وفداً لمقابلة بيو، مؤلفاً من السادة: منح هارون والدكتور مخائيل بشور وإبراهيم الخوري والدكتور محيي الدين مرهج وإسماعيل هواش وعبد الحميد عساف وفوزي بازيدو، ووجيه علي أديب ومحرم علي أديب وعبد الكريم الفياض وعبد اللطيف اليونس والحاج حمد السيد ومفتي مصياف الشيخ حبيب الخش وشحادة زكريا وبهجت نصور وسعيد الخوري ويوسف تقلا وصبحي أبو عقل ومحمد الريّس.

وأرسل المؤتمرون برقية إلى المفوض السامي العميد بيو بنتيجة المقررات التي اتخذوها وطلبوا موعداً لمقابلة الوفد الذي تقرر ذهابه إلى بيروت لرفع مطالبهم وأرسلوا برقية ثانية لرئيس الجمهورية السورية، جاء فيها:

«كلّفني المؤتمر الوطني المنعقد هذا اليوم في منزلي بطرطوس أن أرفع لفخامتكم صورة عن المقررات التي اتخذها ورفعها لفخامة السفير الفرنسي وهي:

أولاً: إن محافظ اللاذقية جزء لا يتجزأ من سورية العربية.

ثانياً: قبول المعاهدة الفرنسية السورية المعقودة في سنة ١٩٣٦ كحد أدنى لأماني البلاد السورية.

ثالثاً: التمسك بمقررات المجلس النيابي السوري المأخوذة في جلسة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٣٨، وأن أؤكد لفخامتكم تفاني سكان هذه المحافظة في سبيل وحدة البلاد واستقلالها.

نائب طرطوس
محمود عبد الرزاق»[١٢٣]

وفي السادس من شباط/ فبراير حضر بيو إلى اللاذقية، واستقبلته المدينة بإضراب استجابة لنداء اللجنة الوطنية في المدينة الذي أذاعته على الأهالي[١٢٤]، وبعد أيام معدودة على هذه الزيارة، اتخذ بيو عدداً من الإجراءات التي تمهد لفصل منطقة اللاذقية عن سورية وإعادتها دولة مستقلة. وأول هذه الإجراءات إصداره القرار رقم(٢٢) L.R تاريخ الثامن عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٩ بشأن حفظ النظام في محافظة اللاذقية الذي نص على أن الصلاحيات العائدة للحكومة السورية للمحافظة على النظام والأمن العامين في محافظة اللاذقية يتولاها المفوض السامي ابتداء من العاشر من شباط/ فبراير ١٩٣٩ الساعة ١٢، ويعهد المفوض السامي إلى مندوبه في اللاذقية بالقيام بهذه الصلاحيات.

ثم أتبع هذا القرار بقرار آخر، نص على أن الصلاحيات المعطاة للمحافظ بشأن تعيين أفراد الشرطة والدرك في المحافظة، وترقيتهم، ومعاقبتهم، وصرفهم من الخدمة و... يعهد بها لمندوب المفوض السامي في اللاذقية ابتداء من العاشر من شباط/ فبراير[١٢٥] وهذا يعني ضمناً فصل منطقة اللاذقية عن سورية وعودتها من جديد دولة مستقلة.

وانتدب شوكت العباس، النائب في المجلس النيابي السوري، لوظيفة محافظ اللاذقية بالوكالة[١٢٦]

وأبلغت المندوبية محافظ اللاذقية إحسان الجابري، قرار انتداب شوكت العباس، وسحبت رجال الشرطة المكلفين بحراسة منزله، وفهم إحسان الجابري معنى هذا التصرف فقدم استقالته وغادر اللاذقية[١٢٧] وتابعت الحكومة الفرنسية إجراءات فصل منطقة اللاذقية عن سورية، فأصدرت بهذا الخصوص القرار عدد L.R١٣٢ تاريخ الأول من تموز/ يوليو ١٩٣٩، المتضمن النظام الأساسي الإداري والمالي الموضوع للمنطقة العلوية المستقلة استقلالاً ذاتياً.

ومن أبرز الحوادث التي شهدتها البلاد في عهد بيو، مطالبة أهالي تلكلخ بوضع حد لمشكلة الحدود بينهم وبين لبنان، ورفع الضرر عنهم.

وكان رسم الحدود مع لبنان في موقع البقيعة ــ تلكلخ يسبب ضرراً لمالكي الأراضي. لذلك رفعوا عقيرتهم بالشكوى وأرسلوا للمسؤولين برقية بتاريخ الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٣٨، قالوا فيها:

«اعتبار النهر الكبير حداً للبنان في موقع البقيعة تلكلخ يقطع المواصلات مع الداخل ويسبب أضراراً جسيمة لألوف من المالكين والمزارعين. نسترحم إيفاد لجنة التحديد والتحقيق لعدم مقدوريتنا وإلّا تفضلوا باستملاك أملاكنا في دائرة النهر الكبير مع القرى الحدودية المحيطة بها من جهاتها الثلاث».

وعلى أثر الهبوط الذي طرأ على الفرنك، أصدرت الحكومة السورية في التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٣٨، مرسوماً جمهورياً يقضي بتحديد النقد الأجنبي ولتحويله إلى عملة سورية. بحسب الأسعار المبنية فيما يلي:

الدولار الأميركي بـ ١٨٠ قرشاً سورياً، الجنيه الإنكليزي بـ ٨٩٠، الجنيه الفلسطيني بـ ٨٩٠، الجنيه المصري بـ ٩١٠، الليرة الإيطالي بـ ٨,٥٠، الفرنك البلجيكي بـ ٣٠، الفرنك السويسري بـ ٤٠، الفرنك الفرنسي بخمسة قروش، الليرة العثمانية الذهبية بـ ١٣٢٠، الليرة الذهبية الفرنسية بـ ١١٦٠، الليرة الذهبية الإنكليزية بـ ١٤٦٠ قرشاً سورياً[١٢٨]

ومن الحوادث في عهد بيو، عودة الزعيم الوطني الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من منفاه الاختياري في مصر يوم الحادي والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٣٨، واستقبل استقبالاً ضخماً جداً. وتوجه فور وصوله إلى منزل عمه تقي الدين المؤيد العظم في بلودان. لكن حكومة جميل مردم بك فرضت عليه إقامة جبرية في المنزل الذي حلّ فيه ومنعته من الاختلاط بالناس أو زيارة أي شخص له، ثم تراجعت عن إجراءاتها في أوائل شهر تشرين الأول/ أكتوبر.

ومن الأخبار الأخرى التي تذكر، مظاهرات الانفصاليين في السويداء يوم الثاني من آذار/ مارس ١٩٣٩، على أثر اعتقال السلطات لبعض الأشخاص، فهاجموا السجن وأطلقوا

سراح الموقوفين وتوجهوا إلى دار عبد الغفار الأطرش من دون أن يعترضهم أحد من رجال الشرطة. وفي موقف من هذا الحادث، قصد فريق من الوطنيين هم محمد أبو عسلي ومهاوش مزهر وشبلي حاتم وحسن جرماني وإسماعيل رشيد وحسن اللحام وقدري رضوان وأحمد الفار، إلى سراي الحكومة وقابلوا رئيس المصالح الخاصة، واحتجوا لديه على هذه الحركات وأرسلوا برقية إلى الحكومة قالوا فيها:

«فلول الانفصاليين في السويداء قاموا بمظاهرة وحطموا باب السجن الخارجي دون معارضة من الدرك والشرطة. بينما الوطنيون يساقون إلى السجن تحت ستار المحافظة على الأمن. نحتج على هذه الدسائس المقصود منها خلق الحوادث وإيقاظ الفتن، ونبرأ من هذه المظاهرة المسممة، ونحمل الداعين إليها مسؤولية عواقبها»[١٢٩]

وفي يوم الجمعة السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٣٩ أقيم في صالة سينما الأمير بدمشق، حفلة تأبين كبرى للمغفور له الملك غازي، ملك العراق، اشترك في لجنة التأبين مندوبون من الكتلة الوطنية والشباب الوطني وعصبة العمل القومي والنادي العربي والجامعة السورية وهيئة التعليم الابتدائي[١٣٠] وفي هذه الفترة عادت حوادث الجزيرة، مرة أخرى إلى الواجهة.

ففي يوم الأربعاء الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٣٩، علم الموظفون السوريون في القامشلي بأن مظاهرة كبرى ستقام وأن السراي أصبحت محاطة بالمتمردين لمنع الموظفين السوريين من الوصول إليها.

وفي المساء طاف المتمردون على بيوت الموظفين وأنذروهم بمغادرة المحافظة، وطلبوا إليهم أن يستعدوا للرحيل حالما تصل السيارات التي أعدوها لنقلهم. وبعد نصف ساعة حضرت السيارات ووقفت أمام دور الموظفين وفيها بعض المسلحين. ونقلوا الموظفين بالقوة إلى خارج المحافظة. والموظفون هم أبو الهدى الجندي قائمقام القامشلي، وحامد ناجي حاكم الصلح، وعثمان الأستاذ مأمور المصرف الزراعي وخالد شرقية رئيس المكتب العقاري المساعد وأمين المقيد رئيس كتّاب محكمة الصلح وغيرهم. ومنع المتمردون الموظفين من اصطحاب عائلاتهم معهم. كما منعوهم من إغلاق مكاتبهم وختمها بالشمع الأحمر.

وأرسلت اللجنة المركزية للدفاع عن الجزيرة تعليمات إلى فروعها لتقرير التدابير اللازمة

لتطبيق القرارات التي كانت قد اتخذتها اللجنة في اجتماع عام بشأن قطع علاقات الجزيرة بالحكومة السورية، وإخراج جميع الموظفين من غير أهالي المنطقة إلى خارج حدود المنطقة[١٣١]

والحادث الأليم الذي نقف عنده هو اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، في السادس من تموز/ يوليو ١٩٤٠ على يد ثلاثة أشخاص هم أحمد عصاصة وصالح معتوق وأحمد الطرابيشي.

ووجهت أصابع الاتهام إلى زعماء الكتلة الوطنية، شكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم بك ولطفي الحفار. وعزّز هذا الاعتقاد هربهم إلى العراق.

وكانت أسباب مقتله موقفه المناهض للكتلة الوطنية ومعارضته للمعاهدة التي عقدتها الكتلة مع فرنسا في التاسع من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦.

وأحيلت القضية على المجلس العدلي لمحاكمة المتهمين[١٣٢]

وفي عهد بيو نشبت الحرب العالمية الثانية في الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ ودخلت فرنسا الحرب لكنها انهزمت أمام ألمانيا. ودخلت الجيوش الهتلرية باريس في الرابع عشر من حزيران/ يونيو. وأعلنت الهدنة مع ألمانيا في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤٠، وأقامت ألمانيا حكومة موالية لها برئاسة الماريشال بيتان، التي نقلت مركزها من باريس إلى فيشي.

أقالت حكومة فيشي غبرييل بيو في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠ وعيّنت مكانه في المفوضية الجنرال فوجير Fougère القائد الأعلى لجيش الشرق. أما حكومة فيشي فعيّنت مسيو جان كياب مفوضاً سامياً، إلّا أنه قتل بحادث طائرة على الحدود الفرنسية ــ الإيطالية، في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠. فاختارت حكومة فيشي الجنرال دانتز Henri Dentz مفوضاً سامياً. وباشر مهمته في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٠، وواجهت دانتز في أول عهده مشاكل كثيرة كان أولها ما يمكن أن نسميه «ثورة الخبز».

ففي أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٤١، رفعت بلدية دمشق، وكانت البلديات يومذاك

مسؤولة عن شؤون الإعاشة، سعر كيلو الخبز قرشين ونصف القرش. وتفاجأت النسوة الفقيرات وهن في المخابز، بهذه الزيادة وبدأت بالعويل والولولة وسرعان ما حول الشباب غضبة النسوة هذه إلى منشورات تهاجم فرنسا، ملقية عليها مسؤولية الغلاء لوضعها يدها على مواسم قمح البلاد وشحنها إلى فرنسا. وتوالت المنشورات داعية إلى الإضراب والتظاهر والاجتماع. واستجابت دمشق في أوائل شهر آذار/ مارس وغصت الشوارع بالمظاهرات التي طافت بالدوائر الرسمية ودور السفارات الأجنبية منددة بالدولة الفرنسية. وأطلق المتظاهرون هتافات مدوّية بسقوط الانتداب وحياة الاستقلال. وتصدت السلطة الفرنسية للمتظاهرين وحصلت اشتباكات بين رجال الشرطة والأمن وبين المتظاهرين فسالت الدماء وتساقط الشهداء. وامتدت المظاهرات إلى سائر المدن السورية.

وأضربت حمص وقامت فيها المظاهرات وحصلت فيها اصطدامات بين المتظاهرين ورجال الشرطة كان أهمها التي وقعت في أواسط شهر آذار/ مارس ١٩٤١. إذ عمد بعض الغلمان إلى بقايا سيارات هرمة بالية ملقاة قرب المقبرة الشرقية، فجروا بعض هياكلها وجسومها الحديدية ورصفوها في عرض طريق حماة قرب المقبرتين وكتبوا على وجهها المقابل للبلد، بحروف كبيرة واضحة (خط ماجينو) من باب السخرية. وأخذوا يرمون الجنود الفرنسيين بالحجارة وقام الجنود باطلاق النار عليهم من أحد أبراج القلعة. فأردوا عدداً منهم وكان مقتلهم الشرارة التي أشعلت حمص كلها. وكثر القتلى والجرحى.

وأخذت النسوة يزرن المقبرة التي دفن فيها الغلمان القتلى، صباح كل خميس حتى اليوم الأربعين. وانطلقت النسوة من المقبرة صباح أحد أيام الخميس من شهر نيسان/ أبريل إلى ساحة دار الحكومة، وانضم إليهن غيرهن ممن كن في المقبرة أو في الشوارع التي اجتزنها حتى ملأن الساحة ما بين قيادة الموقع ومبنى البلدية، ودار الحكومة وتجمع الموكب أمام دار الحكومة يهدر بالهتاف والضجيج. وقد دهش المستشار الفرنسي لهذه المظاهرة، لأنها أول مظاهرة من نوعها في حمص وزادت دهشته عندما شاهد طالبات مدرسة الراهبات يتصدرن المظاهرة مع أخواتهن طالبات المدرسة الاكمالية الرسمية.

وأصدر دانتز في أول عهده، الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٤١، قراراً نص على أن السلطة التنفيذية في الدولة السورية تؤمن من قبل رئيس حكومة يعينه المفوض السامي. يقوم بمعاونته مجلس وزراء مؤلف من خمسة أعضاء على الأكثر، يعينهم رئيس الحكومة، وهم مسؤولون أمامه.

وسمي خالد العظم، في الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٤١، رئيساً للحكومة. وشكل خالد العظم حكومته على الشكل التالي:

خالد العظم	رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية
صفوت إبراهيم باشا	وزيراً للعدلية
نسيب البكري	وزيراً للاقتصاد الوطني والأشغال العامة
حنين صحناوي	وزيراً للمالية
محسن البرازي	وزيراً للمعارف

لكن عهد دانتز لم يطل أمده.

وعملت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة المتحالفة معها على طرد قوات فيشي من سورية ولبنان.

وعند بدء العمليات الحربية ألقت الطائرات البريطانية، فجر الثاني من حزيران/ يونيو ١٩٤١ آلاف المناشير بتوقيع الجنرال كاترو جاء فيها:

«أيها السوريون اللبنانيون

في الوقت الذي تدخل فيه قوات فرنسا الحرة أرضكم بالتعاون مع قوات بريطانيا العظمى، أعلن لكم أنني توليت كافة السلطات والمسؤوليات المتوجبة على ممثل فرنسا في المشرق، باسم فرنسا الحرة.

وبصفتي هذه أعلن لكم نهاية الانتداب. إنكم اليوم أحرار ومستقلون. إنكم اليوم أصحاب سيادة واستقلال.

إذا استجبتم لندائي وانضممتم إلينا، فيجب أن تعلموا أن الحكومة البريطانية قد التزمت، بالاتفاق مع فرنسا الحرة، بأن تمنحكم كل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الحرة المتحالفة معها».

ودخلت الجيوش البريطانية والفرنسية الحرة الموالية للجنرال ديغول De Gaulle البلاد وأخرجت أتباع فيشي منها في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٤١ ومارس الجنرال كاترو

Catroux ابتداء من السادس عشر من تموز/ يوليو السلطات التي كانت للمفوض السامي في الشرق.

وكان هاجس الجنرال كاترو، منع البريطانيين من الاستفادة من ضعف فرنسا، والحلول محلها في سورية، وكذلك أن يجد في سورية قيادة لها رصيد شعبي وتاريخ وطني تقبل بتولي المسؤوليات في دولة الاستقلال، وبتوقيع معاهدة مع فرنسا تؤمن استمرار نفوذها في المنطقة. الاستقلال مقابل المعاهدة.

اتصل بالرئيس هاشم الأتاسي لكنه لم يتمكن من الحصول منه على وعد بأن يعقد مع فرنسا معاهدة أياً كانت الظروف. فاتصل بالشيخ تاج الدين الحسيني واتفق معه. ولإعطاء الاتفاق طابعاً رسمياً، وجّه إليه رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١ قال فيها:

سبق أن وجهت في ٨ حزيران/ يونيو إلى شعوب المشرق نداء باسم الجنرال ديغول قائد الفرنسيين الأحرار، أعلن فيه أن فرنسا قررت من تلقاء نفسها وضع حدّ للانتداب ومنح سورية صفة دولة سيدة ومستقلة، وضمان ذلك الوضع الجديد من خلال معاهدة.

اليوم ترى فرنسا الحرة أن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك الوعد، وذلك البرنامج وستكون الخطوة الأولى أن تسلم شخصية سورية رفيعة تتمتع بثقة البلاد فيها ومسؤولية تنظيم الدولة السورية الجديدة في إطار استقلالها وسيادتها. أعتقد في الظروف الراهنة أن فخامتكم هي الشخصية الأكثر كفاءة لتولي هذه المسؤولية الوطنية الكبرى، وبالتالي أقترح على فخامتكم تسلم المقاليد في سورية مع لقب رئيس الجمهورية السورية، كما أقترح عليكم انطلاقاً من ذلك، تشكيل حكومة الدولة في أقرب وقت ممكن، إذا وافقتم على ذلك كما أتمنى، ففي امكانكم أن تتكلوا على دعمي الكامل وعلى تعاوني غير المحدود»[١٣٣]

وجاء ردّ الشيخ تاج فوراً وفي اليوم نفسه:

«إني أقبل بسرور المهمة الجسيمة الموكلة إليَّ برغم المسؤوليات الخطيرة التي يلقيها ذلك على عاتقي، فالواجب الوطني يفرض عليَّ تولي تلك المسؤولية، وأنا واثق من دعمكم الثمين، ومن ثقة مواطني، سائلاً الله أن يهدي خطانا لما فيه مصلحة بلدنا الحبيب»[١٣٤]

وفي الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، عهد كاترو إلى الشيخ تاج بمهمة رئاسة الجمهورية السورية. وكلف الشيخ تاج، حسن الحكيم بتأليف الوزارة فتشكلت كما يلي:

حسن الحكيم	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
بهيج الخطيب	وزيراً للداخلية
زكي الخطيب	وزيراً للعدلية
فائز الخوري	وزيراً للمالية
محمد العايش	وزيراً للاقتصاد الوطني
فيضي الأتاسي	وزيراً للمعارف
حكمت الحراكي	وزيراً للإعاشة والتموين
منير العباس	وزيراً للأشغال العامة والبرق والبريد
عبد الغفار الأطرش	وزيراً للدفاع الوطني

وفي السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، قدم الجنرال كاترو إلى الحكومة السورية تصريحاً خطياً يتضمن إعلان استقلال سورية.

وفي مساء يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١ أبلغت السلطة البريطانية المختصة في دمشق، القصر الجمهوري بأن بعثة رسمية بريطانية ستصل إلى دمشق بعد ظهر يوم الأربعاء التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، لإبلاغ فخامة رئيس الجمهورية اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال سورية. وهذه اللجنة برئاسة الجنرال سبيرس Spears المندوب البريطاني السامي في سورية ولبنان وتضم الكولونيل أوستن رئيس أركان حرب الجيش البريطاني في سورية والمستشار العسكري لقيادة الجيش البريطاني نائب الأميرال موس قائد الأسطول البريطاني في سورية، والكومندان روسل قائد الطيران البريطاني في سورية ولبنان والمستر جون هملتون المستشار السياسي للجنرال سبيرس والكولونيل جاردنر رئيس البعثة السياسية البريطانية في سورية والميجر بومونت قنصل بريطانيا في دمشق والليوتنان لورد أكسفورد مرافق الجنرال سبيرس[١٣٥].

بعد يومين من وصول البعثة البريطانية إلى دمشق، أي في الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، أرسل الجنرال ديغول برقية إلى الجنرال كاترو، يقول فيها:

بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ أبلغت الأمين العام لعصبة الأمم بالتغييرات التي حصلت في المشرق منذ الصيف الماضي وقد تضمنت مذكرتي إلى الأمين العام النقاط الآتية:

١ ــ يتولى الجنرال ديغول ابتداء من ١٤ تموز/ يوليو ١٩٤١ بصفته قائداً للفرنسيين الأحرار كافة المسؤوليات والسلطات التي أسندت إلى فرنسا بموجب الانتداب.

٢ ــ كلّف الجنرال ديغول الجنرال كاترو بتولي كافة السلطات العائدة إلى المفوض السامي في سورية ولبنان.

٣ ــ وفقاً للمبدأ الذي تضمنه قرار الانتداب، ووفقاً لسياسة فرنسا التقليدية في هذا المجال، كان الجنرال كاترو قد أعلن باسم الجنرال ديغول استقلال وسيادة سورية ولبنان.

٤ ــ لا حدود لذلك الاستقلال وتلك السيادة إلّا بتلك الحدود التي تفرضها ضرورات الحرب.

٥ ــ الاستقلال والسيادة المشار إليهما لا يؤثران، مع ذلك، على وضع الانتداب الذي لا يمكن أن يعدل إلّا بعد انتهاء الحرب.

٦ ــ وبالتالي يواصل الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول، رئيس اللجنة الوطنية الفرنسية، ونظراً للظروف القائمة، سلطات المندتب السامي لفرنسا في سورية.

ولقد دعيت الأمين العام لعصبة الأمم إلى إعلام لجنة الانتداب بذلك. كما أرسلت نسخة عن تلك المذكرة إلى السيد بيدل سفير الولايات المتحدة لدى الحكومة البريطانية الحليفة، كذلك أرسلت نسخاً إلى حكومات أو ممثلي الدول الآتية: بلجيكا، الصين، هولندا، اليونان، اللوكسمبورغ، النروج، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، جنوب أفريقيا، أوستراليا، كندا، نيوزلندا. وقد دعيت كل تلك الدول إلى الاعتراف باستقلال سورية ولبنان ضمن الشروط التي حددها الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول، قائد الفرنسيين الأحرار، ورئيس اللجنة الوطنية. كذلك أرسلت مذكرة خاصة إلى مايسكي سفير الاتحاد السوفياتي نظراً لأن تلك الدولة لم تعد عضواً في عصبة الأمم. وإني أرسل لك بطريق الجو نسخاً عن كافة المذكرات وسأطلعك على كافة التطورات في هذا الصدد»[١٣٦]

لكن الجنرال كاترو، بعد إعلان استقلال سورية، راح يعمل بوجهين مختلفين وبازدواجية

واضحة. فهو من جهة أصدر قراراً تضمن أن منطقة جبل الدروز المستقلة استقلالاً إدارياً، هي جزء متمم لدولة سورية، ويطلق عليها رسمياً محافظة جبل الدروز، وتتمتع بنظام خاص مالي وإداري. كما أصدر قراراً مماثلاً يتعلق بمنطقة اللاذقية التي أطلق عليها اسم محافظة جبل العلويين[١٣٧].

ومن جهة أخرى، أعاد كاترو نشر وتطبيق قرار منع المواكب والاجتماعات التي أصدره المفوض السامي بونسو، في الثاني عشر من شباط/ فبراير ١٩٣٢ وقامت السلطات الفرنسية بعد إعادة نشر هذا القرار باعتقال بعض الأشخاص بتهمة بث الإشاعات الكاذبة والتعاون مع دول المحور ليلة الثامن والعشرين من شباط/ فبراير. ولتخفيف من وقع هذا الاعتقال وزع الجنرال كوله Collet على الصحف البلاغ الرسمي التالي:

لقد وصلت إلى السلطات المختصة معلومات أكيدة تثبت بأن أولئك الأشخاص الذين يحاولون إثارة الرأي العام تحت تأثير مزاعم كاذبة يعملون بإرشادات برلين وروما. فليتحملوا إذن نتائج أعمال بعض رجالاتهم السياسيين التهيجات الناتجة عن عمل بعض الأفراد حملت كلاً من رجال الدرك الفرنسي والأمن العام البريطاني على القيام ببعض الاعتقالات في ليلة ١٨ شباط/ فبراير ــ آذار/ مارس سنة ١٩٤٢، وسيرسل هؤلاء المعتقلون إلى مراكز الاعتقال ليبقوا فيها طيلة مدة الحرب. وإذا لم يكف الباقون عن الدعاية لحساب المحور فيمكنهم أن يلتقوا برفاقهم في مراكز الاعتقال»[١٣٨]

وما لبث الخلاف أن اشتد بين رئيس الجمهورية الشيخ تاج وبين رئيس الوزراء حسن الحكيم. فطلب منه الشيخ تاج أن يستقيل. ولما رفض حسن الحكيم الاستقالة، طلب الشيخ تاج من الوزراء أن يستقيلوا فاستقالوا.

وفي السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٢، أصدر الشيخ تاج مرسوماً باعتبار الوزارة منحلة، وعهد بتأليفها إلى حسني البرازي، فشكلها على الوجه التالي:

حسني البرازي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية
بهيج الخطيب	وزيراً للداخلية
راغب الكيخيا	وزيراً للعدلية
فايز الخوري	وزيراً للمالية

محمد العايش	وزيراً للاقتصاد الوطني
فيضي الأتاسي	وزيراً للمعارف
حكمت الحراكي	وزيراً للإعاشة والتموين
منير العباس	وزيراً للأشغال العامة والبرق والبريد
حسن الأطرش	وزيراً للدفاع
منير العجلاني	وزيراً للرعاية والشباب

وهي وزارة جديدة استحدثت كرمى لعيني منير العجلاني.

ولم يطل الوقت حتى دبّ الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، بسبب اتجاهات كل منهما المغايرة لاتجاهات الآخر. فالمعروف عن الشيخ تاج أنه من الموالين لفرنسا في حين أن رئيس الوزراء حسني البرازي كان من الموالين لإنكلترا. ونتيجة هذا الخلاف أنهى رئيس الجمهورية مهمة الوزارة، في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ وعهد بتأليف وزارة جديدة إلى جميل الألشي، فتشكلت كما يلي:

جميل الألشي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
فائز الخوري	وزيراً للخارجية
الأمير مصطفى الشهابي	وزيراً للمالية
خليل مردم بك	وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للدولة بالوكالة
الأمير حسن الأطرش	وزيراً للدفاع الوطني
منير العجلاني	وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد العايش	وزيراً للاقتصاد الوطني
حكمت الحراكي	وزيراً للإعاشة

ولدى تسلم فائز الخوري زمام وزارة الخارجية أبرق إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية إعلان استقلال سورية رسمياً منذ السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤١. وتوالت الاعترافات باستقلال سورية من مصر والمملكة السعودية واليمن. وقد واجهت هذه الوزارة مشكلة صعبة أثارتها فرنسا وبريطانيا. ففي التاسع عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٣ تسلم رئيس الوزراء جميل الألشي كتاباً من الجنرالين كاترو وسبيرس يظهرا فيه أسفهما العميق لسوء

التفاهم الذي حدث حول مسؤولية عجز الخبز التي يريان أنها تقع على عاتق سورية ويطالبانها بمبلغ خمسة وثلاثين مليون ليرة سورية في الوقت الذي كانت فيه الموازنة السورية، مبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة.

عرض رئيس الوزراء جميل الألشي كتاب الجنرالين كاترو وسبيرس على مجلس الوزراء فاتخذ قراراً بيّن فيه أن خسارة الخبز كانت وليدة عوامل عدة لا علاقة للحكومة السورية بها.

وتأمل الحكومة السورية أن يقدر ممثلو السلطات الحليفة جميع العوامل التي أدت إلى وقوع خسارة الخبز في الماضي، كما تأمل منهم أن يفكروا في أمر تسديدها بوسائل غير موارد الخزينة السورية المحدودة لأن الوضع بين سورية والحلفاء في هذا الأمر متصل اتصالاً وثيقاً بفكرة التعاون بين الفريقين بغية الوصول إلى هدف أسمى من ذلك ساهمت سورية للوصول إليه بما هو في مقدورها من جهد.

وعندما تسلم الجنرالان كاترو وسبيرس كتاب الحكومة ردّاً بالاجراءات التالية:

١ ـ حجز موارد سورية من شركة الريجي.

٢ ـ حجز ما يعود لسورية من امتياز المصرف السوري.

٣ ـ حجز احتياطي وزارة الإعاشة.

٤ ـ منع سورية من استيراد السكر، وتوليج توزيعه بمصحلة الميرة باشراف الحلفاء[١٣٩].

وبدا واضحاً أنه منذ دخول القوات البريطانية والفرنسية الحرة سورية ولبنان، أخذ الإنكليز يكثفون نشاطهم في البلاد، ويزيدون من اتصالاتهم بالوطنيين وغيرهم من سائر الأحزاب والهيئات السياسية وحرضوا السوريين على الانتفاض تخلصاً من الانتداب.

ولم يقف الفرنسيون مكتوفي الأيدي إزاء هذا النشاط، ولتطويق مساعي الإنكليز سارعوا إلى الاتصال بالزعيمين هاشم الأتاسي وشكري القوتلي وتفاهموا معهما، وكان ثمار هذا التفاهم قيام كاترو بإقالة وزارة جميل الألشي، وعهد في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٣ إلى عطا الأيوبي بتأليف وزارة جديدة فشكلها على الوجه التالي:

عطا الأيوبي	رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني
فيضي الأتاسي	وزيراً للعدلية والمعارف والشؤون الاجتماعية
مصطفى الشهابي	وزيراً للمالية والاقتصاد والإعاشة والتموين
نعيم الإنطاكي	وزيراً للخارجية والأشغال العامة

وكانت مهمة هذه الوزارة إجراءات انتخابات نيابية. وتمت الانتخابات يوم السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٤٣، وفازت فيها قائمة شكري القوتلي، في دمشق، وعقد المجلس النيابي جلسته الافتتاحية في السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٣، وانتخب فارس الخوري رئيساً للمجلس بالاجماع، وشكري القوتلي رئيساً للجمهورية بأكثرية تشبه الإجماع، إذ نال ١١٨ صوتاً من أصل ١٢٠.

وفي التاسع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٣، تألفت وزارة جديدة برئاسة سعد الله الجابري ضمت:

جميل مردم بك	وزيراً للخارجية
لطفي الحفار	وزيراً للداخلية
خالد العظم	وزيراً للمالية
الدكتور عبد الرحمن الكيالي	وزيراً للعدلية
نصوحي البخاري	وزيراً للدفاع الوطني والمعارف
توفيق شامية	وزيراً للزراعة والتجارة
مظهر رسلان	وزيراً للأشغال العامة والتموين

وجرت في عهد هذه الوزارة أحداث كثيرة، نذكر منها:

زيارة الرئيس شكري القوتلي لمحافظة اللاذقية لتفقد أحوالها، وذلك في التاسع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٣ ودامت هذه الزيارة أربعة أيام.

وفي الساعة التاسعة والنصف من ليلة رأس السنة الغربية، الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، أذاع الكولونيل أوليفا روجيه Oliva - Roger المندوب السامي في دمشق رسالة من محطة الإذاعة خاطب بها الفرنسيين في سورية جاء فيها:

« ...لقد عرفت سورية استقلالها المعترف به، وهي تنال من فرنسا ومن فرنسا وحدها، صلاحيات سيادتها. وقد تسلم الجنرال كاترو باسم زعيم فرنسا الجديدة المخلصة لتقاليد فرنسا الدائمة، لهذه الدولة الفتية التي تدخل في مجموع الشعوب الحرّة، الصلاحيات التي كانت بيدنا، ونحن الآن ضيوف شعب دللناه على الحرية. ضيوف شعب فريد أن يكون له عوناً، لا عقبة، وعلينا نحن فرنسيي سورية، كل في مركزه أن نبرهن لأصدقائنا السوريين مدى إخلاص وكبر الخطوة التي خطتها سورية»[١٤٠].

وفي يوم الاثنين العاشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، أضرب طلاب الجامعة السورية ومدرستي التجهيز الأولى والثانية، وانضم إليهم طلاب الكلية العلمانية (اللاييك)، ومدرسة التجارة، وساروا بمظاهرة إلى دار الحكومة حيث قابل وفد منهم رئيس الوزراء، وقدموا إليه مذكرة تتضمن المطالب التالية:

١ ــ البدء بتأليف جيش وطني على أساس التجنيد الإجباري.

٢ ــ إدخال التدريب العسكري في جميع المدارس.

٣ ــ إيجاد يوم يطلق عليه يوم جيش الوطن يساهم فيه الطلاب بجمع التبرعات من كافة أفراد الأمة وتهيئة الجو الملائم لذلك.

ثم ساروا إلى المجلس النيابي وقدموا نسخة من هذه المذكرة إلى رئيس المجلس[١٤١]

وتكررت هذه المظاهرات. وقيل أن الحكومة هي التي تحركها لدعم موقفها في مفاوضة الفرنسيين في استلام الصلاحيات[١٤٢]

كما قامت مظاهرات في حماة يوم السبت التاسع عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٤ ضد المحافظ سامي البكري، حركها وسار في مقدمتها النائب أكرم الحوراني. وفي اليوم التالي العشرين من شباط/ فبراير ١٩٤٤ حصل في دمشق اجتماعان ضد الوزارة حضره أديب خير ونائب دمشق صبري العسلي وأحمد الشراباتي وغيرهم...

والثاني عقد في دار القباني بالقنوات وحضر آل الدالاتي.

وجرى في الاجتماعين انتقادات للوزارة، فكان مما قيل: إن سعد الله الجابري رئيس الوزارة،

غير أهل لهذا المنصب. وأن وزير الخارجية جميل مردم بك يسرف بأموال وزارة الخارجية وبأموال الميرة. باعتباره رئيساً لها، وأنه اشترى سيارة باسم وزارة الخارجية باثنين وثلاثين «ألف ليرة سورية مع أنه يتقاضى تعويضاً شهرياً لسيارته، ويستعمل سيارة من الميرة أيضاً يركبها أهل بيته وبعض بني عمه، وكل أعماله في الميرة أنه انتدب أحد أبناء عمه فؤاد مردم بك إليها. بتعويض قدره ثلاثمائة ليرة في الشهر، فضلاً عن راتبه الذي يتقاضاه من الجيش الفرنسي ولم يحدث في الميرة شيئاً يخفف الشكوى.

وأما لطفي الحفار وزير الداخلية، فلم يستطع أن يعمل شيئاً، فقد أخفق بل أفلس في عمله، وهو منذ نحو أسبوعين في طرابلس الشام بسبب وفاة صهره، زوج ابنته، فأي وزير يترك مهام الحكومة كل هذه المدة لأجل أمور خاصة.

وأما بقية الوزراء، فتبع لمن ذكر، لأن هؤلاء الثلاثة، العنصر القوي في الوزارة اللهم إلّا وزير المالية خالد العظم فقد امتدحوه، وقالوا بأنه هو الذي يعمل دون جميع الوزراء[١٤٣]

وابتداء من يوم الخميس السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٤٤ قام رئيس الجمهورية بزيارة للمدن السورية: حمص، حماه، السلمية، اللاذقية، حلب، الفرات، دير الزور، الحسجة، القامشلي، ديوار، ديريك، عامودة، الدرباسية، رأس العين، دامت عشرين يوماً[١٤٤] وفي زمن وزارة الجابري عملت مجموعة من شباب الجمعية الغراء على إثارة شغب بسبب حفلة أقامتها جمعية نقطة الحليب في العشرين من أيار/ مايو ١٩٤٤. وجمعية نقطة الحليب جمعية خيرية أسست بتشجيع من الفرنسيين، تقوم بإدارتها نخبة من سيدات المجتمع الدمشقي، ومهمتنها تقديم الحليب مجاناً، تحت إشراف طبي، للأطفال الذين لا تتمكن أمهاتهم من إرضاعهم لسبب من الأسباب أو الذين فقدوا أمهاتهم. وكان من عادة الجمعية إقامة حفل سنوي راقص.

وفي موعد حفل الجمعية، يوم العشرين من أيار/ مايو، قامت مجموعة من الشباب المتدين ممن ينتمون إلى الجمعية الغرّاء، التي من غاياتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتظاهر احتجاجاً على مشاركة سيدات مسلمات في هذا الحفل. وتطورت المظاهرة إلى فوضى عامة وحصلت اعتداءات، في الطرقات على سيدات محجبات، كما هوجمت قاعة أحد المسارح، أثناء انعقاد اجتماع نسائي وألقيت عليهن الحجارة وأطلقت بعض العيارات النارية. وبادر رئيس الوزراء سعد الله الجابري باتخاذ تدابير عاجلة للسيطرة على الموقف، وتمّ توقيف

زعماء المتظاهرين وصدرت الأوامر بإطلاق النار على المحرّضين[١٤٥].

ومع مرور الأيام دب الخلاف بين رئيس الوزراء سعد الله الجابري، ووزير الداخلية لطفي الحفار، فقدم الحفار استقالته. وتبع ذلك عقد اجتماع في القصر الجمهوري ضمّ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي، وتمّ الاتفاق بينهم على أن تستقيل الوزارة ويعهد بتأليفها إلى رئيس المجلس النيابي فارس الخوري، على أن يخلفه في رئاسة المجلس سعد الله الجابري، وتمّ ذلك في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، وتألفت الوزارة العتيدة على الشكل التالي:

فارس الخوري	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ووزيراً للمعارف بالوكالة
جميل مردم بك	وزيراً للخارجية والدفاع والاقتصاد الوطني
خالد العظم	وزيراً للمالية والإعاشة والتموين
عبد الرحمن الكيالي	وزيراً للعدل والأشغال العامة بالإضافة إلى شؤون الافتاء والأوقاف

وبعد تشكيل الوزارة عقد مجلس النواب جلسة في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، انتخب فيها سعد الله الجابري رئيساً للمجلس النيابي بأكثرية الأصوات.

في هذه الفترة، انتهت مهمة الضابط البريطاني الكبير الجنرال إدوار سبيرس، فأقيمت له في دمشق حفلة وداع يوم التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤، وبهذه المناسبة، قرر المجلس البلدي لمدينة دمشق، اعتباره مواطناً دمشقياً «اعترافاً بما أدّاه من جهود في سبيل هذه البلاد، وتقديراً للمزايا العالية التي يتحلى بها، وبقيامه بتوطيد صلات الصداقة والودّ بين سورية وبين الأمة البريطانية»[١٤٦]

وبعد أشهر قليلة من عمر وزارة فارس الخوري جرى تعديلها، إذ صدر في الرابع من آذار/ مارس ١٩٤٥ مرسوماً جمهورياً بتعيين صبري العسلي وزيراً للداخلية، وأحمد الشراباتي وزيراً للمعارف.

واستوقفنا في عهد هذه الوزارة بعض المناقشات التي جرت في المجلس النيابي. ففي جلسة يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من آذار/ مارس ١٩٤٥ تمت مناقشة موضوع تصديرالجبنة.

إذ كان خالد العظم وزير الإعاشة قد سمح بتصدير ١٣٠ ألف تنكة جبن. فقال بعض

النواب إن هذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار السمن ارتفاعاً فاحشاً. واقترح بعض النواب أن تنشيء وزارة الإعاشة شركة مساهمة يبني براداً تحفظ فيه الجبنة بدلاً من تصديرها. أما إذا منعنا تصدير الجبن فإن خسارة عظيمة تنزل بالبلاد.

وفي الجلسة نفسها، درست لجنة الاقتصاد الوطني، مشروع القانون المقدم من الحكومة والمتضمن تنفيذ أعمال مكافحة الجراد بواسطة لجان محلية.

وأثناء المناقشة قال النائب رئيف الملقي معلقاً على كلام النائب حامد الخوجة لقد حصر الزميل السيد حامد الخوجة أنواع الجراد بنوعين: المراكشي والنجدي.

ولكن هناك نوعاً ثالثاً هو الجراد البشري الذي يتسلط على خزانة الدولة. وهذا أيضاً يأتي دون سابق إنذار، حتى دون أن يشاهد وأرجو من معالي وزير الاقتصاد الوطني أن يجيب على سؤالي هل يوجد موظفون في وزارة الاقتصاد الوطني يأخذون تعويضات باسم مكافحة الجراد ولا يقومون بأي عمل من هذا النوع.

وقال النائب حلمي الأتاسي: نحن نعلم أن موظفي مكافحة الجراد في وزارة الاقتصاد الوطني، ليس لهم عمل ما إنما يتناولون رواتبهم باعتبارهم من الأنصار والمحاسيب، ولهذا أرجو أن نعمل على مكافحة هؤلاء الأشخاص وأن يرسلوا إلى مناطق العمل ولا يبقو قابعين في بيوتهم يتناولون الرواتب دون أن يؤدوا عملاً.

وأثناء مناقشة السياسة الداخلية والخارجية للحكومة، بجلسة الثامن والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٥. قال النائب حلمي الأتاسي: ترى الحكومة أن مشروع سورية الكبرى حسن في جملته، ولكنها تعلق تحقيقه على شروط:

١ ــ أن يكون الحكم جمهورياً.

٢ ــ أن تكون العاصمة دمشق.

٣ ــ ألا يكون هناك منفذ للصهيونية.

لا شك بأن موضوع سورية الكبرى خليق بأن تطلق حياله سائر الحريات المؤدية إلى الإفصاح التام عن الآراء والميول. وحري بأن يباح لأفراد الأمة أن يقول كل منهم كلمته فيه.

إن موضوعاً خطيراً كهذا جدير بأن يجري استفتاء عام بشأنه لبيان رأي الأمة فيه، كذلك فنحن نرى أن تمنح ممارسة هذا الحق للصحف والهيئات والأفراد، فيمارسه الجميع بشتى الطرق المشروعة، والأساليب الحرة. وهكذا يتمكن مجلس الأمة من الاتصال بالرأي العام، فلا يكون في واد والأمة في وادٍ آخر.

لم تعش وزارة فارس الخوري، بعد التعديل الذي طرأ في الرابع من آذار/ مارس ١٩٤٥، أكثر من شهر ثم استقالت، في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٤٥ للخلاف الذي حصل بين أعضائها، فعهد رئيس الجمهورية إلى فارس الخوري، مرة ثانية، بتأليف الوزارة فشكلها كما يلي:

فارس الخوري	رئيساً لمجلس الوزراء
جميل مردم بك	وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع بالوكالة
سعيد الغزي	وزيراً للعدل ووزيراً للإعاشة والتموين وشؤون الإفتاء والأوقاف بالوكالة
صبري العسلي	وزيراً للداخلية
نعيم الإنطاكي	وزيراً للمالية
حكمت الحكيم	وزيراً للأشغال العامة

وأهم حدث حصل في عهد هذه الوزارة، افتتاح دار الكتب الوطنية بحلب ظهر يوم الثلاثاء الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، وتدشين قاعة المحاضرات تحت رعاية محافظ حلب الدكتور إحسان الشريف[١٤٧]

وقد دلّ تواتر الأحداث، على أن الفرنسيين كانوا يبيتون أمراً. ويخططون لدفع الأمور باتجاه آخر.

ففي صباح التاسع من أيار/ مايو ١٩٤٥، وهو اليوم الذي تلا توقيع الهدنة مع الألمان، انتشرت الدبابات الفرنسية في شوارع المدن السورية، ومن ورائها السيارات التي تحمل الجنود وراح هؤلاء يطلقون النار في الهواء ابتهاجاً بالنصر، وإرهاباً للأهلين ويوجهون أقذع الشتائم للسوريين وزعمائهم، واستمر هذا الاستفزاز في الأيام التالية. ووصل إلى حدود الاعتداء على المواطنين، وعلى قوى الأمن الداخلي التابعة للحكومة الوطنية.

وفي الوقت نفسه كانت البوارج والسفن الحربية الفرنسية تنزل قوات جديدة في بيروت، واحتجت الحكومة السورية على هذه التصرفات، واتصلت بالسفارات الأجنبية تطلعها على الوضع الراهن.

وإزاء هذه الأحداث استنفر الشعب للدفاع عن حريته واستقلاله، وتشكلت فرق المقاومة في كل المحافظات وأخذت تهاجم مواقع القوات الفرنسية وتحاصرها لتحول دون انتشارها في أحياء المدن، وإعادة احتلالها. وقامت المظاهرات وتعددت الاصطدامات وتساقط الشهداء، وشارك بعض النواب في حمل السلاح[١٤٨].

في غمرة هذا الجو المكهرب، والمحموم، زار المندوب العام الجنرال بينيه Beynet الرئيس شكري القوتلي، في السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٥ وعرض عليه مطالب فرنسا النهائية من سورية وهي عقد معاهدة عسكرية وسياسية واقتصادية، فطلب الرئيس القوتلي منه تقديم مذكرة خطية بهذا الخصوص لدراستها

وفي اليوم التالي، قدم له بينيه مذكرة مفصلة تتضمن تأمين طرق مواصلات لفرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار، وتأمين مصالح فرنسا الجوهرية. وتصر في الوقت نفسه على إبقاء قواتها مادامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية لسلطتها ممارسة تامة[١٤٩]

وبدا واضحاً من هذه التصرفات، أن فرنسا تعد العدة لعمل عسكري حاسم ضد سورية لإخضاعها واقتلاع الروح الوطنية المعادية لها من جذورها. ودلّ على ذلك البلاغ رقم ٢٤/ ب الذي أذاعه الجنرال أوليفا روجيه سراً على الجيش الفرنسي، في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٥، لفت فيه النظر:

إلى الاستعدادات التي يجب أن يقوم بها جيش الشرق ليكون محافظاً على شرف فرنسا أولاً، وعلى الأمن العام الذي أخذه على عاتقه ثانياً.

١ ــ يقضي واجب فرنسا العسكري بإبادة جميع عناصر الشعب التي تريد إخراج فرنسا المنتصرة من هذه البلاد.

٢ ــ يجب احتلال جميع دوائر الحكومة السورية ومؤسساتها الثقافية.

٣ ــ يجب منع الاتصال مع جميع الدول العربية المجاورة.

٤ ــ يجب تجريد جميع أفراد الشعب من الأسلحة والآلات الجرحة في ظرف ٤٨ ساعة.

٥ ــ يجب أن تدار البلاد من قبل حاكم عسكري وتفتح المحاكم العسكرية إلى أن تنتظر الدول المنتصرة في قضيتي سورية ولبنان وتعيد الحياة إلى مجاريها[١٥٠]

وتضمن البلاغ، أيضاً، تعليمات إضافية حول كيفية التنفيذ واحتلال المدن والمنشآت الثقافية وإطلاق النار على كل من يشتبه به من المارة[١٥١]

وكذلك، من البلاغ الذي وجهه أوليفا روجيه إلى الفرنسيين بتاريخ السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٥ وجاء فيه:

«لقد وقعت ثلاثة اعتداءات في ثلاثة أيام على أشخاص فرنسيين. المعتدين قتلة مأجورين، وأدوات في يد عصبة من السياسيين.. أطلب من الفرنسيين أن يصبروا بضعة أيام وقد لا يتجاوز صبرهم بضع ساعات. وعند ذلك تشرع في المجزرة الكبرى، فليكن كل واحد مستعداً وسنصفي الحساب كله بضربة واحدة»[١٥٢]وعندما عرض طلب المندوب العام بينيه على المجلس النيابي، قرر في جلسته المنعقدة يوم السبت السادس والعشرين من أيار/ مايو رفض الطلب.

وأثير أثناء الجلسة موضوع استلام الجيش، ورفع الرئيس الجلسة إلى الساعة الخامسة من يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من أيار/ مايو.

خلال هذه الفترة جاء من يهمس في أذن سعد الله الجابري، رئيس المجلس النيابي، أن الجنرال أوليفا روجيه قد أتمّ استعداده لقصف المجلس أثناء انعقاد جلسته المقررة يوم التاسع والعشرين من أيار/ مايو ليقضي على النواب والوزراء دفعة واحدة.

ويقال أن جاسوساً عند الفرنسيين استيقظ ضميره فأخبر رئيس المجلس بالمكيدة[١٥٣].

ويوم الجلسة التاسع والعشرين من أيار/ مايو أطلع سعد الله الجابري النواب على ما وصل إلى علمه، وطلب منهم الانصراف. وأنذرت الحكومة سائر المحافظات بالمكيدة حتى لا تؤخذ على حين غرة.

وقبل أن ينصرف النواب بدقائق قليلة، ويغادروا مبنى المجلس، خرج من دائرة أركان الحرب

الفرنسية، المقابلة لمجلس النواب، ضابط فرنسي وتقدم من ضابط الدرك السوري القائم على رأس حامية المجلس وقال له: في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين عندما ينفخ في البوق لإنزال العلم الفرنسي عن دائرة الأركان يجب على جنوده أن يؤدوا التحية للعلم. فأجابه الضابط السوري بأن الأوامر المعطاة له أن لا يؤدي رجال الأمن السوريون التحية لغير العلم السوري. فأنذره الضابط الفرنسي بأنهم سيطلقون النار على كل من لا يؤدي التحية لعلمهم. وعاد إلى الأركان.

وفي الساعة السادة والدقيقة الخمسين نفخ في البوق وأنزل العلم الفرنسي عن سارية الأركان فلم يؤدِ حرس المجلس التحية له. عندها تقدم منهم جندي سنغالي وألقى عليهم قنبلة يدوية أصابت شظاياها بعضهم، فأطلقوا عليه النار وأردوه قتيلاً.

فتقدم زميل له وألقى عليهم قنبلة وأطلق عليهم النار، فقابلوه بالمثل وصرعوه. عند ذلك انهال الرصاص بغزارة من دائرة الأركان على رجال حامية المجلس، فكان ذلك العلامة المتفق عليها بين الفرنسيين لإطلاق الرصاص من جميع المراكز العسكرية بالمدينة على المارة وعلى رجال الأمن السوريين فسقط بنتيجة ذلك عدد كبير من القتلى والجرحى واستمر إطلاق الرصاص بصورة جنونية حتى الساعة التاسعة، ثم بدأت المدفعية الثقيلة تقصف المدينة كلها من مراكزها في المزة، وفي شارع النصر. وجيء بمدافع أخرى نصبت في المستشفى العسكري وأمام دائرة الأركان وأخذت هي أيضاً تقصف المدينة وتصب حممها على الأحياء والأبنية الرسمية. وانطلقت الدبابات والسيارات المصفحة تجوب الشوارع وهي تطلق نيرانها، وشاركت الطائرات في القصف، وكانت الأهداف الرئيسية لقنابل المدفعية المجلس النيابي والمؤسسات الرسمية وقلعة دمشق حيث ترابط قوى الدرك، والسجون ودور السكن والمحلات التجارية وتهدم نتيجة القصف جزء كبير من المجلس النيابي. وصدرت الأوامر إلى الجنود بالهجوم عليه. وكان رصاص رجال حامية المجلس قد نفذ وألقوا سلاحهم واستسلموا لكن المهاجمين انهالوا عليهم بالبلطات فقضوا عليهم ومثلوا بجثثهم. ووجدت جثث بدون آذان وبعضها مقطعة الأيدي وبعضها مفقوء العينين. كما شوهدت آثار البلطات على أجسادهم بصورة تقشعر لها الأبدان[١٥٤].

وبعد قصف المجلس قام سلاح الطيران الفرنسي بقصف السجن المدني فقتل عدد كبير من السجناء، وتحرك النائب فخري البارودي، الذي تطوع في الدرك، وأصدر أوامره بإطلاق جميع السجناء حفظاً على حيواتهم وكان عددهم كبيراً[١٥٥].

وكان الرئيس شكري القوتلي أثناء هذا العدوان مريضاً في حالة الخطر، فاستدعى وزير بريطانيا المفوض وقال له: إذا لم توقفوا اعتداء القوات الفرنسية على الشعب الذي أصدرتم بياناً باحترام استقلاله، فسأنتقل وأنا في فراشي إلى ساحة المرجة وأموت هناك مع أفراد شعبي الذين يدافعون عن حريتهم واستقلالهم.

وكان الوسطاء يزورون القوتلي ليقولوا له إن فرنسا تريد ترضية معنوية ولو بعقد معاهدة شكلية، فيجيبهم من المحال أن أمضي معهم أية معاهدة أو اتفاق ثنائي ولو قطعت يدي[١٥٦].

وشملت الاعتداءات المدن السورية كلها. ففي حلب كانت الطائرات في السماء، والمصفحات والمدرعات تجوب أهم شوارع المدينة، والرشاشات فوق المؤسسات والمستشفى الفرنسي تصب نيرانها الحاقدة على الشعب الأعزل دون انقطاع وزاد عدد القتلى على العشرين، وبلغ عدد الجرحى السبعين.

أما حمص، فإنها حين تلقت إنذار الحكومة بالمكيدة التي يدبرها الفرنسيون، كانت فرق المقاومة قد أتمت استعدادها للمعركة، فنظمت أصيل يوم الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٥ مظاهرة ضخمة ألقيت فيها الخطب من شرفة (قصر رغدان) تشرح للمواطنين الموقف الدقيق الذي بلغته البلاد في معركتها ضد الفرنسيين. وتدعو الجميع إلى اجتماع عام يعقد في الجامع النوري الكبير بعد صلاة العشاء للمداولة فيما يجب اتخاذه لمواجهة الموقف. وفي الموعد المحدد غصّت باحة المسجد بالجماهير واجتمع زعماء الأحياء ومسؤولو التجمعات السياسية وقادة الفرق ووضعوا خطة العمل، وحددوا لكل فرقة عملها وطبيعته. وما أن انتصف الليل حتى نشبت المعارك حول قيادة الموقع ودار المستشار الفرنسي والثكنة العسكرية والمدرسة الحربية التي فرّ منها كثير من الضباط والطلاب السوريين بأسلحتهم وشارك بعضهم في أعمال المقاومة، بناء على اتفاق سابق بينهم وبين مسؤولي إحدى فرق المقاومة. أما موقع القلعة فقد استعصى على مهاجميه نظراً لموقعه ومنه كانت نيران القنابل والرشاشات تنصب على البلد[١٥٧]

وفي حماه ارتد العدوان على نحور الفرنسيين، وانهزموا شرّ هزيمة وأسقط المقاومون طائرتين فرنسيتين وقتلوا قائد القوات الفرنسية وجرحوا عدداً من الجنود وتمّ أسر عدد آخر. وكانت حصيلة العدوان على المدينة ستين قتيلاً ومائة وخمسين جريحاً وتهدمت بيوت كثيرة،

ودامت المعارك سبعة أيام كاملة بلياليها. وفي الثلاثين من أيار/ مايو ١٩٤٥ توجه سعد الله الجابري إلى بيروت بسيارة الوزير المفوض السوفياتي سولور وعقد، عند وصوله، مؤتمراً صحفياً. وانهالت على لندن الرسائل والبرقيات. من ترفس ألن شون الوزير المفوض البريطاني وإدوار غريغ الوزير البريطاني في القاهرة والنقراشي باشا رئيس الحكومة المصرية وحمدي الباجه جي، رئيس الحكومة العراقية، والملك عبد العزيز يطالبهما بالتدخل السريع[١٥٨].

وتحركت بريطانيا، وأرسل رئيس الوزراء تشرشل برقية إلى الجنرال ديغول، في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو قال فيه:

«بالنظر للحالة الخطيرة التي آل إليها الأمر في سورية ولبنان، وبالنظر للقتال الدامي الذي جرى مؤخراً في سورية فقد أمرنا بالأسف الشديد قائد جيوش الشرق الأوسط بالعمل للحيلولة دون إراقة دماء أخرى. لقد اتخذنا هذه الخطوة حرصاً على الأمن في ربوع الشرق الأوسط كله تحاشياً لأي اصطدام يقع بين القوات الإنكليزية والفرنسية فنطلب إليكم أن تأمروا الجنود التابعين إليكم بالكف عن إطلاق النار للشروع بمحادثات ثلاثية بين بريطانيا وسورية وفرنسا في لندن»[١٥٩].

وأصدر تشرشل تعليمات للجنرال باجيت بتسلم القيادة العليا في الشرق وتبليغ الجنرال بينيه بأنه أصبح خاضعاً لأوامر الجنرال باجيت، وبأنه يجب أن يتوقف كل عمل عسكري، وعلى القوات الفرنسية أن تنسحب إلى ثكناتها.

وأصدر الجنرال ديغول أوامره بوقف إطلاق النار.

إلّا أن الفرنسيين، بالرغم من ذلك، افتعلوا حادثة في اللاذقية، ليصبوا نار حقدهم على المدنيين، لكأن ما فعلوه بإخوانهم في المدن السورية الأخرى لا يكفي.

ففي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٤٥ مرت سيارة عسكرية فرنسية مسرعة في ساحة الشيخ ضاهر، أبرز ساحات المدينة، وصدمت شاباً في الثانية عشرة من عمره كان يركب دراجة عادية، فطرحته أرضاً وأسرع الناس لإسعافه وراح بعضهم يؤنب السائق على رعونته وطيشه، وما هي إلّا دقائق قليلة حتى شوهد الجنود الفرنسيون يتراكضون إلى ثكناتهم، ثم انهمر الرصاص بغزارة وبصورة عشوائية من مختلف

الأسلحة، وراح القتلى والجرحى يتساقطون بالعشرات واندس بين الأهالي عدد من الجنود بثياب مدنية وراحوا يطلقون القنابل اليدوية على الناس بدون تمييز مما زاد في عدد الإصابات. واستمر إطلاق النار بصورة متواصلة من الساعة السادسة والنصف حتى السابعة، ثم خفّ واستمر متقطعاً حتى الساعة التاسعة. وبلغ عدد القتلى عشرين قتيلاً والجرحى ٧٦. ونهب الجنود الفرنسيون محتويات البيوت والمتاجر القريبة من الثكنات. وأرسلت حكومة الولايات المتحدة، وزيرها المفوض في بيروت المستر دينيت، يوم التاسع من تموز/ يوليو ١٩٤٥ للتحقيق في ملابسات الحادث. وزار برفقة الدكتور رشدي الجابي مدير الصحف والإسعاف العام في اللاذقية، مواقع الأحداث وأخذ صوراً فوتوغرافية لها وعاد إلى مقر عمله في بيروت ليقدم تقريره إلى حكومته[١٦٠].

وبعد حوادث العدوان الفرنسي قدم فارس الخوري استقالة حكومته، فعهد إليه رئيس الجمهورية بتأليف وزارة جديدة في السادس والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٤٥، وتشكلت الوزارة من:

فارس الخوري	رئيساً للوزراء
لطفي الحفار	وزيراً للداخلية
خالد العظم	وزيراً للدفاع والمالية
صبري العسلي	وزيراً للعدلية
أحمد الشراباتي	وزيراً للمعارف والاقتصاد
حكمت الحكيم	وزيراً للأشغال العامة
حسن جبارة	وزيراً للإعاشة والتموين
مخائيل إليان	وزيراً للخارجية

ولأن هذه الوزارة جاءت خلافاً لإرادة رئيس الجمهورية سعى لإسقاطها، وكلّف سعد الله الجابري بتأليف وزارة جديدة[١٦١] في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ جاءت على الشكل التالي:

سعد الله الجابري	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع
لطفي الحفار	وزيراً للداخلية

نعيم الإنطاكي	وزيراً للمالية والأشغال العامة بالوكالة
صبري العسلي	وزيراً للعدلية والمعارف
حسن جبارة	وزيراً للاقتصاد والإعاشة والتموين بالوكالة

ولم يلبث لطفي الحفار أن استقال من وزارة الداخلية ولم يستطع رئيس الجمهورية إقناعه بالرجوع عن استقالته، فعهد بإدارة شؤون الداخلية إلى رئيس الوزراء سعد الله الجابري. وذلك في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥.

وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر استقال وزير المالية نعيم الإنطاكي، فعهد بوكالة الوزارة إلى وزير الاقتصاد حسن جبارة، كما عهد بوزارة الأشغال العامة والبرق والبريد إلى فتح الله أسيون، في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦.

وفي شباط/ فبراير ١٩٤٦ أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلاء الجيش الفرنسي من سورية بأسرع ما يمكن. فجلا في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٦ واعتبر يوم السابع عشر من نيسان/ أبريل عيداً وطنياً.

الهوامش

(١) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٣) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ١٣٣، نقلاً عن جريدة **العاصمة**، في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٢٠.
(٤) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١؛ وجريدة **العاصمة**، في ٦ آب/ أغسطس ١٩٢
(٥) ذوقان قرقوط **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ١٤٣.
(٦) يوسف الحكيم **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٣٣.
(٧) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٣٧؛ وأيضاً حسن الأمين، **حل وترحال**، ص ٤١.
(٨) القرار، ٣١٨، تاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٩٢٠.
(٩) القرار، ٣١٩، تاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٩٢٠.
(١٠) هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية**، ص ١٤١، وقضاء مصياد أو مصياف كان يدعى في العهد التركي العمرانية.
(١١) **منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية**، ص ١٣٩.
(١٢) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٣٨، وأيضاً يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٥٨؛ وكذلك حسن الأمين، **حل وترحال**، ص ٤٥، وغيرهم.
(١٣) **جريدة لسان الحال**، العدد ٥٣٤، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠.
(١٤) **جريدة لسان الحال**، العدد ٧٧٤، تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١.
(١٥) **جريدة لسان الحال**، العدد ٧٩٧، تاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١.
(١٦) راجع تفاصيل محاكمته من كتاب: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٣١.
(١٧) أمين سعيد، **الثورة السورية الكبرى**، ج ٢، ص ٢٥١.
(١٨) الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، **مذكرات وخطب**، ص ١٠.
(١٩) **جريدة لسان الحال**، العدد ٨٦٥٤، تاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٢.
(٢٠) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٨٨.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) مذكرات الجنرال ويغان، **مجلة الصياد**، العدد ٢٠٦٦، تاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.
(٢٣) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٠٢.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
(٢٥) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٩.
(٢٦) مذكرات سلطان باشا الأطرش، **مجلة بيروت المساء**، العدد ١٠١، تاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.
(٢٧) المصدر نفسه **بيروت المساء**، العدد ١٠٢، تاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

(٢٨) المصدر نفسه، **بيروت المساء**، العد ١٠٦، تاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٦
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) **صفحات من حياة نزيه مؤيد العظم**، ص ٣٩.
(٣١) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٢٠.
(٣٢) **صفحات من حياة نزيه مؤيد العظم**، ص ٤٥.
(٣٣) رضا صافي، **على جناح الذكرى**، ج ٣، ص ١٧٣.
(٣٤) مذكرات سلطان باشا الأطرش، **مجلة بيروت المساء**، العدد ١١٥، تاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٦
(٣٥) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٢٤٧.
(٣٦) «مذكرات سلطان باشا الأطرش، **مجلة بيروت المساء**، العدد ١١٥ تاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٦.
(٣٧) **أوراق ومذكرات فخري البارودي**،ج ٢، ص ٨١.
(٣٨) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**.
(٣٩) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٢٣
(٤٠) المصدر نفسه ص ١٢٧.
(٤١) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٢٧.
(٤٢) ذكر نصوح بابيل في كتابه: **صحافة وسياسة**، ص ٦١، أن أعضاء الوفد هم فوزي الغزي ولطفي الحفار وعفيف الصلح.
(٤٣) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة** ص ٦١.
(٤٤) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٢٦٧.
(٤٥) مذكرات سلطان باشا الأطرش، **مجلة بيروت المساء**، العدد ١١٨، تاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٧٦
(٤٦) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٣٧.
(٤٧) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٤٧؛ وكذلك الدكتور ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٢٧٨.
(٤٨) ظاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان، ص ١٠٣.
(٤٩) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٥٢
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٣.
(٥١) المصدر المصدر، ص ١٦٦.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(٥٤) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٥٦.
(٥٥) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ١٩٨.
(٥٦) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٦٨
(٥٧) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ٢٠٧.
(٥٨) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء، ص ١٦١.**
(٥٩) **جريدة الأهالي**، العدد ٢٩٠، تاريخ ٥ آب أغسطس، عدد ٩٢٨.
(٦٠) ذكر هذا النص منير المالكي في كتابه **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٢. وذكره يوسف الحكيم

بالصيغة التالية: إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية هي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العالمية. **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١٤.
وذكر أن نصوح بابيل بالشكل التالي: إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم **صحافة وسياسة**، ص ٦٩.

(٦١) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٢. وورد النص عند يوسف الحكيم بالصيغة التالية: لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو الخاص أما العفو العام فلا يمنح إلّا بقانون: **سورية والانتداب الفرنسي**، ٢١٥.
وذكره نصوح بابيل بالصيغة التالية: لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص أما العفو العام فلا يمنح إلّا بقانون، **صحافة وسياسة**، ص ٦٩

(٦٢) منير المالكي **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٣.
النص عند يوسف الحكيم: يعقد رئيس الجمهورية المعاهدات. أما ما تعلق منها بسلامة الدولة وماليتها وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها عند انتهاء كل سنة، فلا تكون نافذة إلّا بعد أن يقرها المجلس النيابي، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١٥.
وعند نصوح بابيل: يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، أما التي تنطوي على شروط تتعلق بسلامة البلاد أو مالية الدولة أو المعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعد نافذة إلّا بعد موافقة المجلس عليها، **صحافة وسياسة**، ص ٦٩.

(٦٣) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٣.
النص عند يوسف الحكيم: يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزارة ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويعين الممثلين خارج البلاد ويقبل الممثلين الأجانب، إلخ. **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١٥.
وعند نصوح بابيل، يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقبل استقالتهم ويولي الممثلين السياسيين ويقبل الممثلين السياسيين الأجانب ويعين الموظفين الأجانب، ويعين الموظفين والقضاة ويرأس الحفلات الرسمية ضمن حدود القانون، **صحافة وسياسة**، ص ٦٩.

(٦٤) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ١٦٣.
عند يوسف الحكيم: يوضع قانون خاص بتنظيم الجيش الذي سيؤلف، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١٥.
وعند نصوح بابيل: تنظيم الجيش الذي سينشأ يكون بقانون خاص، **صحافة وسياسة**، ص ٦٩.

(٦٥) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٣.
عند يوسف الحكيم: لرئيس الجمهورية أن يعلن، بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات ويجب إعلام المجلس النيابي فور إعلانها إذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢١٥.
عند نصوح بابيل: لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح مجلس الوزراء الأحكام العرفية في الأماكن التي تحدث فيها اضطرابات أو قلاقل، ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية المذكورة على المجلس فوراً. وإذا كان المجلس غير منعقد دعاه للاجتماع بوجه السرعة، **صحافة وسياسة**، ص ٦٩.

(٦٦) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ١٦٦

(٦٧) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢٣١.
(٦٨) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٨٤.
(٦٩) **جريدة البرق**، العدد ٤٥٢، تاريخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٣٠.
(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) المصدر نفسه.
(٧١) عبد الله يوركي حلاق، **حلبيات**، ص ١١٩.
(٧٢) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية**، ص ١٢٣.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٧٤) عبد الله يوركي حلاق، **حلبيات**، ص ١٢٠.
(٧٥) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**، ص ٣٨٣.
(٧٦) القرار ١٧٤ .K.R تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣.
(٧٧) جريدة **لسان الحال**، العدد ١١٦٨٥، تاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣.
(٧٨) السدّ منبر خشبي يرتفع عن الأرض وعلى شيء من السعة يقف عليه الولاة والحكام لتأدية الصلاة.
(٧٩) رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ**، ص ٨٢.
(٨٠) **جريدة القبس**، العدد ٧٨٧، تاريخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٣٦.
(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) **جريدة ألف باء**، العدد ٤٥٦٢، تاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٣٦.
(٨٣) هاشم عثمان، **تاريخ العلويين ــ وقائع وأحداث**، ص ٦٢.
(٨٤) المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(٨٦) **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ص ١١٥.
(٨٧) **جريدة المقطم**، العدد ١٤٥٥٢، تاريخ ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٣٦.
(٨٨) **جريدة ألف باء**، العدد ٤٧١٧، تاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦.
(٨٩) **جريدة القبس**، العدد ١٠٢١، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦.
(٩٠) **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ص ٣٩.
(٩١) المرسوم رقم ٢٧ تاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧.
(٩٢) راجع تفاصيل هذه المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٥٧.
(٩٣) رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ**، ص ٩٠.
(٩٤) راجع تفاصيل هذه المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٦٣
(٩٥) **جريدة القبس**، العدد ٧٠٦، تاريخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥.
(٩٦) راجع تفاصيل هذه المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٧٩.
(٩٧) مذكرات عدنان الحكيم، **مجلة الشراع**، العدد ١٤٢، تاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.
(٩٨) قرار عدد ٥٩، .L.R تاريخ ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٣٧
(٩٩) **جريدة القبس**، العدد ١٥٩٨، تاريخ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٨.
(١٠٠) **جريدة القبس**، العدد ١٣٩٤، تاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٣٨.

(١٠١) **جريدة القبس**، العدد ١٤٩١، تاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨.
(١٠٢) **جريدة القبس**، العدد ١٤٩٣، تاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨.
(١٠٣) **جريدة القبس**، العدد ١٤٩٤، تاريخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٨.
(١٠٤) **جريدة القبس**، العدد ١٤١٥، تاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٨.
(١٠٥) مقابلة مع زكي الأرسوزي، **مجلة الجندي**، العدد ٦٨٠، تاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤.
(١٠٦) **جريدة القبس**، العدد ١٥٧٢، تاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩.
(١٠٧) المصدر نفسه، العدد ١٦٢٣، تاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٣٩.
(١٠٨) المصدر نفسه، التعدد ١٥٩٣، تاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٣٩.
(١٠٩) المصدر نفسه، العدد ١٥٩٣، تاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٣٩.
(١١٠) المصدر نفسه، العدد ١٥٩٢، تاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٩٣٩.
(١١١) المصدر نفسه، العدد ١٥٩٨، تاريخ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩
(١١٢) المصدر نفسه، العدد ١٦٢٣، تاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٣٩.
(١١٣) المصدر نفسه.
(١١٤) **جريدة القبس**، العدد ١٦٢٤، تاريخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٩.
(١١٥) المصدر نفسه، العدد ١٦٣٤، تاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٣٩.
(١١٦) مرسوم رقم ١٦٩، تاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٣٩.
(١١٧) مرسوم رقم ١٧٠، تاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٣٩.
(١١٨) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٢٩٩.
(١١٩) المرسوم رقم ١٠٠٢، تاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧.
(١٢٠) كان الشيخ سليمان العلي وإخوته، قد رهنوا قريتهم بعمرة لدى المصرف التونسي، ولما استحقت أموال المصرف لم يقم الشيخ بالدفع فاضطر المصرف لبيع القرية استيفاء لمطلوبه فاشتراها محمد الإبراهيم.
(١٢١) راجع هذه المطالب في كتابنا: **تاريخ العلويين**، منشورات الأعلمي، لبنان ، الصفحة ٧٨.
(١٢٢) هاشم عثمان، **الحياة السياسية في الساحل السوري**، مخطوط.
(١٢٣) المصدر نفسه.
(١٢٤) القرار L.R. ٣٨ تاريخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٢٩.
(١٢٥) القرار L.R. ٣٨.
(١٢٦) هاشم عثمان، **تاريخ العلويين**، ص ٧٥، وما بعد.
(١٢٧) **جريدة القبس**، ١٤٢٥، تاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٨.
(١٢٨) المصدر نفسه، العدد ١٦١٠، تاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٣٩.
(١٢٩) المصدر نفسه، العدد ١٦٨٢، تاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٩٣٩.
(١٣٠) المصدر نفسه، العدد ١٦٩٦، تاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٩.
(١٣١) راجع وقائع هذه المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**.
(١٣٢) مذكرات الجنرال كاترو، **مجلة الصياد**، العدد ٢١١١، تاريخ ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٥.
(١٣٣) المصدر نفسه.
(١٣٤) **جريدة الكفاح**، العدد ٦١٨، تاريخ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١.

(١٣٥) مذكرات الجنرال كاترو، **مجلة الصياد**، العدد ٢١١٠، تاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٥.
(١٣٦) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٣٢٣.
(١٣٧) **جريدة الأيام**، العدد ٢٥٨٣، تاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٤٢.
(١٣٨) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٣١.
(١٣٩) أسعد الكوراني، **خواطر وذكريات**، ص ١٣٣
(١٤٠) خليل مردم بك، **يوميات الخليل**، ص ٣٠.
(١٤١) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٢.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٨.
(١٤٥) رياض الجابري، **سعد الله الجابري، وحوار مع التاريخ**، ص ١٣٧.
(١٤٦) **جريدة القبس**، العدد ٢٨٠٦، تاريخ ١٢ تاريخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤.
(١٤٧) عبد الله يوركي حلاق، **حلبيات**، ص ١٢٣.
(١٤٨) رضا صافي **على جناح الذكرى**، ج ٤، ص ١٦٥.
(١٤٩) عبد الغني العطري **عبقريات من بلادي**، ص ٣٨.
(١٥٠) إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، ص ٢٤٩.
(١٥١) عبد الغني العطري، **عبقريات من بلادي**، ص ٣٨.
(١٥٢) إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري**، ص ٢٤٩.
(١٥٣) رضا صافي، **على جناح الذكرى**، ج ٤، ص ١٦٥.
(١٥٤) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٢٣٢.
(١٥٥) رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ**، ص ١٥٣.
(١٥٦) مذكرات عبد اللطيف اليونس، ص ١٧٤.
(١٥٧) رضا صافي، **على جناح الذكرى**، ج ٤، ص ١٦٧.
(١٥٨) رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ**، ص ١٥٣.
(١٥٩) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة، ص ٢٣٤.**
(١٦٠) هاشم عثمان، **الحياة السياسية في الساحل السوري**، مخطوط.
(١٦١) **مذكرات العظم**، ج ١، ص ٢٧٩، وما بعد.

عهد الاستقلال
١٩٤٦/٤/١٧ - ١٩٤٩/٣/٣٠

تطهرت أرض سورية من آخر جندي أجنبي، في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٦، ومع إطلالة اليوم التالي، السابع عشر، رفع شكري القوتلي رئيس الجمهورية، على سارية دار الحكومة علم سورية المستقلة، معلناً أنه لن يرتفع فوقها، بعد اليوم، إلّا علم الوحدة العربية. وتلى ذلك عرض عسكري في شارع بيروت بدمشق، شاركت فيه قوات رمزية من بعض الأقطار العربية الشقيقة.

وبعد عشرة أيام من احتفالات الجلاء، السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٦، تألفت حكومة برئاسة سعد الله الجابري[١] على الشكل التالي:

سعد الله الجابري	للرئاسة والخارجية
خالد العظم	للاقتصاد الوطني والعدلية
صبري العسلي	للداخلية
نبيه العظمة	للدفاع الوطني
إدمون حمصي	للمالية
أحمد الشراباتي	للمعارف
مخائيل إليان	للأشغال العامة

وشرع العهد الجديد بتنظيم البلاد على نحوٍ جديد، وصدرت مراسيم كثيرة تحدد ملاك كل وزارة، وكل دائرة رسمية.

وبعد أيام قليلة من مباشرة وزارة الجابري أعمالها، أصدر وزير الداخلية قراراً بحل جميع الأحزاب والهيئات والمنظمات السياسية التي لم تؤسس برخصة رسمية من الحكومة، أو إذن قانوني.

وقد اجتازت حكومة سعد الله الجابري وهي في شهورها الأولى اختباراً قاسياً، تمثل بحركة سلمان المرشد، أو فتنة اللاذقية، كما يحلو للبعض تسميتها، فوجهت حملة عسكرية إلى جوبة برغال مقر سلمان المرشد، في جبال اللاذقية، يوم الجمعة الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦، داهمته على حين غرة وتمكنت من القبض عليه، وعلى عدد كبير من أتباعه بأقل ما يمكن من الخسائر، وأحالتهم أمام مجلس عدلي تشكل خصيصاً لمحاكمته[٢]

ونذكر من الأحداث التي جرت في زمن حكومة الجابري، الحفلة الكبرى التي أقامتها جمعية المواساة يوم الأربعاء الثالث من تموز/ يوليو ١٩٤٦، تحت رعاية رئيس الجمهورية شكري القوتلي، لوضع حجر الأساس لمستشفى المواساة، أهم مستشفى بدمشق في حينه.

وكذلك صدر قانون العمل، وكان أول قانون من نوعه عرفته البلاد، وسبقت به سورية كل البلاد العربية[٣].

لم يطل عهد حكومة سعد الله الجابري، ذلك لأن الرئيس القوتلي، بدأ بعد أشهر قليلة من تشكيل الوزارة، يلمح إلى ضرورة استقالة الجابري لخلافه معه، لأن القوتلي كان يطمع في تمديد مدة رئاسته خلافاً لما يجيزه الدستور، ولم يوافقه الجابري، فصرف وجهه عنه، والتفت إلى جميل مردم بك[٤].

لكن الضربة الأقوى التي نزلت على رأس حكومة الجابري، وعجلت في نهايتها كانت مظاهرات الطلاب التي جرت في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٤٦، احتجاجاً على تدابير وبرامج مدرسية اعتبرها الطلاب ضارة بمصالحهم، فطالبوا بإلغائها ولما لم تستجب الحكومة لمطالبهم خرجوا بمظاهرات حاشدة، قمعها رجال الأمن بشدة مفرطة أسفرت عن اعتقال الكثيرين، وإصابة الكثيرين بجراح كانت جراح أحدهم خطيرة تسببت بوفاته، فألهب موته مشاعر رفاقه الطلاب فاندفعوا بمظاهرة ضخمة استمرت أياماً، اضطرت الحكومة بعد ذلك

إلى إصدار قرار بوقف تنفيذ البرامج والتدابير[٥]

ولم يجد الجابري بدأً من تقديم استقالة حكومته في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، فقبلها رئيس الجمهورية[٦] وفي اليوم نفسه سمي جميل مردم بك رئيساً لمجلس الوزراء[٧] وشكل وزارة جديدة على الشكل التالي:

جميل مردم بك	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام
سعيد الغزي	وزيراً للمالية
نعيم الإنطاكي	وزيراً للخارجية
أحمد الشراباتي	وزيراً للدفاع الوطني
حكمت الحكيم	وزيراً للاقتصاد الوطني
الأمير عادل أرسلان	وزيراً للمعارف
عدنان الأتاسي	وزيراً للعدلية والأشغال العامة[٨].

وكان أهم ما جرى في عهد هذه الوزارة، صدور قانون الانتخابات العامة الجديدة. والنظر في ملاكات الوزارات وإقرارها بمراسيم قانونية. وكان أمام الوزارة مهمة تصنيف الموظفين، تنفيذاً للملاكات التي أقرتها اللجنة الخاصة، وتنظيم الجيش الذي تسلمته الدولة من فرنسا.

ولأن عام ١٩٤٨ هو عام الانتخابات النيابية، فإن الحكومة بدأت منذ الأسبوع الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٧، التحضير لهذا الحدث بمرسومين:

الأول: إحصاء عام لجميع سكان الجمهورية السورية يجري يوم الأربعاء السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٧.[٩].

والثاني: ترقيم كافة الأبنية، في جميع المدن والقرى السورية، سواء كانت خاصة بالسكن أو لم تكن، كالمباني الرسمية والمساكن والمعاهد والمخازن والمقاهي والحمامات، وتثبت الأرقام فوق أبواب الأبنية.

وتسمى كافة الشوارع والأزقة والساحات، وتعلق أول ونهاية الشوارع والأزقة والساحات لوحات تحمل الأسماء الموضوعة لها.

على أن يتم ذلك خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٤٧[١٠].

وفي هذه الفترة، ظهر إلى الوجود الحزب الوطني، وعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم السبت التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٧، اجتماع حضرته وفود من دمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية.

انتخب المؤتمر لجنة لدرس المنهاج والنظام مؤلفة من: نبيه العظمة ومظهر رسلان وجمال علي أديب وسعيد الزعيم وفريد زين الدين ومنير المالكي وعدنان الأتاسي وعبد الله فركوح وعبد الحميد قمباز وقاسم الهنيدي وحسن مراد ومحمد السراج وخضر الشيشكلي وظافر القاسمي.

وفي يوم الأربعاء الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٧، عقد الحزب مؤتمراً، وبعد أن أقسم الأعضاء اليمين القانونية للحزب بوشر بانتخاب الهيئة المركزية، ثم تشكلت اللجان البالغ عددها ١٤ لجنة هي: لجنة الشؤون السياسية، لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة شؤون التشريع والقضاء، لجنة الشؤون المالية، لجنة التعليم والثقافة، لجنة العمال والشؤون الاجتماعية، لجنة الشؤون الصحية، لجنة الشؤون العمرانية، لجنة الشؤون الزارعية، لجنة الدعاية والنشر، لجنة شؤون الدفاع، لجنة المصالح، لجنة الاستعلامات.

وكانت فاتحة أعمال هذا الحزب الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية ليلة الأحد السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٧، وبحثت فيه موضوع تعديل قانون الانتخابات، والمشروع الذي قدمته الحكومة إلى مجلس النواب، المتضمن أن تجري الانتخابات على درجة واحدة خلافاً لما جاء في القانون القديم، من أن الانتخابات تجري على درجتين.

وعلى صعيد آخر، عندما فاحت رائحة الانتخابات واشتدت، قام الطلاب بتاريخ الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٧ بمظاهرات منظمة جابت الشوارع حتى وصلت إلى البرلمان، وكان الطلاب يطالبون بجعل الانتخابات النيابية المقبلة على درجة واحدة ليتمكن جميع أفراد الشعب من التعبير عن آرائهم. واجتمع مجلس الوزراء في جلسة خاصة قرر فيها تعديل قانون الانتخابات على أساس جعل الانتخابات النيابية على درجة واحدة، ثم رفع قرار التعديل إلى مجلس النواب فوافق عليه.

□□□

وما كادت أفراح الجلاء تنقضي حتى غرقت البلاد في الأحزان والاضطرابات بفعل حادثتين جليلتين كانت الأولى اتساع حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقيام الصهاينة بشراء الأراضي بكثرة، كما نشطت حركة تهريب اليهود من البلاد العربية إلى فلسطين، وقد أقلقت هذه الأعمال الحكومة السورية، وناقش المجلس النيابي هذا الموضوع، وفي الثاني من أيار/ مايو ١٩٤٧، صدق المجلس على مشروع قانون تضمن اعتبار بيع العقارات في فلسطين وتهريب اليهود جرماً يعاقب مرتكبه بالأشغال الشاقة الموقتة. ويعاقب بالعقوبة نفسها، كل من باع رأساً أو بالواسطة للصهيونيين عقاراً في فلسطين يخصه، أو يخص الغير، أو توسط لعقد هذا البيع أو سهله، ويمكن إجراء التتبعات بحق السوري الذي ارتكب خارج الأراضي السورية، إحدى الجرائم المذكورة، قبل عودته إلى سورية.

وكانت سورية أول دولة عربية تصدر مثل هذا القانون.

الحادثة الثانية، كانت وفاة سعد الله الجابري، أحد أركان حزب الكتلة الوطنية الأساسيين، يوم الجمعة العشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤٧، ودفن إلى جوار رفيق جهاده الزعيم إبراهيم هنانو.

وقبل أن تنقشع غيوم هاتين الحادثتين، تعكر الجو في سورية من جديد بمظاهر الاستعداد للانتخابات التي تحدد موعدها يوم السابع من تموز/ يوليو ١٩٤٧[١١]، وفي الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو صدر مرسوم جمهوري بتحديد أعضاء المجلس النيابي بـ ١٣١ مقعداً، موزعة على أساس طائفي بالرغم من أن الحكومة كانت ألغت قانون الطوائف.

وكان التوزيع، بحسب الطوائف، كما يلي: ٨٩ سنّياً، ١٢ علوياً، ٦ أرثوذكس، ٥ دروز، ٢ أرمن أرثوذكس، ١ سريان أرثوذكس، ٢ كاثوليك، ١ أرمن كاثوليك، ١ إسماعيلي، ١ موارنة، ١ سريان كاثوليك، ١ يهودي، ٣ أقليات، ٦ عشائر[٢١].

واستكمالاً للتحضيرات للانتخابات المنتظرة، عقد بدمشق في التاسع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٤٧، مؤتمر المحافظين للبحث في شؤون المحافظين التي تتصل بالانتخابات وعدد الناخبين والكراسي والميرة وغير ذلك.

كما عقد الإخوان المسلمون حفلة كبرى بحلب، يوم الجمعة الثالث عشر من حزيران/ يونيو ١٩٤٧، حضرتها وفود من مصر وفلسطين والأردن، كانت بمثابة دعاية انتخابية

خطب فيها مرشح الإخوان بحلب، الشيخ ناجي أبو صالح.

وفي الثاني عشر من حزيران/ يونيو قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي برحلة إلى جميع المحافظات.

وقبل حلول موعد الانتخابات بيومين، أي في الخامس من تموز/ يوليو أذاع رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك، بصفته وزيراً للداخلية بلاغاً دعا فيه إلى التزام الحياد التام في عمليات الانتخاب، وتأمين حرية الناخب بصورة مطلقة، كي يمارس هذا الواجب الوطني بشكل لا يدع مجالاً لأي تذمر أو شكوى. وأن أية مخالفة لها تعرض مرتكبها لأشد العقوبات المسلكية والقضائية(١٣)

ثم أعلن انسحابه من الحزب الوطني ليدخل الانتخابات مستقلاً(١٤).

وكان الرئيس شكري القوتلي يعول على هذه الانتخابات الشيء الكثير، لذلك قام، قبل الانتخاب بيوم واحد، بتوجيه نداء إلى الشعب السوري قال فيه:

«والآن ولم يبق بينكم وبين الاقتراع غير يوم واحد، أدعو أبناء الأمة جميعاً أن يواصلوا سيرهم السديد، ونهجهم الحميد، من دعاوة مشروعة بالحكمة والموعظة الحسنة في جو تسوده السكينة والطمأنينة.

أوجه باسم الأمة النداء مهيباً بها إلى ممارسة هذا الحق المقدس غير متقاعسين ولا متهاونين مقبلين على صناديق الاقتراع، مسارعين جميعاً إلى أداء هذا الواجب الوطني ليجيء تمثيل الإرادة القومية واضحاً كاملاً، لا يخامره نقص، والله تعالى أسأل أن يلهمكم السداد، ويهديكم سبيل الإرشاد وهو وليّ التوفيق»(١٥)

وجرت الانتخابات في موعدها المحدد، السابع من تموز/ يوليو ١٩٤٧، ولعب التزوير دوراً بارزاً فيها بأمر من رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ونفذه الأمير بهجت الشهابي، محافظ دمشق. وفي يوم الانتخاب تولى الجيش الأمن في المدينة، وأشرف على التزوير.

وقام الحزب الوطني بأعمال البلطجة، في كل مراكز الاقتراع بسورية، ليضمن نجاح مرشحه وعقدت اجتماعات كثيرة احتجاجاً على التدخل والتزوير، وانهالت على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء برقيات كثيرة تحتج على عمليات التزوير من الشيخ كامل

القصاب[١٦] والدكتور جورج شلهوب المجاهد فاتح المرعشلي رئيس الجبهة الشعبية في حلب[١٧] والوطنيون في حلب إحسان الجابري وأحمد خليل المدرس وعلي الحياني ومحمد حكيم وإدمون حمصي ومخائيل إليان وهراج بابازيان وفتح الله أسيون ونوفل إلياس وصبحي الموصلي.

وتشكلت بعد الانتخابات وزارة جديدة يوم الخامس والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٤٧ برئاسة جميل مردم بك على الشكل التالي:

جميل مردم بك	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
لطفي الحفار	وزير دولة ونائباً لرئيس الوزراء
سعيد الغزي	وزيراً للعدلية
محسن البرازي	وزيراً للخارجية
صبري العسلي	وزيراً للداخلية
مخائيل إليان	وزيراً للاقتصاد الوطني
الدكتور منير العجلاني	وزيراً للمعارف
الأمير عادل ارسلان	وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية
محمد العايش	وزير دولة ووكيل وزير الزراعة
أحمد الرفاعي	وزيراً للأشغال العامة
وهبي الحريري	وزيراً للمالية

وجاء في البيان الوزاري للحكومة: إن برنامج الحكومة مستلهم من خطاب فخامة الرئيس الأول الذي ألقاه أمام مجلسكم الكريم وهو الذود عن القضية العربية بالدفاع عن فلسطين قراعاً بالسيف وكفاحاً في السياسة.

ومن أجل إنهاء هذه الرسالة السامية نرى أن نحشد موارد الأمل من فكر وساعد وثروة وإنتاج وكفايات وإمكانيات.. وسنطبق قانون خدمة العلم فيزداد عدد جيشنا.

وستظل الحكومة متمسكة بسياسة التضامن مع الدول العربية.. ونبذل قصارى جهدنا لدى الجامعة العربية لإيجاد سياسة عربية موحّدة في جميع القضايا العربية.

نسير في سياستنا الخارجية أنصار من يقوم على مبادىء الحق.. عاملين على صيانة حقوقنا في جميع الساحات. والحكومة عازمة على المضي في سياسة الحزم إلى الحد الأقصى التي تتطلبه سلامة الدولة، وتستلزمه مصلحة الدفاع.

في الأيام الأولى لهذه الوزارة حصلت فتنة بحمص أثارها الشيوعيون في أواخر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، بسبب محاضرة ألقاها مصطفى السباعي في نادي الثقافة للإخوان المسلمين بحمص، تحدث فيها عن الشيوعيين وعن الصفعة التي تلقوها أثناء الانتخابات، وعن وطنيتهم الخادعة، واسترجع ذكرى شهداء الاضطرابات بين الإخوان المسلمين والشيوعيين في عام ١٩٤٤، وانتهت المحاضرة بمظاهرة شعبية. وفي صباح اليوم التالي تعرض الشيوعيون بالشتم للشيخ صالح الملوحي أثناء توجهه إلى المسجد، وأعقب ذلك اعتداءات على أعضاء من الإخوان المسلمين. وبسبب هذه التصرفات أعلنت المدينة بكاملها الإضراب العام. وأرسل أعيان حمص، في بداية الاضطرابات، برقيات للسمؤولين في دمشق، وفي الوقت نفسه توجهت وفود لمقابلة محافظة حمص.

وطالبت تجار حمص باتخاذ إجراءات ضد الشيوعيين، منها:

١ ـ منع إدخال جريدة «صوت الشعب» إلى سورية، لأنها السبب المباشر لإثارة الفوضى والاضطرابات بما تنشره من أكاذيب، وتخلقه من روايات، وتهييج النفوس، وتتخطى التقاليد والآداب الحميدة.

٢ ـ منع جميع نشاطات تلك المجموعة طالما سمح لها بتشكيل حزب مصرّح به.

٣ ـ إدانة قادتهم بمقتضى قانون حماية الاستقلال.

٤ ـ معاقبة المعتدين والمجرمين منهم ممن تسببوا في إثارة الأحداث الإجرامية الأخيرة.

٥ ـ فصل كل من يثبت ارتباطه وتعاونه مع تلك الفئة، وخاصة منهم أولئك الذين يقومون بتدريس وتربية أبناء الأمة، وذلك من أجل عدم تلويث جهاز الدولة وللمحافظة على عقائد الأمة وآدابها وأخلاقها[١٨]

وفي سياق آخر، وجد الملك عبد الله، ملك الأردن، في الانتخابات فرصة سانحة لتمرير مشروعه، سورية الكبرى، فأطلق تصريحاً قال فيه: إنني أعقد آمالاً كبيرة على البرلمان السوري الجديد الذي يضم نخبة من رجالات سورية المخلصين ولا سيما الشباب المثقف

منهم، فإذا عملوا بوحي ضميرهم، وأيّدوا مشروعي ، وهو مشروع أول مؤتمر سوري عقد في دمشق أيام المغفور له أخي فيصل، ونادوا بسورية الكبرى، وقرروا استفتاء الشعب شكرت لهم وطنيتهم الصادقة، وإلّا فإنني أرى نفسي مرغماً على اتخاذ الخطوات الفعالة لتحقيق المشروع[١٩]

هزّ هذا التصريح المشاعر، وبادر المجلس النيابي إلى عقد جلسة خاصة للمذاكرة في مشروع سورية الكبرى الذي أثاره الملك عبد الله، وتشكلت لجنة لوضع صيغة قرار بشأن هذا المشروع.

وبتاريخ التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، رفعت اللجنة قرارها إلى رئيس المجلس وجاء فيه:

بناء على الرغبة التي أبداها معظم النواب بعقد جلسة خاصة للمذاكرة في مشروع سورية الكبرى الذي أثاره جلالة الملك عبد الله.

وبعد سماع أقوال النواب، وبياناتهم، بالشأن الآنف الذكر، يقرر المجلس بالاجماع استنكار مشروع سورية الكبرى الذي تستتر وراءه مطامع شخصية، وأغراض صهيونية، وقيود إلزامية، من شأنها أن تمس استقلال البلاد وسيادتها ونظام الحكم القائم فيها، وأن تنتهك حرمة ميثاق جامعة الدول العربية، وأن تخالف ميثاق الأمم المتحدة، وتخرق القانون الدولي العام، ويرجو المجلس الحكومة أن ترفع إلى أصحاب الجلالة ملوك العرب، وإلى حكوماتهم شكر الشعب السوري لتأييدهم سورية في موقفها المستقيم من هذا المشروع»[٢٠]

وكان من الطبيعي أن يصار بعد الانتخابات، إلى تأليف حكومة جديدة، لذلك قدم جميل مردم بك استقالة وزارته، في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧[٢١]

وفي الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، سمي جميل مردم بك، مرة ثانية رئيساً لمجلس الوزراء[٢٢]

وتألفت الوزارة الجديدة في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، على الشكل التالي:

جميل مردم بك	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
سعيد الغزي	وزيراً للاقتصاد الوطني
أحمد الشراباتي	وزيراً للدفاع الوطني
محسن البرازي	وزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام
أحمد الرفاعي	وزيراً للعدلية والأشغال العامة
وهبي الحريري	وزيراً للمالية
مير العجلاني	وزيراً للمعارف[٢٣]

وقدمت الوزارة بيانها لمجلس النواب لنيل الثقة، وكان أبرز ما جاء فيه:

سنحرص على أن تكون علاقتنا مع جميع الدول قائمة على أساس الودّ والصداقة، وسنكون حريصين على أن لا نقر لأية دولة وضعاً ممتازاً في بلادنا.. الانتخابات الأخيرة دلّت على تمسك الشعب بالنظام الجمهوري، كما دلّت على إجماع هذا المجلس على التمسك به.

تحرص حكومتنا على تطبيق أحكام الدستور حتى يشعر جميع المواطنين بنعمة العدل والمساواة، وهي عازمة على السهر على أمن البلاد الداخلي، وأن نفرض القانون على كل فرد أو هيئة أو جماعة، وأن نصون حقوق جميع المواطنين. نحن عازمون على القيام بالتصنيف وانجازه في أقصر وقت ممكن، وسنرد الملاكات إلى أضيق حدودها لنوفر على البلاد نفقات لا تستطيع أن تتحملها، وسنضع كل موظف في الموضع الذي يستحقه، ونعطيه من الصلاحيات بمقدار ما نحمله من التبعات.

وسنفسح المجال للشباب المثقفة، ونجعل المسابقة الوسيطة الفضلى لاختيار الموظفين الجدد، وسنعنى بالتفتيش والمراقبة حتى تؤدي الإدارة رسالتها[٢٤].

عاشت وزارة جميل مردم بك أقل من سنة، من ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ إلى ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٤٨، حافلة بالأعمال والأحداث.

في منتصف شباط/ فبراير ١٩٤٨ عقد بين جميل مردم بك ورياض الصلح، اتفاق «الجنتلمان» بالقاهرة. وأسباب وعوامل هذا الاتفاق هي انه حين قطعت سورية المفاوضات مع فرنسا، وأعلنت انفصالها عن كتلة الفرنك، انشق عنها لبنان وعقد اتفاقه المالي مع فرنسا وقد أدى هذا الاتفاق إلى شيء من التوتر بين سورية ولبنان، وتطور التوتر إلى مناورة

واسعة النطاق. فقد أعلنت الحكومة اللبنانية أثر إعلان سورية انفصال نقدها من الفرنك الفرنسي، عدم قبول الليرة السورية في الأراضي اللبنانية. وحددت لمواطنيها مهلة ٢٤ ساعة لاستبدال النقد السوري الذي يحملونه إلى نقد لبناني. وكانت الغاية من ذلك سحب ثقة الجماهير بالنقد السوري وإيهام الناس بأن فقدان هذا النقد قوته الشرائية سيؤدي إلى هبوط أسعاره فتضطر سورية مرغمة على العودة إلى حظيرة الفرنك، وإلى توقيع الاتفاقية. ورداً على هذه الخطوة أعلنت سورية أنها ستقبل استبدال النقد حتى نهاية شهر شباط/ فبراير وقطعت صلاتها الاقتصادية مع لبنان وإلى تصفية علاقاتها به. وكان نتيجة ذلك اضطراب الأوضاع الاقتصادية في لبنان. وتبيّن للبنان أن انفصال سورية عن النقد الفرنسي وطّد مركزها وأن سورية لا تقبل بأي شكل من الأشكال استمرار الشراكة الاقتصادية مع لبنان إذا أصرّ لبنان على بقائه مرتبطاً بالفرنك الفرنسي. وانتقلت المباحثات بين الطرفية إلى القاهرة.

وقال المسؤولون السوريون أن سورية مستعدة للتضحية في سبيل لبنان وأنها لن تتأخر عن العودة عن جميع التدابير التي اتخذتها وتفتح باب التصدير إلى لبنان على مصراعيه إذا كان هناك بارقة أمل واحدة في التفاهم مع لبنان، وتمّ اتفاق «الجنتلمان» وحدد موعد حتى ٣١ آذار/ مارس المقبل فإما أن تلغى اتفاقية النقد اللبنانية الفرنسية ويعود البلدان سورية ولبنان شقيقين متعاونين متضامنين ومستقلين سياسياً واقتصادياً، وإما أن يسير لبنان في طريقه وحينئذٍ يشرع بتنفيذ الانفصال الاقتصادي وتنشأ الجمارك على الحدود ويصبح التعامل بين سورية ولبنان بالدولار أو الجنيه الإسترليني[٢٥]

وتزامن اتفاق «الجنتلمان» مع صدور قانون مكتب القطع في الثاني عشر من شباط/ فبراير ١٩٤٨ وأنيط بالمكتب تطبيق مراقبة نظام القطع ضمن أراضي سورية وخاصة فيما يتعلق بمنح الإجازات، وتحديد أسعار البيع والشراء للنقود الأجنبية.

واحتفلت الحكومة في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٤٨ بتأبين المرحوم سعد الله الجابري، في مدرج الجامعة السورية.

ونتيجة للممارسات القمعية التي قامت بها حكومة سعد الله الجابري، وحكومة جميل مردم بك ضد الصحافة، والمتمثلة بتعطيل الصحف لمدد مختلفة، تقدم أصحاب الصحف بمذكرتين إلى وزارة الداخلية في ٢٧ و٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٨، ثم تقدموا بمذكرة ثالثة إلى

المجلس النيابي، بتاريخ الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٤٨، طالبوا فيها المجلس الاهتمام بالصحافة وإصدار قانون للصحافة يضع حداً لممارسات الحكومة ضدها. وفي السياق نفسه، تقدم عدد من النواب، بجلسة يوم الثلاثاء الرابع من أيار/ مايو ١٩٤٨ باقتراح بقانون للمطبوعات[٢٦].

لكن من سوء حظ الصحافة، أن تبرز قضية فلسطين في ذلك الظرف بالذات وتشغل الرأي العام العربي، فاغتنمت الحكومة الظرف السياسي المتأزم الناشىء عن قضية فلسطين، وتقدمت بمشروع قانون يتعلق بالرقابة على الصحف في ما يتعلق بأنباء فلسطين.

فسارعت الحكومة إلى اصدار القانون رقم (٤٠١) بتاريخ الخامس عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨ المتضمن إعلان الأحكام العرفية في أراضي الجمهورية السورية لمدة ستة أشهر ابتداء من الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨ على أن ينتهي العمل بهذه الأحكام عند انتهاء الأعمال العسكرية واستغل المكلّفون بمراقبة الصحف والمجلات والبرقيات والمراسلات الصحفية، هذا القانون وراحوا يمدّون أياديهم ويشطبون الأقوال ويحذفون الكتابات في أمور لا علاقة لها بأخبار فلسطين، والأمور العسكرية ويصادرون الصحف من البريد. وقد خنقت هذه الممارسات الصحافة خنقاً مفجعاً.

وخارج قانون الأحكام العرفية، الذي أصدرته الحكومة، أقرّ مجلس النواب في الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٤٨، قانون الميرة الجديدة، الذي فوض مؤسسة الميرة بشراء ثمانين بالمائة من الكميات الفائضة عن الحنطة والشعير عن البذار والمؤونة والعلف اللازمة للقرى المنتجة، واقتنائها ونقلها وتحويلها وبيعها وتصديرها[٢٧]

وفي يومي الثالث والرابع من حزيران/ يونيو ١٩٤٨، عقد الإخوان المسلمون مؤتمراً في محافظتي حلب ودير الزور، بحث الأوضاع الداخلية في سورية، وقضية فلسطين. وتعرض البيان الذي صدر عن المؤتمر وجهة نظر الإخوان في القضايا المطروحة. وأبدى المؤتمر استياءه، من ضعف جهاز الدولة في شتى المجالات ورأى أن سبب ذلك يعود إلى ضعف في الأخلاق، وحب الذات، ونقص في كفاءة الموظفين. ورأى أيضاً أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص المشبوهين، وأعوان الاستعمار في الوظائف الحكومية، والنواب لا يعيرون تلك المسائل، الاهتمام الكافي. كما أن جميع الإصلاحات المعلن عنها قد فشلت لعدم توافر الاخلاص في تنفيذها. وأن سورية منغمسة في الفوضى التي ورثتها عن حكومات كانت

تتعاون مع الاستعمار، وأن القوانين في كثير من الأحيان كانت هي التي أتى بها المستعمرون.

وتطرق البيان، أيضاً، إلى انتشار الجهل داخل الدولة. وإن الدولة لم تظهر اهتماماً كافياً في مكافحة الأمية، وتشييد العدد الكافي من المدارس[٢٨]

وفي منتصف شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٨ صدر مرسوم جمهوري ينص على أن تؤلف في سورية منظمة فرعية رسمية لمنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة تدعى (المنظمة السورية للتغذية والزراعة). تعمل على تأمين الصلة بين سورية والمنظمة الرئيسية، والاضطلاع بأعباء جميع الأعمال الناتجة عن اشتراك سورية في المنظمة الرئيسية، وبكل ما يتعلق بالإنتاج الزراعي من غذاء، وإحصاء، وتموين البلاد بالآلات الزراعية والأسمدة[٢٩].

وشهد صيف عام ١٩٤٨ حدثاً بارزاً، هو ولادة حزب الشعب. فبعد مأساة فلسطين اجتمع في لبنان عدد من العاملين في الحقل السياسي، من مختلف المناطق السورية، تدارسوا فيه أوضاع البلاد السورية خاصة والعربية عامة، وبعد اجتماعات ودراسات ومناقشات طيلة أربعة أيام انتهت بتأسيس حزب سياسي هو حزب الشعب، الذي حمل لواء المعارضة، ووقف في وجه الحزب الوطني وتفرده بالسلطة. وتسبب في أزمات وزارية كثيرة.

وكذلك زيارة الزعيم أنطون سعادة لمحافظة اللاذقية يوم السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ ودامت خمسة أيام وكان القصد من هذه الزيارة، كما صرح للصحف، تفقد النشاط الاجتماعي في مناطق اللاذقية والتعرف لمناطق حزبية لم يكن يعرفها.

في عهد وزارة جميل مردم بك ظهرت قضية فلسطين، وطغت أحداثها على ما سواها من أحداث.

فبتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (١٨١) الذي قضى بتقسيم فلسطين العربية إلى دولتين: يهودية وعربية.

وما كاد يذاع خبر التقسيم، في دمشق، حتى قامت المظاهرات، وأضربت المدينة. وكان

على رأس المظاهرات طلاب الجامعة والمدارس الثانوية، وتوجهوا إلى مقر السفارة الأميركية وأنزلوا علمها وداسوه بالأقدام وحرقوا ثلاث سيارات تخص السفارة، ثم توجهوا إلى مكتب الحزب الشيوعي، في حي المزرعة، وهتفوا ضد روسيا وضد موقف الحزب من قضية فلسطين. ورموا أبواب المكتب ونوافذه بالحجارة وطالبوا الشيوعيين داخل المكتب بالخروج وإبداء رأيهم في موقف روسيا من العرب، وما إذا كان الحزب الشيوعي في سورية يقر تأييد روسيا للتقسيم أم لا. ثم توجه المتظاهرون إلى منزل سكرتير الحزب الشيوعي، في بوابة الصالحية، وحاولوا اقتحامه لكن تدخل بعض أعضاء لجنة تحرير فلسطين، حال دون ذلك. فطالب المتظاهرون الحصول من مكتبة صاحب المنزل على أسماء أعضاء الحزب الشيوعي لملاحقتهم، وكانوا يقولون: إن كل عربي يقرّ مشروع تقسيم فلسطين خائن قذر. وصعد عدد من المتظاهرين إلى الدار مع بعض رجال الأمن العام وتسلموا صندوقين من الملفات والأوراق الحزبية نقلت جميعها إلى دائرة الأمن(٣٠)

واستمرت المظاهرات اليوم الثاني، وعمّ الإضراب جميع المدن السورية، وأصدرت الحكومة بلاغاً جاء فيه أنها اتخذت القرارات التالية:

١ ــ أن تتقدم الحكومة حالاً بمشروع قانون التجنيد الإجباري، للمجلس النيابي.

٢ ــ الإبراق إلى جميع رؤساء الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية لاستئناف اجتماعات الجامعة العربية.

٣ ــ فتح أبواب التطوع في الجيش السوري، وتأليف قطعة عسكرية كبيرة تسمى فرقة وتسند قيادتها إلى البطل فوزي القاوقجي»(٣١)

وطلبت الحكومة من الشعب إنهاء الإضراب والتطوع والتدريب على الأعمال العسكرية.

وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر قرر المجلس النيابي السوري الموافقة على طلب الحكومة بإعلان التجنيد الإجباري(٣٢).

ويستلفت النظر، أن أحداث فلسطين، تزامنت مع حدث آخر له وقعه على الصعيد الداخلي، هو مشروع تعديل الدستور لإعادة انتخاب الرئيس شكري القوتلي لولاية ثانية، بعد انتهاء مدة رئاسته. ذلك لأن الدستور كان ينص في مادته الثامنة والستين، على عدم جواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية بعد انتهاء مدة رئاسته إلّا إذا مضت مدة رئاسية

أخرى، فوضعت الوزارة مشروع قانون بتعديل الدستور، وقدمته إلى مجلس النواب. وكان تسعة وثمانون نائباً قدموا طلباً مماثلاً للمشروع المقدم من الحكومة.

كما قدم عبد الرحمن العظم وأديب نصور من نواب حماة، وتوفيق الهنيدي من نواب دير الزور، طلباً آخر بالموضوع نفسه، فكان عدد طالبي التعديل يتجاوز الثلثين[٣٣]

وأعلن رئيس المجلس أن المجلس أبدى رغبته في التعديل، على أن ينظر المجلس بإقرار التعديل في دورة آذار/ مارس العادية المقبلة[٣٤]

واجتمعت لجنة الدستور مساء يوم الجمعة التاسع عشر من آذار/ مارس ١٩٤٨ ثم اتخذت بالاجماع القرار التالي:

١ ـ تعديل المادة (٦٨) من الدستور على الوجه التالي. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرّي، وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة، ويكتفي بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثانية، وتدوم رئاسته خمس سنوات لانعقاد مدة رئاسته الثانية.

ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية إلّا إذا كان حائزاً الشروط التي تؤهله للنيابة، وكان قد أتم الخامسة والثلاثين من عمره.

٢ ـ تعديل المادة (٨٥) من الدستور على الوجه التالي: قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل، وأربعة أشهر على الأكثر يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يدع لهذه الغاية فيجري الاجتماع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

٣ ـ تعديل المادة (٨٩) على الشكل التالي: لا يزيد عدد الوزراء على الاثني عشر ويمكن اختيارهم من غير النواب.

٤ ـ إلغاء المادة (١١٥) من الدستور[٣٥]

بالانتهاء من تعديل الدستور، اجتمع مجلس النواب في الثامن عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٨ وانتخب بما يشبه الاجماع شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، للمرة الثانية.

وفي جلسة يوم الثلاثاء السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٨ المحددة لأداء القسم، غاب ٤٨ نائباً أبرزهم نواب حزب الشعب، ونواب الإخوان المسلمين، وكثيرون من نواب

المحافظات كنسيب البكري وزكي الخطيب وسامي كبارة ومحمد اقبيق من نواب دمشق، وهاني السباعي نائب حمص، وأكرم الحوراني نائب حماه وغيرهم من نواب المحافظات والأقضية.

وألقى الرئيس القوتلي خطاباً كان بمثابة جردة حساب لعهده المنصرم، قال فيه: ...تمّ الجلاء، ثم عملنا لترقية البلاد وإعلاء مستواها السياسي والعمراني. وشرعنا العمل في الإصلاح حيث أبدلنا فيها مناهج الأجنبي في المعارف، وأكثرنا المعاهد والبعثات أضعاف أضعاف ما كانت عليه، وفي المجال الاقتصادي عملنا حيث تأسست عشرات من الشركات ومئات من المعامل الوطنية، كما عملنا على زوال الامتيازات والمحاكم الأجنبية التي كانت تقف في طريق النجاح والتقدم.

وفي الشؤون الاجتماعية، نظمنا قانون العمل، وعملنا على تقدم الصناعات وترقية المعامل، كما عملنا على مكافحة الأمراض بوضعنا القوانين الصحية، والإكثار من المستشفيات والمستوصفات.

أما في الميادين السياسية، فقد حصلنا في مجلس الأمن على عضوية ممتازة. وعن قضية فلسطين قال: إن سورية لن تتخلى في حال من الأحوال عن فلسطين وأن هذه القضية لم تنته بعد[٣٦].

وبعد انتهاء الخطاب أدى الرئيس القوتلي اليمين الدستورية.

وكلّف، بعد خمسة أيام من جلسة اليمين، أي في الثاني والعشرين من شهر آب/ أغسطس ١٩٤٨، جميل مردم بك بتأليف الوزارة فألفها بإرشاد الرئيس وموافقته[٣٧] وجاءت على الشكل التالي:

جميل مردم بك	لرئاسة الورازء
لطفي الحفار	وزير دولة ونائب رئيس الوزراء
صبري العسلي	وزيراً للداخلية
محسن البرازي	وزيراً للخارجية
سعيد الغزي	وزيراً للعدلية

محمد العايش	وزير دودلة ووزيراً للزراعة
مخائيل إليان	وزيراً للاقتصاد الوطني
الأمير عادل أرسلان	وزير للصحة العامة والشؤون الاجتماعية
أحمد الرفاعي	وزيراً للأشغال العامة
وهبي الحريري	وزيراً للمالية
منيرالعجلاني	وزيراً للمعارف

وفي عهد هذه الوزارة، أثار حزب الشعب زوبعة في مجلس النيابي بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، عندما طلب تثبيت المخالفة الدستورية التي ارتكبها المجلس بعدم الدعوة لدورة استثنائية أثر تقديم وزير الدفاع أحمد الشراباتي استقالته، وفق طلب أكثرية المجلس، ومنع النواب بالقوة من حق الكلام.

وعبّر حزب الشعب عن رأيه في هذه المخالفة ببيان وزعه على الشعب بتاريخ الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، قال فيه:

«ولم يكن البت بإثبات المخالفة الدستورية مقصوداً لذاته، ولكن لما ترتب على ذلك من نتائج. فقد كان القصد عقد الدورة الاستثنائية كما هو مبيّن في طلب النواب. وجود المجلس في حالة الانعقاد للسهر على القضية الفلسطينية ومراقبة تطورها، وموقف الحكومة منها. ولكن في خلال هذه المدة تمت الهدنة الأولى ثم استؤنف القتال، ثم الهدنة الثانية وما جرَّ ذلك كله على العرب من كوارث وما فاتهم من فرص. وحيل دون إعلان رأي الأمة في ذلك بواسطة نوابها في المجلس النيابي، وحرمت من حق الرقابة والتوجيه.

والهيئة النيابية لحزب الشعب إذا كانت تعرض الموقف كما هو على الرأي العام في هذا البيان، فذلك أن الحكومة قد أساءت استعمال الرقابة على الصحف. وتخطت حدود القانون الموضوع لها، وصادرت حرية الرأي والنشر حتى حرمت نشر ما يقال وما يجري في المجلس النيابي نفسه. وحتى أفسدت الغاية التي وجدت من أجلها الصحافة، وجعلها تنشر ما يتفق مع مصلحة الحكومة فقط، وحتى أدخلت هذه الأساليب والوسائل إلى المجلس النيابي نفسه»[٣٨]

وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ استقال وزراء الحزب الوطني، صبري العسلي

ومخائيل إليان ولطفي الحفار في أعقاب الاجتماع الذي عقده الحزب مساء يوم الأحد الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، لأن تجربة الاشتراك في الحكم لم تأت بالنتائج المتوخاة[٣٩]

وبتاريخ الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ افتتح المجلس النيابي دورته العادية. وبدأت مناقشة الحكومة بالنسبة للحوادث التي جرت من أجل فلسطين.

وشهدت دمشق في هذه الفترة أحداثاً مقلقة. ففي الساعة الثانية والنصف بعد منتصف ليل الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ ألقيت قنبلة على مطبعة جريدة «النصر». وكان هذا العمل هو الرابع من نوعه. كان الأول إلقاء قنبلة على مطبعة جريدة «النظام»، والثاني اعتداء ثلاثة مسلحين على صاحب جريدة «بردى»، والثالث ذهاب مسلحين إلى مكتب الحزب الوطني في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ وتهديدهم الموجودين فيه.

وهبت الأعاصير في وجه حكومة جميل مردم بك، وخاصة بعد تصويت مجلس الأمن الدولي على الهدنة، في الجلسة التي عقدتها بتاريخ السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨. ونزل هذا القرار على العالم العربي نزول الصاعقة. وقامت المظاهرات في مختلف العواصم والمدن العربية. ففي دمشق والمدن السورية استمرت التظاهرات بضعة أيام، وكانت تزداد عنفاً يوماً بعد يوم، وجرت معارك عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن في شوارع دمشق. وكانت كل معركة تسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وتحطيم حافلات الترام وبعض السيارات التابعة للدول الغربية.

وكان يوم الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ حافلاً بالاشتباكات، فقد هاجم المتظاهرون دائرة الشرطة وسراي الحكومة وكانوا يهتفون بسقوط الوزارة، مما اضطر رجال الدرك إلى إطلاق النار فقتل خمسة أشخاص ورجل من الدرك. وفي اليوم التالي أراد الشعب تشييع القتلى فدبت الفوضى في المدينة، وكان الوضع محزناً جداً، وعلى أثر ذلك قدم رئيس الوزراء استقالة الوزارة، لكن الشعب لم يهدأ وزادت الفوضى وبدأ بعض الرعاع بالسلب والنهب، عندها كلف رئيس الجمهورية الجيش باستلام الأمن في البلاد[٤٠]

وانصرفت المساعي والاستشارات لتأليف وزارة قومية. فكلف رئيس الجمهورية رشدي

الكيخيا ثم ناظم القدسي بتأليف الوزارة فاعتذرا، فاستدعى الرئيس هاشم الأتاسي من حمص وعهد إليه بتأليف الوزارة، وبدأ الأتاسي استشاراته وزار القوتلي وطلب إليه الموافقة على المذكرة التي قدمها إليه حزب الشعب ليؤلف الوزارة على أساسها، فراوغ الرئيس القوتلي وأخذ يتصل بالهيئات لكي تتصل، هي بدورها بالأتاسي وتظهر له معارضتها لخطة حزب الشعب، وتعلن عزمها على معارضة وزارة تؤلف على هذا النمط، كما أخذ الرئيس القوتلي يحرض الأشخاص الذين قبلوا الاستمرار مع الأتاسي على سحب موافقتهم[٤١]

وكانت النتيجة اعتذار الرئيس الأتاسي عن تأليف الوزارة، في السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، فعهد الرئيس القوتلي إلى الأمير عادل أرسلان بتأليفها في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر. وبينما كان الأمير عادل يعمل جاهداً لتشكيل الوزارة، استدعى القوتلي خالد العظم من باريس سرّاً، وطلب منه ملازمة بيته لا يبرحه حتى لا يعلم أحد بوصوله، إلى أن تحبط مساعي الأمير عادل أرسلان بتشكل الوزارة حينئذٍ يكلفه بتأليفها ويهيىء له الوسائل التي تضمن نجاح مساعيه. وهذا ما حصل، وشكل خالد العظم الوزارة في السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر على الشكل التالي:

خالد العظم	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع الوطني
عادل العظمة	وزيراً للداخلية
أحمد الرفاعي	وزيراً للعدلية والصحة
حسن جبارة	وزيراً للمعارف
محمد العايش	وزيراً للزراعة
مجد الدين الجابري	وزيراً للأشغال العامة
حنين صحناوي	وزيراً للاقتصاد الوطني

وفي جلسة طرح الثقة بالوزارة قدم النائب محمد المبارك مجموعة اقتراحات:

١ ــ تخفيض أسعار الخبز إلى ٣٥ قرشاً للخبز من النوع العادي و٥٥ قرشاً للنوع الجيد.

٢ ــ تخفيض الضرائب غير المباشرة على السلع الغذائية الرئيسية كالسكر وغيره.

٣ ــ تعديل الضرائب بحيث تحول الضرائب المباشرة من الفقراء إلى الأغنياء والضرائب غير المباشرة من المواد الأساسية إلى المواد الكمالية.

٤ ــ مراقبة أسعار المواد الأساسية ومعاقبة المخالفين بشدة.

٥ ــ وضع خطط للإنتاج وتشجيع المنتوحات الزراعية، وتوظيف العاطلين عن العمل[٤٢].

وفي الثامن والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، نالت وزارة العظم الثقة بأكثرية (٧٣) صوتاً مقابل (٣٥) صوتاً.

وخلال عمر هذه الوزارة القصير، الذي لم يزد على ثلاثة أشهر ونصف، جرت بعض الحوادث منها المظاهرة التي قام بها الشيوعيون يوم الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٤٩، أمام المفوضية العراقية بدمشق احتجاجاً على إعدام العراق لعدد من الصهاينة والشيوعيين.

والمظاهرة المماثلة التي قاموا بها، في اليوم نفسه، أمام القنصلية العراقية بحلب[٤٣].

وفي العاشر من شهر آذار/ مارس ١٩٤٩، قبل انتهاء عمر هذه الوزارة بأيام قليلة، وقع في حلب اعتداء على بعض معامل النسيج. إذ ألقيت عليها قنابل أدت إلى تحطيم واجهاتها ومكاتبها، وتمّ مهاجمة أصحاب هذه المعامل في بيوتهم ليلاً من قبل العمال الذين اندس في صفوفهم نفر من الشيوعيين.

ولا غنى عن الأشارة، إلى أن وزارة خالد العظم، قامت بتوقيع اتفاقية النقد أو مشروع تصفية الديون السورية على فرنسا كما أنها قدمت إلى المجلس النيابي في شباط/ فبراير ١٩٤٩ الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومة السورية وشركة التابلاين الأميركية، طالبة الموافقة عليها وتصديقها.

هذه الاتفاقية التي تتعلق بمرور أنابيب النفط السعودي بالأراضي السورية إلى مصبه في أحد موانئها، وكان معارضو الحكومة من النواب، قرروا عام ١٩٤٩ رفض مشروع الاتفاقية[٤٤].

الهوامش

(١) **مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس**، ص ١٧٦.
(٢) مرسوم رقم ٤٦٨، تاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٦.
(٣) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٦٢.
(٤) **مذكرات خالد العظم**، ج ١، ص ٣٢٨.
(٥) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٢٩٢.
(٦) مرسوم رقم ١٢٠٤، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦.
(٧) مرسوم رقم ١٢٠٥، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦.
(٨) المرسوم رقم ١٢٠٦، تاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦.
(٩) القرار ١٢٣، تاريخ ٣ آذار/ مارس ١٩٤٧
(١٠) **جريدة الإرشاد**، العدد ٧٨٠، تاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٧.
(١١) المرسوم الجمهوري رقم ٥٥٠، تاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٤٧.
(١٢) **جريدة الإرشاد**، العدد ٨٥٥، تاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٧.
(١٣) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٢٨٤.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
(١٦) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٣١٢.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) يوهانس رايسنر **الحركات الإسلامية في سورية**، ص ٢٣٧.
(١٩) الدكتور عبد السلام العجيلي، **ذكريات أيام السياسة**، ج ١، ص ٧٨.
(٢٠) **جريدة الأيام**، العدد ٣٨١٨، تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧.
(٢١) مرسوم رقم ١٠٦١، تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧.
(٢٢) مرسوم رقم ١٠٦٢، تاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧.
(٢٣) مرسوم رقم ١٠٦٣، تاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧.
(٢٤) **جريدة الإرشاد**، العدد ٩١٤، تاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧.
(٢٥) **جريدة عصا الجنة**، العدد ١٥، تاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٤٨.
(٢٦) راجع تفصيلات ذلك في كتابنا: **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها**، ص ١٦٥، وما بعدها.
(٢٧) **جريدة الإرشاد**، العدد ١٠٠٢، تاريخ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٨.
(٢٨) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص ٣٠١.
(٢٩) **جريدة الإرشاد**، العدد ١٠٠٧، تاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٨.
(٣٠) **جريدة القبس**، العدد ٣٤٩٢، تاريخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧
(٣١) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٢٩٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.
(٣٣) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٧٥.
(٣٤) **جريدة الإرشاد**، العدد ٩٢٣، تاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.
(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٩٧٣، تاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٨.
(٣٦) المصدر نفسه، العدد ١٠٣٠، تاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٤٨.
(٣٧) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٧٩.
(٣٨) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية**، ص ٣٢٢.
(٣٩) **جريدة الاعتدال**، العدد ٨٣١، تاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨.
(٤٠) منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء**، ص ٣١٩.
(٤١) **مذكرات خالد العظم**، ج ١، ص ٣٦٣.
(٤٢) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص ٣٠٩.
(٤٣) **جريدة القبس**، العدد ٣٧٧٦، تاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩.
(٤٤) الدكتور عبد السلام العجيلي، **ذكريات أيام السياسة**، ج ١، ص ١٥٤.

الانقلاب الأول حسني الزعيم
١٩٤٩/٣/٣٠ ـ ١٩٤٩/٨/٨

عندما أطاح حسني الزعيم بحكم الرئيس شكري القوتلي، في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٩، أغرقوه بالمديح، واعتبروه المنقذ الذي أنقذ البلد من عهد ذميم مرذول. وحينما دالت دولته، رموه بكل نقيصة، وادعوا أنه فتح باب الانقلابات في سورية على مصراعيه، وهذا قول ساذج، يدل على قصر نظر شديد، فلو لم يقم حسني الزعيم بانقلابه، لقام به غيره بالتأكيد. وقائمة من كانوا يتحضرون لهذا العمل، طويلة، أولهم النائب فيصل العسلي، وكان الرئيس شكري القوتلي يخشاه، ويتوقع أن يقوم بانقلاب ضده في أية لحظة ذكر السياسي العراقي طه الهاشمي، أن الزعيم قال له في لقاء جمعهما: «لو لم يعمل الجيش هذا الانقلاب لكان عمله فيصل العسلي، وقد عثرنا في داره على وثائق تدل على أنه رتّب مؤامرة»[١].

ويوم وقع الانقلاب سألت زوجة الرئيس شكري القوتلي زوجها، عن الذين قاموا بالانقلاب هل هم اليهود؟ قال: لا. جماعة فيصل العسلي[٢]

ووقتما اجتمع محسن البرازي بالرئيس القوتلي، في مستشفى المزة، بعد الانقلاب مباشرة، سأله القوتلي هل فيصل العسلي قام بالعمل؟ قال: لا حسني الزعيم[٣] وغير فيصل العسلي، كان هناك أكرم الحوراني. الذي جعل همه الأول التغلغل في أوساط الجيش، وتحريض الضباط الموالين له، على قلب الحكم ليكون رجل سورية الأول، يوجّه سياستها

كيفما يشاء.

وقيل فيه: إنه في كل انقلاب ومع كل انقلاب وضد كل انقلاب[٤].

وكان هناك، أيضاً، العقيد أديب الشيشكلي، المهووس بالسلطة والحكم، الذي قام بانقلابين اثنين، ودبّر مؤامرة فاشلة للعودة إلى الحكم بعد سقوط عهده ومغادرته سورية.

يضاف إلى ذلك، التدخلات العربية والغربية، التي اطلعنا على أخبارها التي كانت خافية علينا، في مذكرات رجال السياسة والمخابرات العرب والأجانب، التي نشرت في الآونة الأخيرة.

كان حسني الزعيم، قبل الانقلاب، قائداً للجيش مطاعاً، مسموع الكلمة من الضباط، تردد اسمه على الألسنة باحترام كبير عندما استطاع فرض الأمن، وإعادة الهدوء إلى البلاد بعد الأحداث الدامية التي شهدتها.

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، وسقوط وزارة جميل مردم بك وتعذر تشكيل وزارة جديدة.

ومن يدقق النظر في الحوادث التي كانت الباعث الدافع للانقلاب، يتضح له أن هذا الانقلاب، ما كان ليقع لولا سوء تصرفات رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع خالد العظم، ورئيس الجمهورية شكري القوتلي، والنائب فيصل العسلي. فهؤلاء الثلاثة، كما نرى، اشتركوا في مؤامرة ضد الجيش وقائده. واستغلوا قصة السمن المغشوش وضخموها واتخذوها ذريعة لتنفيذ مأربهم.

وتتلخص هذه القصة، بأنه في الصباح الأول من أحد أيام آذار/ مارس ١٩٤٩ قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي مع وزير الدفاع خالد العظم بتفقد أحد مستودعات الجيش، قادتهما الجولة إلى مكان وجود تنكات السمن، طلب الرئيس فتح واحدة منها فوجد لون السمن مائلاً إلى السواد. وحين وضعت قطعة منه في مقلاة انبعثت منها رائحة كريهة، وأظهرت نتائج التحليل الكيماوي أن السمن مغشوش. فأمر وزير الدفاع بإحالة العقيد أنطون البستاني، المشرف على لجان العقود، ولجان الاستلام، إلى المحاكمة وتوقيفه[٥]

وصدرت الأوامر، بالوقت نفسه، بالقبض على متعهدي السمن، الذين سلموا السمن مغشوشاً، وكفت يد المحللين الكيماويين، الذين أعطوا تحاليل كاذبة بالسمن المغشوش. وكفت، أيضاً، أيدي ضابطين عضوين في هيئة استلام السمن، وأحيلوا جميعاً على القضاء العسكري.

ومن فصول هذه القصة، قيام النائب فيصل العسلي بشن حملة شعواء على حسني الزعيم، في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ السابع عشر من آذار/ مارس ١٩٤٩، واتهمه بالخيانة والتآمر مع الملك عبد الله، وطالب بإحالته على المحاكمة.

جرى ذلك بحضور، وزير الدفاع الذي لم يحرك ساكناً، ولم ينطق بكلمة دفاعاً عن الجيش وكرامته كما هو المفروض.

ولتهييج الحواضر ضد الزعيم قام فيصل العسلي بتأليف وإخراج تمثيلية، ادعى فيها أن قنبلة ألقيت على منزله واتهم قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني والزعيم حسني الزعيم بهذا العمل، لكن التحقيق أثبت أنه هو الذي افتعل الحادثة[٦]

ولم يكتف فيصل العسلي بذلك، بل استمر في مسلسل حملاته على الجيش وقائده من خلال المقالات التي أخذها ينشرها في جريدة «بردى».

أحدثت هذه التصريحات ضجة كبيرة في أوساط الجيش. فلم يعد يجرؤ أي ضابط، مهما كانت رتبته، على السير في الشوارع، لأن الصبية كانوا يلاحقونه وهم يصيحون سمنة.. سمنة[٧]

إزاء هذا الوضع، دعا حسني الزعيم الضباط إلى اجتماع، في القنيطرة، وتداولوا في أمر ما يجري هذا الجيش، واستقرّ الرأي على تقديم مذكرة للرئيس القوتلي تعبر عن استياء الضباط مما يجري وطلبوا فيها:

١ ــ القبض على السيد فيصل العسلي فوراً، وإحالته على القضاء العسكري ليحاكم على افتراءاته وأكاذيبه، أو لإثبات اتهامه، وعندئذٍ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين عن عدم معاقبته في حينه.

٢ ــ محاكمة المسؤولين عن عدم تحضير الجيش وإعداده وتسليحه وتجهيزه منذ ١٩٤٥

حتى حرب فلسطين.

٣ ــ تصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي، وفي دورته الحالية، وقبل الموازنة وغيرها من القوانين.

٤ ــ إذا وجد من يعترض على القانون الموضوع حالياً قيد المناقشة، فإقرار قانون الجيش المصري على علاته، وفي المدة المطلوبة نفسها، أو قانون الجيش العراقي.

٥ ــ إلغاء المرسوم الاشتراعي رقم (٧٤) والاستعاضة عنه بملاك مطابق لملاك وزارة الدفاع المصرية أو ملاك وزارة الدفاع العراقية.

٦ ــ عدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية.

٧ ــ الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجهلة، وتعيين اللجان لها، من العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية[٨]

وقّع على المذكرة ١٢٠ ضابطاً من ذوي الرتب الكبيرة[٩]. وحملها إلى القصر الجمهوري وفد من الضباط وهناك سلّمت إلى الرئيس القوتلي فلم يكترث بها. قرأها ثم وضعها بجانبه، ولم يتحدث إلى حاملها بكلمة واحدة، كل ما فعله، دعا وزير الدفاع خالد العظم وأطلعه على المذكرة. وأعدّا معاً مرسوماً بتسريح حسني الزعيم، طوي بمسعى من محسن البرازي.

لكن مذكرة الضباط وحنقهم الشديد، لم تمنع الحكومة من المضي في تنفيذ خطتها ضد الجيش، فأمرت بتسريح أكثر من ثلاثة آلاف جندي، ثم أمرت بوقف تنفيذ الخدمة الإجبارية في الجيش، وأمرت بحسم ٣٠٪ من مرتبات الضباط والجنود المعسكرين في الخنادق، وفي الميدان، وألغت بدل الوصف للضباط وهو ٣٥ ليرة، وأعدت قائمة بتسريح عدد كبير من ضباط الجيش، وكانت هذه القائمة معدة لإعلانها ليلة الانقلاب[١٠]

ولدينا أكثر من شهادة لرجال ثقاة، تحدثوا فيها بمنتهى الصراحة، عن تصرفات الثالوث القوتلي، العظم، العسلي، التي كانت الباعث والدافع لحركة الجيش، نكتفي هنا بشهادة كل من العقيد الدكتور عزة الطباع مدير الصحة العسكرية، والصحفي الكبير نصوح بابيل صاحب جريدة «الأيام».

قال الدكتور عزة الطباع:

«... كان حزب فيصل العسلي رأس الحربة في تسديد المطارق نحو رأس الجيش حسني الزعيم. وكانت له صحيفة يومية «بردى» وضعها صاحبها الصديق المجاهد منير الريّس، تحت تصرف حزبه وتتالت حملة التشهير بالزعيم والقيادة صحفياً، وفي المجلس النيابي منها قضية السمن المغشوش، وقضية القنبلة التي ألقاها حزب فيصل العسلي على حديقة مقره واتهم بها قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني ومن ورائه الزعيم حسني الزعيم. وكان شرها حادثتان كنت شاهدهما. أولاها في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٨، حين استدعي الزعيم إلى قيادته في الأركان، وكان بجانبه ضابط المكتب الثاني عبد الإله رسلان، ومدَّ إليَّ جريدة «بردى» وقال. تفضل اقرأ. وقرأت مقالاً مطولاً مفرط الهجوم والتجني على قيادة الجيش يتهمها فيه بأنه تعري الجنود حين انتهاء خدمتهم وقرأت بعده الأمر الإداري الذي عممه وزير الدفاع خالد العظم على الجيش يحتم فيه على جميع القيادات (اقتصاداً في النفقات) أن يسلم المجند المسرح إلى مخفر قريته أو محلته وتتسلم منه الملابس العسكرية التي بعهدته لتعاد إلى ذمة الجيش على أن تقوم مراكز الشرطة تأمين الملابس للمجند».

والمقال لا يهاجم بكلمة واحدة وزير الدفاع الذي اخترع وأمضى هذا الأمر الاقتصادي العظيم، بل يتعمد حسني الزعيم ومعاونيه، فقلت للزعيم مهدئاً دعني يا سيدي أذهب لدولة العظم وأطلعه على هذا الظلم الصارخ، وعلى أبعاده السيئة في نفوس الجيش، فقال الزعيم لي موعد معه في داره الساعة الرابعة عشر لأعرّفه على بعثة الضباط الموفدة إلى فرنسا للتخصص. وهكذا كان ووصلت منزل خالد العظم لأول مرة وراء الزعيم وأمام بعثة الضباط، واستقبلنا في الصالون العلوي السيدان عبده العابد وحكمت شيخ الأرض ووقفنا ننتظر. وسمعنا قرع الملاعق والصحون في غرفة الطعام المجاورة ثم برز لنا رئيس الوزراء ووزير الدفاع خالد العظم ووراءه مباشرة فيصل العسلي وإخوان صحفيون وسياسيون منهم الأستاذ نصوح بابيل ووديع الصيداوي والنائب فخري البارودي. وبعد التحية العسكرية، حيّانا دون أن يدعو أحداً للجلوس. وقدم له الزعيم ضباط البعثة فرداً فرداً. ولما أمسكت بالصحيفة وبالأمر الإداري حاول الزعيم بيده أن يمنعني عن ذلك غضباً من هذا الاستقبال المخجل، إلّا أن غضبي وخشيتي على الجيش وسورية من عواقب هذه التصرفات جعلني أمد يدي وأشرح له هذا التجني على قيادة الجيش، طالباً نشر تكذيب وتصحيح في الصحيفة نفسها، فلم يزد على أن قال: ارفعوا على الجريدة دعوى. وخرجنا من مقابلة دامت ساعة كاملة وقوفاً بلا طعام ولا جلوس. وتكرر المشهد بعد أسابيع حين ذهبت إلى مكتب السيد

خالد العظم لأطلعه على مشروع موازنة الصحة العسكرية وفوجئت بالزعيم حسني الزعيم ببزته العسكرية يقف بين المنتظرين في الصالون. وبعد أن حييته أسرع نحوي مرافق العظم المقدم حسن العابد وأدخلني على دولته، ولم يكن في الغرفة أحد سواه، ولما خرجت وجدت الزعيم لم يعد موجوداً. وحين لاحظ المقدم حسن العابد دهشتي وخجلي من هذا التصرف قال لي: هذا مقصود. وانصرفت مشدوهاً.

أما ثانيها وهو طلقة الانطلاق نحو المصير المكتوب، فكان خطاب فيصل العسلي في ندوة المجلس، وبحضور وزير الدفاع، وعلى موجات الأثير، يهاجم فيه قيادة الجيش وحسني الزعيم بالتحديد. كانت الساعة الثامنة مساء. وكان ذلك في أول شهر آذار/ مارس سنة ١٩٤٩ فاستدعاني الزعيم إلى بيته في شارع نوري باشا في الساعة التاسعة. وحين وصلت وجدت أنه استدعى كبار ضباط الجيش في دمشق.

وسألني الزعيم هل سمعت خطاب العسلي؟ ثم أردف يأمر عبد الإله رسلان بأن يطلعني عليه. ولمحت على وجوه الزملاء الضباط حين انتهيت من قراءة نص الخطاب وجوم الشفيق من أن يجر إلى مغامرة لا يعلم من يكون وقود نارها. وطلب الزعيم من الضباط الدخول لتناول العشاء في غرفة الطعام وبقيت وإياه واقفين، وهو ينتظر أن أبدي رأيي فيما قرأت. فقلت له: هذا فظيع تنتهك كرامة الجيش جملة ليس كرامة قائده تفضيلاً. إن على قادة الأسلحة والوحدات، فيما أرى أن يعمدوا فوراً إلى مكاشفة السيد خالد العظم هاتفياً وإبلاغه سخط ضباط الجيش، إذا لم يبادر وزير الدفاع لإصدار بيان صحفي يكذب ما يعلم أنه افتراء، ويقف أمام كرامة ضباطه كما يقف كل وزير دفاع. وقال لي الزعيم: لقد اتصلنا به في داره وأخبرونا أنه نائم. قلت له: إذا دعنا يا سيدي نطلع المجلس النيابي ورئيس الجمهورية على هذا الغضب والاشمئزاز الذين بلغا من نفوس الضباط مبلغ الثورة وهكذا كتبت العريضتين باسم قيادة الأسلحة والقطعات. إحداهما لرئيس الجمهورية. وثانيها لرئيس مجلس النواب. وحين خرجت إلى الصالون لأطلعه على العريضتين، كان سائر الضباط يخرجون من مغرفة الطعام، وينصتون لما أقرأه، وفي وجوههم التشجيع لإيجاد هذا المخرج.

ونزلنا من الدار إلى سياراتنا، وأخبر كل ضابط بالمكان الذي حدد له.

وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة ليلاً. وأسرعت إلى أحد موظفي القصر مقرب من الرئيس القوتلي... ورجوته أن يتصل بالرئيس ويخبره بأنني مضطر لمقابلته الآن.

وجدت الرئيس بالروب دو شامبر يتوسط غرفة الاستعمال. وسألني ما بك يا دكتور؟ وبعد أن سردت له ما جرى في دار الزعيم، وصورت له واقع الغضب الذي وحّد عواطف الضباط حول الزعيم، الذي يهاجم ويستهان به منذ شهرين حتى كأن هناك مخططاً لدفع الجيش إلى انقلاب لم يخطر له على بال. وحين شرحت له كيف سكت دولة خالد العظم في البرلمان، وهو وزير الدفاع، عن الخطاب المهين الذي نقله المذياع على الهواء ليسمع جميع الناس إهانة قيادة الجيش. قال لي الرئيس: وماذا يريدون مني أن أفعل؟ أليس الحكم دستورياً؟ هناك رئيس المجلس ورئيس الوزراء، فهل كان بإمكاني أو في صلاحيتي أن أفعل شيئا على الفور؟ قلت: بلى يا سيدي. أنت القائد الأعلى للجيش، وهنا أرسل القوتلي من يحث عن العقيد بهيج الكلاس وكان ما كان»[١١]

وقال الأستاذ نصوح بابيل: «... إن الأسباب الظاهرة التي أدت إليه وقد رأيتها ولمستها شخصياً قبل وقوع الانقلاب بأيام قليلة، تتلخص بما يلي:

١ ــ في الخامس عشر من شباط فبراير ١٩٤٩ قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي، وبرفقته خالد العظم وزير الدفاع بتفقد أحد مستودعات الجيش فوجدوا أن بعض المواد المسلمة من قبل المتعهدين مشبوهة بجودتها، فصدر الأمر بأخذ نماذج منها ليجري تحليلها كيميائياً، فكانت النتيجة دالة على وجود الغش فيها مما يدل على أن ثمة تلاعباً فيما بين المتعهدين والموظفين المكلفين بالشراء والاستلام، وعقب ذلك أصدر وزير الدفاع الوطني خالد العظم أمره بإجراء التحقيق الواسع على جميع هذه التلاعبات، وبكف يد المواظفين المسؤولين وأحالهم على المحكمة، وبتوقيف المتعهدين الذين تجاسروا على تقديم مواد مغشوشة للجيش، وبتوقيف مديري المخبر الكيماوي الذين أعطوا تقارير كاذبة بهذا الشأن، وبإحالة الجميع على القضاء العسكري، وعلى أثر ذلك صدر أمر وزير الدفاع الوطني بكف يد العقيد أنطون البستاني مدير شؤون

الدفاع، وهو المشرف على أعمال مناقصات الجيش، ريثما ينتهي التحقيق. وصدرت الأوامر بالوقت نفسه، بالقبض على متعهدي السمن. وكف يد المحللين الكيميائيين الذين أعطيا تحاليل كاذبة بالسمن المغشوش وكفت، أيضاً، أيدي ضابطين هما عضوان في لجنة استلام السمن وأحيلوا جميعاً على القضاء العسكري.

لقد أحدثت هذه التدابير ضجة كبيرة في مختلف الأوساط، لا سيما في أوساط الجيش، وتأثرت قيادة الجيش بما قيل وكتب ونشر عن هذه القضية، واعتبرت ذلك تشهيراً بالجيش بصورة عامة.

٣ ــ في تلك الفترة بالذات كنت ذاهباً إلى مقر وزارة الخارجية لزيارة الأمين العام في الوزارة، وما إن دخلت مبنى الوزارة حتى طالعني حسني الزعيم في المدخل يذرعه مشياً ذهاباً وإياباً، وعلامات الغضب بادية على وجهه وفي عينيه. فتبادلت وإياه المصافحة والتحية، وسألته عن أسباب وقوفه هنا قريباً من غرفة الوزير خالد العظم.

قال لي: أنتظر أمر هذا الوزير (المحترم) ليأذن لي بالدخول عليه. ولاحظت أنه مضى على وقوفه أكثر من خمس دقائق. فقلت له: وهل هو على علم بأنك هنا؟

ــ نعم. لقد أخبرته أني هنا ولكنه يتسامر مع صديقيه المهرجين فلان وفلان، أحدهما صحافي والآخر نائب.

حاولت أن أخفف من غضبه لكنني قرأت في عينيه التوعد والانزعاج.

٤ ــ خلال العشر الأخير من آذار/ مارس أيضاً وأيضاً دعاني خالد العظم إلى تناول طعام العشاء إلى مائدته، في داره في حي سوق ساروجة، كما دعا كلاً من نجيب الريّس وفخري البارودي رحمهما الله، والنائب فيصل العسلي واثنين آخرين.. ولما دخلنا إلى قاعة الطعام، وجلسنا حول المائدة وباشرنا بتناول المقبلات، دخل خادم المنزل وقال لخالد العظم: سيدي لقد حضر حسني بك الزعيم وبرفقته عدد من الضباط يريدون مقابلتك، قال خالد العظم للخادم: قل لهم أن يجلسوا ريثما ننتهي من تناول الطعام. قلنا لخالد العظم، إن من الأفضل أن تخرج إليهم وتدعوهم إلى مشاركتنا في تناول الطعام حتى إذا اعتذروا كان انتظارهم معقولاً. لم يأخذ بقولنا. وقال: فلينتظروا.. فلينتظروا. لقد استغرق وقت الطعام أكثر من نصف ساعة خرجنا بعدها جميعاً إلى

قاعة الجلوس حيث وجدنا الضباط جالسين وحسني الزعيم واقفاً. قال خالد العظم مخاطباً حسني الزعيم، أهلاً وسهلاً. فلم يرد التحية بمثلها بل قال له: إن هؤلاء الضباط بعثة ذاهبة إلى فرنسا للتخصص، فبصفتك وزيراً للدفاع جاءوا ليتلقوا منك التوجيهات اللازمة. وانصرف خالد العظم إلى التحدث مع الضباط، بينما بقينا واقفين. وكان فخري البارودي يتحدث مع فيصل العسلي في موضوع الجيش والانتقادات التي وجهها العسلي في مجلس النواب حول بعض الأخطاء. وكان حسني الزعيم في هذه الأثناء يرهف أذنيه عن قرب لحديثهما، ولما ارتفع صوت العسلي في مناقشته للبارودي دنا حسني الزعيم منه وقال له ما معناه اسمع يا فيصل. إن من يتصدى للجيش سيدفع الثمن غالياً. حاول العسلي الرد عليه لولا أن جميع الواقفين حالوا دون ذلك خشية أن تتفاقم المناقشة بينهما. حدث كل ما ذكرت في العشر الأخير من آذار/ مارس ١٩٤٩. وقد أوجست خيفة بعد كل ما رأيت وسمعت من أن يقع حادث ما»[١٢]

والذي يحز في النفس ويدميها، أن خالد العظم لما كتب مذكراته اعترف صراحة بأنه يعتبر نفسه أحد المسؤولين عما جرى كلياً أو جزئياً، في سورية، بين ١٩٤٣ و١٩٥٨[١٣] وقد جاء هذا الاعتراف متأخراً جداً. وبعد خراب البصرة كما يقول المثل.

كان الانقلاب آخر علاج بالنسبة إلى الضباط الساخطين، الناقمين. وصاحب فكرة القيام به، المقدم إبراهيم الحسيني، حسب ما روى الضابط محمد معروف في مذكراته تحت عنوان: «كيف حدث الانقلاب»؟

«إن ما أكتبه الآن هو ما أكده لي كل من العقيد محمد صفا، والعقيد طالب داغستاني، والمقدم إبراهيم الحسيني.

كان لحسني الزعيم قيادة متقدمة في مدينة القنيطرة، وفي ليل ١٣ ــ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩، استدعى حسني الزعيم جميع آمرين الألوية والقطعات المسلحة لاجتماع عاجل. فحضر الزعيم سامي حناوي والعقداء، أديب الشيشكلي، طالب داغستاني وبهيج كلاس، ومحمد صفا ومحمد ناصر وعزيز عبد الكريم وعمر خان نمر ومحمود بنيان والرئيس إبراهيم الحسيني ومعاونه الملازم عبد الإله رسلان. كان أول المتكلمين إبراهيم الحسيني وبلهجة حادة قال: يجب أن نغسل الإهانة التي لحقت بالجيش وقائد الجيش فوراً، وذلك

بالاستيلاء على الحكم والإطاحة بالنظام القائم حكومة ومجلساً نيابياً.[١٤].

شارك في الانقلاب جميع الضباط. ولم يعتذر إلّا المقدم محمد صفا لأنه عمل سابقاً في القصر الجمهوري، عند الرئيس شكري القوتلي. فرأى أن من الوفاء عدم المشاركة، قبل حسني الزعيم عذره وقدّر موقفه، وطلب منه البقاء في النادي بالقنيطرة إلى ما بعد تنفيذ الانقلاب[١٥].

وارتأى حسني الزعيم أن تعلم السفارة الفرنسية بالحركة قبل ساعات من وقوعها ليضمن تأييد دولة أجنبية واحدة على الأقل، ويؤمن السلاح الكافي للجيش السوري، فحرر كتاباً أمام جميع الضباط وأطلعهم على مضمونه فوافقوا عليه، وحمله إلى السفارة الفرنسية أحد الحاضرين، عصر اليوم الذي تمَّ فيه الانقلاب[١٦]

تمَّ الانقلاب في الساعة الثالثة من صباح يوم الأربعاء الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٤٩. واحتل الجيش جميع إدارات الدولة ومؤسساتها الرسمية وتحركت عناصر منه إلى قصر الرئاسة الأولى وقامت باعتقال الرئيس شكري القوتلي.

وتوجه وزير الدفاع والنائب فيصل العسلي والعقيد محمود الهندي مدير الأمن العام وأحمد اللحام أمين السر العام لوزارة الدفاع ومحسن البرازي ووزير الداخلية والمعارف ووجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء» وفؤاد الشايب، مدير محطة الإذاعة في دمشق، لرفضه إذاعة البلاغ الأول، وبعد أربع وعشرين ساعة أطلق سراح محسن البرازي وفؤاد الشايب[١٧]

وفي الساعة السابعة صباحاً، أذاعت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، على الشعب السوري، البلاغ التالي:

«مدفوعين بغيرتنا الوطنية، ومتألمين لما آل إليه وضع البلد من جراء إجراءات وتعسف من يدعون أنهم حكامنا المخلصون، لجأنا مضطرين إلى تسلم زمام الحكم موقتاً في البلاد التي نحرص على استقلالها كل الحرص. وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز، غير طامعين إلى استلام الحكم، بل القصد من عملنا هو تهيئة حكم ديموقراطي صحيح يحل محل الحكم الحالي المزيف. وإننا نرجو من الشعب الكريم أن يلجأ إلى الهدوء والسكينة، مقدماً لنا كل المعونة والمساعدة للسماح لنا باتمام مهمتنا التحريرية، وأن كل محاولة تخل بالأمن يمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة الاستعمارية، تقمع فوراً دون شفقة أو رحمة»[١٨].

وأخذت القيادة العامة للجيش تصدر سلسلة من الأوامر العسكرية، والبلاغات أذاعها أكرم الحوراني بنفسه، لأنه كان أول السياسيين الذين تعاونوا مع الزعيم حسني الزعيم[19].

تحذر هذه البلاغات من يتجول حاملاً أسلحة مهما كان نوعها بالإعدام فوراً[20]

كما تحذر أصحاب الأفران وتجار المواد الغذائية من رفع الأسعار واحتكار هذه المواد، أو القيام بأي عمل من هذا النوع[21]

وتحذر أيضاً من القيام بأي محاولة للإخلال بالأمن والاستسلام لما تروجه العناصر الهدامة ومن حمل الأسلحة[22]

وعودة الموظفين إلى ممارسة أعمالهم تحت إشراف الأمناء العامين اعتباراً من تاريخ ٣١/٣/١٩٤٩. وترفع الأمانة العامة في الساعة العاشرة من التاريخ نفسه جدولاً بأسماء الموظفين المتخلفين إلى القيادة العامة للجيش واعتبار كل موظف متخلف منفصلاً عن عمله اعتباراً من ١/٤/١٩٤٩[23].

ومنذ اليوم الأول للانقلاب، أخذ حسني الزعيم يعمل على خطين متوازيين:

الخط الأول: توجيه رسائل إلى الشعب، عبر الإذاعة، يطلعه فيها على حقيقة حركته، وأسباب قيامه بها، وبرنامجه الإصلاحي المنشود[24]

وتقليل عدد النواب، لأن سورية بلد صغير يكفيه عدد محدود من النواب.. وإعطاء المرأة السورية، حق الانتخاب.

وتطهير الجهاز الحكومي الذي كان مبعث الشكوى، لضخامة عدد رجاله، وقلة إنتاجهم.. بإسناد الأعمال إلى الأكفاء المخلصين المنتجين. وإنصاف صغار الموظفين الشرفاء بالترفيه عنهم.

ومكافحة الغلاء، مكافحة فعلية حاسمة، واتخاذ الأسباب التي من شأنها أن تقضي على البطالة، وتوزيع الأراضي الأميرية والمتروكة، وتحديد الملكية الضخمة، وانقاذ البلاد من الاقطاعية.

ومكافحة المذاهب الهدامة من شيوعية وغيرها، بالعمل على إحياء الوعي القومي، ورفع مستوى الحياة لدى الطبقات الكادحة، وتأمين الرفاهية والعيش الرغيد لها.

والتقيّد بميثاق جامعة الدول العربية، وتوطيد الجامعة العربية، والسلوك حسب منهاج جديد، والترحيب بكل اتحاد أو ميثاق بين الدول العربية. وتأييد كل خطة ترمي إلى تقوية أواصر المودة بين الجمهورية السورية وشقيقاتها.

وتدعيم جهاز الجيش وتزويده بأحدث المعدات، ليكون أهلاً للقيام بالأهداف العربية القومية المترتبة عليه[٢٥].

إقامة أوثق العلاقات وأوشجها مع الأقطار العربية الشقيقة وتوطيد أركان جامعة الدول العربية، وتحسين الصلات وتمتينها مع جميع الدول الديموقراطية[٢٦]

الخط الثاني: إصدار الأوامر العسكرية والمراسيم، التي تعزز مركزه وتحصر السلطة بين يديه كان أولها الأمر العسكري القاضي بتسلم القائد العام للجيش والقوات المسلحة، مهام الحاكم العسكري للجمهورية السورية، وتمتعه بكافة صلاحيات رئيس الدولة[٢٧]

وحصر حق إصدار المراسيم بالقيادة العامة للجيش. والقرارات الوزارية بالأمناء العامين للوزارات المختصة[٢٨]

وتولي القائد العام للجيش والقوات المسلحة، والسلطة التشريعية والتنفيذية ريثما تعود الحياة النيابية[٢٩]

ولم تغفل عين الزعيم عن الصحافة التي عانى منها الأمرين. وكانت المخلب الذي جرحه وجرح الجيش، فأخذ ثأره منها، وأصدر مرسوماً تشريعياً أعطى بموجبه القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة، صلاحية إلغاء امتياز كل جريدة أو مجلة أو نشرة موقوته، ترى في استمرار صدورها ما يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العامة، أو بأمن البلاد وبالعلاقات الخارجية[٣٠]

وبموجب هذا المرسوم، ألغى الصحف السورية.

وكانت أول خطوة قام الزعيم حسني الزعيم، بعد نجاح انقلابه وتسلمه السلطة. توجهه

بموكب رسمي إلى منزل رئيس المجلس النيابي فارس الخوري، حيث أبلغه تفاصيل الانقلاب. كما أبلغه أنه قرر حلّ المجلس ودعوة الشعب إلى انتخابات جديدة تتوفر فيها الحرية للناخبين، وكلفه بمقابلة رئيس الجمهورية شكري القوتلي واقناعه بالاستقالة.

لكن الرئيس القوتلي رفض الاستقالة بشدة[٣١]

ودعا الزعيم النواب الموجودين في دمشق إلى الاجتماع به. وحدّثهم عن حركته وأسبابها، وطلب منهم أن يتفقوا على تأليف الوزارة خلال أربع وعشرين ساعة.

فإذا لم يتفقوا أمر بحل المجلس[٣٢]

ومن جهته، قام رئيس المجلس النيابي، فارس الخوري فور انتهاء اجتماعه مع الزعيم في منزله، بالتوجه إلى وزارة الخارجية حيث استدعى إليه خمسة نواب من كل حزب أو كتلة برلمانية للتشاور معه في الموقف[٣٣]

وعند الساعة السادسة من مساء الخميس الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤٩، قام بعض النواب بمسعى يهدف إلى جمع كل أو بعض النواب الموجودين بالمحافظة للاتفاق حول موضوع تأليف الوزارة الجديدة.

وفي الساعة الثامنة مساء، وجهت الدعوة إلى النواب لحضور اجتماع في فندق أوريان بالاس (الشرق)، حضره ما يقرب من ثمانين نائباً افتتحه الأمير عادل أرسلان. وتمّ الاتفاق على أن يعهد إلى لجنة تقوم بدراسة موضوع تشكيل وزارة من المجلس، بعد قبول فترة التشكيل. وبعد انتهاء الاجتماع توجه الأمير عادل أرسلان إلى وزارة الدفاع، وأطلع الزعيم على قرار النواب. فما كان من الزعيم إلّا أن أصدر مرسوماً بحلّ المجلس النيابي، وتأليف لجنة دستورية لوضع مشروع دستور للبلاد، وقانون للانتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة[٣٤]

أسماء أعضاء لجنة وضع الدستور:

أسعد الكوراني	الأمين العام لوزارة العدل	رئيساً
حسن الزين	رئيس محكمة التميز	عضواً
جورج جبارة	مستشار محكمة التميز	عضواً
عبد الجواد السرميني	رئيس محكمة بداية دمشق	عضواً
الدكتور عبد الوهاب حومد	الأستاذ في كلية الحقوق	عضواً
الدكتور يوسف عبجي	مدير الموارد المائية في وزارة المالية	عضواً[٣٥]

وقبل أن تنجز هذه اللجنة مهمتها، جرى تعديلها على الشكل التالي:

محسن البرازي	رئيساً
صبري العسلي	عضواً
ليون زمريا	عضواً
نهاد القاسم	عضواً[٣٦]

ولم تكد تمضي أيام قليلة على حلّ المجلس النيابي، حتى قدم الرئيس شكري القوتلي استقالته من رئاسة الجمهورية، وذلك في السادس من نيسان/ أبريل ١٩٤٩، وفي اليوم التالي، السابع من نيسان/ أبريل، قدم رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، خالد العظم استقالة حكومته، وشكل حسني الزعيم وزارة برئاسته على الشكل التالي:

الزعيم حسني الزعيم	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع والداخلية
الأمير عادل أرسلان	نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية
فيضي الأتاسي	وزيراً للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية
أسعد الكوراني	وزيراً للعدلية والأشغال العامة
فتح الله الصقال	وزيراً للاقتصاد الوطني
نوري الأيبش	وزيراً للزراعة
حسن جبارة	وزيراً للمالية[٣٧].

ولم يلبث فيضي الأتاسي أن استقال بعد يومين[٣٨] فتعين خليل مردم بك بدلاً عنه[٣٩]

وبعد مضي ثلاثة أيام على تشكيل الوزارة، أعيد توزيع حقائب العدلية والمالية والاقتصاد

الوطني والأشغال العامة. فتعين أسعد الكوراني وزيراً للعدلية، وحسن جبارة وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، وفتح الله الصقال وزيراً للأشغال العامة[٤٠]

وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء، بعد تشكيل الوزارة، اتخذ قراراً بتاريخ الثلاثين من أيار/ مايو ١٩٤٩، بإلغاء صلاحيات الحكّام العسكريين، في العاصمة والمحافظات، وعودة البلاد إلى وضعها القانوني المدني من ناحية الجرائم والحوادث التي تخلّ بالأمن، بحيث أصبحت هذه كلها من اختصاص المحاكم المدنية.

وخطا الزعيم خطوة واسعة في درب ترسيخ قدمه في الحكم. فرشح نفسه لرئاسة الجمهورية: دعا الشعب إلى استفتاء عام.

وتمّ الاستفتاء يوم السبت في السادس والعشرين من شبعان ١٣٦٨هـ، الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤٩م، ونال ٧٢٦١١٦ صوتاً من مجموع أصوات الناخبين البالغ ٧٣٠٠٧٣١ ناخباً، فأعلن رئيساً للجمهورية[٤١] وعلى أثر ذلك قدمت الوزارة استقالتها. فسمى الزعيم الدكتور محسن البرازي رئيساً لمجلس الوزراء[٤٢] وتمّ تشكيل وزارة على الشكل التالي:

الدكتور محسن البرازي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والداخلية
الأمير مصطفى الشهابي	وزيراً للعدلية
خليل مردم بك	وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف العام
حسن جبارة	وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
فتح الله الصقال	وزيراً للأشغال العامة
اللواء عبد الله عطفة	وزيراً للدفاع
نوري الأيبش	وزيراً للزراعة[٤٣]

من تشكيل الوزارة، انتقل الزعيم إلى تنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية، فأصدر مرسوماً نص على ما يلي:

١ ــ يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمؤازرة الوزراء.

٢ ــ يشرف مجلس الوزراء على جميع إدارات الدولة ومؤسساتها.

٣ ــ يختار رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ويقبل استقالته وينهي عمله بمرسوم.

٤ ــ يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويقبل استقالتهم وينهي عملهم بمرسوم يصدر بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وتلي استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إنهاء عمله، استقالة الحكومة أو إنهاء عملها بكاملها.

٥ ــ تصدر أعمال رئيس الجمهورية بمرسوم.

٦ ــ تحمل المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، والمراسيم العادية توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، باستثناء المرسوم الذي يتضمن تعيين مجلس الوزراء أو قبول استقالة أو إنهاء عمله فيوقعه رئيس الجمهورية وحده.

أما مراسيم تعيين الوزراء، وقبول استقالتهم، أو إنهاء عملهم، فيوقعها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

وأما المراسيم ذات الصفة الدستورية أو التشريعية، فتحمل إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية توقيع رئيس مجلس الوزراء[٤٤].

□ □ □

كان صدى انقلاب الزعيم سيئاً في لبنان نظراً للصداقة المتينة التي كانت تربط رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، بالرئيس القوتلي. وكان رياض الصلح يستند على القوتلي، لذلك أخذت الصحف اللبنانية المقربة من رياض الصلح تهاجم الانقلاب بضراوة أثارت غضب الزعيم، فأرسل سكرتيره الخاص، نذير فنصة، محملاً بمذكرة رسمية موجزة، للسلطات اللبنانية، سلمها فنصة إلى وزير الخارجية حميد فرنجية، فيها تهديد واضح بأنه إذا لم تكف الصحف اللبنانية عن مهاجمة النظام السوري، وإذا لم يكف رياض الصلح عن إظهار عدائه لحسني الزعيم، فإنه سيحتل لبنان خلال ٢٤ ساعة اضطرب حميد فرنجية، واحتار ماذا يفعل، فاتصل رأساً برئيس الوزراء رياض الصلح وأبلغه نص الرسالة، فقال له رياض الصلح: ابق فنصة عندك وأنا سأحضر حالاً. وصل رياض الصلح إلى مكتب حميد فرنجية وهو يغلي ويزبد. ولما اطلع على الرسالة صرخ في وجه نذير فنصة قائلاً: «ولاه. قل لمعلمك إذا كان ابن... فليتفضل ويحتل لبنان»[٤٥]

وتعرضت العلاقات اللبنانية ــ السورية، في عهد الزعيم، لخضة ثانية بسبب مقتل العميل

كامل حسين على يد الضابط السوري أكرم طبارة.

كان كامل حسين ثرياً لبنانياً، عمل وسيطاً وسمساراً لبيع الأراضي العربية لليهود في شمال فلسطين، وكان يدل رجال الهاغانا والإرهابيين اليهود على المقاتلين الفلسطينيين، ويتجسس على الجيش السوري وتحركاته. ويقوم بتهريب المواد الغذائية إلى الصهاينة. وكانت سورية تطارده وتبحث عنه، وصدف أن عثرت عليه دورية سورية في منطقة من الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية. أفلت واجتاز الحدود اللبنانية، فأطلقوا عليه النار وقتلوه. وألقى الدرك اللبناني القبض على عناصر الدورية السورية. وأقامت السلطة اللبنانية الدنيا وأقعدتها. واعتبرت عمل الضابط السوري اعتداء على سيادة لبنان، وأن سورية تحاول فرض سلطتها على لبنان، ورفضت إطلاق سراح الضابط ورفاقه، وتدهورت الأمور بين الدولتين ووصلت إلى نقطة الانفجار. ولتطويق ذيول الحادث تشكلت لجنة تحكيم مصرية سعودية مؤلفة من الشيخ عبد العزيز بن زيد، وزير السعودية المفوض في سورية ولبنان، ومحمد وجيه رستم وزير مصر المفوض في لبنان، والدكتور وحيد رأفت مستشار الرأي لوزارة الخارجية المصرية. وبعد أن اطلعت اللجنة على ملابسات الحادث، رأت وجوب إطلاق سراح الموقوفين السوريين. وقالت في قرارها الصادر في الأول من حزيران/ يونيو إن ما يهون من شأن الحادث، وما صاحبه من عدم تحرز اعتقاد الضابط أكرم طبارة أنهم يلاحقون شخصاً متهماً بالخيانة للعرب وبالتجسس عليهم لحساب اليهود.

وانتهت القصة بإطلاق سراح الضابط ورفاقه، وطوي الموضوع.

مصر، كانت قلقة على صحة الرئيس شكري القوتلي وسلامته، أرسلت وفداً إلى دمشق يحمل رسالة شفوية من ملكها إلى حسني الزعيم، يطلب فيها مقابلة القوتلي للاطمئنان على صحته، وإطلاق سراحه. ويسأل عن موقف الزعيم من مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب.

السعودية التي تكره الهاشميين، كانت تعمل لإبعاد سورية عن الأردن والعراق. وتقوم بالاتصال بالسياسيين والضباط السوريين، من أجل هذه الغاية، علمت بما كان يحضره الزعيم، وأبلغت الرئيس القوتلي بذلك فلم يهتم للأمر.

الملك عبد الله، ملك الأردن، أرسل وفداً إلى دمشق والأمل يحدوه بتحقيق حلمه.

العراق، الذي كان يقوم بنشاط كبير وسري، في سورية، ويراقب أوضاعها بدقة وانتباه شديدين بواسطة مبعوثيه الدبلوماسيين، في المفوضية العراقية بدمشق، ومن يتعاون معهم سراً من السوريين. رصدت عيون رجاله ما يقوم به حسني الزعيم. وسارع الوزير والسياسي طه الهاشمي، الذي كان موجوداً في دمشق، ونقل للرئيس القوتلي ما توصل إليه من معلومات في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، وأبدى له قلقه مما شاع بأن حسني الزعيم ذهب إلى القنيطرة، وحرض الضباط على توقيع مضبطة. وحذره منه. وطلب إخراجه من الجيش، فوراً[٤٦]

وعندما زار عزام باشا، أمين جامعة الدول العربية المفوضية العراقية أثناء زيارته لدمشق التي بدأت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٩. حرّضه طه الهاشمي على حسني الزعيم وطالبه أن تتخذ الجامعة خطة تجاهه لأنه لا يضمن أي اطمئنان في سورية. وهو لا يتورع بأن يمد يده إلى فرنسا أو تركيا، وليس في مصلحة الجامعة أن يتولى الحكم مثل هذا الرجل في سورية[٤٧] وعند وقوع الانقلاب، أرسل نوري السعيد إلى دمشق جمال بابان ليتصل بحسني الزعيم ويحدثه بالاتحاد مع العراق، وتحقيق مشروع الهلال الخصيب، لكن الزعيم أبدى رغبة في عقد اتفاق عسكري مع العراق، وقدم لائحة مقترحات في هذا الشأن.

وحينما أطلع نوري السعيد على مقترحات حسني الزعيم وجدها غامضة وعامة، فأراد أن يتحقق عنها بنفسه ولذلك حضر إلى دمشق في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٩ واجتمع بالزعيم ولم يفز منه بطائل لأن حسني الزعيم كان يعرف نواياه، ونوايا الملك عبد الله، وموقفيهما من سورية. وقال لسكرتيره نذير فنصة لن أفرط باستقلال سورية. وأنا في ذلك على اتفاق مع أكثر السياسيين القدامى. وإنني أسرّ إليك إذا واصلوا مضايقتنا، واستمروا في ضغوطهم، وحشودهم على حدودنا فلن أتأخر لحظة من الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي ليصبح لنا حليفاً في محنتنا، ولتندلع بعدئذٍ الحرب العالمية الثالثة هنا من دمشق[٤٨].

وعلى نحو غير متوقع قام الزعيم في الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٤٩ بزيارة إلى مصر دامت يوماً واحداً، اجتمع خلالها بالملك فاروق.

وقد أراد من هذه الزيارة، كما جاء في البلاغ الرسمي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء «توكيد ما تكنه سورية حكومة وشعباً لمصر وجلالة مليكها المعظم من أسمى

عواطف الإخاء والإجلال»[٤٩]

واعتبرت مجلة «المصور» المصرية، في تعليقها على هذه الزيارة أنها أبرع، «كوه» سياسي لعبه الزعيم.

وأن هذه الزيارة قضت على كل التقولات التي كانت تتردد عن موقف سورية الجديدة، كما أنها سوّت كل شيء بحيث لم يبق مجال للكلام عن سورية الكبرى، أصبحت سياسة سورية منسجمة مع سياسة مصر[٥٠].

وعلى الرغم من قصر عمر حكم الزعيم ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٩/ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٤٩ ـ فإنه حقق انجازات كبيرة جداً لم تعرف لها البلاد مثيلاً.

منها:

أولاً: إنشاء مكتب للمظالم في مقر القيادة العامة للبحث في الشكاوى المرفوعة إلى القيادة العامة[٥١].

مهمته دراسة الشكاوى ووضع الحلول النهائية لها، وإحالتها إلى القيادة العامة. ويخول أعضاء المجلس الاتصال مباشرة بالإدارات العامة دون التقيد بقواعد التسلسل الإداري، ويكلف المسؤولون في الإدارات العامة بتأمين مطالبهم بسرعة وتقديم كل مساعدة قد تفيدهم في أداء مهمتهم.

يتمتع المكتب أثناء تحقيقاته مع الأشخاص العاديين والرسميين بسائر الصلاحيات المعطاة قانوناً لقضاة التحقيق، عدا التوقيف.

ويحق للمكتب أن يدعو موظفاً أو أي شخص عادي آخر للاستفادة من خبرته في الشؤون الفنية والمسلكية. ويحق له أن يوجه مذكرة دعوة لأي شخص من أجل الإدلاء بشهادته أو معلوماته في القضايا المعروضة أمامه وإذا تمنع الشخص المدعو عن الحضور جاز إرغامه على الحضور وذلك بمذكرة إحضار تنفذ بمعرفة رجال الأمن.

كما يحق للمكتب أن يقرر الدخول إلى المنازل بغية تحريها إذا استلزمت ضرورات التحقيق ذلك، برفقة مختار المحلة.

ويحق له الانتقال إلى أي مكان ضمن الحدود السورية، ليحقق فيه حسب الضرورة.

كلف رجال الأمن العام، وقوى الشرطة والدرك، وأفراد الشرطة العسكرية بتأمين طلبات هيئة المكتب وتنفيذها فوراً.

تشمل صلاحيات مكتب المظالم جميع المناطق السورية، ويتولى التحقيق في شؤون مختلف الموظفين من مدنيين وعسكريين.

أعلن مكتب المظالم عن مباشرة أعماله ببيان أذاعه القاضي رشدي الحامد، في التاسع من أيار/ مايو ١٩٤٩.

وكان الزعيم أصدر مرسوماً يقضي بتأليف لجنة تحقيق في سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع[٥٢].

تألفت هذه اللجنة من خليل رفعت رئيساً، وعبد الوهاب الطيب والمقدم عزيز عبد الكريم وأكرم الحوراني ورزق الله الإنطاكي أعضاء. ومهمتها التحقيق:

في ما قام به أحمد الشراباتي، من سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، وما ينتج عنه من إثراء غير شرعي خلال مدة وجوده في وزارات المعارف والاقتصاد والدفاع، منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨[٥٣]

ثانياً: إحداث مديرية عامة للدعاية والنشر[٥٤] مرتبطة برئيس مجلس الوزراء.

تتألف هذه المديرية من: مديرية الدعاية ــ دائرة النشر والدراسات ــ دائرة الإذاعة.

تتناول اختصاصات مديرية الدعاية ما يلي:

١ ــ توجيه الأفكار عن السيادة والاستقلال وخدمة الوطن.

٢ ــ تزويد وكالات الأنباء البرقية بالأخبار اللازمة.

٣ ــ مراقبة الأفلام وروايات التمثيل، والاشراف عليها وتوجيهها بالاتفاق مع المراجع المختصة.

أما دائرة النشر والدعايات فتختص بما يلي:

١ ــ مراقبة المطابع والطباعة والمكتبات وغرف المطالعة العامة والصحافة وجميع المطبوعات الدورية والإشراف عليها وتنظيم شؤونها.

٢ ــ تنظيم الصلة بين جميع الوزارات والإذاعات والمؤسسات العامة من جهة، وبين الصحف الدورية ووكالات الأنباء سواء أكانت وطنية، أو أجنبية، وفي كل ما له علاقة بالتوجيه، وتوزيع الإحصاءات أو البلاغات والإعلانات والمعلومات والمقالات والأخبار والتصحيح والتكذيب والرد.

٣ ــ جمع المعلومات وتصنيف وحفظ مطبوعات كاملة للصحف والمجلات والمطبوعات والنشرات.

٤ ــ جمع كل ما له علاقة بتاريخ سورية في الماضي والحاضر، وما له علاقة بالنواحي الثقافية والاقتصادية من معلومات وتهيئة إحصاءات لإمكانيات البلاد في جميع النواحي، ووضع نشرات دورية أو مؤلفات في المواضيع التي ترى الحكومة توجيه الأنظار إليها أو الدعاية لها.

يجب الإشارة إلى أن المديرية العامة للدعاية والنشر، حلّت محل مديرية المطبوعات والإذاعة الملحوظة في ملاك وزارة الداخلية.

ثالثاً: حل الأوقاف الذرية ومنع إنشاء الوقف الذري أو المشترك، وبطلان كل حكم ينشيء وقفاً من هذا النوع، وبطلان تسجيله في السجل العقاري.

ويقصد بالوقف الذري ما وقفه الواقف على نفسه أو على شخص أو أشخاص معينين وذراريهم. على أن يؤول إلى جهة من جهات الخير عند انقراض الموقوف عليهم ويقصد بالوقف المشترك، ما حُبست أعيانه لجهة خير، وللأفراد الذراري معاً.

رابعاً: حلّ الأحزاب وختم مكاتبها بالشمع الأحمر، ومنع الموظفين من الانتماء إلى حزب سياسي أو القيام بأي نشاط سياسي غير ناشيء عن واجب الوظيفة.

وتفرض عقوبة العزل حتماً في حال مخالفة الموظف ذلك. ولا يجوز لأحد أن يمارس وظيفة عامة ما لم يكن مكلفاً بها بموجب مرسوم أو قرار تعيين صادر عن السلطة المختصة، وأقسم

اليمين التالية (أقسم بالله بأني أقوم بواجبات وظيفتي بشرف وأمانة، وأني غير منتسب الآن إلى حزب سياسي، ولن أقوم بأي نشاط سياسي ما دمت مستوظفاً).

وأعطي الموظفون مهلة ١٥ يوماً من تاريخ نشر قانون حلّ الأحزاب لقطع علاقتهم بالأحزاب والجمعيات السياسية. وبعد انتهاء المهلة تطبق بحقهم عقوبة العزل.

خامساً: كانت ذروة أعمال الزعيم إعطاء المرأة حق الانتخاب. والثورة التشريعية والاجتماعية المتمثلة بإصدار القانون المدني، وقانون البينات وقانون العقوبات، وقانون التجارة. وكانت البلاد في أشد الحاجة إلى هذه القوانين في كل نواحي حياتها.

ولم ينس الزعيم الجيش، وهو الذي ثار دفاعاً عنه وعن كرامته، فأعلن اعتبار اليوم الأول من تموز/ يوليو ١٩٤٩ يوماً للجيش تجمع فيه التبرعات لزيادة عدده وتجهيزه بالسلاح والعتاد. وتعقد لذلك الاجتماعات، وتقام الحفلات[٥٥]

في مقابل هذه الانجازات الكبيرة أُخذ على عهد حسني الزعيم المآخذ التالية:

١ ـ تسليم أنطون سعادة، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى السلطات اللبنانية.

وكان الزعيم سعادة، لجأ إلى سورية هرباً من ملاحقة السلطات اللبنانية له وسعيها لإلقاء القبض عليه ومحاكمته. وقد استقبله حسني الزعيم أكثر من مرة، وقدم له مسدسه الخاص من باب التكريم.

وكان تسليم سعادة نتيجة لضغوطات تعرض لها من أكثر من جهة. من رئيس وزرائه محسن البرازي، الذي كانت تربطه برياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، رابطة الصداقة والمصاهرة. فكلاهما متزوج من سيدة من آل الجابري الحلبية العريقة.

وفي خلال إحدى زيارات محسن البرازي الكثيرة إلى لبنان، تمنى عليه رياض الصلح العمل على تسليمه سعادة. وكان للبرازي تأثيره العجيب على حسني الزعيم حتى قيل أن الزعيم كان طفلاً كبيراً أمامه. وقدرة البرازي على لجمه وتسديد خطواته تفوق أية قدرة على الآخرين[٥٦]

وساهم الملك فارق، ملك مصر، مساهمة فعالة في الضغط على حسني الزعيم وأرسل إليه رسوله الخاص الأميرلاي محمد يوسف، على طائرة خاصة ليعلمه أن لدى دوائر

الاستخبارات المصرية معلومات موثوقة تدل على أن حركة سعادة حركة بريطانية(٥٧).

كما مارس الضغط عليه الشيخ بشارة الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس وزرائه رياض الصلح.

وكان للأمير عادل أرسلان يداً في الموضوع، وهو من وزراء حسني الزعيم ورجاله المقربين والمساهمين فيما بعد بتشويه سمعته بما لفق من روايات عنه.

٢ ــ تسمية عديله نذير فنصة، سكرتيراً خاصاً له، من المرتبة الثالثة، خلافاً للقانون، وهي مرتبة رفيعة قلَّ من نالها من الموظفين في تلك الأيام(٥٨)، وكان يصطحبه معه في زياراته الرسمية. ويرسله في مهمات خاصة بمفرده أو ضمن الوفود. فكان ضمن وفد بعثة الشرف التي توجهت إلى مصر لشكر الفاروق، لإيفاده بعثة الشرف الملكية لتهنئة الزعيم بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية(٥٩)

وإيفاده لمفاوضة ملكي مصر والسعودية، وشراء أسلحة من فرنسا بالسمسرة وكان نذير فنصه، بنظر الكثيرين، أحد الأسباب الرئيسية في الانقلاب على حسني الزعيم.

٣ ــ اتهامه بموافقته على مرور خط أنابيب بترول شركة التابلاين ضمن الأراضي السورية.

والحقيقة، لم يكن للزعيم أي دور في هذا الموضوع. وهذا ما تؤكده شهادة أسعد الكوراني، الوزير في حكومة حسني الزعيم، التي أقرت المشروع

قال الكوراني: «في إحدى جلسات مجلس الوزراء قال حسن جبارة بوصفه وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، أن الخزانة العامة في عجز من العملات النادرة. وخط البترول العراقي، هو موردها الوحيد منها، فيجب تصديق خط البترول المعروف باسم التابلاين بعد الاتفاق عليه مع السعودية، صاحبة البترول، وبعد إقرار مروره من الأردن ومن لبنان، وقال أنه يترك الأمر لنا ولا يتدخل فيه. إذا رأينا الفائدة في إقراره أقررناه وإلّا رفضناه. فتركنا الأمر من الناحية الوطنية للأمير عادل أرسلان، وانتظرنا رأيه. فقال بعد تفكير أنه لم ير قبلاً في إقرار مرور الخط من سورية، ما يضر بسيادتنا، ولا يرى الآن شيئاً من ذلك. وقد أخذنا برأيه لأننا في الواقع لم نجد في إقرار المشروع أي ضرر قومي، وأما الفائدة الاقتصادية منه فظاهرة.

هذا الذي جرى بحضوري لم أر لحسني الزعيم أي تأثير في إقرار ذلك الاتفاق(٦٠).

٤ ــ اتهامه بالاجتماع بوزير خارجية إسرائيل موشي شاريت (شرتوك) بصورة سرية في فندق بلودان.

وقد أوضح أسعد الكوراني حقيقة الأمر، وفند أكاذيب ومزاعم الأمير عادل أرسلان[٦١]، وضابط المخابرات السوري سامي جمعة[٦٢].

قال الكوراني: «.. في إحدى الجلسات افتتح حسني الزعيم جلسة مجلس الوزراء بأن المطلوب منه الاجتماع برئيس وزراء إسرائيل أو وزير خارجيتها، وسألنا الرأي في هذا الطلب. وكان هادئاً جداً في عرض الأمر والسؤال عنه، فأجاب فوراً الأمير عادل أرسلان بكل هدوء كذلك، أن الاجتماع مبدئياً مما لا يضر، ولكن يخشى أن تفسره إسرائيل باعترافنا بها فيرى من الأسلم عدم قبوله. وعلق على كلامه خليل مردم بك وزير المعارف، بالتأكيد، فقال الزعيم أنه يأخذ بهذا الرأي، وطوى هذه القضية، ولم يفتح موضوعها بعدئذ»[٦٣].

٥ ــ إن الانقلاب كان خديعة لتمرير المخططات التي كانت الحكومة السابقة تقف في وجهها وهي توقيع اتفاقية التابلاين، وتوقيع اتفاقية التسوية النقدية مع فرنسا، وتنازل سورية عن نهر الدان الذي يغذي نهر الأردن وإسرائيل ومياهه وينابيعه أكثر من مياه نهر الأردن[٦٤].

وهذا الكلام لم يرد على لسان أحد ممن تحدثوا عن انقلاب الزعيم وهم كثر. وقد انفرد به الدكتور معروف الدواليبي دون غيره.

وهناك قول لافت وخطر جداً ذكره عبد اللطيف يونس في مذكراته وهو: قيل أن محسن البرازي كان سكرتير الجمعية الكردية العالمية، وقد أثبت صفته هذه في مقال كتبه في مجلة «المقتطف» في الثلاثينيات دفاعاً عن الفكرة الكردية التي تحلم بإقامة دولة كردية تضم الأكراد في تركيا وسورية والعراق وإيران. وأن هذا الحلم هو الذي دفعه لتشجيع حسني الزعيم للقيام بالانقلابه واستلام السلطة. وكلاهما كردي، ليكون الحكم في سورية سنداً لتلك الفكرة ومنطلاقاً لها[٦٥].

وقبل أن نترك القلم من يدنا، ونطوي صفحة الحديث عن عهد الزعيم نحب أن نقف وقفة قصيرة، وضرورية، مع مايلز كوبلاند وكتابه «لعبة الأمم» وما فيه من مغالطات وأقوال غير صحيحة عن انقلاب حسني الزعيم قال كوبلاند: قدمت تقريراً لكيلي قلت فيه أن القوتلي

وأعوانه لا يريدون تحرير النظام السياسي في سورية. قال كيلي: إن أمامنا عملين لا ثالث لهما. وكان يقصد أن يحدث تغيير سياسي في سورية، يتولى الحكم فيه حفنة من الانتهازيين أو أن يقوم الجيش السوري بتشجيع منا بانقلاب يتولى به الحكم حتى يصبح في الامكان إحلال ثورة سلمية بدلاً عنه[٦٦]

ورداً على كلام كوبلاند نقول:

«إن انقلاب حسني الزعيم لم يكن بقصد إحداث تغيير سياسي في سورية، بل ثأراً لكرامة الجيش. قال أسعد الكوراني، وهو من المقربين من حسني الزعيم ومن كثيرين من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب: «من الفائدة أن أروي تكراراً ما سمعته من كثير من الضباط، ومنهم من كان في موقع القيادة، وكان من الأركان، من أسباب الانقلاب، وأسباب اتفاقهم، بل اتفاق الجيش عليه مع حسني الزعيم فلم أسمع منهم سوى ثورتهم على اتهامهم بالسرقة بالسمنة والحملة عليهم بالتقصير في حرب فلسطين.. أما وقوع الانقلاب بترتيب من الولايات المتحدة فلم يكن موضع البحث في تلك الأيام»[٦٧].

وقال كوبلاند: تولى الاشراف على هذه العملية فريق «سياسي تنفيذي» يرأسه الميجور ميد الذي وثّق علاقته مع حسني الزعيم. وقام الميجور ميد باقتراح الانقلاب العسكري على حسني الزعيم[٦٨]

وهذا الكلام غير صحيح بالمرة، فالذي طرح فكرة الانقلاب هو المقدم إبراهيم الحسيني، كما ذكرنا، في الصفحات السابقة.

ومن جهة أخرى أن الزعيم أطلع السفارة الفرنسية بحركته قبل ساعات من وقوعها ليضمن تأييد دولة أجنبية واحدة على الأقل. ولو كان لأميركا ضلعاً في الانقلاب، كما يدّعي كوبلاند، لما كان ثمة حاجة لأن يُعلم الزعيم فرنسا بحركته. كان يكفيه دعم أميركا له.

ونبقى مع كوبلاند وتخرصاته وشطحاته وقوله: إن عدداً من ضباط حسني الزعيم نجحوا في إزاحته يوم ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩، يرأس هؤلاء الحناوي شكلياً ولكن فعلياً كان زعيمهم هو الكولونيل أديب الشيشكلي. فقد حاصر الشيشكلي قصر حسني الزعيم وقبض

عليه وأعدمه فوراً ثم قام بدفنه في المقبرة الفرنسية[٦٩]

ليس في هذا الكلام الملفق ذرة من الحقيقة. فأديب الشيشكلي لم يشارك في الانقلاب وكان حين وقوعه مسرحاً ومقيماً في قريته الشويحة تحت الإقامة الجبرية. وأعيد للخدمة بعد نجاح انقلاب سامي الحناوي ومصرع حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي.

والضباط الذين خططوا للانقلاب وجهزوا خطته، ونفذوه هم الزعيم سامي الحناوي والعقيد علم الدين قواص والمقدم أمين أبو عساف والرؤساء محمد معروف وعصام مريود وخالد جادا ومحمد الرفاعي ومحمد ذياب وحسين الحكيم والملازم الأول فضل الله أبو منصور والرئيس فريد سيد درويش والملازمان مصطفى كمال مالكي وجميل أسعد[٧٠].

والذي حاصر قصر الزعيم، حسب خطة توزيع المهمات، قوة مؤلفة من ٦ مصفحات و٣٠ جندياً بقيادة الملازم الأول فضل الله أبو منصور ومعاونه الملازم الأول مصطفى الدواليبي. وكانت مهمة هذه القوة القبض على الزعيم واعتقاله حياً وإحضاره إلى الأركان لتقرير مصيره[٧١].

وتمَّ إعدام الزعيم على يد الضابطين عصام مريود وفضل الله أبو منصور[٧٢]، قبل أعادة الشيشكلي إلى الخدمة.

الهوامش

(١) **مذكرات طه الهاشمي**، ج ٢، ص ٢٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ٩٥.
(٥) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ١٨١.
(٦) المصدر نفسه، وكذلك دارم الطباع ــ الدكتور عزة الطباع، **رجل وعصر**، ص ٥٨.
(٧) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٩٣.
(٨) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ١٨٦.
(٩) **مجلة المصور**، العدد ١٢٧٩، تاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) دارم الطباع، **الدكتور عزة الطباع رجل وعصر**، ص ٥٨.
(١٢) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٢٠.
(١٣) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٧١.
(١٤) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٠٣.
(١٥) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٨٢.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(١٧) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٢٠.
(١٨) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٧٤.
(١٩) مطيع النونو، عسكريون يرون أكرم الحوراني جنرالاً لا يرتدي ثباباً مدنية، **جريدة الحياة**، العدد ١٤٩٦٠، تاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
وكذلك: محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٠٩.
(٢٠) بلاغ رقم ٢، تاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠.
(٢١) بلاغ رقم ٤، تاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠.
(٢٢) بلاغ رقم ٥، تاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠.
(٢٣) بلاغ رقم ٧، تاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠.
(٢٤) خالد شاكر، **من وحي الانقلاب**، ص ٨٠.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٣.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٢٧) أمين عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٠٥.
(٢٨) أمر عسكري رقم ٢، تاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٩.
(٢٩) مرسوم تشريعي رقم ١، تاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.

(٣٠) المرسوم التشريعي رقم ٢، تاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٣١) خالد شاكر، **من وحي الانقلاب**، ص ٨٧.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٢.
(٣٤) مرسوم رقم ٢، تاريخ ١ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٣٥) مرسوم رقم ٥، تاريخ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٣٦) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٠٨.
(٣٧) مرسوم رقم ٢٠٩، تاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٣٨) مرسوم رقم ٢١٣، تاريخ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٣٩) مرسوم رقم ٢١٤، تاريخ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٤٠) مرسوم رقم ٢٢٠، تاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٤١) مرسوم رقم ٢٢٦، تاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٩.
(٤٢) مرسوم رقم ٢، تاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٩.
(٤٣) مرسوم رقم ٣، تاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٩.
(٤٤) مرسوم تشريعي رقم ١ تاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٩.
(٤٥) رسائل تقي الدين الصلح إلى زهير عسيران، **مجلة الشراع، العدد ٣٥٨، تاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩**
(٤٦) **مذكرات طه الهاشمي**، ج ٢ ص ٢٦٠.
(٤٧) المصدر نفسه ص ٢٧٦.
(٤٨) نذير فنصة أيام حسني الزعيم، مجلة **المجلة**، العدد ٧ تاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٠.
(٤٩) خالد شاكر **من وحي الانقلاب**، ص ١١٠.
(٥٠) **مجلة المصور**، العدد ١٢٨١، تاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.
(٥١) تألف المكتب من القاضي رشدي الحامد والرئيس أكرم شكر والأستاذ شاكر السباعي.
(٥٢) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٩٨.
(٥٣) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٢٠.
(٥٤) المرسوم رقم ٣٩، تاريخ ١ أيار/ مايو ١٩٤٩.
(٥٥) رضا صافي **علي جناح الذكرى**، ج ٤، ص **٢٣٩**.
(٥٦) مطيع السمان، **وطن وعسكر**، ص ٣٢٢ وما بعدها.
(٥٧) سهيل رستم، سعادة في دمشق، مجلة **البناء**، العددان ٩٨١ و٩٨٢، تاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩.
(٥٨) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٠٤، ٢١٢.
(٥٩) مجلة **المصور**، العدد ١٢٩٢، تاريخ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٩.
(٦٠) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٠١.
(٦١) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**.
(٦٢) سامي جمعة، **أوراق من دفتر الوطن**.
(٦٣) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٠١.

(٦٤) **مذكرات الدكتور معروف الدواليـي**، ص ص ١٣١.
(٦٥) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٢٤٥.
(٦٦) **مجلة روز اليوسف**، العدد ٢١٥٠، تاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٦٩. وكانت المجلة تناوت الكتاب في صفحاتها قبل أن يصدر بطعته العربية.
(٦٧) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ١٩٣.
(٦٨) **مجلة روز اليوسف**، العدد ٢١٥٠، تاريخ ٢٥ آب/ أغسطس، ١٩٦٩.
(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٣٧.
(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

الانقلاب الثاني سامي الحناوي
١٩٤٩/٨/١٤ - ١٩٤٩/١٢/١٩

يذكرنا انقلاب سامي الحناوي على الزعيم حسني الزعيم، في الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، بالمثل العربي القائل: «سمِّن كلبك يأكلك». فالزعيم هو من صنع الحناوي. وكان معروفاً في أوساط الجيش أن الحناوي من بطانة الزعيم، ورَجُله.

كان الحناوي برتبة مقدم، فرفعه الزعيم إلى رتبة عقيد ثم زعيم خلال عام واحد. وجعله قائداً للأركان. وكثيراً ما قال الزعيم لزوجته: أنا واثق ثقة عمياء في سامي الحناوي، إنه رجلي[1].

ولو أن الحناوي «باس» يد الزعيم ألف مرة، ووضعها على رأسه، لما وفاه حقه لما للزعيم عليه من أفضال.

روى العقيد أنطون البستاني لصديقه أسعد الكوراني، واقعة حصلت معه تبيّن بعض أفضال الزعيم على الحفاوي. مفادها، أنه لما كان مرافقاً للجنرال الفرنسي، زاره الزعيم ظهر أحد أيام الصيف، وكان الحرّ فيه شديداً وكان البستاني يسكن في منزل يقع في طابق مرتفع. فلما صعد إليه الزعيم كان العرق يتصبب منه. وسبب زيارته في ذاك الوقت كان رجاءه منه أن يكلم الجنرال بترفيع الضابط سامي الحناوي لأنه تقرر عدم ترفيعه من الهيئة التي تنظر في ترفيع الضباط، وهو إنسان فقير في أشد الحاجة إلى زيادة الراتب. بالإضافة إلى ما يربحه

معنوياً بالترفيع. ولم يغادر منزله إلّا بعد أن أخذ منه عهداً قاطعاً بملاحقة ترفيع الحناوي عند الجنرال لأنه هو الوحيد الذي يملك قانوناً حق تعديل قرار اللجنة. وقد قام البستاني بتحقيق طلب الزعيم. وتمّ ترفيع الحناوي بكثير من الصعوبة[٢]

وتشير الأصابع إلى شخصين كان لهما الدور الأساسي في التحريض وتهيئة الأجواء لهذا الانقلاب. أكرم الحوراني والدكتور أسعد طلس.

أكرم مدفوعاً بعاملين الأول مزاجيته المتقلبة التي تنم عن طبعه، وحبه للزعامة والنفوذ. والثاني الثأر لمقتل أنطون سعادة، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي.

والذي جعلنا نعتقد هذا الاعتقاد، أقوال جمعناها من هنا وهناك وربطنا ما بينها، نضعها تحت الأنظار.

١ ــ كان أكرم الحوراني قبل تأسيس حزبه [العربي الاشتراكي] قومياً سورياً.

ذكر الشاعر الكبير عمر أبو ريشة، أنه قبل تسليم سعادة بيوم، أتى إليه أكرم الحوراني باكياً يرجوه إبلاغ القوميين أن حسني الزعيم قرر تسليم سعادة إلى السلطات اللبنانية. ثم قال: لقد قمت بالمهمة[٣] ولم نعلم أن أكرم بكى مرة في عمره على أحد من سياسيي سورية لما حلّ بهم.

٢ ــ من أوائل الذين أخذوا يبثون فكرة الانقلاب، ويتصلون بالضباط لهذه الغاية، الضابط عصام مريود وهو قومي سوري، وعصام من أصدقاء أكرم الحوراني القدامى الصادقين. وكانا يتصلان معاً بالضباط تحضيراً للانقلاب. حدثنا الضابط محمد معروف، وهو أحد الانقلابيين قال: كنت قد أصبحت قريباً من دمشق، وحين بدأت الشائعات تتردد وتصلنا عن مساوىء العهد وعن حسني الزعيم وبطانته. وكان من أكبر مروّجي الشائعات أكرم الحوراني. وكانت تربطني به وعصام مريود صداقة حميمة. كنت على اتصال دائم بالرئيس الطيار عصام مريود.

وكان عصام مريود يحمل لأديب الشيشكلي، ولي رسائل من أكرم الحوراني. وفي يوم دعاني عصام إلى العشاء في مقهى يدعى «الطاحونة الحمراء» على ضفاف بردى. دخلت متأخراً بعض الوقت وكان معه على الطاولة أكرم الحوراني، وكان الحوراني، يستهوي جليسه بأسلوبه اللبق، وحججه القوية، وكانت نقمته تنصب، بالدرجة الأولى وبصورة

قوية، على حسني الزعيم ومحسن البرازي ولن أنسى أنه في نهاية الاجتماع. وبعد أن شرب «أبو رشيد»[٤] وشربنا معه الكثير من العرق، دمعت عيناه وقال: لن يترك حسني الزعيم لا شرف ولا مال إلّا سوف يستبيحه.. وتتابعت بعد ذلك الاتصالات بيننا وبينه[٥] أما الدكتور أسعد طلس، فكان مدفوعاً بحب الانتقام من محسن البرازي ومن ورائه حسني الزعيم، ثأراً لكرامته، وما ناله على يد البرازي من ذل وإهانة.

فعندما شكّل البرازي الوزارة في السادس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤٩، وجمع بين الرئاسة وحقيبة وزارة الخارجية، قام بعملية تطهير واسعة في الخارجية شملت، أول ما شملت الدكتور أسعد طلس. فجرّده من جميع مناصبه في الخارجية والدفاع، وأعاده إلى سلك التعليم. ولدى التدقيق في ملفه الشخصي، تبيّن أنه عندما كان وزيراً مفوضاً لسورية في إيران أبلغ الخارجية السورية أن منزله في طهران قد سرق. وطلب تعويضاً عن المسروقات. إلّا أن وزارة الخارجية الإيرانية، أبلغت دمشق أن طلس كاذب. وأرفقت ذلك بتحقيق من الشرطة الإيرانية، يثبت أنه باع محتويات منزله إلى أشخاص إيرانيين ذكرت أسماءهم، ثم ادعى أنه سرق.

وكانت ردة فعل أسعد طلس شديدة. فأخذ يوغر صدر عديله سامي الحناوي ضد الزعيم. واعتبر الكثيرون أن قضية طرد أسعد طلس من الخارجية كانت الشرارة الأولى التي حركت الانقلاب. لأنه لم يسكت على ما اعتبره إهانة لحقت به. وصمم بالتعاون مع عديله سامي الحناوي على الانتقام، وانتقم فعلاً[٦]

ومما يؤكد صحة وجهة نظرنا عن دور أكرم الحوراني وأسعد طلس في الانقلاب ما ذكره محمد معروف في مذكراته، أن الكثير من البلاغات والمراسيم التي أصدرها المجلس الحربي كانت بقلم أكرم الحوراني وأسعد طلس[٧].

□□□

أثمرت الاتصالات التي كانت تجري في الخفاء بين الضباط، إلى تكوين مجموعة جاهزة للقيام بالانقلاب. عقدت هذه المجموعة اجتماعاً ليل الخميس، الحادي عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، حضره الزعيم سامي الحناوي والعقيد علم الدين قواص والمقدم أمين أبو عساف والرؤساء محمد معروف وعصام مريود وخالد جادا ومحمد الرفاعي ومحمد ذياب

وحسين الحكيم والملازم أول فضل الله أبو منصور والرئيس فريد سيد درويش والملازمان مصطفى كمال مالكي وجميل أسعد[٨].

وبعد أن أقسموا اليمين، وتدارسوا الخطة الموضوعة، وتمّ الاتفاق عليها، فاجأهم الحناوي بطرح خطة بديلة تقضي باغتيال الزعيم بواسطة كمين ينصب له على طريق بلودان ـ دمشق، عند رجوعه مع البرازي من حفلة الصليب الأحمر. واقترح أن يقوم بهذه المهمة الرئيس محمد معروف والرئيس عصام مريود[٩] وافقه عليها أكثر الحاضرين، وعارضها المقدم أمين أبو عساف ومحمود الرفاعي. لكن الحناوي سرعان ما تراجع عن خطته.

وفي منتصف ليل الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، انطلقت قوات الانقلابيين صوب دمشق، ثم انقسمت إلى عدة مجموعات أخذت طريقها إلى الأماكن المحددة لها، وهي: قصر سكن الزعيم، بيت رئيس الوزراء محسن البرازي، بيت المقدم إبراهيم الحسيني آمر الشرطة العسكرية، بيت نذير فنصة سكرتير حسني الزعيم، البنك السوري، الهاتف المدني، القلعة، الشرطة العسكرية، مدير الأمن العام، الإذاعة، الأركان العامة.

وتمكنت القوة التي توجهت إلى بيت الزعيم من اعتقاله، وهو بملابس النوم، بعد أن خانه حراسه وباعوه بالأصفر الرنان[١٠]

وكان الضابط خالد جادا، وهو شركسي الأصل، اجتمع قبل يوم من الانقلاب مع رئيس حرس بيت الزعيم، وهو شركسي مثله، وسلمه ما بين الثلاثين إلى خمسين ليرة ذهبية إنكليزية، واتفق معه على الانسحاب من بيت الزعيم في منتصف ليل الرابع عشر من آب/ أغسطس، مع أكبر عدد ممكن من الحراس. وكلهم شركس، وأن يعطّلوا قبل انسحابهم الأسلحة بجعلها غير صالحة للاستعمال[١١]. وهذا ما سهل عملية الانقلاب، والقبض على الزعيم. وبعد إلقاء القبض على الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، تمّ إعدامهما من قبل الضابطين القوميين السوريين فضل الله أبو منصور وعصام مريود، بجانب مقبرة الفرنسيين العسكرية بالمزة. ودفنا في مقبرة أم الشراطيط بالقرب من نهر الأعوج. وكان أكرم الحوراني وراء إعدامهما كما ذكر الضابط حسين الحكيم أحد أعضاء المجلس الحربي الأعلى، الذي تشكّل بعد الانقلاب. قال: ولا بد أن أذكر للحقيقة، أن سامي الحناوي كان قد أوصانا قبل مغادرتنا أن لا نتعرض بالأذى لحسني الزعيم. وأن نكتفي بسجنه. ولكني علمت بأن بعض الضباط والسياسيين، وفي مقدمتهم أكرم الحوراني عارضوه بعد مغادرتنا وأقنعوه بأن

الابقاء عليه حياً يعرض الانقلاب برمته إلى خطر جسيم، وربما يؤدي ذلك إلى انقسام الجيش واقتتال الضباط فيما بينهم[١٢]

ولدينا شهادة فريدة، على الطريقة الوحشية، التي تمّ بها الإعدام، أدلى بها، نجل محسن البرازي خالد أمام محكمة بيروت أثناء محاكمة حرشو البرازي قاتل سامي الحناوي.

قال خالد: «حوالي الساعة الثانية عشرة أو الثالثة سمعت ضربة كالقنبلة ودوي رصاص وصراخاً. وإذا الضباط يطلقون الرصاص ويسألون الخادمة عن والدي، وسألوني أنا عنه ورددوا جميعهم «أخرجوا الكلب» ثم حملوني وضربوني ووضعوني في مصفحة. وبعد أربع دقائق خرج والدي بالبيجاما حافي القدمين، وكانوا يضربونه ويشتمونه، كانوا يضربون بوحشية وقساوة، ثم نقلوه بسيارة جيب نحو الأركان، وكانت تتبع السيارة مصفحة.

وأنزل بعد ذلك والدي من الأركان وأخذوه إلى مسافة ١٠ أمتار تقريباً وكان هناك جميع الضباط وتسود المكان فوضى، فحاولت الدنو من والدي وشعرت بالهول لأن أحد الضباط كان يحمل مسدساً محاولاً قتله. ولكن أحد الضباط منعه. أركبنا السيارة مرة ثانية وانتقلنا نحو المزة، وكانت سيارة الجيب تبتعد عن المصفحة مسافة ١٠ أمتار، وكان الجنود الذين يحيطون بي في المصفحة يوجهون إليّ الرشاشات. وقد قالوا لي: حسني الزعيم وأبوك خلصوا، بدهم يموتوا. وبعد أن بعدنا عن محلة المزة مسافة ٢٠ متر وجدنا مصفحة وجنوداً وبينهم شخص أؤكد أنه المرحوم حسني الزعيم. وقد استمر إطلاق الرصاص عليه من الرشاشات خمس دقائق، وكنت أرى الرصاص يخترق جسمه كخيط من نار. كما رأيت الجنود الذين كانوا في السجن يدوسونه بالأرجل. وقال الضابط الذي كان معي شفت يا كلب. ثم عدنا من المزة وأخذوني إلى الأركان وأخذني ضابط إلى غرفة سجنت فيها حتى الظهر تقريباً ثم أوصلوني إلى منزل أحد الأصدقاء»[١٣]

في صباح اليوم الذي حدث فيه الانقلاب، تمكن طاهر الطناحي، مندوب مجلة «المصور» المصرية، من مقابلة سامي الحناوي، في رئاسة الأركان. وتحدث معه عن أسباب الانقلاب. فلم يترك الحناوي نقيصة أو سيئة أو مثلبة، إلّا وألصقها بحسني الزعيم، ومما قاله:

استغل هذا الانقلاب لشخصه.. وحنث في يمينه حين حلف الإيمان يوم حركته أنه لا يريد من وراء حركته منصباً ولا جاهاً ولا زعامة.

زور استفتاء شعبياً كاملاً، ونصب نفسه بهذا التزوير والتزييف رئيساً للجمهورية السورية.

وأخذ يبتز هو وحاشيته أموال الأمة، ويسرف في انفاقها بالباطل، ويقضي على كل نقد ويضيق على الصحافة، ويغلق عشرات الصحف، ويعيد إلى منصة الحكم أنصار الانتداب الفرنسي، ورأيناه يقرب الجهلة والخونة، ولا يعتمد في كل إدارة إلّا على أنصار الأجنبي، وأعداء البلاد المرتشين. ويزجّ في السجون أهل الكرامات والحريات.

خرق الدستور، وعطّل القوانين، وخدع الناس بتأليف اللجان، وعقد الاجتماعات حتى إذا أتمت اللجنة صياغة بعض المواد ووجدها على غير هواه، ثار على اللجنة وشرّد رجالها.

واعتمد على رئيس وزراء عرفه الناس جميعاً بسوء الخلق، والخيانة، والإساءة إلى كل وطني شريف، والقضاء على الروح الوطنية، والنزعة القومية، والمبادىء العربية[١٤]

□ □ □

وبعد نجاح الانقلاب مباشرة، انكشف المستور وظهرت الحقائق التي كانت خافية حتى على بعض الضباط الذين شاركوا في الانقلاب. وهي دور المال العراقي، والوجه الحقيقي لسامي الحناوي والدكتور أسعد طلس، وشكل ذلك مفاجأة للمقدم أمين أبو عساف، أحد رجال الانقلاب البارزين، الذي عبر عنها بقوله:

«المفاجأة الأولى أعلمني ضابط من أصدقائي لا أشك في صدقه أن طائرة عسكرية كانت جاهزة في مطار المزة ليقودها الرئيس الطيار عصام مريود ليهرب مع الزعيم حناوي وبطانته إلى بغداد في حال فشل الانقلاب. تأكدت من صحة الخبر شخصياً عندما اتصلت مع المسؤولين في المطار.

كما أخبرني أن جميع الضباط المقربين من الزعيم سامي الحناوي، وهو على رأسهم وكثير من المسؤولين المدنيين قبضوا مبالغ من المال العراقي بواسطة وزير العراق المفوض

في سورية، أو بواسطة بعض المسؤولين الكبار.

هذه الخطة من تدبير الدكتور أسعد طلس وزير سورية السابق في العراق، وهو متزوج من عراقية، من عائلة الألوسي الشهيرة والقوية النفوذ والتي تدعم الحكم في العراق. كما علمت أن من أسباب الانقلاب الرئيسية هو تسريح الدكتور أسعد طلس من الخدمة. في عهد المشير، لأسباب مسلكية، وأنه عميل عراقي، وهو عديل الزعيم الحناوي. هذا ما كنت أجهله عندما أعيد إلى الخدمة، أمين عام وزارة الخارجية، فور حصول الانقلاب»[١٥]

وقبل أن تأفل شمس اليوم الأول للانقلاب، تشكل مجلس حربي أعلى من الزعيم سامي الحناوي رئيساً، والعقداء بهيج كلاس وعلم الدين قواص والمقدم أمين أبو عساف والرؤساء محمد معروف وعصام مريود وخالد جادا ومحمود الرفاعي ومحمد ذياب والملازم حسين الحكيم، أعضاء.

وكان أول مرسوم أصدره هذا المجلس بعد توليه كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، وسلطة إصدار المراسيم التشريعية والتنظيمية[١٦] إعادة الدكتور أسعد طلس إلى ملاك وزارة الخارجية، وتوليه الأمانة العامة لوزارة الخارجية[١٧].

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الأحد الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، عقد اجتماع في رئاسة الأركان برئاسة الزعيم سامي الحناوي، لبحث الموقف والوقوف على رأي الأحزاب، ووجهة نظرها في تأليف الحكومة الجديدة. حضر هذا الاجتماع. فارس الخوري وهاشم الأتاسي ومصطفى برمدا وفيضي الأتاسي ورشدي الكيخيا وناظم القدسي ولطيف غنيمة ومنير العجلاني وسامي كبارة وزكي الخطيب والأمير حسن الأطرش ومحمد المفلح والأمير فاعور الفاعور ومحمد محمود دياب وميشيل عفلق وفريد أرسلانيان ومعروف الدواليبي ومحمد السراج وأكرم الحوراني وعبد القادر الأسود وهاني السباعي وعيسى السرياني وحسن الحكيم وعبد الرحمن العظم ومحمود الشقفة وأحمد قنبر وعبد الوهاب حومد وصبحي العمري وصلاح البيطار وفهمي المحايري وشاكر العاص وأمين الجعفري.

ودار البحث حول الأوضاع الراهنة.

واستقر الرأي على انتخاب لجنة من المجتمعين تتولى وضع حدّ للجدل بين المجتمعين، وتمّ

تأليف اللجنة من السادة: هاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا وسامي كبارة وأكرم الحوراني ونبيه العظمة وفيضي الأتاسي والأمير حسن الأطرش وميشيل عفلق.

وخلصت اللجنة إلى تقرير تكليف الرئيس هاشم الأتاسي بتأليف الحكومة المنتظرة على أن يترك للحكومة أمر تقرير دعوة المجلس النيابي السابق واعتباره منحلاً، والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة، ونال هذا الرأي موافقة الجميع وشكل هاشم الأتاسي الوزارة على الشكل التالي:

هاشم الأتاسي	رئيساً للوزارة
خالد العظم	وزيراً للمالية
عادل العظمة	وزير دولة
فيضي الأتاسي	وزيراً للاقتصاد الوطني
أكرم الحوراني	وزيراً للزراعة
سامي كبارة	وزيراً للعدلية
رشدي الكيخيا	وزيراً للداخلية
ناظم القدسي	وزيراً للخارجية
اللواء عبد الله عطفه	وزيراً للدفاع
فتح الله أسيون	وزير دولة
مجد الدين الجابري	وزيراً للأشغال العامة
ميشيل عفلق	وزيراً للمعارف

بعد ثلاثة أيام سمي فتح الله أسيون وزيراً للأشغال العامة والمواصلات بدلاً من مجد الدين الجابري(١٨)

وتبع هذا التغيير، تغييراً آخر. إذ بعد أربعة أشهر استقال وزير الاقتصاد الوطني فيضي الأتاسي(١٩) فتعيّن خالد العظم بدلاً عنه(٢٠) وبالتاريخ نفسه استقال وزير المعارف ميشيل عفلق، فعين الأتاسي بدلاً عنه.

دعت الحكومة الشعب إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، وجرت

الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩. وعقدت الجمعية التأسيسية جلستها الأولى في اليوم الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ وانتخبت رشدي الكيخيا رئيساً لها[٢١].

وفي الجلسة الرابعة التي عقدتها الجمعية التأسيسية، ثارت مناقشة بين النواب حول انتخاب رئيس الدولة. وأسفرت عن انتخاب الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً موقتاً للدولة بأكثرية ٨٩ صوتاً من أصل ١٠٨ أصوات.

وفي الجلسة الخامسة التي عقدتها الجمعية التأسيسية، تلا أمين السرّ صيغة اليمين الدستورية كما وضعتها لجنة القسم المؤلفة من حسني البرازي وحسن الحكيم وزكي الخطيب، وهذا نصها: «أقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة، وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية».

ولما تلي القسم ثارت مناقشة طويلة، وحامية حول فقرة «واعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية»، فأيدها فريق، وعارضها فريق. وانتهت المناقشة بين الفريقين إلى عرض صيغة القسم على التصويت. فوافقت الأكثرية على الصيغة[٢٢]

أقرت هذه الوزارة فكرة الاتحاد مع العراق بموافقة سائر أعضائها ما عدا خالد العظم. وبعضهم قبل ذلك بعد أن عارضها وقاومها بشدة، من هؤلاء أكرم الحوراني. وأعلن صبري العسلي موافقته على الاتحاد مع العراق ثم عاد عن قراره، كما عاد عنه أكرم الحوراني[٢٣].

قام عهد الحناوي، في أيامه الأولى بإلغاء التدابير التي اتخذها حسني الزعيم حيال الصحافة، فأصدر بتاريخ الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩ المرسومين ٢ و٣. وبهذين المرسومين رجعت الصحافة حرّة الصدور.

وأعاد تنظيم السلطات العامة، من جديد، وأصدر مرسوماً نص على ما يلي:

١ ــ تصدر المراسيم التشريعية بتوقيع رئيس مجلس الوزراء وجميع الوزراء بعد إقرارها في مجلس الوزراء.

٢ ــ تصدر المراسيم التنظيمية والمراسيم التي تقضي الأحكام التشريعية باتخاذها في مجلس الوزراء بتوقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بعد إقرارها في مجلس الوزراء.

٣ ــ تصدر المراسيم العادية بناء على اقتراح الوزير المختص بتوقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص(٢٤)

ثم ألفت لجنة تتولى التحقيق في قضايا سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع الناتج عن سوء الاستعمال والاستغلال. ويتناول عملها الأشخاص الرسميين والأفراد الذين لهم صلة بهذه القضايا(٢٥)

وفي الخامس من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، أصدر مجلس الوزراء قراراً برقم (٣٧) نص على ما يلي: تحقق الجنة في قضايا سوء استعمال السلطة واستقلال واستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع، المنسوبة إلى الزعيم حسني الزعيم، وكل من يلوذ به من موظفين وغير موظفين، فيما يتعلق باستغلال أموال الدولة، والوسائل التي استعملت لابتزازها وتهريبها والاحتيال على الخزينة وغير ذلك من القضايا(٢٦)

وبتاريخ الثلاثين من آب/ أغسطس ١٩٤٩، أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بإلغاء المديرية العامة للدعاية والنشر والإذاعة، وأحدث في رئاسة مجلس الوزراء دائرة تدعى المديرية العامة للدعاية والأنباء ترتبط برئاسة مجلس الوزراء مباشرة مهمتها تنظيم شؤون الدعاية ومكافحة الدعايات الضارة في الداخل والخارج، بالتعاون مع الدوائر المختصة(٢٧).

وكانت أهم ما قام به عهد سامي الحناوي وضعه موضع التطبيق قانون المطبوعات العام. ذلك القانون الذي انتظرته الصحافة طويلاً وقاتلت من أجله قتالاً مستميتاً. وهو القانون الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٥٣) تاريخ الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

انهار حكم سامي الحناوي بصورة سريعة، بسبب تآمر بعض أركانه الأساسيين على بعضهم الآخر، منذ اليوم الأول.

فالمقدم خالد جادا، رئيس مكتب اللواء سامي الحناوي، أخذ يتصرف على هواه من دون أي اعتبار لرفاقه في المجلس الحربي، ومن وراء ظهورهم، فاستصدر أمراً موقعاً من الزعيم الحناوي يقضي بتعيين العقيد أمين أبو عساف مديراً للشرطة والأمن العام بقصد إبعاده عن فوج المدرعات الأول. لكن العقيد أبو عساف رفض هذا التعيين.

واستدعى خالد آمري السرايا العاملين في الفوج الذي رأسه أمين أبو عساف إلى الأركان

وعرض عليهم الترفيع رتبة استثنائية لكل منهم وتعيينه ملحقاً عسكرياً في المكان الذي يريده إن هم امتنعوا عن تنفيذ أوامر العقيد أمين أبو عساف[٢٨]، وأصدر لائحة تتضمن تسريح أكثر الضباط بحجة التحديث، ومنهم ضباط شباب[٢٩] ورفع كثيرين ترفيعات استثنائية ولّدت حساسية عند البعض[٣٠]

كما استصدر قراراً بنقل العقيد أبو عساف إلى قوات البادية وعين مكانه صبحي عبارة.

وفي تصرف مماثل طلب المقدم محمد معروف من سامي الحناوي نقل العقيد محمد ناصر من الأركان وتعيينه مديراً للكلية الحربية بحمص ويكون بالوقت نفسه، آمراً للمنطقة الوسطى، فقابله العقيد محمد ناصر بالمثل واستحصل على مرسوم موقع من مجلس الدفاع الأعلى، ومن قائد الجيش سامي الحناوي بتخفيض ملاك الشرطة العسكرية من فوج إلى سرية. وهذا يعني أن يترك محمد معروف الشرطة العسكرية التي سعى لتقويتها وجعلها قوة ضاربة[٣١].

إلّا أن ضربة المقتل لعهد سامي الحناوي كانت انقسام الضباط إلى فريقين. فريق يضم سامي الحناوي والعقيد علم الدين قواص والعقيد حمد الأطرش والمقدم صلاح البزري والمقدم صبحي عبارة والمقدم خالد جادا والمقدم عصام مريود ومحمد ذياب ومحمود الرفاعي[٣٢] وانضم إليهم المقدم محمد معروف بعد زيارة قام بها للقصر الجمهوري وسمع من الرئيس هاشم الأتاسي رأيه في فكرة الاتحاد مع العراق[٣٣] وكان هذا الفريق يبذل قصارى جهده للاتحاد مع العراق.

أما الفريق الثاني، فيضم العقيد أديب الشيشكلي والعقيد شوكت شقير والعقيد عزيز عبد الكريم والعقيد توفيق نظام الدين والعقيد محمود بنيان والعقيد محمد ناصر والمقدم أمين أبو عساف[٣٤] المعارضين بشدة الاتحاد مع العراق.

وكان هذا الفريق يعقد الاجتماعات ويتدارس الأوضاع ويضع الخطط لإفشال مشروع الفريق الأول، والحيلولة دون تنفيذه.

وعندما بلغت أسماع الحناوي وأتباعه أخبار هذه الاجتماعات، رسموا خطة لاعتقال العقداء ،فوجهوا يوم الأحد الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ دعوة إفرادية لكل عقيد منهم، للاجتماع في بيت اللواء سامي الحناوي مساء. لكن أحد الجنود في إدارة الهاتف

العسكري نبههم قائلاً أن الحناوي وأعوانه دبروا مؤامرة لتوقيفهم أثناء الاجتماع. وأعطيت مهمة التنفيذ إلى المقدم محمد معروف رئيس الشرطة العسكرية، والمقدم محمود الرفاعي رئيس الشعبة الثانية.

فلما علم العقداء بهذه الخطة عقدوا اجتماعاً طارئاً وقرروا إرسال ضابطين فقط لحضور الاجتماع هما العقيد أديب الشيشكلي والعقيد عزيز عبد الكريم، وأن يستنفر فوج المدرعات الأول بقيادة العقيد أمين أبو عساف، وفوج البادية الثالث في الضمير، بقيادة العقيد محمود بنيان.

في الوقت المحدد للاجتماع ذهب العقيدان أديب الشيشكلي وعزيز عبد الكريم وكان ذلك مفاجأة غير متوقعة للمتآمرين وسألوهما عن رفاقهما فأجابا نحن ننوب عنهم. أشغالهم منعتهم من الحضور، فأسقط في أيدي المتآمرين، ولم يعقد الاجتماع، وإنما تبادل الفريقان التهم وفشلت الخطة[٣٥].

وفي اليوم التالي أمر الحناوي بإجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات وفي صباح الاثنين التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، أمر اللواء سامي الحناوي كتيبة المدرعات الأولى، المرابطة بجوار دمشق، القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج، حتى يتمكن من إجراء الاعتقالات التي قررها، لكن ضباط هذه الكتيبة، عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي الحناوي عملوا على إقصائه عن القيادة[٣٦]

وكان هذا التصرف الشرارة التي أشعلت النار. وفي صباح يوم الاثنين التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، تحركت بعض الوحدات المدرعة بقيادة العقيد أمين أبو عساف، وبعض وحدات حرس البادية بقيادة المقدم محمود بنيان، واستولت على المراكز الحيوية في دمشق. وتمّ اعتقال سامي الحناوي وأعوانه صبحي عبارة ومحمد معروف وخالد جادا ومحمود الرفاعي وعصام مريود. أما أسعد طلس فلم يعثر له على أثر، لأنه كان قبل قيام هذا الانقلاب بمدة، يقضي الليل في بيروت ويأتي إلى دمشق نهاراً فبقي غائباً ولم يسلم نفسه[٣٧].

مع نجاح الانقلاب، والإطاحة بحكم سامي الحناوي، تمّ تشكيل مجلس حربي من: الزعيم فوزي سلو رئيساً، الزعيم أنور بنود، نائباً للرئيس، العقيد عزيز عبد الكريم عضواً، العقيد

توفيق نظام الدين عضواً، العقيد شوكت شقير عضواً، العقيد محمود بنيان عضواً، العقيد أمين أبو عساف عضواً، المقدم علاء الدين ستاسيس عضواً، الرئيس فضل الله أبو منصور عضواً، الرئيس حسين حكيم عضواً ومقرراً(٣٨)

يتولى هذا المجلس دراسة وإقرار جميع القضايا والأمور التي تتعلق بسلامة البلاد والنظام الجمهوري وسلامة الجيش وتنظيمه.

ومارس المجلس عمله اعتباراً من التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ ولوضع الشعب في صورة ما جرى أذاع العقيد الشيشكلي البلاغ التالي:

«إلى الشعب السوري الأبي

ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس، وبعض ممتهني السياسة في البلاد، يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية. وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته، وقد حاولوا بشتى الطرق بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى، أن يحولوا دون اتمام المؤامرة وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيّهم فلم يفلحوا. فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد، وحفاظاً على نظامها الجمهوري أن يقضي على هؤلاء المتآمرين.»(٣٩).

وصدر بعد ذلك قرار يقضي بإحالة كل من: اللواء سامي الحناوي والعقيد علم الدين قواص والمقدمون خالد جادا ومحمد معروف ومحمود الرفاعي وعصام مريود، للمحاكمة لاتصالهم بدولة أجنبية، وقبضهم المال منها.

مضى الحناوي وعهده، وبقيت الحرقة في قلب الرئيس هاشم الأتاسي الذي صرّح لصديقه عبد الباقي نظام الدين «أنني أعتبر أن أكبر خطيئة ارتكبتها في حياتي هي قبولي الحكم بأمر من سامي الحناوي. ولا شك بأن قبولي الحكم بهذه الصورة، وأنا الرئيس الشرعي للبلاد يعد جرماً لا يغتفر. وكان يجب عليَّ أن أدرك أن الذي يأتي مع الريح يذهب مع الريح، ولكن سامح الله الذي كان السبب فحملني على قبول تلك الرئاسة بأمر عسكري. وأنا الذي يفرض فيه أن يكون بعيداً عن مثل هذه الأمور، وهذه التكاليف، وهذه الرئاسات التي من هذا النوع»(٤٠)

أما المرحلة التي أعقبت زوال عهد الحناوي، ودامت سنتين وبضعة أيام، من التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ إلى الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، فكانت مضطربة عانت فيها البلاد من تناحر حزبي شديد، وأزمات وزارية حادة من أهم أسبابها تدخل الجيش في السياسة واعتراضه على توزير أشخاص لانتماءاتهم الحزبية وفرض آخرين.

وتعاقب على الحكم فيها سبع وزارات.

جرت في أيام كل وزارة منها، وقائع وأحداث تعتبر صفحات ضائعة من تاريخ سورية الحديث والمعاصر، مع ما تنطوي عليه من خفايا وأسرار لم يسمع بها كثيرون.

ففي عهد حكومة هاشم الأتاسي، التي تشكلت بعد ثلاثة أيام من انقلاب الحناوي، السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩، أصدر وزير الزراعة أكرم الحوراني. مرسوماً سمح بموجبه لمديرية أملاك الدولة بتوزيع الأراضي في منطقة البلعاس على غير المالكين والمستأجرين لأراضٍ أخرى من أملاك الدولة، ولأبناء العشائر والفلاحين العاملين باليد. وتعطى لهم صكوك الإيجار بعد تنفيذ شروط الترخيص من إنشاء دور للسكن واستخراج الماء وفلاحة وزراعة الأرض المرخص بها وإثباتهم حسن النية بمحافظتهم على الخراج. ويتعهد الفلاحون المستثمرون للأراضي المذكورة بتنفيذ الخطط الفنية التي تعطى لهم من قبل وزارة الزراعة، وخاصة فيما يتعلق بغرس الأشجار المثمرة وغير المثمرة، تحت طائلة إلغاء صك الإيجار في حالة عدم التنفيذ[٤١]

ومن الوقائع الأخرى التي يجب الإشارة إليها، وحصلت إبان عهد هذه الوزارة، البيان الذي أصدره الحزب الوطني بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، وتمسك فيه بقرار الاتحاد مع العراق. وقال فيه:

«إن هذا الموضوع قد أيد أيام فخامة الرئيس القوتلي، وجهرنا به، وما زلنا نجهر به. ونؤكد مرة أخرى لا أخيرة أن سياسة العزلة التي اتبعتها سورية بعد الجلاء ليس في الدنيا أية دولة من دول العالم قد اتبعتها، ولا يمكن لعاقل أن يقول بها»[٤٢]

ولم نستغرب أن يطالب الحزب الوطني بالاتحاد مع العراق، لأن زعيمه نبيه العظمة كان يقبض، سراً، أموالاً من العراق من أجل هذه الغاية[٤٣]

استقالت حكومة هاشم الأتاسي بتاريخ الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، فشكل الدكتور ناظم القدسي حكومة جديدة في اليوم نفسه[٤٤]، لم يكتب لها العيش أكثر من ثلاثة أيام ثم استقالت[٤٥]

وتضاربت الأقوال حول أسباب استقالتها. فمن قائل أنه بعد تشكيل الوزارة طلب القدسي الاجتماع بالعقداء الستة، أبطال الانقلاب، وسألهم عن رأيهم في الوزارة، فقال له العقيد عزيز عبد الكريم: إنها أضعف وزارة عرفتها البلاد فذهب القدسي فوراً إلى القصر الجمهوري واعتذر من رئيس الدولة، وقدم استقالته[٤٦]

ومن قائل أن الدكتور ناظم القدسي شكل حكومته لوضع الجيش أمام الأمر الواقع فلم يقبل العقيد الشيشكلي هذا التحدي، فأرسل مفرزة من الشرطة العسكرية أجبرت الرئيس هاشم الأتاسي على قبول استقالة ناظم القدسي[٤٧].

وباستقالة الحكومة انقطع رئيس الدولة هاشم الأتاسي عن الحضور إلى القصر الجمهوري. واعتكف الدكتور ناظم القدسي في غرفته في الفندق الذي اعتاد النزول فيه. وحاول النواب إقناعه بالعدول عن الاستقالة لكنه بقي مصراً عليها.

وكلّف رئيس الجمهورية أكثر من واحد لتأليف حكومة فاعتذروا جميعهم، وفي أعقاب الاعتذارات المتتالية عن تأليف الوزارة، قدم الرئيس هاشم الأتاسي استقالته من رئاسة الجمهورية لكن المجلس النيابي رفضها وبعد رجوع الرئيس الأتاسي عن استقالته، كلّف خالد العظم، للمرة الثانية بتأليف الوزارة[٤٨] فشكلها بتاريخ السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ على الشكل التالي:

خالد العظم	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
فيضي الأتاسي	وزيراً للعدلية
فتح الله أسيون	وزيراً للصحة والإسعاف العام
سامي كبارة	وزيراً للداخلية
أكرم الحوراني	وزيراً للدفاع الوطني
هاني السباعي	وزيراً للمعارف
محمد المبارك	وزيراً للأشغال العامة

عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة
معروف الدواليبي وزيراً للاقتصاد الوطني
عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية

كانت فاتحة أعمال وزارة خالد العظم، إنهاء أعمال خدمة اللواء سامي الحناوي من رئاسة الأركان العامة(٤٩) وإحالته على التقاعد مع اللواء عبد الله عطفه(٥٠).

وشهد المجلس النيابي، إبان عهد هذه الوزارة مناقشتان حاميتان الأولى حول اتهام الحناوي بالخيانة والتآمر على سلامة البلاد، وإصداره أمراً بقتل عدد من الضباط وإحالته على المحاكمة.

وكان نائب دمشق، سعيد حيدر، وجّه، في جلسة يوم الخميس الواقع في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، سؤالاً للجمعية التأسيسية جاء فيه:

«سيدي الرئيس أن بياناً أذيع في هذه البلاد، ويقول إن هناك أشخاصاً مع فئة من محترفي السياسة تآمروا على سلامة البلاد والجيش. لذلك أطلب من الجمعية الكريمة أن تناقش هذا الموضوع لتعلم من الذي تآمر على سلامة البلاد؟ ومن هو الذي يزج البلاد في مآزق حرجة أصبح الخروج منها عسيراً جداً»؟

رد رئيس المجلس على هذا السؤال بقوله: إن من المستحسن أن يؤجل البحث ريثما تتشكل الحكومة الجديدة، فيطلب منها عندئذٍ هذا الطلب وهي تتولى الإجابة عليه.

وانتظر سعيد جيدر إلى أن تألفت الوزارة الجديدة، وزارة خالد العظم، في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، ونيلها ثقة المجلس في السابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، ثم تقدم بسؤال خطي إلى رئيس الجمعية التأسيسية مؤرخ في الرابع من شباط/ فبراير ١٩٥٠، قال فيه:

«أرجو من مقام الرئاسة إبلاغ سؤالي الخطي هذا إلى رئاسة الوزراء وتعيين جلسة لإعطاء الجواب على أسئلتي التالية: هل صحيح أن اللواء سامي الحناوي تآمر مع دولة أجنبية وبعض محترفي السياسة على أمن الجيش السوري، واستقلال الوطن؟ وإذا كان هذا صحيحاً من هم المتآمرون معه؟ ولماذا لم يصار إلى توقيفهم؟ وإذا جاز التوقيف

فهل الأسلوب الذي نفذ فيه توقيف اللواء سامي هو الطريقة القانونية الواجب العمل بموجبها في مثل هذه الحالات؟ وما هي الأسباب الثبوتية التي تسيغ حجز حرية أي سوري مواطن من قبل القوى التي تدخر للذب عن حياض الوطن»[٥١]

وبتاريخ الثامن من شباط/ فبراير ١٩٥٠، قدم أكرم الحوراني، وزير الدفاع لرئيس الجمعية التأسيسية، الجواب على أسئلة النائب سعيد حيدر، وجاء فيه:

أولاً: إن تهمة التآمر مع دولة أجنبية وبعض محترفي السياسة على أمن الجيش واستقلال الوطن، والتي عزيت إلى اللواء الحناوي كان يجري التحقيق بها قبل تأليف الحكومة الجاهزة.

أما التساؤل عن صحة هذه التهم، فهذا ما يجيب عليه الحكم الذي سيصدره القضاء، والذي أحيلت إليه هذه الدعوى.

ثانياً: إن التحقيق الأولي كان يجري مع العسكريين دون التعرض للمدنيين، وأن التساؤل عن أسماء المتآمرين ولماذا لم يصر إلى توقيفهم، فالجواب على ذلك، أن التحقيق سري. والاستنطاق العسكري هو المرجع المختص بجمع الأدلة الثبوتية وبالتوقيف وإطلاق السراح ومنع المحاكمة. وكل ما يعود إلى ذلك بصورة عامة.

إن قضية اللواء سامي الحناوي بيد القضاء، وله وحده فقط دون سواه حق البت بكل ما ورد بأسئلة العضو المحترم»[٥٢]

كان ما أثاره سعيد حيدر في سؤاله، مناسبة لإبداء النواب آراءهم في هذا الموضوع. وتباينت الآراء، وبعضها انحرف عن مساره إلى مواضيع لا تمت إلى قضية الحناوي بصلة.

المناقشة الثانية كانت حول طلب النائب مصطفى السباعي، من لجنة الدستور في شباط/ فبراير ١٩٥٠ إضافة مادة «دين الدولة الإسلام». وأثار هذا الاقتراح نقاشاً طويلاً وحاداً داخل اللجنة. وبعد جهود مضنية استمرت عدة أشهر تمكن رشدي الكيخيا، زعيم حزب الشعب، من إقناع السباعي، ووضع فقرة دين رئيس الدولة الإسلام بدلاً من دين الدولة الإسلام.

ومما حققته وزارة خالد العظم، اتفاقية القرض السعودي في مطلع الأسبوع الثاني من شباط/

فبراير ١٩٥٠. وبموجب هذه الاتفاقية، تمنح السعودية قرضاً لسورية بدون فائدة قدره ستة ملايين دولار، يسدد منتجات سورية زراعية وصناعية[٥٣]

وبتاريخ السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٠ توجه إلى اللاذقية رئيس الوزراء خالد العظم يرافقه وزير المالية عبد الرحمن العظم ووزير المعارف هاني السباعي ووزير الصحة فتح الله أسيون ووزير الأشغال العامة محمد المبارك، وأمناء الوزارات لوضع حجر الأساس لمرفأ اللاذقية، وتدشين الجناح الجديد في المشفى الوطني وتدشين مدرسة عبد الرحمن الغامشقي وسوق الهال.

وشهدت البلاد في عهد وزارة خالد العظم ظهور الحزب العربي الاشتراكي وحصل على الترخيص في الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠. والأعضاء المؤسسون: أكرم الحوراني وسامي طبارة وإحسان حصني وخليل خلاس وسعد الدين الخاني ونجيب عبد الرزاق ومحمد عطورة ونعمة الشيخ خالد.

وكذلك ظهور كتلة برلمانية جديدة، أعلن عنها في مطلع شهر أيار/ مايو ١٩٥٠، نواتها الدكتور سامي كبارة وزير الداخلية وعبد الرحمن العظم وزير المالية والسادة: زكي الخطيب والدكتور منير العجلاني وحسن الحكيم ورئيف الملقي وسعيد حيدر. وهي كتلة مستقلة عن الكتل القائمة في البرلمان[٥٤].

وقد تصدت وزارة خالد العظم لمحاولة الحزب الوطني إقامة حفلة، يوم الاثنين التاسع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٥٠، بمناسبة ذكرى العدوان الفرنسي فمنعته من ذلك متذرعة بكثرة الطلبات التي تقدم بها بعض الأحزاب الأخرى لإقامة حفلات مماثلة في اليوم نفسه. وأذاعت الوزارة بلاغاً في الراديو والصحف بررت فيه منع الاحتفالات بذكرى العدوان قائلة: إن البلاد تتطلب في الوقت الحاضر الهدوء والسكينة وحفظ الأمن والحيلولة دون تعكيره.

وقد واجه خالد العظم الكثير من المناوارت التي استهدفت الإطاحة بوزارته. بغية تأليف وزارة جديدة. وجرت اتصالات مختلفة بين الكتل البرلمانية رافقها استقالة عدد من الوزراء الواحد تلو الآخر.

وكان أكرم الحوراني، وزير الدفاع الوطني، أول المستقيلين واشترط للعودة عن استقالته

إخراج الوزيرين سامي كبارة ومحمد المبارك من الوزارة[٥٥]

وتبعه فيضي الأتاسي، وزير العدلية، الذي انتهز فرصة وجود رئيس الوزراء خالد العظم في القاهرة، بزيارة، فقدم استقالته، وحذا حذوهما عبد الباقي نظام الدين، وزير الزراعة والأشغال العامة.

بعد هذه الاستقالات أصبحت وزارة خالد العظم شبه مشلولة، فتقدمت باستقالتها. فكلّف رئيس الجمهورية خالد العظم مرة ثانية بتشكيل وزارة جديدة فلم يفلح، فكلّف الدكتور ناظم القدسي بتشكيلها في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٥٠[٥٦]

في زمن هذه الوزارة اهتزت البلاد لمأساتين:

أولاهما: كارثة حمص التي وقعت بعد ظهر يوم الثلاثاء السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٠.

فبينما كان الأهلون متجمهرين في شوارع المدينة لمشاهدة موكب دوق أدنبرة وهو في طريقه إلى دمشق، دوّت صفارات الإنذار. ثم علم أن حريقاً هائلاً اندلع في مستودعات شكري شماس بالقرب من محطة سكة الحديد. وامتدت النار إلى براميل الديناميت فانفجرت وتهدمت عدة بنايات ضخمة وبعض دور السكن الصغيرة. وانتشرت شظايا زجاج نوافذ المنازل وقضبانها الحديدية وأصابت أعداداً كبيرة من الناس[٥٧]

المأساة الثانية: هي اغتيال العقيد محمد ناصر آمر سلاح الطيران السوري بعد ثلاثة أيام من فاجعة حمص.

ففي مساء يوم الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٥٠، الساعة العاشرة ليلاً، اتصل أحد العاملين في المطار العسكري بالمزة، بالعقيد ناصر يرجوه الحضور لمعالجة مشكلة طارئة. فركب العقيد سيارته قاصداً المطار في الطريق اعترضته سيارة، ونزل منها شخصان أطلقا عليه النار فأردياه قتيلاً.

عاشت وزارة الدكتور ناظم القدسي مدة قصيرة. لكنها قبل أن يدركها الأجل وضعت حلاً لقضية اللواء سامي الحناوي ورفاقه المعتقلين بإصدار قانون عفو عام في السابع والعشرين من

آب/ أغسطس ١٩٥٠[٥٨] نص على ما يلي: يمنح عفو عام عن جميع الأفعال التي ارتكبت بدوافع سياسية، أو على حقوق سياسية عامة أو فردية، منذ تاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩ حتى نهاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

يشمل هذا العفو ما ارتكب مع الجرائم السابقة من أعمال سواء كانت هذه الأعمال تشكل جرائم مستقلة أو مركبة أو ملازمة.

كما يشمل الجرائم المرتكب من عسكريين في المدة المذكورة.

وأعطى القانون مجلس الوزراء حق تسريح الموقوفين ممن يشملهم هذا العفو. وله أيضاً إعطاء الموقوفين ممن يشملهم هذا العفو تعويضاً مقطوعاً على أن لا يتجاوز مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية لكل منهم.

شمل هذا العفو اللواء سامي الحناوي ورفاقه الموقوفين معه.

وفي السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، أي قبل استقالة وزارة القدسي بيوم واحد، أطلق سراحهم ورافقتهم قوة من الشرطة العسكرية والمكتب الثاني، إلى الحدود السورية اللبنانية وأخرجتهم من البلاد، وأعطيت تعليمات مشددة عممت على جميع المخافر الحدودية بمنعهم من دخول البلاد، وإلقاء القبض عليهم إذا ما حاولوا ذلك[٥٩].

بتاريخ الثامن أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، قدم الدكتور ناظم القدسي استقالة وزارته[٦٠]. فأصدر رئيس الجمهورية مرسوماً يقضي بتكليفه ثانية بتشكيل الوزارة[٦١] فشكّلها واضعاً نصب عينيه مجموعة من المشاريع أعلن عنها في بيانه الوزاري الذي ألقاه أمام المجلس النيابي في التاسع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ ومما جاء فيه: «...نعلن أن الحكومة سترعى بعين يقظة تطبيق الدستور بنصه وروحه. وهي في سبيل ذلك ستتولى الدراسات اللازمة وتضع البرامج الواجبة التي نص عليها الدستور لتنفذ خلال عدد محدود من السنين. وهذه البرامج تتناول:

١ ــ القضاء على الأمية.

٢ ــ تعميم التعليم الابتدائي وتوسيع التعليم الريفي والمهني.

٣ ــ إنشاء مزارع نموذجية.

٤ ــ تعميم الخدمات الصحية والاجتماعية.

٥ ــ مكافحة الأمراض المستوطنة والسارية.

٦ ــ إنجاز أعمال التحديد والتمرير.

٧ ــ تحضير البدو.

وستولي الحكومة عنايتها لتأليف مجالس المحافظات وتنظيمها. وتعمل على تنشيط الإنتاج. وجعل الجهاز الحكومي فعالاً. وتولي عناية لتقوية وسائل الدفاع من حرية الوطن وسيادة الأمة. وسترعى الحريات الدستورية رعاية كاملة، وتسهر على الطمأنينة العامة والأمن الداخلي[٦٢].

كانت هذه الوزارة أطول الوزارات، التي أعقبت عهد الحناوي، عمراً عاشت ستة أشهر وواحد وعشرين يوماً، حققت خلال هذه الفترة عدداً من الإنجازات المهمة.

أولاً: توقيع الاتفاق القضائي مع لبنان في السادس من شباط/ فبراير ١٩٥٠[٦٣].

ثانياً: إصدار قانون زيادة غلاء المعيشة، في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠. عدّل القانون نسبة غلاء المعيشة شمل المتقاعدين وأصحاب رواتب المواساة والأيتام والأرامل، والتعويض العائلي[٦٤].

رابعاً: إقرار مشروع قانون إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠.

خامساً: إصدار قانون الإيجارات الجديد الذي صادق عليه المجلس النيابي في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠.

سادساً: مشروع تجفيف سهل الغاب الذي أقره المجلس النيابي بعد ظهر يوم السبت الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

ويقضي المشروع بتجفيف مستنقعات الغاب المغمورة بالمياه في فصلي الصيف والخريف، والبالغة مساحتها ٣٥ ألف هكتار. وكذلك إرواء الأراضي التي تنحسر عنها المياه في فصلي

الصيف والخريف ومساحتها تقدر بـ ٢٥ ألف هكتار من أجود وأخصب أراضي سورية. وتأسيس شبكة من أقنية الري، لتنظيم توزيع المياه عليها في مواقيت السقاية.

ويشمل المشروع أيضاً، تقويم وتعميق مجرى العاصي بمسافة طولها ٥٠ كلومتراً. وفتح نفق بطول ٩٠ متر لتصريف مياه العاصي ومياه الفيضانات[٦٥]

سابعاً: إقرار قانون تأميم شركات الماء والكهرباء والنقل، في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١. وكان المجلس النيابي، أقرّ بجلسة السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ استعجال النظر في مشروع القانون[٦٦]

أما الأحداث التي شهدتها البلاد خلال عهد هذه الوزارة، فكثيرة منها:

١ ــ مؤازرة وزارة المعارف مشروع مكافحة الأمية. وصرح الأمين العام لوزارة المعارف بأن الوزارة ستلجأ قريباً إلى إدخال بعض النواحي العملية في مشروع تعليم الأميين لترغيب أكبر عدد ممكن منهم بارتياد دور التعليم، وذلك بإدخال التعليم الزراعي والمهني الابتدائي لمساعدتهم على شق طريقهم في الحياة. كما ستقوم الوزارة بانتداب بعض الأساتذة لإلقاء محاضرات بلغة سهلة عن الوضع الاجتماعي وآفاته ومحاسنه. كما سنقوم بعرض بعض الأشرطة السينمائية عن كيفية تعليم الأميين في أوروبا مترجمة إلى اللغة العربية. وافتتحت جمعية مكافحي الأمية بسورية مدارسها السبع في المدينة والريف. وسيبتدىء التدريس في مساء ١٢ أيلول/ سبتمبر. وكان الإقبال شديد على هذه المدارس التي تؤهل لنيل الشهادة الابتدائية بعد منح شهادة التحرر من الأمية.

وستقام حفلة توزيع شهادات التحرر من الأمية في الجامعة السورية في العشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.

٢ ــ قضية التآمر على الدولة.

وكانت المديرية العامة للدعاية والأنباء أذاعت في ساعة متأخرة من ليل الأربعاء السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ بلاغاً جاء فيه منذ نيف وشهر ويجري القضاء العسكري تحقيقاً مع بعض العسكريين بتهمة التآمر على سلامة الدولة، وأوقف بعض العسكريين بتهمة التآمر على سلامة الدولة، وأوقف بعض المدنيين أيضاً.

وبتاريخ العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ صدر المرسوم رقم ٨٩ بملاحقة

العقيد بهيج كلاس والمقدم حسن الخير والملازم الأول بهيج كلاس والدكتور منير العجلاني والمحامي يوسف تقلا ورشيد كلاس ومحيي الدين مراد والشيخ علي أديب ورأفت عرنوق والعريف نور الدين قلم وشكيب وهاب، الأظناء بجرم التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وأحيلوا جميعاً إلى القضاء.

٣ ــ استقالة حسن الحكيم من الوزارة بتاريخ العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، وأعلن أنه لن يرجع عن استقالته إلّا إذا نفذت الحكومة مطالبه، وأصرّ على أربعة منها هي:

(أ) إلغاء السيارات للموظفين كافة ما عدا الوزراء وموظفي الأمن.

(ب) جمع الدوائر والوزارات في بناء واحد واختصارها.

(جـ) إلغاء نفقات التمثيل حالاً.

(د) الاستغناء عن خدمات عدد من كبار الموظفين يرى أنهم لا يصلحون للعمل[٦٧].

٤ ــ محاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي، بعد يوم واحد من استقالة حسن الحكيم.

ففي ليلة ١٢/١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، بينما كان العقيد أديب الشيشكلي يغادر قصر الملوكي بدمر، فوجىء بكمين مسلح يطلق النار على سيارته. وكان برفقته الضباط حسين حدة، وغالب شقفة وبكري الزوبري. فأصيب الملازم حسين حدة بأربع رصاصات إحداها في عنقه وأصيب الملازم بكري الزوبري برصاصة في فكه. وكانت جراح الملازم غالب شقفة طفيفة. ولم يصب الشيشكلي بأي أذى.

٥ ــ احتفل في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، في صالة سينما دنيا باللاذقية، بتكريم الشيخ صالح العلي، أول من حمل السلاح ضد الفرنسيين، وحضر الحفل عدد كبير من أدباء وشعراء سورية ولبنان.

٦ ــ اكتشفت في حلب يوم الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، شبكة تهريب اليهود إلى إسرائيل، بطلها يهودي تركي من أصل إسباني، يحمل هوية مزوّرة باسم محمد فريد. وتبين من التحقيق معه أن اسمه الحقيقي فريد زلماير. وكان بحوزته ورقة تحمل اسم أنطون خدام فائض من حلب، وعبدو يني من دمشق. ادعى أنهما سيسهلان له سبيل الفرار من دمشق إلى إسرائيل. كما اعترف بأن إحدى المؤسسات

اليهودية السرّية زوّدته بالأوراق المزوّرة. وأن الذي قام بتهريبه من تركيا شخص يدعى إبراهيم حمود إسماعيل من قضاء حارم تمّ إلقاء القبض عليه.

ووجد مع اليهودي المذكور مسدس من طراز برابيلو و٥٥ طلقة وكمية من الأفيون بوزن ١٠٥ غرامات، ومبلغ كبير من الليرات السورية والدولارات الأميركية[٦٨]

٧ ــ وفي حلب أيضاً، وقع في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ حادث مؤلم. وخلاصة الحادث أنه في صباح يوم الأربعاء العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، تجمهر تلاميذ بعض المعاهد الثانوية للخروج في مظاهرة احتجاجاً على شركة الريجي، أصدرت الحكومة الأوامر بمنعها وعدم إطلاق النار، إلّا أن بعض الأفراد حاولوا إحراق سيارة الدرك مما اضطر قوى الأمن إلى استعمال السلاح فأصيب تلميذان بجراح هما عبد القادر حسن وتّار وصبحي صقعان، وأصيب عشرة طلاب آخرين برضوض خفيفة. وجرح بحجارة المتظاهرين عشرة عناصر من رجال الدرك، وثمانية من رجال الشرطة. وعلى الفور توجه إلى حلب وزير الداخلية رشاد برمدا وعقد اجتماعاً مع محافظ حلب ومدير الشركة وقائد درك المحافظة للوقوف منهم على أسباب الحادث وملابساته. وأعطيت الأوامر بإحالة رجال الأمن الذين أطلقوا النار على الطلاب إلى المحاكم المختصة[٦٩]

٨ ــ رفض المجلس النيابي في الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ مشروع العفو عن جرائم الصحفيين الذي تقدم به النائب جاد الله عزّ الدين في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

٩ ــ استنكر المجلس النيابي بجلسة يوم الخامس من آذار/ مارس ١٩٥١ أعمال الفرنسيين في الجزائر. إذ قام الجنرال الفرنسي جوان بتطويق مراكش بستار حديدي، واقتحم قصر السلطان وهدده بخلعه إذا لم توقع المراسيم المعطلة وعددها١٦٨ مرسوماً. لكن السلطان رفض توقيعها.

١ ــ اقترحت وزارة الداخلية في السابع من آذار/ مارس ١٩٥١ تشكيل لجنة وزارية لتقوم بجولات في أنحاء البادية ووضع مشروع لتحضير البدو وتحسين أوضاعهم المعيشية وإنشاء قرى نموذجية حولهم[٧٠].

في أوائل آذار/ مارس ١٩٥١ واجهت وزارة الدكتور ناظم القدسي، انتقادات حادة من قبل

الجيش بسبب قانون تأميم شركات الماء والكهرباء والنقل، وانتقاد أعمال فرنسا في الجزائر. وللتمويه على تدخل الجيش، أذاعت وزارة الدفاع بياناً في السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٠، تنفي فيه ما زعمته الشائعات الكثيرة عن تدخل الجيش في الأزمة الوزارية، تحقق فيه القول: كاد المريب أن يقول خذوني، جاء فيه:

«راجت في المدة الأخيرة شائعات كاذبة رددت أصداءها بعض المصادر والصحف الأجنبية مؤداها أن السلطات العسكرية في سورية كانت وراء الأزمة الوزارية الأخيرة.

قيل أن الأزمة الوزارية، نجمت عن معارضة الجيش مشاريع التأميم الحكومية لأن هذا التأميم يسيىء إلى الحكومات الي تتبعها الشركات المؤممة وقيل أنها نجمت عن معارضة الجيش اشتراك سورية في اتخاذ تدابير حازمة في جامعة الدول العربية بشأن قضية مراكش للسبب نفسه.

وقيل أنها نجمت عن تدخل الجيش في سياسة الدولة الخارجية، وسعيه إلى فرض اتجاهات معينة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ للدفاع عن دول الشرق الأوسط.

وقيل: إنها نجمت عن اتفاقات سرّية عقدها المسؤولون في الجيش شفهياً أو خطياً مع بعض الممثلين الأجانب.

وقيل أخيراً أنها نجمت عن معارضة الجيش تحقيق بعض المشاريع الداخلية أن وزارة الدفاع الوطني تنفي كل هذه الشائعات جملة وتفصيلاً وتعلن صراحة أن الجيش لم يخرج منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عن نطاق واجبه العسكري الذي يفرض عليه حماية حدود البلاد وسلامتها واستقلالها وحريتها ونظامها الجمهوري الدستوري[٧١]

وفي اليوم التالي لإذاعة هذا البيان، السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥١، قدم الدكتور ناظم القدسي استقالة حكومته فكلّف رئيس الدولة خالد العظم بتشكيل الوزارة[٧٢]، فشكّلها بتاريخ السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥١.

في السادس من نيسان/ أبريل قدم خالد العظم بيان وزارته للمجلس النيابي لنيل ثقته ومما جاء في البيان: نحن في سياستنا القومية عاملون على تحقيق الوحدة العربية، ومتابعة دراسة الوسائل الموصلة لهذه الغاية بالاشتراك مع سائر الدول العربية. ونعتبر قضية فلسطين قضية

قومية. توجب على كل عربي أن يولي اهتمامه ويكرس لها ما يستطيع من جهد.. وسنناصر كل دولة عربية ونكون إلى جانب كل شعب عربي لتحقيق أهدافه وأمانيه القومية. ونتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمم الشرقية التي تربطنا بها روابط الشفافية والتاريخ وتقوم سياستنا الخارجية على الصلات الحسنة بالدول الأجنبية.. وتهدف سياستنا الداخلية على تعزيز جيش البلاد وتزويده بأحدث وسائل الدفاع وستدعو الحكومة جميع المواطنين للمساهمة في تجهيزه.. والحكومة في سياستها التعليمية التربوية تسعى إلى توجيه الثقافة نحو الأهداف القومية وتعنى بنواحي النشاط الفكري والجسمي والروحي.. وبالتعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وبثّ الوعي الاجتماعي ونشر التعليم الديني والريفي والزراعي والمسلكي، ودعم التعليم الجامعي. وحماية الصحة العامة وزيادة المستشفيات والمصحات ومقاومة الأمراض المستوطنة وحماية العمال من الطوارىء بإيجاد نظام الضمان الاجتماعي. وترجو الحكومة إحداث مؤسسة خاصة للقطن تتولى تنمية إنتاجه وتحسين أنواعه وتشجيع تصديره وتنظيم توزيع الأراضي المتروكة.. وإصلاح أنظمة القطع والنقد.

شغلت هذه الوزارة أمور كثيرة لم تعرفها الوزارات السابقة نستعرض أهمها:

- اجتمعت في القامشلي يوم الاثنين الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٥١ لجنتا الحدود السورية ــ العراقية وتمّ الاتفاق على تأليف فرقة فنية مشتركة تقوم بإجراء كشف على الحدود السورية العراقية، مهمتها تعيين الدعامات الثابتة والدعامات المتحركة من مواضعها الأصلية، والدعامات المنزوعة والدعامات المفقودة، وموضع الدعامات المقترح إضافتها، ومواقع المياه القريبة من الحدود، ومواقع المخافر السورية والعراقية القريبة من الحدود، وذلك على نسخة خارطة الحدود تربط بتقرير يتضمن نتيجة الكشف يرفع إلى لجنتي الحدود السورية العراقية بواسطة المراجع الفنية العليا في الحكومتين[٧٣]
- محاكمة محمد عبد الحفيظ أبو شلباية في اللاذقية يوم الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٥١ بجرم إساءة العلاقات بين الدول العربية ومس كرامة الرسول الأعظم. وكانت الدعوى نقلت من حلب إلى اللاذقية وانتهت المحاكمة بالحكم عليه بالحبس مدة أربعة أشهر.
- قضية الحولة والاعتداءات اليهودية المتكررة على الأراضي السورية. ذلك أن اليهود عمدوا إلى خرق شروط الهدنة، وحاولوا الاستيلاء على المنطقة المجرّدة. ففي حوالي الساعة الخامسة من يوم الأربعاء الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٥١ قدمت إلى منطقة

الحمّة مفرزة يهودية مسلحة وحاولت دخول المنطقة بالقوة. عمل البوليس الدولي على منعهم من دخول المنطقة إلّا أنهم أصروا وأطلقوا النار على رجال البوليس، وهاجموا مخفراً للجيش السوري، يقع على مقربة من مكان الحادث. وعلى أثر ذلك حصل اشتباك بين الجنود السوريين وعناصر المفرزة اليهودية أسفر عن مقتل سبعة جنود إسرائيليين وجرح واحد وأسر آخر وفرّ الباقون[٧٤]

وفي يوم الاثنين التاسع من نيسان/ أبريل أضربت مدارس ومعاهد دمشق وقامت بمظاهرات اخترقت شوارع المدينة وتوجهت إلى سراي الحكومة مطالبة بفتح باب التطوع، والإسراع بتصديق نظام الفتوة، دعوة الأهالي للتبرع للجيش السوري من أجل تسليحه والترفيه عنه[٧٥]

وفي الساعة الثانية عشرة والربع من ظهر يوم الثلاثاء الثالث عشر من نيسان/ أبريل حاولت قوة مسلحة يهودية دخول قرية اللجيب العربية الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح وطردوا أهلها بالقوة إلّا أن البوليس المحلي وأهالي القرية تصدوا لهذه القوة وجرى تبادل إطلاق نار بين الطرفين. وقدم الوفد السوري شكوى بهذا الخصوص إلى هيئة المراقبين الدولية، في لجنة الهدنة[٧٦]

وفي اليوم التالي حاولت طائرتان يهوديتان الوصول إلى دمشق، عن طريق القنيطرة فتصدت لها الطائرات السورية وأجبرتها على الفرار وأسقطت إحدى الطائرتين بين الحولة والنبي يوشع[٧٧]

- أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بإنهاء وكالة الزعيم أنور بنود على رئاسة الأركان العامة، وتسمية العقيد أديب الشيشكلي رئيساً للأركان بالوكالة[٧٨]

- عقد المجلس النيابي بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥١ جلسة صاخبة اشتد فيها النقاش، وتقاذف التهم والطعن بين النواب. وذلك في معرض التعليق على زيارة تريغيفي لي الأمين العام للأمم المتحدة، لسورية واستمر النقاش أكثر من ساعتين ونصف في أجواء متوترة.

وكان الشيخ مصطفى السباعي ورفاقه وجهوا سؤالاً للحكومة حول هذه الزيارة، وبيّن السباعي في كلمته الأسباب التي دفعته إلى تقديم السؤال، قائلاً: أنه لا شك في إخلاص الحكومة ووطنيتها، ولكنه أعرب عن اعتقاده في أن الحفاوة التي قوبل بها تريغيفي لي مبالغ فيها خصوصاً وأن مواقفه من قضية فلسطين كانت في مصلحة

اليهود. حتى إنه حضر اجتماعاً صهيونياً لجمع التبرعات لإسرائيل، وامتنع عن حضور اجتماع لجمع التبرعات للاجئين الفلسطينيين، ثم هاجم السباعي الحكومة لمنحها هذا الشخص وشاح أمية وهو أرفع أوسمة الدولة[٧٩]

- تكرر الاعتداءات اليهودية على المنطقة المجردة أيام الثاني والثالث والخامس من أيار/ مايو ١٩٥١ وأسفرت الاشباكات التي جرت بين الجيشين السوري والإسرائيلي إلى قتل ٢٧ جندياً إسرائيلياً. وبمناسبة ذلك، وصلت إلى دمشق بعثة عسكرية عراقية لعرض مساعدة العراق.

- أذاعت الحكومة يوم الأربعاء السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٥١ بلاغاً حول تبادل الزيارة بين القوى الجوية المصرية والعراقية والسورية جاء فيه: عقد مجلس الوزراء جلسة يوم الأحد السادس من أيار/ مايو ١٩٥١ وعلى أثر ذلك اتصلت الحكومة السورية بحكومتي مصر والعراق وأظهرت رغبتها في تبادل الزيارات بين القوى الجوية للبلدان الثلاثة لدراسة مقتضيات الدفاع المشترك عن المدن العربية والغارات الجوية المحتملة ولقيت رغبة سورية ترحاباً من الشقيقتين مصر والعراق[٨٠].

- احتفل في الساعة السادسة من مساء الخميس السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٥١، بافتتاح محطة الإذاعة السورية الجديدة، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية وحضور وفود من الدول العربية[٨١]

- تلقت إدارة مدرسة التجهيز الثالثة في حلب من شيوخ ومتنفذي قرية الشيخ سعيد عريضة يطلبون فيها طرد الطالب إبراهيم عزوز، من أهالي هذه القرية لأنه مصاب بخلل عقلي، وبالإلحاد والكفر، الذي تبيّنوه من حديثه عن كروية الأرض ودورانها في اجتماع ضمّ رجال القرية. وأن الإدارة إذا لم تفعل فإن إبراهيم عزوز سيلاقي حتفه إن عاجلاً أو آجلاً. فهجر الطالب قريته خوفاً على حياته، وتوجه وفد من أساتذة المدرسة ومديرها إلى سراي الحكومة مطالبين باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حياة الطالب لأنه في الصف قبل النهائي، وسيكون في عداد المرشحين للبكالوريا.

- هبت عاصفة شديدة بعد ظهر يوم الاثنين الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٥١، وهطلت أمطار غزيرة جداً. وبعد ربع ساعة من هطول الأمطار شوهدت سيول جارفة تنحدر من الجبال والمرتفعات على طول الخط الممتد من الزبداني حتى الهامة ودمر. وكانت الخسائر المادية فادحة جداً[٨٢]

- اعتذرت الحكومة السورية من قبول المساعدات الفنية المعروفة بمساعدات النقطة الرابعة الأميركية[٨٣]

- في يوم السبت التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٥١، فوجىء رجال الدرك والأمن العام في مركز جديدة يابوس، على الحدود اللبنانية ــ السورية بوصول عدد من سيارات نقل الركاب الكبيرة، اللبنانية، بحراسة رجال الدرك اللبناني وتلقي بأعداد كبيرة من الحوارنة داخل الحدود السورية وتعود من حيث أتت وبعد التحقيق مع هؤلاء عرف أنهم منعوا من الإقامة في لبنان. وأن الأوامر صدرت من الحكومة اللبنانية بترحيلهم عن لبنان.

وعلى الأثر، اتصل رجال الدرك والأمن السوريين بالمسؤولين في دمشق وأعلموهم بالأمر. فأوعزت الدوائر المختصة إلى رجال الأمن، في الجديدة بمصادرة كل سيارة لبنانية ذاهبة من دمشق إلى بيروت، وإنزال ركابها في الجديدة وتحميلها بالركاب الحوارنة الذين ألقوا على الحدود، ونقلهم مع امتعتهم إلى دمشق وكذلك منع جميع السوريين الذاهبين إلى لبنان من متابعة سفرهم. وسحبت الإجازات المعطاة لهم وإعادتهم إلى دمشق. وقد أوقفت السلطات في جميع أنحاء الجمهورية إعطاء إجازات سفر إلى لبنان كتدبير أولي.

أما الأسباب التي حدت بالمسؤولين اللبنانيين لاتخاذ هذه التدابير الاعتباطية، فتعود إلى الحادث الذي وقع بين هؤلاء وبين بعض العمال اللبنانيين في مرفأ بيروت. وقد اضطرت السلطات اللبنانية لاتخاذ هذه التدابير تحت ضغط أحمد الأسعد، رئيس المجلس النيابي، لأن العمال اللبنانيين هم من أتباعه في الجنوب، الذين هاجموا الحوارنة وأعملوا فيهم القتل والضرب لإرغامهم على ترك العمل في المرفأ[٨٤]

اضطربت الحكومة اللبنانية للاجراءات السورية، وقامت باتصالات مع السلطات السورية لاحتواء الحادث. وعقد رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي، بعد ظهر يوم الاثنين الحادث عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥١ مؤتمراً صحفياً تلا فيه البلاغ التالي:

في اليوم التاسع من حزيران ١٩٥١ قامت بعض السلطات الإدارية اللبنانية بترحيل السوريين إلى بلادهم وذلك بناء على مخابرات سابقة يرجع تاريخها لأربعة أشهر مضت بين وكالة إغاثة اللاجئين، بعد أن تبين أن عدداً من غير اللاجئين الفلسطينيين من سوريين أو لبنانيين،

وقد تغلغلوا بين مخيمات اللاجئين حتى تنبهت الوكالة إليهم فرفضت إعالتهم، وقد تمت الترحيل، دون أن تقترن بموافقة الحكومة، ودون إخبار الحكومة السورية مسبقاً. والحكومة إذ تأسف لهذا العمل، ستتخذ التدابير المقتضاة بعد التحقيق. وقد أوعزت بإعادة المرحّلين منذ يومين، وهي تؤكد حرصها على أن يتمتع العمال السوريون في لبنان، بكل ما يتمتع به العمال اللبنانيون في سورية من حقوق العمل وحريته. وأن الحكومة اللبنانية حريصة على استمرار الصلات بين القطرين الشقيقين على أتمّ ما يكون من الودّ والصفاء»[٨٥]

بعد ظهر اليوم نفسه، أصدرت الحكومة السورية البلاغ التالي: «قامت الحكومتان السورية واللبنانية باتصالات مباشرة لإزالة أثر الحادث الذي وقع يوم السبت الماضي بترحيل عدد من العمال السوريين من الأراضي اللبنانية وعلى أثر صدور البلاغ الذي أذاعته الحكومة اللبنانية، بهذا الشأن، تعلن الحكومة السورية انتهاء هذا الحادث، وعودة الحال إلى ما كانت عليه قبل. وهي بدورها حريصة على أن يتمتع العمال السوريون واللبنانيون في أراضي البلدين، بحقوق العمل وحريته المتقابلة والمتماثلة. وتؤكد الحكومة السورية رغبتها في أن يسود العلاقات بين القطرين الشقيقين جو ملؤه الإخاء والودّ والصادقان»[٨٦]

- ناقش المجلس النيابي، يوم الحادي والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥١ مسألة إقامة تمثال للشهيد يوسف العظمة، وحمل النائب مصطفى السباعي على فكرة نصب التمثال، وقال أنه يتنافى مع أحكام الإسلام. كما أنه يضر بخزينة الدولة، ويضرّ بالشعب. لأن صرف الأموال على التمثيل، من المسائل التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية. وأن إقامة مستشفى أو مدرسة للترفيه عن الشعب خير من إقامة التماثيل والأنصاب، التي يخشى أن تكون مدعاة تمجيد من قبل الناس. فردّ عليه الأستاذ أكرم الحوراني قائلاً: إن إقامة التمثال ضرورية. وأن ثمن التمثال أرسل من المهاجرين السوريين في الأرجنتين. ولو كان بإمكاننا لكنا أقمنا لكل بطل تمثالاً، لأنه يجب أن نقدس أبطالنا.

وأبدى رئيس الوزراء رأي الحكومة، وهو أن إقامة تمثال الشهيد يوسف العظمة لا يؤخرنا عن القيام بالمشاريع الاجتماعية، وأن إقامة التماثيل ضرورية لتخليد الذين يضحون بأرواحهم ودمائهم في سبيل الوطن والشهيد يوسف العظمة أول شهيد في قافلة الشهداء عن سورية، وإقامة التماثيل لا يأتي منه إلّا الخير. ولا خوف كما قيل أن تكون مبعثاً لعبادة الأوثان[٨٧] وفي يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥١ احتفل رسمياً بإزاحة الستار عن تمثال الشهيد يوسف العظمة.

ـ عقد المجلس النيابي جلسة مساء يوم الأحد التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥١، امتازت بإثارة موضوع الوحدة السورية الطبيعية التاريخية، عندما تلي سؤال صبحي العمري عما إذا كانت الحكومة ستفتح باب المفاوضة لإرجاع الجزء الجنوبي من سورية إلى الوطن الأم. وقف الدكتور منير العجلاني وقال: يجب أن لا يمر هذا السؤال دون أن نشير إلى أن وضعنا الحاضر يدعونا إلى العمل من أجل الوحدة. وإذا كان الحزب السوري القومي قد دعا إلى هذه القضية دعوة صادقة، فإننا نلتقي معه في هذه الدعوة ونعمل من أجل الوحدة العربية. إن العالم يجب أن يسمع صوتاً. صوت هذا المجلس مدوياً يطالب ويعمل للوحدة السورية[٨٨]

ـ دعا مجلس النواب بجلسة يوم الأربعاء السابع من آب/ أغسطس ١٩٥١، الموظفين إلى فك الاضراب الذي قاموا به.

وكان مؤتمر لجان الموظفين الممثلة لكافة المحافظات، والمنعقدة في دمشق بتاريخ الثالث من آب/ أغسطس ١٩٥١، بعدما اطلعت على المراحل التي اجتازتها مساعي الموظفين، والمداولة التي جرت في هذا السبيل، قرر بالإجماع ما يلي:

١ ـ استمرار الإضراب العام في الجمهورية السورية.

٢ ـ اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد دائم[٨٩]

وقابلت الحكومة تعنت الموظفين بإصدار قانون مكافحة الأحزاب، في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١. أعطى هذا القانون لمجلس الوزراء، الحق في أن يعتبر مستقيلاً كل موظف أو مستخدم أو عامل ينقطع عن عمله بقصد الاضراب الجزئي أو الكلي، ولمجلس الوزراء وحده حق تقدير ما إذا كان هذا الانقطاع ناشئاً عن قصد الإضراب أم لا، ولا يجوز إعادة الموظفين المعتبرين مستقيلين بالاستناد إلى أحكام هذا القانون إلى وظائفهم الأصلية، أو إلى أية وظيفة أخرى، في الوزارات أو الإدارات العامة أو المؤسسات التابعة لإشراف الدولة[٩٠].

□ □ □

عاشت وزارة خالد العظم أربعة أشهر ثم استقالت بتاريخ التاسع من آب/ أغسطس ١٩٥١، فسمي حسن الحكيم رئيساً لمجلس الوزراء[٩١] وشكل وزارة في اليوم نفسه عاشت

ثلاثة أشهر و١٩ يوماً في أجواء عاصفة حافلة بالأحداث. لعل أخطرها ما أعقب البيان الذي ألقاه وزير الخارجية فيضي الأتاسي، في المجلس النيابي، يوم الثلاثة الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ بشأن الدفاع المشترك، لم يطلع مجلس الوزراء عليه، ويأخذ رأيه فيه. وأثار هذا البيان انتقادات حادة، وكان السبب في استقالة رئيس الوزراء حسن الحكيم. نص البيان:

«صباح السبت في ١٣ من الشهر الجاري تقدم إلى وزارة الخارجية كل من القائم بالأعمال الأميركي، ووزير فرنسا المفوض، ووزير المملكة المتحدة، وأدلوا على التتابع، وبناء على تعليمات تلقوها من حكوماتهم بالكلام التالي: «إن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالقياس إلى أمن العالم الحرّ. وهذا الدفاع لا يتأتى إلى بتعاون دوله مضافاً إليها دول أخرى ليست جغرافياً منه. وإلّا بتنسيق أسباب الدفاع بين هذا الشرق وهاتيك المنطقة التي تليه. لذلك بات من المناسب إنشاء قيادة حليفة للشرق الأوسط تشترك فيها البلاد القادرة على المساهمة في الدفاع، والراغبة في تلك المساهمة. إن أميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا مستعدة للاشتراك في القيادة. وقد وجهت دعوات إلى اتحاد جنوبي أفريقيا وزيلاندا الجديدة وأستراليا اللواتي كن أعربن عن اهتمامهمن بالدفاع عن المنطقة. ونظراً لما للقاعدة المصرية من أهمية رئيسية، في موضوع القيادة فقد دعيت مصر في تمام الساعة العاشرة من هذا الصباح للاشتراك فيها، كعضو مؤسس وأن الاتفاق على تفاصيل القيادة ودقائقها، لم يتلق عليه بعد بين الأعضاء المؤسسين».

وقد أضاف الوزراء المفوضون إن مسعاهم مشترك، وأشاروا إلى أنه بريء من الشبهات التنافس فيما بينهم. وأبان كل واحد منهم أنهم جميعاً على اتفاق مع زميلهم التركي. وأنه قد يتأخر عنهم بسبب تأخر وصول التعليمات إليه من حكومته، ولكنه لا بد بالتالي من أن يتقدم فيقرن مسعاه بمسعاهم.

قلت لهم: إنني بدوري سوف أطلع مجلس الوزراء على ما أطلعوني عليه. ألقيت عليهم السؤال التالي: هل لإسرائيل شأن ما في القيادة التي يتصورونها وفي مشروع الدفاع؟ وقد جاءت الأجوبة على ما يلي: ليس اشتراك إسرائيل في القيادة موضوع بحث في الحال. واشتراكها يتوقف على نتيجة البحث مع الدول الأخرى التي يعنيها الأمر. بيد أن الدفاع الاقليمي يجب أن يفسح لها المجال ــ في وقت ما ــ للدفاع عن نفسها. وعلى كل لن يكره العرب على ما لا يرغبون فيه.

وفي يوم الاثنين في ١٥ الجاري، تقدم إلى سعادة وزير تركيا المفوض بمثل ما سبقه إليه زملاؤه وزراء الدول الثلاث. [٩٢]

— في جلسة مجلس النواب المنعقدة بعد ظهر يوم الخميس في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، لبحث مشاريع القوانين المقدمة، ومنها تثبيت النشيد الوطني والشعار الرسمي للجمهورية، قال النائب علي بوظو: إن النشيد الوطني لا يصلح مطلقاً لأن يكون نشيداً لدولة مستقلة ذات سيادة، خاصة وأن كلماته وموسيقاه لا تبعث في المواطن أي حماس، وطلب أن تسحب الحكومة مشروعها. وأن تعمد إلى إجراء مسابقة بين الشعراء لنظم نشيد يتلاءم مع واقعنا. وأيده في ذلك حسن البرازي وعبد الله تامر.

ردّ رئيس الوزراء أن النشيد الحالي لا يتلائم مع حالة البلاد فإذا رأى المجلس الكريم إجراء مسابقة لاستبداله فالحكومة ليس لديها مانع.

عارض النائب جلال السيد هذه الفكرة، مشيراً إلى أنه ليس هناك حاجة لإيجاد نشيد جديد وإضاعة الوقت بمثل هذه القوانين غير المجدية، بينما تهمل القوانين الأخرى وهي أهم من إحداث نشيد جديد[٩٣].

— أصدرت المحكمة العسكرية بدمشق يوم الاثنين في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، حكمها في قضية التجسس المتهم فيها ٢٢ شخصاً من سكان قرية مجدل شمس. فقضت بالإعدام على ١٥ متهماً هم: سليمان الصفدي، وسليمان سمارة ونور الدين حمود ونجيب علي أديب وجميل رباح وهايل كنج وأحمد محمود قاسم وداوود أبو صالح وسعيد خطار وسليمان نعمان ونسيب أديب والرقيب فهد الشوفي وفارس طربين وسعيد كنج وقاسم سليم.

وحكمت بالأشغال الشاقة المؤبدة على كل من: محمد سليمان شقير وهاني محمود وإسماعيل صالح أبو مراد.

وبالسجن ١٥ عاماً على نزيه طربين.

وبالسجن ثلاث سنوات على أسد حداج وأحمد أبو شفة.

وقررت عدم مسؤولية حسن الصباغ[٩٤]

- قام فريق من الشيوعيين، مساء يوم الأربعاء السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ بمظاهرة احتفالاً بعيد الثورة الروسية. سارت من حي العمارة باتجاه سراي المرجة وأخذوا يهتفون بحياة ستالين والاتحاد السوفياتي ويسقطون رئيس الوزراء حسن الحكيم والدول الغربية الاستعمارية، ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وحصلت اصطدامات بين المتظاهرين ورجال الأمن سقط فيها جرحى وألقى القبض على بعض المتظاهرين[٩٥]

- قدم رئيس الوزراء حسن الحكيم استقالته إلى رئيس الجمهورية، في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، بسبب البيان الذي ألقاه وزير الخارجية فيضي الأتاسي في المجلس النيابي. فخلق بذلك وضعاً حرجاً للحكومة[٩٦]

ووجه، بالوقت نفسه، كتاباً مماثلاً إلى رئيس المجلس النيابي جاء فيه:

«حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس النيابي الأفخم.

بما أن معالي السيد فيضي الأتاسي وزير الخارجية، أدلى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، ببيانه بشأن الدفاع المشترك، لم يطلع مجلس الوزراء عليه ويأخذ رأيه فيه. وبالنظر لكونه خلق بيانه هذا وضعاً حرجاً للحكومة. فقد اضطررت من جراء هذا الإحراج أن أرفع في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ إلى فخامة رئيس الجمهورية المعظم، استقالتي من رئاسة الوزارة ولكنني نزولاً عن رغبة فخامته أجلت تقديمها إلى فرصة أخرى.

هذا ولما كنت عازماً على تلاوة بيان في المجلس النيابي الكريم، في جلسة الاثنين بشأن الدفاع المشترك. ورأيي الخاص فيه، ومصمماً على رفع كتاب الاستقالة عقب تلاوة هذا البيان. وبما أني علمت أن النية منصرفة إلى تأجيل الجلسة أسبوعاً آخر، وكان تأخير الاستقالة حتى ذلك اليوم، من شأنه أن يزيد في حراجة الموقف، وثورة الخواطر، فقد سارعت هذا اليوم إلى تقديمها إلى فخامة رئيس الجمهورية المعظم. كما سارعت إلى إعلام دولتكم بالأمر، وإلى تقديم البيان المذكور من طيه لكي يتلى في جلسة المجلس القادمة.

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول وافر الاحترام»[٩٧]

وجاء في البيان الذي ألقاه حسن الحكيم في جلسة المجلس النيابي: «أنني إذا كنت أرى في مشروع الدفاع المشترك، فرصة مناسبة للعرب يقوون بها عسكرياً واقتصادياً، ويأمنون شرّ إسرائيل. كما أرى أن يقترن ذلك بتحقيق أمانيهم القومية، وحلّ قضاياهم المعلقة، فإذا كان المجلس الكريم يرى في ذلك مصلحة لسورية، وللأقطار العربية الأخرى، ويرى في تصريحاتي الشخصية التي أتمسك بها، ولا أحيد عنها يخالف أماني الشعب، فمن حقه أن أفسح له المجال ليسلك الطريق التي يعتقد أنها توصله إلى تحقيق تلك الأماني. وأن أضع من أجل ذلك استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء تحت تصرف فخامة رئيس الجمهورية[٩٨]

- دعت الأحزاب السياسية في سورية إلى مظاهرة كبيرة في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ انتصاراً لمصر في موقفها في سبيل القضاء على الاستعمار ومظاهره.

- تمّ في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ الاتفاق التجاري بين حكومة المملكة المصرية وحكومة الجمهورية السورية، رغبة في إنماء العلاقات التجارية فيما بينهما والوصول بها إلى أقصى حدّ مستطاع، وذلك في حدود النظم الاقتصادية القائمة في بلد كل منهما.

تأذن الحكومة الملكية المصرية، في حدود إمكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل مصري إلى بلاد الجمهورية السورية. وتأذن حكومة الجمهورية السورية في حدود إمكانيات سورية الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل سوري إلى مصر.

ويتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم إعادة تصدير السلع التي تمّ استيرادها بينهما إلى بلد ثالث.

كما اتفق الطرفان على تبادل معاملات الدولة الأكثر رعاية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، أو الرسوم الإضافية، وفي طريق تحصيل الرسوم الإضافية، وكذلك في القواعد والإجراءات والفوائد التي تخضع لها عمليات التخليص الجمركية[٩٩]

وأرفق بالاتفاق قائمة تبين السلع التي يصدرها كل بلد للآخر.

□ □ □

بعد استقالة حسن الحكيم، حاول كل من رشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي وزكي الخطيب وسعيد حيدر وعبد الباقي نظام الدين وحامد الخوجة، تأليف حكومة جديدة، فلم

يفلح أي منهم في ذلك واعتذروا جميعاً، فكلف رئيس الجمهورية أخيراً الدكتور معروف الدواليبي، فتمكن من تأليف الوزارة في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١.

وبعد أيام قليلة، الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابه، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها.

الهوامش

(١) محمد حسنين هيكل، الانقلاب السوري الثالث، **مجلة آخر ساعة**، تاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨.
(٢) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢١٣.
(٣) سهيل رستم، سعادة في دمشق، **مجلة البناء**، العددان ٩٨١ و٩٨٢، تاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٩.
(٤) أبو رشيد لقب أكرم الحوراني الذي ينادونه به.
(٥) محمد معروف **أيام عشتها**، ص ١١٩.
(٦) نذير فنصة، أيام حسني الزعيم، مجلة **المجلة**، العدد ٧، تاريخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٠.
(٧) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٣٤.
(٨) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٣٧.
(٩) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٢٥.
(١٠) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٨٢.
(١١) سامي جمعة، **المحرر نيوز**، العدد ٢٠٠، تاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٩.
(١٢) **مجلة البناء**، العددان ٩٨١ و٩٨٢، تاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩.
(١٣) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٦٦، تاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠
(١٤) **مجلة المصور**، العدد ١٢٩٧، تاريخ ١٩ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(١٥) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٥٥.
(١٦) مرسوم تشريعي رقم ١، تاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(١٧) المرسوم رقم ٢، تاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(١٨) مرسوم رقم ٤، تاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(١٩) مرسوم رقم ٥٦٢، تاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩.
(٢٠) مرسوم رقم ٥٦٣، تاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩.
(٢١) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٤٤.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٢٥٥.
(٢٤) المرسوم التشريعي رقم ١، تاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(٢٥) مرسوم رقم ٥٥، تاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(٢٦) مرسوم تشريعي رقم ٧، تاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(٢٧) المرسوم رقم ٨، تاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩.
(٢٨) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٧٢.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.
(٣٠) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٨٠.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٣٢) أمين أبو عساف **ذكرياتي**، ص ٢٧٢.

(٣٣) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٦٦.

(٣٤) أمين أبو عساف، **ذكرياتي** ص ٢٧٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

روى محمد معروف هذه الحادثة بصورة مختلفة، راجع ما كتبه عنها في مذكراته **أيام عشتها**، ص ١٧٥.

(٣٧) أمين أبو عساف، **ذكرياتي**، ص ٢٨٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٩، وكذلك نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٤٤٥.

(٤٠) **المضحك المبكي**، تاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.

(٤١) **جريدة النصر**، العدد ١٤٦٨، تاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

(٤٢) **جريدة القبس**، العدد ٣٩٨٠، تاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

(٤٣) **مذكرات طه الهاشمي**، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٤٤) مرسوم رقم ١، تاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

(٤٥) مرسوم رقم ٣، تاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩

(٤٦) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٢٦٠.

(٤٧) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٩٦.

(٤٨) مرسوم رقم ٤، تاريخ ٢٧ كانونم الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

(٤٩) مرسوم رقم ٧، تاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

(٥٠) مرسوم رقم ١٨، تاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩.

(٥١) مذكرات الجمعية التأسيسية، **الجلسة السادسة عشرة**، في ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٠.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٧٠، تاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠.

(٥٤) **جريدة الشاطئ السوري**، العدد ٩٥، تاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٠.

(٥٥) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٢٦٠.

(٥٦) مرسوم رقم ٩٠٩، تاريخ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٠.

(٥٧) **جريدة الشاطئ**، العدد ١٠٧، تاريخ ٢ تموز/ يوليو ١٩٥٠.

(٥٨) القانون رقم ١٩، تاريخ ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٥٠.

(٥٩) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٨٩.

(٦٠) مرسوم رقم ١، تاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.

(٦١) مرسوم رقم ٢، تاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.

(٦٢) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ١ تاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠.

(٦٣) المصدر نفسه، العدد ١٢٥، تاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٠.

(٦٤) **جريدة الفيحاء**، العدد ١١٨، تاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠.

(٦٥) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٥١، تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠.

(٦٦) المصدر نفسه، العدد ٩١، تاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١.
(٦٧) المصدر نفسه، العدد ١٣، تاريخ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١.
(٦٨) المصدر نفسه، العدد ٦٧، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠.
(٦٩) المصدر نفسه العدد ٧١، تاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديمبر ١٩٥٠.
(٧٠) المصدر نفسه، العدد ١٣٣، تاريخ ٨ آذار/ مارس ١٩٥١
(٧١) المصدر نفسه، العدد ١٤٥، تاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥١.
(٧٢) مرسوم رقم ٥٢٤، تاريخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥١.
(٧٣) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ١٥٧، تاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٧٤) المصدر نفسه، العدد ١٥٦، تاريخ ٦ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٧٥) المصدر نفسه العدد ١٥٨، تاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥١
(٧٦) المصدر نفسه، العدد ١٥٩، تاريخ ١١ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٧٧) المصدر نفسه، العدد ١٦٠، تاريخ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٧٨) مرسوم رقم ٦١٢، تاريخ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٧٩) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ١٧١، تاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٨٠) المصدر نفسه، العدد ١٩٠، تاريخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٥١.
(٨١) المصدر نفسه، العدد ١٨٧، تاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٥١.
(٨٢) المصدر نفسه، العدد ١٠٩، تاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١.
(٨٣) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ١١٢، تاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٩٥١.
(٨٤) المصدر نفسه، العدد ٢٠٣، تاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥١.
(٨٥) المصدر نفسه، العدد ٢٩٤، تاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١.
(٨٦) المصدر نفسه.
(٨٧) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٢٣٢، تاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥١.
(٨٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٦، تاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥١.
(٨٩) المصدر نفسه، العدد ٢٤١، تاريخ ٥ آب/ أغسطس ١٩٥١.
(٩٠) المصدر نفسه، العدد ٣٣٤، تاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١.
(٩١) مرسوم رقم ١١٩٠، تاريخ ٩ آب/ أغسطس ١٩٥١.
(٩٢) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٢٠٥، تاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥١.
(٩٣) المصدر نفسه العدد ٢٧٧، تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١.
(٩٤) المصدر نفسه العدد ٢٩٩، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١.
(٩٥) المصدر نفسه، العدد ٣٠٦، تاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١.
(٩٦) المصدر نفسه العدد ٣٠٨، تاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١.
(٩٧) المصدر نفسه.
(٩٨) المصدر نفسه.
(٩٩) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٤٣، تاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١

الانقلاب الثالث أديب الشيشكلي
١٩٥١/١١/٢٩ ـ ١٩٥٤/٢/٢٤

بدأت عين أديب الشيشكلي تتطلع إلى كرسي الحكم، بعد إعادته إلى الخدمة، في الأيام الأولى من انقلاب سامي الحناوي. وكان قبل ذلك، مسرحاً، ملازماً بيته في قرية الشويحة، قرب حماة، تحت الإقامة الجبرية[1]

وبعد الانقلاب، ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩، استدعى إلى الخدمة وعيّن آمراً للواء الأول، وعضواً في المجلس الحربي. وبعد فترة قصيرة من عودته إلى الخدمة، أخذ يفكر في قلب حكم الحناوي، فاتصل من أجل هذه الغاية بالمقدم محمد معروف، آمر الشرطة العسكرية، ودعاه إلى الغداء معه في مطعم الواحة. وقبل انتهاء الجلسة مدّ أديب يده إلى محمد معروف وقال له: هات يدك يا محمد فأنت أخي وصديقي، وهذه البلد ابتليت بقائدين انقلابيين أولهما حسني الزعيم وهو «كذا وكذا».. والثاني صاحبكم سامي الحناوي وهو «غبي... إلخ». فدعنا نصحح هذا الوضع وأقسم بالله بأنك ستكون يدي اليمنى، ولن أقوم بأي عمل إلّا بعد الاتفاق معك.. سحب محمد يده من يد الشيشكلي وأجابه بحدة: أين شرفك يا أديب؟ كيف تطلب مني أن أنقلب على رفاقي؟ أهكذا ترد الجميل لمن أعادك إلى الجيش وكنت مسرحاً وقابعاً في قريتك إجبارياً.

أجابه الشيشكلي: ليس الحناوي من أعادني إلى الجيش. ثم أفترقا على خلاف شديد بعد سنين من المحبة والصداقة المتبادلتين[2]

لكن رفض المقدم محمد معروف التعامل معه، لم يصرفه عن تنفيذ المخطط الذي وضعه نصب عينيه، فتعامل مع العقيد أمين أبو عساف، وعقداء آخرين للإطاحة بنظام الحناوي، إلّا أنه لم يتسرع للإمساك بالسلطة خيفة وحذراً من رفاقه، فكان يخطط في الخفاء، ويعمل على تعزيز مركزه، وجمع المؤيدين والأعوان من حوله، ويتدخل في شؤون الحكم، ويسقط الوزارات، ويتدخل في تأليفها. قال خالد العظم: «صباح ٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٠ كنت مع الوزراء في مكتبي نتداول الموقف (عقد معاهدة تجارية بين سورية ولبنان) وإذا بوزير الزراعة السيد عبد الباقي نظام الدين يدخل ويطلب الاجتماع بي منفرداً. قال: جاءني العقيد أديب الشيشكلي وطلب إليّ أن أبلغكم أن بقاء الحكومة الحاضرة لم يعد ممكناً، وأن المصلحة تقتضي باستقالتها.. فالعقيد يرى أن كل من يقف عقبة في سبيله تجب إزالته[٣]

وبعد خمسة أيام استقالت وزارة خالد العظم.. وسبق للشيشكلي أن وقف موقفاً أبشع من هذا مع الرئيس هاشم الأتاسي، عندما أرسل له مفرزة من الشرطة العسكرية أجبرته على قبول استقالة ناظم القدسي، في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩[٤].

وكان على الشيشكلي، قبل الإقدام على أي خطوة، أن يحكم سيطرته على الجيش أولاً، وهذا ما تحقق له بعد تسميته رئيساً للأركان العامة بالوكالة، في الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٥١[٥] وبعد أشهر سبعة، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، قام بانقلابه وأذاع على الشعب بلاغه الأول:

«تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري الكريم علماً أن الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة، وتسهيل مهمة الجيش، ومتابعة أعمالهم دون قلق أو اضطراب. كما وتنذر من تسوّل له نفسه الإخلال بالأمن بأشدّ الإجراءات»[٦]

ثم أذاع بياناً، شرح فيه أسباب الانقلاب، محملاً حزب الشعب مسؤولية كل مشاكل البلاد، ومآسيها، «إن جماعة حزب الشعب سخروا الحكم لخدمة مآربهم الشخصية، وأهدافهم الحزبية... ثابروا على تهديمهم، فحرضوا الرأي العام ضد الجيش محاولين إيجاد هوة بين المواطن السوري والجندي السوري... فاستغلوا كافة الأزمات التي مرت في تلك الفترة.. وأظهروا البلاد بغير مظهرها الحقيقي.

وغرضهم من كل ذلك إضعاف الجيش وإظهاره بمظهر المستبد بالسلطات حتى تتاح لهم الفرصة لتحقيق ما حلموا به، وما هدفوا إليه.

إن الجيش السوري يرى أن حزب الشعب وهو الفئة التي لا تمثلكم التمثيل الصحيح، يرى أن أهم أهدافها هي مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية، وتحطيم جيشها، وإنشاء عرش جديد فيها»[٧]

وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، أصدر الشيشكلي بلاغاً رقم (٢) تضمن بعبارات منمّقة لبقة، وبلغة مواربة، إقالة الرئيس هاشم الأتاسي من منصبه كرئيس للجمهورية.

وبعد الرئيس الأتاسي، جاء دور المجلس النيابي، فأصدر مرسوماً بحلّه اعتباراً من الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١[٨]

وأصدر بالتاريخ نفسه، أمراً عسكرياً تولى بموجبه مهام رئاسة الدولة مع تمتعه بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية. وجعل صدور المراسيم، اعتباراً من الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ عنه[٩].

لكنه بالرغم من ذلك، لم يشأ الظهور إلى العلن. وإنما دفع إلى الواجهة رفيقه في السلاح الزعيم فوزي سلو، فأصدر بتاريخ الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، الأمر العسكري رقم (٢) الذي نص على تولي الزعيم فوي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، وممارسة سلطات واختصاصات رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع الوطني.

وعلى غرار ما قام به حسني الزعيم، في فترة حكمه، وهو إنشاء مكتب للمظالم، في مقر القيادة العامة، للبحث في الشكاوى المرفوعة إلى القيادة العامة. أصدر هذا العهد الجديد، بتاريخ الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر، مرسوماً يتضمن إحداث دائرة للمراجعات ملحقة برئاسة مجلس الوزراء، غايتها رعاية مصالح المواطنين في علاقاتهم مع الدولة، وتأمين حقوقهم ضمن حدود القوانين والأنظمة ويتناول اختصاصها في الشكاوى والمراجعات التي يقدمها الأفراد في صلاتهم بالإدارات والمؤسسات العامة[١٠]

وكانت النقلة الثانية، توجيه بلاغ للموظفين ينطوي على تعليمات يتوجب عليهم اتباعها

والعمل بها، وهي:

١ ــ التقيّد بأوقات الدوام الرسمي، ومراعاة المواعيد المعينة للحضور والانصراف والمثابرة على العمل، وعدم مغادرة مقره إلّا بمهمة رسمية وبإذن سابق من الرئيس المباشر وتوقيع جداول الدوام.

٢ ــ تخصيص وقت العمل بكامله لأداء واجبات الوظيفة، والامتناع عن قبول الزيارات الخاصة، وعن القيام بالأعمال التي لا تقتضيها الوظيفة.

٣ ــ عدم قبول المراجعات الشخصية.

٤ ــ على الموظف إنجاز كل معاملة ترد إليه خلال ٤٨ ساعة على الأكثر من ورودها ولا يؤخرها لديه أكثر من هذا الوقت، ما لم تكن مقتضيات البت فيها تتطلب التأخير.

٥ ــ على كل موظف أن يبتعد كل البعد عن أي مظهر من مظاهر التحزب أو التشيع إلى جماعة أو فكرة، للقيام بوظيفته بحياد تام. وأن يتقيّد بما نص عليه قانون الموظفين من حظر الانتماء إلى حزب سياسي، أو جماعة سياسية، أو القيام بأي نشاط غير ناشيء عن واجب الوظيفة.

٦ ــ حظر الإفضاء بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تكون سرّية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة[١١].

وفضلاً عن ذلك. أذاعت رئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ الثاني والعشرين من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، بلاغاً نص على أن الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة هي المرجع المكلف بالنظر في الأمور الداخلة ضمن اختصاصها، ولا يجوز مقابلة دولة الرئيس لأمور هي من مصلحة هذه الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة.

وأن باستطاعة كل من لم تنصفه الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة، أو لم تهتم في معاملاته، أن يتقدم إلى دائرة المراجعات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء لبت شكواه[١٢].

هذا ما يتعلق بالإجراءات التنظيمية، التي اتخذت، أما بالنسبة إلى الوقائع والأحداث، فحسبنا أن نشير إلى أبرزها.

منها المذكرة التي رفعتها نقابات المحامين السورية، إلى رئيس الدولة، بتاريخ الأول من

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، طالبوا فيها بوضع قانون جديد جامع للأحوال الشخصية من شأنه تنظيم وتمتين الروابط الاجتماعية في الشعب ويساعد كثيراً على النهوض والتطور[١٣].

ومنها وفاة الصحافي الكبير نجيب الريّس، صاحب جريدة «القبس» إحدى أشهر الصحف السورية على مرّ تاريخها، في التاسع من شباط/ فبراير ١٩٥٢ وكان لوفاته رنة أسى في البلاد كلها.

ومنها تنفيذ حكم إعدام، في الثاني عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٢، بحق كل من الرقيب خميس حسين عليون الكردي، لارتكابه جرم إشهار السلاح على من هو أعلى رتبة منه، والفرار إلى العدو. وبحق الجنود علي نجيب إسبر إبراهيم ونعمان علي محمد يوسف ويوسف علي عساف، لارتكابهم جرم الفرار إلى العدو[١٤].

وفي شهر شباط/ فبراير، أيضاً، دعت الحكومة الخبير الاقتصادي الألماني الدكتور شاخت، لدراسة أوضاع سورية الاقتصادية، وتزويدها بالتوجيهات اللازمة ابتغاء تحقيق وضع اقتصادي أفضل. وقام الدكتور شاخت بزيارة إلى المحافظات السورية كلها ودامت زيارته بضعة عشر يوماً.

وفي شهر شباط/ فبراير، أيضاً صرفت الحكومة السورية من الخدمة في كلية الحقوق بالجامعة السورية الأساتذة منير العجلاني وعبد الوهاب حومد ورزق الله أنطاكي، لاستنكافهم عن أداء اليمين المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم (٤٧) تاريخ ١٩٥٢/١/٦.

وبمناسبة انتقال المديرية العامة للدعاية والأنباء السورية في دمشق، إلى مقرها الجديد في تموز/ يوليو ١٩٥٢، دعت المديرية الرسامين والفنانين والمصورين إلى إقامة معرض دوري في بهو المديرية، تعرض فيه آثار الفن السوري الذي يتجلى فيه جمال البلاد ومعالم العظمة فيها: ويتبدل عرض المشاهد الفنية كل ثلاثة أشهر، بشكل يعطي للزائرين صورة واضحة عن نشاط الفن في سورية.

وفي تموز/ يوليو ١٩٥٢ ظهر في سورية حزب جديد هو حركة التحرير العربي كان «المنتسبون إليها من الانتهازيين الذين يغتنمون الفرص والظروف لمنافعهم وكان الانتساب إلى هذه الحركة جماعياً لكل من هبّ ودبّ[١٥]

ولم يتوقف العهد الجديد، عن إصدار المراسيم. وكانت ذروة ذلك خلال شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

فباستثناء المرسوم الصادر في الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، بشأن إقامة قبر للجندي المجهول في العاصمة دمشق وإقامة نُصب تذكارية تحمل أسماء شهداء الوطن تعيّن أمكنتها في الساحات العامة لمراكز المحافظات والأقضية التابع لها الشهيد. وإقامة تماثيل لعظماء العرب من سوريين وغيرهم، قدماء ومعاصرين، أو نصب رمزية تمثل نهضات العرب والمواقف الحاسمة في تاريخهم، تعيّن أمكنة التماثيل في محلات بارزة من مراكز المحافظات التي ولد أو مات أو قضى شطراً عظيماً من حياته فيها صاحب التمثال المقترح، أو التي جرت فيها الحوادث التاريخية الهامة المنوي تخليد ذكرها بالنصب الرمزية[١٦]. فإن جميع المراسيم الأخرى التي صدرت جعلت هذا العهد يحلّ المرتبة الأولى في كبت الحريات والتضييق على العباد، وخنق كل صوت حرّ، لم يعرفها العهدان السابقان.

وكانت خطوة البداية في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، مع صدور مرسوم أجاز فيه لمجلس الوزراء، لأسباب يعود إليه تقريرها، أن يقرر صرف الموظف من أية مرتبة كانت، من الخدمة ويستثنى من ذلك القضاة ولا يشترط في قرار الصرف أن يكون معللاً، أو أن يتضمن الأسباب التي دعت الصرف من الخدمة.

يسرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة، بمرسوم غير تابع لأي طريق من طرق المراجعة، وترد الدعاوى المقامة أو التي ستقام ضد هذا النوع من المراسيم أياً كان سببها[١٧]

وبالتاريخ نفسه، صدر عن رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، مرسوم ألغى فيه جميع الألقاب في الجمهورية السورية.

ويقصد بالألقاب، مختلف الرتب المدنية والامتيازات الشرفية، التي منحت قديماً إلى السوريين من قبل حكومات أجنبية أو سلطات محلية، كلقب باشا أو بك أو أفندي أو غيرها.

ويمنع، في المعاملات والمخابرات الرسمية والمراسيم إطلاق الألقاب المشار إليها، على الموطنين السوريين، ويستثنى من ذلك رئيس الجمهورية القائم بالعمل ورؤساء الجمهوريات السابقون، الذين يحتفظون بلقب صاحب الفخامة، ورؤساء مجلس الوزراء السابقون، الذين يحتفظون بلقب صاحب الدولة.

ولا يسري هذا المرسوم على الرتب العلمية التي تمنحها الجامعات وسائر المؤسسات الثقافية وما يشابهها.

وحظر المرسوم على السوري قبول أي رتبة أو لقب شرفي من حكومة أجنبية أو الاتصاف به، ويخاطب جميع السوريين بلقب السيد الذي يطلق عليهم دونما تفريق.

كما حظر المرسوم على السوري، حمل أي وسام من أية حكومة أو سلطة أو منظمة غير سورية إلّا بإجازة خاصة[١٨]

وفي يوم الاثنين الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، صدر مرسوم يبين كيفية استقالة الموظف[١٩]. وتبعه مرسوم آخر ينص على أن كل موظف انقطع عن عمله قبل صدور مرسوم أو قرار باستقالته، سواء قدم استقالته الخطية أو اعتبر مستقيلاً، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة لا تقل عن راتبه الصافي عن ستة أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين[٢٠]

وكان أخطر المراسيم التي صدرت، مرسوم تعديل برامج التعليم السورية، ومرسوم إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل.

ففي الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير صدر مرسوم نص على أن مدة الدراسة الطبيعية في المدارس الثانوية سبع سنوات، تقسم إلى حلقتين، تتألف الحلقة الأولى من أربع سنوات، والحلقة الثانية من ثلاث سنوات.

تسمى دراسة الحلقة الأولى بالحلقة المتوسطة، وتنتهي بشهادة الدراسة المتوسطة. وتسمى دراسة الحلقة الثانية بالحلقة الإعدادية، وتنتهي بشهادة الدراسة الثانوية.

وتقسم الدراسة خلال الحلقة الإعدادية، إلى فرع العلوم والآداب، لإعداد الطلاب إلى الفروع العلمية، أو الفروع الأدبية عن الدراسات العليا. ونص المرسوم على أن تعليم لغة أجنبية إلزامي في جميع صفوف المدارس المتوسطة والإعدادية، ويبدأ من الصف الأول المتوسط على أساس توزيع اللغتين الفرنسية والإنكليزية بالتساوي[٢١]

أما مرسوم إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل فنصّ على إحداث إدارة عامة موقتة يطلق عليها

اسم [مكتب مقاطعة إسرائيل] غايتها العناية بجميع شؤون المقاطعة واتخاذ وتنفيذ جميع التدابير المقررة لتحقيق هذه الغاية، والاتصال بالمكتب الرئيسي الجامعة العربية.

يتبع هذا المكتب رئاسة مجلس الوزراء، ويقوم بعمله حسب توجيهات الحكومة ووفقاً لتوجيهات المكتب الرئيسي.

وأوجب المرسوم على جميع الإدارات العامة وموظفيها، مؤازرة مكتب المقاطعة والمكتب الرئيسي وموظفيهما في تنفيذ التدابير المقررة، وإعطاء المعلومات المطلوبة، وتقديم التسهيلات وجميع المساعدات التي تدخل في إمكانيات وصلاحيات الإدارة العامة[٢٢]

وفي خطوة مماثلة لما قام به حسني الزعيم في فترة حكمه، وهي حلّ الأحزاب أصدرت الحكومة في أوائل شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٢، مرسوماً برقم (١٩٧) نص على حلّ جميع الأحزاب والمنظمات السياسية، وفروعها القائمة في البلاد سواء أكان مصرّح عنها أو منتمية إلى أحزاب أو منظمات سياسية قائمة خارج البلاد.

وتؤلف في كل محافظة لجنة تقوم بإغلاق مكاتب الأحزاب والمنظمات وفروعها، وختمها وجرد محتوياتها بموجب محضر يوقع منها.

وتصفى الأموال المنقولة العائدة للأحزاب والمنظمات السياسية، وفقاً لنظامها الداخلي. وإذا كان لا يوجد في نظامها نص يعين كيفية تصفية أموالها عند حلّها، تقوم المحكمة البدائية المدنية في المنطقة بهذه التصفية بمعرفة مصف وفقاً للأحكام القانونية النافذة. أما إذا كانت الأحزاب والمنظمات السياسية المنحلة غير مصرّح عنها، فتباع أموالها المنقولة بمعرفة دائرة تنفيذ المنطقة، وفقاً لقانون الأجراء. ويدفع صافي أثمانها للجمعيات الخيرية في المحافظة[٢٣]

ومع هذا المرسوم صدر مرسوم آخر منع القيام بالدعاية على مختلف أنواعها لمصلحة حزب أو رابطة أو منظمة أو هيئة[٢٤]

وكانت الحكومة مهدت لخطوتها هذه بمرسومين.

الأول، صدر بتاريخ التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢[٢٥] ونص على أنه: لا يجوز لأحد أن يمارس وظيفة عامة، ما لم يكن مكلفاً بها بموجب مرسوم أو قرار تعيين صادر عن

السلطة المختصة، وأقسم اليمين التالية: أقسم بالله بأني سأقوم بواجبات وظيفتي بشرف وأمانة وإخلاص، ولن أخضع لأي تأثير حزبي ما دمت موظفاً.

والثاني، صدر بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢[٢٦] وحظر على أي طالب في معهد جامعي أو في مدرسة رسمية أو خاصة، الانتماء إلى أي حزب سياسي أو جماعة سياسية، أو القيام بأي نشاط رسمي سياسي، أو الاشتراك، بإضراب مدرسي أو مظاهرة غير مرخص بها.

على الطلاب المنتمين إلى أحزاب أو جماعات سياسية حين صدور هذا المرسوم أن ينسحبوا منها خلال أسبوعين من تاريخ نشره تحت طائلة العقوبات المبينة في المرسوم. وكذلك على المسؤولين في الأحزاب والجماعات السياسية عن تسجيل المنتسبين إليها، أن يفصلوا الطلاب ضمن المدة المذكورة تحت طائلة العقوبات المبنية في المرسوم.

والمفارقة المضحكة المبكية، أن الحكومة التي حلّت الأحزاب، ومنعت الموظفين والطلاب من الانخراط في الأحزاب، احتفلت بافتتاح فرع حركة التحرير العربي بدمشق، في التاسع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥٢، وفي غيرها من المدن السورية، وفتحت المجال أمام الجميع للانتساب إليها.

وعلى غير صعيد، نشير إلى بعض الوقائع والأحداث كانعقاد مؤتمر المحافظين، في دمشق، برئاسة الدكتور ظافر الرفاعي، وزير الداخلية بالوكالة، في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الجمعة الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢.

وقيام دولة الزعيم بتدشين مرفأ بانياس البترولي، يوم الاثنين في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، حيث افتتح خط أنابيب من قطر ٣٠ بوصة، تابع لشركة نفط العراق، المعروفة باسم I.P.C. والاحتفال في اليوم التالي، الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، بوضع حجر الأساس لمرفأ اللاذقية، أهم مرفق اقتصادي، حيوي، عرفته البلاد. وكان هذا العمل من أجلّ الأعمال التي قام بها.

وبعد فترة تربص وانتظار امتدت أشهراً، أخذ الشيشكلي يمهد للظهور إلى العلن، بإجراءات بدأت تظهر تباعاً، في فواصل زمنية قصيرة، كان أولها مرسوم تنظيم السلطات العامة الصادر بتاريخ الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٥٢[٢٧] ونص على ما يلي: يؤازر رئيس الدولة،

في ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية، مجلس الوزراء.

ويمارس رئيس الوزراء، وكل من الوزراء، الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة له في القوانين والأنظمة، لتوجيه الإدارات العامة المرتبطة به أو الخاضعة.

يسمي رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء ويقبل استقالته كما يسمي الوزراء ويقبل استقالتهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وتلازماً مع هذا المرسوم، صدر مرسوم بتسمية الزعيم فوزي سلو رئيساً لمجلس الوزراء[٢٨]

وشكل وزارة من ثمانية وزراء، جمع فيها إلى جانب رئاسة الوزارة، حقيبتا الدفاع والداخلية[٢٩]

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها هذه الوزارة، إصدارها مرسوماً أعطى لرئيس الدولة، بناء على قرار مجلس الوزراء، الحق في أن يلغي رخصة كل مطبوعة دورية في الأحوال التالية:

إذا عرضت بشخص رئيس الدولة بما يمس كرامته.

إذا نشرت ما من شأنه أن يؤدي إلى الإساءة لعلاقات الدولة الخارجية.

إذا نشرت ما من شأنه أن يمسّ أمن الجيش، أو يهدد سلامته.

إذا نشرت ما من شأنه أن يعكر الأمن الداخلي[٣٠]

وأنكى ما نص عليه هذا المرسوم: ولا يمنع إلغاء رخصة الصحيفة لأحد الأسباب الواردة أعلاه، من تطبيق أحكام قانون المطبوعات العام، وقانون العقوبات بحق صاحب المطبوعة الدورية والمسؤولين عنها.

وهكذا أمسك فوي سلو بيده سلاحاً مخيفاً، وأخذ يلوح به في وجه الصحافة مهدداً متوعداً.

ثم لم يكتف بذلك، بل عمد في النصف الثاني من شهر آب/ أغسطس ١٩٥٢ إلى دمج الصحف بعضها مع بعض.

ومن المراسيم المهمة التي أصدرتها وزارة السلو، مرسوم توزيع أملاك الدولة على المواطنين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، ومما نص عليه هذا المرسوم أنه يحق لكل سوري مسجل في دوائر الأحوال المدنية، أتمّ الثامنة عشرة من عمره أن يسجل اسمه من الأراضي العائدة للدولة مساحة حدّها الأعلى خمسون هكتاراً من الأراضي البعل غير القابلة للإرواء من الأنهر والأقنية بدون واسطة، أو عشرة هكتارات من الأراضي القابلة للارواء.

ويشترط في طالب التسجيل، أن يقدم تعهداً خطياً بأنه لا يملك ولا يتصرف بأية أراضي زراعية، وأن يستثمر الأرض بنفسه مباشرة.

ويرجح في توزيع الأراضي، أبناء المناطق المكتظة بالسكان والفلاحين غير المالكين وتمنح الأولوية للمتزوجين الحائزين على شروط نظام الأسرة السورية، المالكين وسائل الاستثمار، فالمتزوجين المالكين لهذه الوسائل، فغير المالكين لها، وأخيراً الذين لا يملكون أية وسيلة من وسائل الاستثمار[٣١].

بعد مضي مدة على ممارسة وزارة فوزي سلو، لأعمالها انتشرت حولها أقوال تتهمها بإبرام اتفاقات بشأن النفط، والدفاع المشترك، واللاجئين، شارك فيها ضباط من رتب صغيرة، مما دفع بالأركان العامة للجيش إلى إذاعة بلاغ رسمي في التاسع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ جاء فيه ما يلي:

«ثبت لدى القيادة العامة للجيش السوري أن بعض رجال الأحزاب السياسية المتطرفين الذين عرفوا بالعمل على تفرقة الصفوف، والقيام بأعمال الشغب والتخريب، أخذوا يشيعون بين الناس إبرام اتفاقات مزعومة من قبل الحكومة السورية بشأن النفط والدفاع المشترك واللاجئين، تمكنوا أخيراً من أن يدفعوا ببعض صغار الضباط ممن كانوا أعضاء في أحزابهم، قبل انتسابهم للجيش، إلى ممارسة النشاط السياسي في مراكزهم العسكرية، الذي أدى بالقيادة إلى توقيف هؤلاء الضباط وإجراء التحقيق معهم، لإبقاء الجيش كما كان دائماً يداً واحدة للأمة بأجمعها، لا لخدمة رجل من الرجال، أو حزب من الأحزاب.[٣٢]

الحدث البارز في عهد هذه الوزارة، هو القرار الصادر عن المجلس الماسوني السامي السوري العربي، المتضمن المصادقة على انتخاب العقيد أديب الشيشكلي عميداً أعظماً للماسونية السورية العربية، وإطلاق اسم الأخ الكلي الاحترام عليه[٣٣]

ويمكن القول، إن القفزة الأولى التي قفزها الشيشكلي باتجاه كرسي الرئاسة هي إحداث منصب نائب لرئيس الوزارة، يكون عضواً في مجلس الوزراء، ويؤازر الرئيس، ويقوم مقامه عند غيابه لأي سبب كان[٣٤]

وبعد يومين من إحداث هذا المنصب، أي في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٥٢ سمّي أديب الشيشكلي نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدولة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية كرئيس للأركان العامة[٣٥].

بعد هذه الخطوة المهمة، رأى الشيشكلي أن الوقت قد حان للخروج إلى العلن، وتسلم الحكم مباشرة، بعد ممارسته بصورة غير مباشرة من وراء الستار، فكان أن وجّه بتاريخ السادس عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٢، كتاباً إلى رفيقه فوزي سلو جاء فيه:

«إن المجلس العسكري الأعلى، شعوراً منه أن البلاد قد بلغت المرحلة اللازمة لقيام الحياة الدستورية فيها، قرر تكليفكم ومجلس الوزراء، باستفتاء الشعب بمشروع الدستور المقدم رفق هذا الكتاب، وباتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ووضع الشيشكلي دستوراً جديداً، ورشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وهذا ما أثار غضب المعارضين له، ودفعهم لإصدار بيان وقّعه هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا وسلطان باشا الأطرش وغيرهم من زعماء البلاد، أعلنوا فيه معارضتهم للدستور الذي يعطي الشيشكلي صلاحيات لم يحصل عليها أي حاكم في أي عهد من العهودالتي تعاقبت على سورية.

وقويت المعارضة في وجه الشيشكلي، وعقد أقطاب الأحزاب السياسية مؤتمراً في حمص، بدار الرئيس هاشم الأتاسي، حضره بعض زعماء الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث والحزب الشيوعي وبعض المستقلين، وناب عن سلطان باشا الأطرش وفد من جبل العرب. وتمّ خلال المؤتمر تشكيل جبهة وطنية وضعوا ميثاقها الذي تضمن عدم الاعتراف إلّا بالحكم الديموقراطي وما يصدر عنه، وإطلاق الحريات العامة وضمانها، وحماية الاستقلال من المؤامرات الداخلية والخارجية، والجيش ملك الشعب، وعليه واجب تقويته وإعداده لمهمته المقدسة في الدفاع عن البلاد.

وقرر المؤتمرون مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها الشيشكلي، وحدد موعدها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣. كما قرروا تشكيل لجنة مركزية للتنظيم والمتابعة وتوجيه الشعب،

على أن يبدأ العمل في السويداء ثم تتبعه بقية المناطق، وكانت مطالبهم تشكيل وزارة ائتلافية تدخلها الأحزاب كلها، وهي التي تجري استفتاء على الدستور الجديد الذي تضعه. واتخذ المؤتمرون قرارات صارمة لإعلان العصيان المدني الذي يبدأ في جبل العرب.

لكن الشيشكلي لم يستجب لمطالب المؤتمر، وسارع إلى إعلان حالة الطوارىء وشنّ حملة واسعة على جبل العرب واعتقل الشخصيات السياسية التي حضرت المؤتمر، في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وشملت الاعتقالات كلاً من: رشدي الكيخيا وصبري العسلي وفيضي الأتاسي وعدنان الأتاسي والأمير حسن الأطرش وعلي بوظو وعبد الوهاب حومد وشاكر العاص ورزق الله الأنطاكي وميشيل عفلق وصلاح البيطار ومنصور الأطرش ومنير العجلاني وأكرم الحوراني وشكّل محكمة خاصة لمحاكمتهم[٣٦].

إزاء هذه التصرفات، أصدرت بعض الشخصيات السياسية بياناً باسم الجبهة الوطنية، أهابوا بالشعب أن يهب للخلاص من الحكم الديكتاتوري. وأذاعت نقابتا المحامين في دمشق وحلب بيانات تتضمن احتجاجات حادة تندد بتلك الاعتقالات.

وبعث الرئيس هاشم الأتاسي رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب يطلب منهم التدخل لإنقاذ سورية من الحكم الديكتاتوري[٣٧].

وبالرغم من كل هذه التحركات قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستفتاء على مشروع الدستور، وعلى انتخاب رئيس الجمهورية[٣٨].

وجرى الاستفتاء يوم السبت الحادي عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٣. وكانت النتيجة موافقة ٨٦١١٥٢ صوتاً على الدستور و٨٦١٩١٠ صوتاً لرئاسة أديب الشيشكلي للرئاسة[٣٩].

وبانتخاب أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية، قدمت وزارة فوزي سلو استقالتها في الخامس عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٣، وتشكلت وزارة جديدة بدون رئيس وفق الدستور الجديد.

كان عهد أديب الشيشكلي، بعد تسلمه رئاسة الجمهورية، قصيراً. دام سبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً، من ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٣ إلى ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٤ والذي عجل في نهايته، الحملة العسكرية التي شنّها على جبل العرب (الدروز) بتاريخ السابع عشر من

شباط/ فبراير ١٩٥٤. واختلفت الأقوال حول أسباب هذه الحملة.

حسب أحد الأقوال: علم رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي من الملازم الأول المسرّح برهان أدهم باتصالات سرّية يجريها الأمير حسن الأطرش. مع حكومة نوري السعيد لإحداث تغيير في سورية، وأقامت حكومة ممالئة لبريطانيا تقبل بمشروع الهلال الخصيب.

وأن الأمير حسن الأطرش نقل أسلحة حربية من الأراضي العراقية، إلى جبل العرب عبر الأراضي الأردنية.

وفي أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، قامت مظاهرات في السويداء مطالبة بإسقاط نظام أديب الشيشكلي، فطلب المقدم جروس، قائد حامية السويداء إرسال تعزيزات له، فأرسل الشيشكلي قوات الجيش بقيادة الزعيم رسمي القدسي، الذي أعطى أوامره إلى المقدم فؤاد الأسود والمقدم جروس بتدمير القرى الثائرة. لكن المقدم فؤاد الأسود رفض تنفيذ الأوامر.

وفي ليلة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ تمّ إخماد انتفاضة جبل العرب بمنتهى القسوة والبشاعة، بأوامر أصدرها الزعيم رسمي القدسي دون إعلام رئيس الجمهورية[٤٠]

وذكر قول آخر، أن السلطة اعتقلت منصور الأطرش وأودعته السجن، ورفضت إطلاق سراحه، رغم طلبات إخلاء السبيل المتكررة التي تقدم بها. عند ذلك قام شباب القريا[٤١] بمظاهرة صاخبة معلنين احتجاجهم على هذا التصرف، وعلى وضع منصور الأطرش في السجن مع المجرمين العاديين مع أنه سجين سياسي. وطافوا في شوارع القرية ثم تجمعوا أمام مضافة سلطان باشا الأطرش، ثم توجهوا إلى مخفر الشرطة، ودفعت الحماسة حسيب غزيري إلى إطلاق النار في الهواء لشدّ عزيمة الشباب. فاعتبر رئيس المخفر الرقيب علي حيدر أن إطلاق النار يشكل تهديداً مباشراً له، كما يشكل خطراً على عناصره فاتصل برؤسائه طالباً النجدة.

وفي اليوم التالي احتلت عناصر من الشرطة والدرك، مداخل القريا ونصبت الرشاشات في مدخل الشارع المؤدي إلى مضافة سلطان باشا الأطرش، وأقاموا الاستحكامات. وعندما أراد

المدعو عبد الله شلهوب المرور في هذا الشارع، قبض عليه رقيب في الدرك وأبلغه أنه موقوف. ولما احتج عبد الله على هذا التصرف زجره الدركي فما كان منه إلّا أن نادى بأعلى صوته طالباً النجدة وبلغ، صوته مسامع الشباب فسارعوا إلى تخليصه بالقوة من يد الدركي. وهذا ما أدى إلى زيادة التوتر في القرية. وعلى الفور نزل هايل الأطرش، ورفاقه إلى الشارع وراحوا يطلقون النار على رجال الأمن، وهاجموا الدرك في استحكاماتهم وسقط عدد من رجال الدرك قتلى، عندئذٍ أرسل الشيشكلي جيشاً مؤلفاً من اثني عشر ألف جندياً لتطويق القريا والقبض على سلطان باشا الأطرش وإخوته وغيرهم من زعماء الدروز[٤٢]

ويفهم من قول ثالث، أنه انكشف للعراق أن أديب الشيشكلي اتصل ببعض الضباط العراقيين الذين عملوا كملحقين عسكريين في سورية، وتفاهم معهم على القيام بانقلاب في العراق، وضمه إلى سورية، على أن يعين الضابط الذي سيقوم بالانقلاب نائباً لرئيس الجمهورية. لكن هذا الضابط سارع إلى إعلام القصر الملكي في العراق بالأمر. فطلب إليه أن يقبض من الشيشكلي المبلغ المتفق عليه. واتصل العراقيون بهاشم الأتاسي واتفقوا معه على إشعال ثورة ضد الشيشكلي في جبل العرب عن طريق منصور الأطرش. وطلبوا منه إرسال مندوب عنه للتفاوض معه على تفاصيل بدء الثورة، فأرسل إليهم صبري العسلي[٤٣]

قامت الثورة، لكنها قمعت بشدة متناهية، بعد معارك سقط فيها الكثير من الضحايا، ونهبت القرى من قبل قوات الهجانة التي كان يقودها صلاح الشيشكلي، شقيق أديب. واستمر القتال مدة أسبوعين، عند ذلك أمر سلطان باشا الأطرش أتباعه بوقف القتال، ولجأ مع أهله إلى الأردن[٤٤].

وإذا كانت الأمانة تقتضي ذكر محاسن عهد الشيشكلي ومساوئه، فإننا نقول إن عهد الشيشكلي، على الرغم من قصر عمره، حقق على الصعيد التشريع، إنجازات مهمة منها إصدار قانون الجمعيات والأحزاب، القانون رقم ٤٧ تاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣. وهو أول قانون في سورية ينظم وضع الأحزاب.

نص على أن للسوريين حق تأليف الأحزاب السياسية، والانتساب إليها، على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلمية، ونظمها ديموقراطية.

وتعتبر غايات الحزب مشروعة إذا لم تكن:

(أ) ــ تخالف أهدافه النظام العام أو الآداب العامة.

(ب) ــ يرمي إلى التفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

(جـ) ــ يهدف إلى الاعتداء على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي.

(د) ــ يقصد تغيير كيان الوطن السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بالقوة أو الإرهاب.

(هـ) ــ يعمل على حرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية، وحرياتهم الشخصية المنصوص عليها في الدستور.

(و) ــ لا يفضح نظامه عن أهدافه.

ولا يجوز تأليف أحزاب سياسية تتعارض أهدافها مع السعي لاستكمال حرية الأمة العربية، وتحقيق وحدها.

كما لا يجوز تأليف حزب سياسي باسم لا يستدل منع على غرضه، أو باسم يرمز إلى عنصر أو مذهب.

ونص القانون، على أنه تعتبر وسائل الحزب سلمية، إذا كان لا يستعمل لتحقيق أهدافه وسائل العنف أو الإرهاب الممنوعة بموجب قانون العقوبات، والقوانين النافذة.

ولا يجوز، بنظر القانون، اعتبار نظام الحزب نظاماً ديموقراطياً.

أ ــ إذا كانت سلطات الحزب لا تقوم على أساس انتخابي.

ب ــ إذا كان ينص على حصر عضوية الحزب بعنصر أو طائفة ما، من أبناء البلاد أو بأهل إقليم منها دون سواه، أو يؤدي عملياً إلى ذلك.

لم يجز القانون للأجانب أن يؤلفوا أحزابا في سورية كما لم يجز للعسكريين في الجيش، ولرجال الشرطة، وسائر الأشخاص التابعين لنظام عسكري، أن ينتسبوا إلى أحد الأحزاب، أو أن يقبلوا فيه على أية صورة من الصور.

وحظر على الموظفين والمستخدمين أي نشاط حزبي خلال قيامهم بوظائفهم، وحظر هذا

النشاط على الطلاب في معاهدهم.

ومن الانجازات أيضاً قانون المطبوعات رقم ١٣٤ الصادر بتاريخ الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ فقد احتفظ بمعظم الخطوط الرئيسية للقانون السابق رقم ٥٣ الذي صدر في عهد الانقلاب الثاني. إلّا أنه جاء خالياً من النصوص التي تحمي المؤلف.

كما جاء خالياً من نص يحظر تعليق المطبوعات على المباني ذات الصفة التاريخية، المصنّفة من قبل السلطات المختصة. وعلى المحلات المخصصة للإعلانات. وعلى جدران الممتلكات التي يحظر مالكوها التعليق عليها. وعلى الأبنية الرسمية والمعابد وفي داخلها، وفي داخل المواقع المخصصة في هذه الانتخابات لنشرات المرشحين.

وكان أقسى ما في هذا القانون، منع إصدار المطبوعات الدورية في غير الموعد المحدد لها من أيام الأسبوع. أو الشهر أو ساعات النهار، أو إصدار أكثر من طبعة واحدة بعد مرور ساعتين على صدورها، أو إصدار ملحق للمطبوعات يتخذ شكل نشرة دورية، أو يصدر بين وقت وآخر دون الحصول على إذن مسبق.

وإذا كان الدكتور معروف الدواليبي، قال عن انقلاب حسني الزعيم، إنه كان خديعة لتمرير المخططات التي كانت الحكومة تقف في وجهها.

فإن ما قاله عن انقلاب الشيشكلي، مثير وخطير. قال: «تبين لنا فيما بعد أن تفاهماً قام بين الفرنسيين والمتخوفين من ضم سورية إلى العراق وبين أديب الشيشكلي، الذي جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري، على أن تضم العراق إلى سورية في مقابل أن لا يتكلم أحد، ولا يتدخل في شؤون شمال أفريقيا»[٤٥].

وكرر القول ثانية: «تبين فيما بعد أن فرنسا كانت تهيىء أديب الشيشكلي ليقوم بانقلاب، واشترطت عليه إذا سكت عن شمال أفريقيا، سهلت عليه ضم العراق إلى سورية، ودفعت في هذا السبيل مبالغ، كبيرة»[٤٦]

وهذا الكلام من الأسرار المجهولة التي لا يعرفها أحد.

وعندنا عن حكم الشيشكلي، كلام آخر ذكره فتحي الديب في مذكراته. وكان فتحي

الديب جاء إلى سورية متنكراً بصفة سائح، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣، موفداً من الرئيس جمال عبد الناصر، للاستطلاع والدراسة الميدانية للوضع العام في سورية. وزار دمشق وحمص وحماة وحلب واللاذقية، ثم عبر الحدود السورية إلى طرابلس، لتنتهي جولته في بيروت والعودة إلى القاهرة. وكان حضوره في زمن حكم الشيشكلي. ومما قاله:

«جسّد حكم الشيشكلي أثر انقلابه، أسوأ صور الاستقلال والإرهاب للشعب: فقد انفرد بالحكم، وسيطر بمجموعته على كل مقدرات الأمور في سورية. وحاول أن يصبغ حكمه بالصفة الدستورية، فقام بتكوين هيئة سياسية وضع لها منهاجاً عاماً وأسماها «حركة التحرير العربي» ونصّب نفسه المسؤول الأول فيها، وتضمن برنامج هذه الحركة تحرير الشعوب العربية، وتوحيدها، وإعادة بعث المجتمع العربي من جديد. واتخذ دمشق المركز الرئيسي وأنشأ لها فروعاً في حلب واللاذقية وباقي الأقضية. وأعلن دستوره وأجرى استفتاء توصل بمقتضاه ليكون رئيساً للجمهورية، وأباح حرية الأحزاب والجمعيات بصورة شكلية، وأجرى انتخاباً صورياً أوصل أنصاره، من حركة التحرير العربي، إلى المجلس النيابي. وبذلك أصبح الشيشكلي يجسد نظام الحكم الأوتوقراطي، حكم الأقلية المتسلطة بأجلى صوره ومعانيه، وانغمس في حياة الخمر فتفاقم الاضطراب، وتزايد إحساس الشعب بالقلق على مصير سورية ومستقبلها.

وتركت سورية وأنا مقتنع بأن حكم الشيشكلي لن يدوم طويلاً، وأن نهايته قريبة، وأن الضربة ستوجه له من أقرب المقربين إليه من الضباط لانزوائه في ملذاته الشخصية، غير عابىء بما يعانيه الشعب من مآسي على يد مجموعته العسكرية، من ضباط وجنود، واتخاذهم من أنفسهم أوصياء على مقدرات الشعب وحياته، وخاصة رجال المكتب الثاني (المخابرات)، ورجال الشرطة العسكرية الذين تفننوا في ممارسة عمليات التنكيل والإرهاب»[٤٧]

تحقق ما توقعه فتحي الديب، بعد شهرين من زيارته لسورية. ففي الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤، انقلب الجيش في حلب، بقيادة العقيد فيصل الأتاسي والرائد مصطفى حمدون، فاعتقل، قائد المنطقة الشمالية العقيد عمر خان تمر، وأرسل موقوفاً إلى الزور وكان آمر منطقتها العقيد أمين أبو عساف، ومعاونه محمد الأطرش قد انضما إلى الحركة كما انضمت إليها، منطقة اللاذقية بقيادة المقدم كاظم زيتونة الذي قام باعتقال قائد المنطقة عبد الجواد رسلان وتسلم مكانه.

وصدر عن حلب البيان التالي، تلاه الرائد مصطفى حمدون.

«باسم المناطق الشمالية والشرقية والغربية

إلى جميع أفراد الجيش السوري، ليس هذا بياناً أو نداء، إنما عهد من ضباط وجنود الجيش السوري للشعب السوري الكريم.

لقد آلينا على أنفسنا أن نمحو ما لحق بالجيش من عار، وأن نعيد إليه مزاياه الرفيعة ومناقبه ونعود بعدها إلى الثكنات، ولن يكون لنا دخل في السياسة.

هذا نداء إلى رفاقنا في السلاح، أن يحذو حذونا بهذا الشأن لنتمكن من إعادة الأمور إلى نصابها، وإلى أن يتحقق هذا الهدف، فإن المناطق الشمالية والشرقية والغربية تعلن انفصالها عن حكومة الشيشكلي، وتناشده أن يغادر البلاد حقناً للدماء»[٤٨]

انضم إلى الحركة قيادة منطقة حمص، ثم توالى التأييد والانضمام، فانضمت درعا وبصرى.

وهكذا أصبحت المناطق السورية بغالبيتها في مواجهة الشيشكلي، وأرسل إنذاراً باسم جميع هذه المناطق العسكرية إلى رئاسة الأركان يتضمن إبلاغ الشيشكلي بالتخلي عن الحكم وتقديم استقالته ومغادرة البلاد فوراً.

وأذيعت من إذاعة حلب بيانات عديدة تدعو الشعب السوري والجيش للوقوف صفاً واحداً ضد الطاغية أديب الشيشكلي، الذي اتسم عهده بالفساد والرشوة، واستغلال السلطة.

وفي بيان آخر دعت الحركة لإقامة نظام جمهوري ديموقراطي يملك القدرة على تحرير فلسطين والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية.

وفي الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤، أذعن أديب الشيشكلي للإنذار بعد مشاورات مع أركانه، فقدم استقالته بكتاب وجهه إلى الشعب جاء فيه:

«أيها الشعب الكريم. إن بعض ضباط الجيش الذين يخضعون لمؤثرات حزبية، قد قاموا بحركة تمرد في عدد من المناطق السورية، ترمي إلى إسقاط الحكم الدستوري القائم في البلاد. ولم يكن عسيراً عليَّ قمع هذه الحركة، غير أن قمع هذه الحركة إنما يعني أن الجيش

السوري سينقسم بعضه على بعض ويمزق بعضه بعضاً.

وحقناً لدماء الشعب الذي أحبه، والجيش الذي أفتديه، والوطن العربي الذي أردت أن أخدمه بتجرد وإخلاص، أقدم استقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري العزيز الذي انتخبني ومنحني ثقته الغالية».

كما وجه إلى رئاسة مجلس النواب كتاباً قال فيه:

«أقدم إليكم طيه نسخة عن الرسالة التي تقدمت بها باستقالتي إلى الشعب السوري الكريم، لاطلاع مجلسكم الكريم عليها، شاكراً له بهذه المناسبة ما لده من جهود، وما أظهره من وطنية صادقة، وإخلاص مجرد، خلال الفترة الماضية التي ساد فيها التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

حاول الضابطان حسين حدة وعبد الحق شحادة القيام بحركة مضادة لإعادة الشيشكلي إلى الحكم ومنعه من السفر خارج البلاد، لكن حركتهما لم تنجح وغادر الشيشكلي البلاد في الساعة التاسعة من ليل الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤ ولجأ إلى المفوضية السعودية في بيروت طالباً السماح له بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لاجئاً سياسياً.

وفور مغادرة الشيشكلي سورية، أسرع العقيد شوكت شقير، رئيس الأركان العامة إلى سجن المزة وأطلق سراح جميع المعتقلين.

ودعا الدكتور مأمون الكزبري، رئيس مجلس النواب، المجلس للانعقاد، فاجتمع ٤٦ نائباً فتلا عليهم كتاب استقالة الشيشكلي، وأعلن أن الدستور يقضي بأن يقوم رئيس المجلس النيابي، بأعمال رئاسة الجمهورية ، إلى أن ينتخب رئيس جديد، وتوجه فوراً إلى القصر الجمهوري لاستلام مهام الرئاسة. ولما علم العقيد فيصل الأتاسي ورفاقه الثائرون بتلك الخطة، أرسلوا طائرات ألقت مناشير تتضمن هجوماً على مأمون الكزبري والعقيد شوكت شقير والمتعاقدون معهما، وتطلب من الشعب الوقوف في وجه الذين يريدون القضاء على الثورة.

وفي اليوم التالي اجتمع المجلس النيابي برئاسة سعيد إسحاق نائب الرئيس، لكن المتظاهرين طوقوا المجلس واقتحموه ولم ينسحبوا حتى تأكدوا من أن النواب حلّوا مجلسهم[٤٩]

وبعد أيام قليلة من زوال حكم الشيشكلي، وجه الرئيس شكري القوتلي، المقيم في مصر منذ الانقلاب الأول، نداء إلى الشعب السوري قال فيه:

«بعدما أنعم الله سبحانه وتعالى على الشعب السوري العزيز بالخلاص من الطغيان الذي كان جاثماً على صدره. أرجو أن يجتمع كل رأي وجماعة لإقامة حكم شرعي صحيح يستند إلى الأمة، وإلى تمثيلها تمثيلاً كاملاً، وعندئذٍ يمت رأي الشعب هو الأعلى، ويكون دستوره وحكومته من رأيه وطبق إرادته. وعلينا جميعاً أن نؤدي الواجب على الوجه الأكمل، كل في ميدان عمله.. فيتعاون الجميع على رفعة سورية وعزتها متطلعين بأمل وثقة، إلى مستقبل بلادنا باذلين في ذلك كل تضحية»[٥٠]

الهوامش

(١) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ١٤١.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(٣) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٢٦٢.
(٤) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٩٦.
(٥) مرسوم رقم ٦١٢، تاريخ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥١.
(٦) بلاغ رقم ١، تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١.
(٧) هاشم عثمان، **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها**، ص ٢٩٥.
(٨) المرسوم رقم ١، تاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١.
(٩) أمر عسكري رقم ١، تاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١.
(١٠) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٣٣٢، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٣٤٢، تاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١.
(١٣) **المصدر نفسه العدد ٣٤٤، تاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.**
(١٤) **جريدة الشاطئ السوري**، العدد ٢٥٩، تاريخ ١٢ شباط/ فبراير، ١٩٥٢.
(١٥) **مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس** ص ٣٠٧.
(١٦) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٣٥٤، تاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٣٥٧، تاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(١٩) **جريدة الشاطئ السوري**، العدد ٢٥٣، تاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) **جريدة الجيل الجديد**، العدد ٣٦٣، تاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(٢٢) المصدر نفسه، العدد ٣٦٤، تاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(٢٣) **جريدة الشاطئ السوري**، العدد ٢٧٥، تاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٢.
(٢٤) المرسوم رقم ١٨٨، تاريخ ١ نيسان/ أبريل ١٩٥٢.
(٢٥) المرسوم رقم ٤٧، تاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(٢٦) المصدر نفسه، رقم ١٠٠، تاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.
(٢٧) المرسوم التشريعي، رقم ٢٥٧، تاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٢.
(٢٨) مرسوم رقم ١، تاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٢.
(٢٩) مرسوم رقم ٢، تاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٢.
(٣٠) المرسوم التشريعي رقم ٨، تاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢.
(٣١) **جريدة البلاد**، العدد ٣٩، تاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢.

(٣٢) **جريدة البلاد**، العدد ٨٨، تاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢
(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٨٨ تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢
(٣٤) المرسوم التشريعي رقم ٤٤، تاريخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢.
(٣٥) مرسوم رقم ٢٤٩، تاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٥٢.
(٣٦) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٣١٢.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣١٧.
(٣٨) قرار رقم ٥٧٢، تاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٣
(٣٩) قرار رقم ٥٧٢، تاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٣
(٤٠) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ١١١.
(٤١) القريا هي قرية سلطان باشا الأطرش.
(٤٢) منصور الأطرش، **الجيل المدان**، ص ١٩٥.
(٤٣) **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ص ١١٦، وما بعدها.
(٤٤) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ٢٠٢.
(٤٥) **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ص ١٣٣
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
(٤٧) فتحي الديب، الدور النضالي لثورة ٢٣ يوليو، مجلة **الشراع**، العدد ٨٢، تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.
(٤٨) محمد معروف، **أيام عشتها**، ص ٢٠٣.
(٤٩) **مذكرات عبداللطيف اليونس**، ص ٣١٧.
(٥٠) **جريدة البلاد**، العدد ٢٨١، تاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٥٤.

مرحلة ما بعد الشيشكلي
١٩٥٤/٢/٢٤ - ١٩٥٨/٢/٢١

كانت المرحلة التي أعقبت زوال عهد الشيشكلي، من أخطر المراحل التي مرت على سورية. إذ ما كادت البلاد تتخلص من الكابوس الثقيل الذي جثم على صدرها أكثر من ثلاث سنوات، وتعيد تنظيم شؤونها، حتى تلبدت سماؤها بالغيوم، وأحدقت بها الأخطار، بعد أن كشف الاستعمار الغربي القناع عن وجهه القبيح، وحاول بالضغوط والتهويل والمؤامرات، إجبار سورية على قبول المشاريع التي أراد فرضها على الشرق الأوسط تحت ستار محاربة الشيوعية ومنع تغلغلها في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

فبعد أن تخلى الشيشكلي عن الحكم عقد زعماء سورية اجتماعاً في حمص، بتاريخ الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٤، جرى فيه البحث والنقاش حول الأسلوب الذي يجب اتباعه في هذه المرحلة الجديدة. فاقترح صبري العسلي عودة المجلس النيابي الذي حلّه الشيشكلي، وعودة رئيس الجمهورية لممارسة مهماته الدستورية. ثم يعقد المجلس النيابي جلسة ينتخب فيها رئيسه وأعضاء مكتبه ومن بعد ذلك يقدم معروف الدواليبي استقالته لرئيس الجمهورية، ويكلف الرئيس، من يتفق عليه، بتشكيل وزارة جديدة. وافق الجميع على هذا الاقتراح، وعلى هذا الأساس قدم معروف الدواليبي استقالة وزارته بتاريخ الأول من آذار/ مارس ١٩٥٤[١]، وسمي صبري العسلي رئيساً للوزراء[٢] وشكل صبري العسلي وزارة على الشكل التالي:

صبري العسلي	رئيساً لمجلس الوزراء
معروف الدواليبي	وزير للدفاع الوطني
فيضي الأتاسي	وزيراً للخارجية
منير العجلاني	وزيراً للمعارف
حسن الأطرش	وزيراً للزراعة
عبد الرحمن العظم	وزيراً للمالية
علي بوظو	وزيراً للداخلية
عفيف الصلح	وزيراً للدولة
محمد سليمان الأحمد	وزيراً للصحة والإسعاف العام
عزت الصقال	وزيراً للعدلية
الدكتور فاخر الكيالي	وزيراً للاقتصاد الوطني
رشاد جبري	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات[٣].

بعد تشكيل الوزارة غادر الرئيس الأتاسي حمص متوجهاً إلى دمشق بموكب كبير، وباشر ممارسة صلاحياته الدستورية.

وبعودته، عاد المجلس النيابي بكامل أعضائه وبرئيسه وهيئة مكتبه، وعقد أولى جلساته في الخامس عشر من آذار/ مارس ١٩٥٤، واتخذ قراراً اعتبر فيه عهد الشيشكلي عهد اغتصاب للسلطة، وكل ما جرى فيه مخالف للدستور وملغى[٤]، وكان الجو المسيطر على المجلس، وجوب محاكمة الشيشكلي وفوزي سلو ومن ساعدهما من المدنيين والعسكريين، بجرم اغتصاب السلطة[٥]

وقد تعرضت وزارة العسلي في الأشهر الأولى من عمرها لهزة كادت أن تطيح بها. ففي السابع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٤ أحبطت أجهزة الأمن محاولة انقلاب كان يعده العقيد محمد صفا.

فهذا الضابط الذي اعتذر عن المشاركة في انقلاب حسني الزعيم، بحجة أنه عمل في القصر الجمهوري عند الرئيس شكري القوتلي، وفرّ إلى العراق مع عدد من الضباط بعد الإطاحة بالزعيم سامي الحناوي، وشكل مع الدكتور أسعد طلس حركة سورية الحرّة للإطاحة بالحكم القائم في سورية، وتحريض الشعب على الانتفاضة بواسطة المنشورات التي

كانت تنقل من العراق وتوزع سراً في سورية. رضي عن طيبة خاطر أن يكون مخلب قط، والقيام بانقلاب لصالح العراق، فتسلل إلى سورية عن طريق لبنان، وحلَّ في منزل صديقه مدير مصرف العالم العربي بدمشق، وجعله مركزاً لنشاطه وبدأ الاتصال بالضباط الذين يعرفهم ويوزع عليهم الأموال ويجند من يستطيع تجنيده. وبلغت أخبار اتصالاته مسامع العقيد مصطفى رام حمداني رئيس الشعبة الثانية، في الأركان، فقبض عليه قبل أن يتمكن من تنظيم صفوفه ويصبح جاهزاً للتحرك(٦)

وبعد يومين من فشل انقلاب العقيد محمد صفا، استقالت وزارة صبري العسلي(٧) وسمي سعيد الغزي رئيساً لمجلس الوزراء في التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٤(٨) وشكل سعيد الغزي وزارته على الشكل التالي:

سعيد الغزي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني
عزت الصقال	وزيراً للخارجية والمالية
أسعد الكوراني	وزيراً للعدل والاقتصاد الوطني
نهاد القاسم	وزيراً للمعارف والزراعة
إسماعيل قولي	وزيراً للداخلية
نبيه الغزي	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات والصحة والاسعاف العام(٩)

وقد استمع المجلس النيابي إلى البيان الوزاري بعد ظهر الاثنين الحادي والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٥٤، ولم يناقش البيان من النواب سوى حسني البرازي الذي تساءل عن سبب ذهاب الحكومة الماضية ومجيء الحكومة الحالية وحمل على الأحزاب ورؤسائها لعدم اتفاقهم على تشكيل وزارة ائتلافية وغمز من قناة الوزارة الجديدة، وقال إن أعضاءها بعيدون عن السياسة وحومة الكفاح والنضال التي قام بأعبائها المجلس.. وقال إن النواب أحق باحتلال مقاعد الوزارة وحمل على المجلس لتهربه من تحمل مسؤولياته، ووصف الحكومة بأنها «خارجية».

وكان أول ما واجهته هذه الوزارة إضراب أرباب المعامل بدمشق وإغلاق معاملهم بسبب رفضهم العمل بالتعرفة الموحدة التي تقضي بتحديد أجور العمال على أساس الإنتاج على أن تكون الأجرة واحدة في جميع المعامل(١٠) وحذا القضاة حذو أرباب المعامل، فأضربوا بدورهم احتجاجاً على ضآلة رواتبهم(١١)

إلّا أن الحدث البارز الذي عرفته البلاد، في عهد حكومة سعيد الغزي، هو افتتاح معرض دمشق الدولي مساء يوم الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ ونتيجة الصعوبات الكثيرة التي واجهتها وزارة سعيد الغزي، قدمت استقالتها بعد أربعة أشهر من تشكيلها، فكلّف الرئيس الأتاسي خالد العظم بتشكيل الوزارة في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر لكنه فشل. فعهد إلى فارس الخوري بتشكيلها فقام بالمهمة وشكّل الوزارة بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ وجاءت كما يلي:

فارس الخوري	رئيساً لمجلس الوزراء
فيضي الأتاسي	وزيراً للخارجية
الدكتور منير العجلاني	وزيراً للمعارف
مجد الدين الجابري	وزيراً للأشغال العامة
أحمد قنبر	وزيراً للداخلية
رشاد برمدا	وزيراً للدفاع الوطني
علي بوظو	وزيراً للعدل
محمد سليمان الأحمد	وزيراً للصحة والإسعاف العام
الدكتور رزق الله أنطاكي	وزيراً للمالية
عبد الصمد الفتيح	وزيراً للزراعة

وكان فاتحة أعمال هذه الوزارة إصدارها عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة قبل الأول من شهر آذار/ مارس ١٩٥٤، في سبيل مقاومة الحكم غير الدستوري الذي قام في البلاد السورية بين تاريخي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ و١ آذار/ مارس ١٩٥٤. واشتركا لاعتبار الجرم مرتكباً في سبيل مقاومة الحكم غير الدستوري، أن يكون الدافع له سياسياً، وأن يكون واثقاً على أحد الحقوق السياسية العامة أو الفردية، ولم يكن الفاعل قد انقاد لدافع أناني دنيء. وشمل العفو جميع أنواع الجرائم المنشأة عن الجرائم السياسية.

عاشت وزارة فارس الخوري مدة قصيرة جداً، ٣ أشهر و٨ أيام ثم خلفتها وزارة صبري العسلي التي تشكلت في الثالث عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٥ وضمت كلاً من:

صبري العسلي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
خالد العظم	وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع الوطني بالوكالة
عبد الباقي نظام الدين	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
رئيس الملقي	وزيراً للمعارف
حامد الخوجا	وزيراً للزراعة
الدكتور فاخر الكيالي	وزيراً للاقتصاد الوطني
الدكتور ليون زمريا	وزيراً للمالية
الدكتور مأمون الكزبري	وزيراً للعدل
الدكتور وهيب الغانم	وزير دولة ووزيراً للصحة والإسعاف العامة

وكان من أجلّ الأعمال التي قامت بها هذه الوزارة قانون التعليم المهني، والهدف منه تزويد الصناعة والتجارة، في البلاد، بالإخصائيين في مختلف المهن والحرف التجارية والصناعية ورفع المستوى الفني للعمال. ونص هذا القانون على إحداث أقسام داخلية في مدارس التعليم المهني يقبل فيها مجاناً الطلاب المعوزون. ويكون التعليم في المدارس المهنية مجانياً ويعطي الطلاب كتبهم بصورة مجانية.

ومع حلول العام ١٩٥٥ أخذت الأحداث تتوالى على سورية، بدءاً من عودة الرئيس شكري القوتلي من مغتربه القسري، مصر، وكان لجأ إليها أثر انقلاب حسني الزعيم. وكانت الحكومة الائتلافية رأت ضرورة رجوعه إلى البلاد، وشكلت وفداً كبيراً سافر إلى الإسكندرية ووزارة في محل إقامته وحمل إليه رغبة الشعب بعودته.

وفي هذه الفترة تمّ توقيع الحلف التركي ـ العراقي، في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير.

وبعد مرور يومين على هذا الحدث، قام السفير الأميركي جيمس. س .موس، يوم السبت في السادس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٥ بزيارة رئيس الوزراء صبري العسلي ووزير الخارجية خالد العظم وسلّمهما مذكرة تتضمن وجهة نظر الولايات المتحدة من هذا الاتفاق. ومما جاء في المذكرة:

أ ـ إن الولايات المتحدة كانت دائماً تسند جهود الدول الأخرى للقيام بتعاون يهدف إلى الوصول إلى أعلى درجة من التعاون بين الدول المهتمة بتحسين دفاع الشرق الأوسط

ضد العدوان الشيوعي.

ب ــ ترحّب الولايات المتحدة بالاتفاق التركي ــ العراقي كخطوة إنشائية للاعتراف بالحاجة للدفاع الفعّال عن الشرق الأوسط، ضد التوسع الشيوعي.

ج ــ تعتقد الولايات المتحدة أن على الدول ا لعربية، أن ترحب بالاتفاق التركي ــ العراقي كتدبير يساهم في سلامة هذه الدولة خاصة..

وقال السفير:

«إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، فعلى كل دولة عربية أن تقرر طريقها إلى ما تعتبر أضمن لمصالحها، ومع ذلك، فالولايات المتحدة تأمل أن لا تشترك سورية نفسها بأي جهد يجعل موقف العراق أكثر صعوبة. وتأمل أن تتصرف سورية بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل إلى منظمة الدفاع النامية»[١٢]

وردت سورية على الاتفاق التركي ــ العراقي بتوقيع حلف دفاع عربي مع مصر في الثاني من آذار/ مارس ١٩٥٥. وكان وزير الخارجية خالد العظم قد وجّه دعوة للصاغ صلاح سالم، أثناء وجوده في لبنان، لزيارة سورية فزارها في السادس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٥. وعرض الصاغ صلاح سالم أن تقوم الدول العربية بعقد حلف بينها يحلّ محل الضمان الجماعي، واقترح أن تبدأ سورية بعقد اتفاق ثنائي مع مصر، يشبه الاتفاق التركي العراقي، ثم توصل الاثنان، صلاح سالم وخالد العظم، على وضع صيغة تصريح مشترك عرضه العظم على مجلس الوزراء فوافق عليه في الثاني من آذار/ مارس ١٩٥٥. ومما جاء فيه:

أولاً: عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي، أو أية أحلاف.

ثانياً: إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على الأمور التالية:

ثالثاً: الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسماء والمبادىء المذكورة في هذا البيان، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لإقرارها وانفاذها فور إبرامها، على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر آذار/ مارس ١٩٥٥، وأن يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد ورؤساء الأركان»[١٣]

وعندما عرض هذا الاتفاق على الملك سعود وافق عليه بدون تحفظ، في الخامس من آذار/ مارس ١٩٥٥، وأبدى رغبته الشديدة في ضرورة الإسراع إلى عقد المؤتمر الذي دعا إليه البيان.

وحيال رفض سورية الانسياق للمشروع الأميركي، حرضت أميركا تركيا ولبنان والعراق والأردن على التحرش بسورية لإثارة المتاعب في وجهها. فادعت تركيا أن حلف الدفاع العربي موجّه ضدها، وحشدت قواتها العسكرية على حدودها المتاخمة لسورية، وأرسلت إلى دمشق مذكرتين قاسيتين خاليتين من اللياقة والدبلوماسية. خلاصة ما جاء فيهما:

«إن الميثاق السوري ــ المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي.

وإنه في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبلْ سورية فإن تركيا تعتبر هذا العمل معادياً لها[١٤]

ورداً على موقف الحكومة التركية، أصدرت الحكومة السورية، يوم الجمعة في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٥ بياناً جاء فيه:

«إن الحكومة السورية، إذ تؤكد مجدداً رغبتها في الاحتفاظ بالعلاقات الطبيعية مع تركيا، وعدم استهدافها إياها بأية نوايا عدوانية، لا تستطيع إلّا أن تعبّر عن امتعاضها للتفسيرات الخاطئة لسياستها ونواياها، وأن تقابل، بالاستغراب والدهشة، الأسلوب الذي اختاره رئيس الوزارة التركية للتعبير عن موقف حكومته من مضمون المذكرة السورية.

إن الحكومة السورية، تعلن أنها على الرغم من كل هذي الأجواء المثيرة ستبقى دائبة على خطتها المسالمة في معالجة مشاكلها مع تركيا، وماضية في الوقت نفسه بتنفيذ ما جاء في برنامجها الوزاري الذي نالت ثقة المجلس على أساسه، معتقدة أن خطتها في السعي لتأمين سلامة الوطن، وتصفية الجو العربي، تقتضيها المصلحة القومية العليا للأمة العربية»[١٥].

ووقفت مصر بقوة إلى جانب سورية، وأرسلت وحدات من قواتها العسكرية لترابط، مع الجيش السوري، على الحدود السورية ــ التركية لصدّ أي عدوان مرتقب.

وما كادت هذه الغمة تنجلي، حتى عكّرت صفو البلاد غمة أخرى، هي مقتل العقيد عدنان المالكي، بعد ظهر يوم الجمعة الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٥٥.

واتهم الحزب السوري القومي الاجتماعي بهذه الجريمة وتمت تصفيته.

وفي غمرة انشغال الناس بمتابعة أخبار هذه الحادثة، ومجرياتها، انشغلت البلاد بانتخابات رئاسة الجمهورية التي ترشح لها شكري القوتلي وخالد العظم والدكتور ناظم القدسي. لكن القدسي انسحب بعدما تبين له وجود مؤامرة لاسقاطه وإنجاح خالد العظم[١٦]

وفي الساعة العاشرة من صباح الخميس الواقع في الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٥٥، بدأت في المجلس النيابي عملية الاقتراع السرّي. وبالتصويت النهائي نال القوتلي ٩٢ صوتاً، ونال خالد العظم ٤١ صوتاً، فأعلن رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي فوز شكري القوتلي برئاسة الجمهورية.

في مساء اليوم الذي أعلن فيه انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية، تجمع عدد من الضباط الشباب المؤيدين لخالد العظم، والمتحمسين له، وامتطوا سيارة ركاب كبيرة طافوا بها شوارع دمشق وهم يهتفون ضد القوتلي، ويسقطونه ووقفوا أمام منزله يتلفظون بعبارات قاسية ونابية وبلغ الرئيس الأتاسي ذلك فاستدعى رئيس الأركان وأمره باعتقال هؤلاء الضباط ووضعهم في السجن[١٧].

وفي تمام الساعة العاشرة من اليوم السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، عقد المجلس النيابي جلسة مخصصة لنقل صلاحيات رئاسة الجمهورية من الرئيس السابق هاشم الأتاسي، إلى الرئيس الجديد شكري القوتلي.

وبعد تولي القوتلي مهام الرئاسة الأولى، أجرى المشاورات المعهودة مع رؤساء الأحزاب والكتل النيابية، ثم كلّف الدكتور ناظم القدسي، رئيس مجلس النواب، بتشكيل الوزارة فاعتذر، فكلّف سعيد الغزي في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥.

فرتبها على الشكل التالي:

سعيد الغزي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
الدكتور منير العجلاني	وزيراً للعدلية
حسن الأطرش	وزير دولة
عبد الباقي نظام الدين	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
رشاد برمدا	وزيراً للدفاع الوطني
علي بوظو	وزيراً للاقتصاد الوطني
الدكتور عبد الوهاب حومد	وزيراً للزراعة
محمد سليمان الأحمد	وزير دولة
الدكتور رزق الله أنطاكي	وزيراً للمالية
الدكتور مأمون الكزبري	وزيراً للمعارف
أسعد هارون	وزير دولة
عبد الحسيب رسلان	وزيراً للداخلية
الدكتور بدري عبود	وزيراً للصحة والإسعاف العام

وبعد يوم واحد جرى تعديل هذه الوزارة فأصبحت كما يلي:

سعيد الغزي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
الدكتور منير العجلاني	وزيراً للعدلية
حسن الأطرش	وزير دولة
حسن الأطرش	وزير دولة
عبد الباقي نظام الدين	وزيراً للأشغال العامة
رشاد برمدا	وزيراً للدفاع الوطني
علي بوظو	وزيراً للداخلية
الدكتور عبد الوهاب حومد	وزيراً للمالية
محمد سليمان الأحمد	وزير دولة
الدكتور رزق الله الأنطاكي	وزيراً للاقتصاد الوطني
الدكتور مأمون الكزبري	وزيراً للمعارف
أسعد هارون	وزير دولة[١٨]

وكانت أول مشكلة واجهتها هذه الوزارة، هي الميثاق الثلاثي، فالسعودية ومصر طالبتا سورية بالتوقيع على الميثاق الثلاثي الذي سبق أن اتفقت عليه كل من سورية ومصر والسعودية، ليكون ميثاقاً عربياً بحتاً ضد الميثاق التركي ــ العراقي. غير أن سورية في عهدي الوزارتين السابقتين، وزارة خالد العظم ووزارة صبري العسلي، لم تتمكنا من اقناع مجلس الوزراء السوري بالتوقيع على الميثاق المذكور لاعتبارات كثيرة وأسباب مختلفة. في ضوء هذا الواقع عالجت وزارة سعيد الغزي الأمر مع مصر والسعودية، وانتهت الحال إلى عقد اتفاق ثنائي دفاعي بين مصر وسورية، في العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر[١٩]

وفضلاً عن ذلك، أقرّ المجلس النيابي، في عهد هذه الوزارة، جلسة الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ الاتفاقية التي عقدتها الحكومة مع شركة نفط العراق. وقد سميت هذه الاتفاقية، بالاتفاقية المتممة للاتفاقية المؤرخة في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٣١.

كما أقر أيضاً، الاتفاقية المعقودة في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، ما بين الحكومة السورية وبنك سورية ولبنان على تصفية امتياز الإصدار الممنوح لهذا البنك وتصفية القضايا المعلقة بينه وبين الحكومة السورية[٢٠]

وفي أواخر العام ١٩٥٥ نضجت فكرة تقوية الجيش السوري وإعداده، وتمَّ التنسيق بين مصر وسورية في مجال الحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكي، وبدأ الإعداد لرحلة يقوم بها الرئيس القوتلي إلى الاتحاد السوفياتي لهذا الغرض. فنظم في البلاد أسبوع يدعى بأسبوع التسلح، في الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. ووجهت الدعوة لعدد من الشخصيات الشعبية والرسمية، للاجتماع في مكتب وزير الدفاع رشاد برمدا، حيث تمّ انتخاب لجنة تحضيرية تضع القواعد العامة للعمل، وتقرر أن تعين في كل محافظة لجنة يطلق عليها اسم لجنة أسبوع التسلح، ويكون مرجعها اللجنة الرئيسية في دمشق[٢١]

واتخذ المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر قراراً بأن يساهم النواب في أسبوع التسلح بتعويضهم النيابي عن شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، البالغ ألف ليرة سورية كحدّ أدنى[٢٢]

وكان الاقبال على أسبوع التسلح كبيراً.

وخارج السياسة، عرفت البلاد في العام ١٩٥٥ حدثاً مهماً جداً، كان له تأثيره الكبير في نفوس أهالي حلب. ففي يوم الأحد العاشر من نيسان/ أبريل ١٩٥٥ تحقق الحلم الذهبي الذي انتظرته حلب طويلاً. فبهذا التاريخ وصلت مياه الفرات إلى المدينة وبدأ الحلبيون يشربون من حنفيات بيوتهم.

وقبيل نهاية عام ١٩٥٥، الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، أصدرت الحكومة مرسوماً بإحداث مديرية عامة للدفاع السلبي مهمتها إعداد الدراسات ووضع الخطط اللازمة لتأمين أعمال الدفاع السلبي وتنفيذها في حالات السلم والطوارىء والحرب.

ورحل العام ١٩٥٥ بحلوه ومرّه، واستقبلت البلاد عاماً جديداً، هو العام ١٩٥٦ الذي جاء زاخراً بالأحداث والوقائع والنشاطات. وكان أول الوقائع الرسالة التي وجهها الرئيس شكري القوتلي، في منتصف شباط/ فبراير ١٩٥٦، إلى النواب، جاء فيها:

«عندما شرّفني مجلسكم الكريم بانتخابي رئيساً للجمهورية، ودعاني في جلسة السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ إلى أداء القسم الدستوري، دعوتكم بجماعاتكم وأحزابكم إلى التضامن والتآزر والاتحاد في حب الوطن واتقاء شرّ أعدائه، وأعود اليوم لأعلن هذه الدعوة. إنها دعوة إلى نبذ المشادة الحزبية للالتفات حول ما شئتم من مواثيق تنظم وجهات نظركم ومناهج عملكم، فيقف كل منهم أمام تبعاته الجسام، وتقف جميع الأحزاب والجماعات المنظمة صفاً واحداً بوجه أي سوء يراد بهذا الوطن».

وبعد أيام قليلة من توجيه الرئيس القوتلي هذه الرسالة إلى النواب سافر إلى أسوان للراحة والاستجمام. لكن هذه الزيارة سرعان ما تحولت إلى زيارة عمل تمّ فيها عقد اجتماع ثلاثي، في الأقصر، ضم كلاً من الملك سعود والرئيس عبد الناصر والرئيس القوتلي. ثم انتقل الأقطاب الثلاثة إلى القاهرة وعقدوا فيها تسعة اجتماعات في الفترة بين السادس والثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٥٦ تدارسوا خلالها الوضع العام في الشرق الأوسط، وانتهت الاجتماعات إلى بيان مشترك أذيع بوقت واحد في كل من القاهرة ودمشق والرياض، تضمن القرارات التي اتخذها الزعماء الثلاثة، وهي بجملتها تنص على وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي، والعمل على حفظ كيان الأمة العربية والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

ووضع المؤتمر خطة لتوثيق روابط الكيان العربي، وبحث وسائل تحقيق الوحدة العربية.. كما

وضع خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية ــ السورية ــ المصرية، من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

وخطة لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواحة البريمي، وإمارة عمان، ورأى المؤتمر أن السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا، تمعن في انتهاك حقوق شعوب شمال أفريقيا في الاستقلال، تهدد السلم في تلك المنطقة تهديداً خطيراً، وعلى فرنسا أن تعترف بحقوق شعوب شمالي أفريقيا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة[٢٣].

وكان الرئيس القوتلي يحرص على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن. ومن باب هذا الحرص وجّه دعوة للملك حسين لزيارة سورية. ولبى الملك الدعوة في التاسع من نيسان/ أبريل ١٩٥٦.

وأثناء وجود الملك حسين في دمشق وجّه دعوة إلى الرئيس القولي لزيارة المملكة الأردنية الهاشمية فتقبلها القوتلي شاكراً.

وفي يوم الاثنين الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩٥٦، بدأ الرئيس القوتلي زيارته للأردن، استجابة لدعوة الملك حسين، وجرت خلال هذه الزيارة مباحثات شاملة حول العديد من القضايا التي تهم البلدين.

وشرح البيان المشترك الذي صدر، النتائج التي أسفرت عن الزيارة وهي تتلخص بما يلي:

١ ــ إقرار اتفاقية عسكرية لمواجهة الخطر الجاثم على الحدود، وهي تتضمن التوحيد الفعلي للجهود الحربية بين الجيشين، عن طريق مجلس حربي وهيئة عمليات مشتركة دائمة.

٢ ــ رفع درجة التمثيل السياسي بين البلدين إلى مرتبة سفارة.

٣ ــ إلغاء إجراءات السفر بين البلدين بالجوازات والاكتفاء بالوثائق التي تثبت الشخصية.

٤ ــ حلّ قضية الترانزيت ولا سيما تسهيل نقل الفوسفات على ضوء المصلحة القومية العامة، من دون النظر للأمور المادية.

٥ ــ البت في أمر تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن مساهمة سورية بمشروع البوتاس والتوقيع على عقده التأسيسي.

٦ ـ إقرار مبدأ الوحدة الاقتصادية، والوحدة الجمركية بين البلدين برفع الحواجز الجمركية بينهما، والاتفاق على دراسة هذه الأمور من قبل لجنة فنية مشتركة تجتمع على الفور لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ هذا المبدأ.

٧ ـ إعادة لجنة اليرموك لمتابعة مهمتها.

٨ ـ التوسع في إفساح المجال أمام الطلبة الأردنيين للانتساب إلى مختلف كليات الجامعة السورية[٢٤]

وعلى صعيد آخر. عقد مجلس النواب جلسة بعد ظهر يوم الخميس في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٥٦، تكلّم فيها رئيس الوزراء صبري العسلي معلناً أن حكومته اتخذت قراراً بتفويض وزير الخارجية بإجراء مفاوضات حول الاتحاد الفيدرالي بينها وبين مصر[٢٥]

وكان هذا القرار مفاجأة غير متوقعة. وفي الثامن من تموز/ يوليو أبلغت السلطات المصرية، الحكومة السورية ترحيبها بهذا القرار.

وعود على بدء، كان أبرز ما حمله العام ١٩٥٦ في طياته من أحداث، صفقة الأسلحة التي أبرمتها سورية مع تشيكوسلوفاكيا، في شباط/ فبراير ١٩٥٦، فكسرت بذلك الحظر الذي فرضته الدول الغربية على تزويد سورية بالسلاح، وصدور قانون يمنع التعامل مع إسرائيل أو من له علاقة بها، في ا لرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٥٦ كما يحظر التعامل مع الشركات والمنشآت الوطنية والأجنبية التي لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل. ومن الأحداث الأخرى، المؤامرة التي أطلقت عليها الصحف السورية اسم «المؤامرة الكبرى» أو «مؤامرة الاستعمار وحلف بغداد وفوزي سلو» التي أعلن عنها مساء يوم السبت في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦[٢٦].

تمّ اكتشاف هذه المؤامرة بطريق الصدفة. ففي منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ وصلت شحنة من الأسلحة إلى حدود جبل العرب، مرسلة من العراق إلى الأمير حسن الأطرش والشيخ هايل سرور، تسلمها على حدود الجبل المدعو فارس دويعر. لكن السيارة التي كانت تحمل السلاح تعطلت في الطريق فصادرتها مفرزة من الهجانة بالتنسيق مع لورانس الشعلان، وألقي القبض على عدد من الأشخاص. واتهم في هذه المؤامرات شخصيات كثيرة سياسية وعسكرية.

وكان نوري السعيد وضع فكرة هذه المؤامرة، وأقرّ تفاصيلها، وخصص مبلغ مليوني ليرة لبنانية وربع المليون لتمويلها، وخمسة آلاف قطعة سلاح مختلفة الأنواع لتوزيعها على بعض الفئات في سورية.

ونظراً لأن من بين المتهمين أعضاء في حزب الشعب والكتلة الدستورية، فقط طلب النواب من رئيس الوزراء إبعاد وزراء حزب الشعب والكتلة الدستورية من وزارته لاشتراكهما في المؤامرة، فقدم صبري العسلي استقالة وزارته في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، وصدرت مراسيم تشكيل وزارة ائتلافية لم تتضمن أي وزير من حزب الشعب والكتلة الدستورية[٢٧]

وبعد خمسة عشر يوماً من اكتشاف مؤامرة حلف بغداد ونوري السعيد، الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وقع العدوان الثلاثي، الفرنسي الإنكليزي الإسرائيلي على مصر.

وثارت الشعوب العربية لهذا العدوان وقامت المظاهرات في كل قطر عربي. وأعلنت سورية وقوفها إلى جانب مصر. وقامت عناصر من الجيش بنسف خط أنابيب شركة نفط العراق المارة عبر الأراضي السورية. ووزعت الدولة كميات كبيرة من السلاح على الأهالي الذين انخرطوا في صفوف المقاومة الشعبية، وتمّ تدريبهم على القتال واستعمال السلاح.

وسارعت سورية إلى إصدار قانون يقضي بتفويض الحكومة السورية بمنح إعانة لمنكوبي أهالي بورسعيد بمبلغ قدره مليون وخمسمائة ألف ليرة توزع عليهم بمعرفة الحكومة المصرية ومنحت بورسعيد وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة.

في مساء يوم الأربعاء، الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ اعترضت الطائرات المقاتلة الفرنسية، طائرة مدنية متجهة من الرباط إلى تونس وعلى متنها عدد من قادة الثورة الجزائرية، للمشاركة في المباحثات التي كانت تجري بين سلطان مراكش سيدي محمد بن يوسف والحبيب بورقيبة رئيس وزراء تونس وأجبرتها على الهبوط في مطار الجزائر العسكري، واعتقلتهم فهاج الشعب العربي وماج لهذا العمل الإجرامي، وقامت المظاهرات في كل مدينة عربية.

وفي دمشق قامت مظاهرات صاخبة يوم الأحد الثامن والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وقام المتظاهرون بإلقاء قنبلتين على السفارة الفرنسية مما أدى إلى اشعال النار فيها

كما أضرموا النار في معهد جان دارك والمعهد العربي الفرنسي (اللاييك).

وفي حلب تجمع الناس يوم الأحد، الثامن والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، في ساحة سعد الله الجابري، أمام البريد، بدعوة من لجنة الأحزاب والهيئات السياسية لنصرة الجزائر، وانطلقوا في مظاهرة حاشدة توجهت نحو المعاهد والمراكز الفرنسية وأضرموا فيها النيران وهي المعهد العربي الفرنسي (اللاييك) ومعهد جان دارك والفرنسيسكان والمكتب الثقافي الفرنسي وجرت اصطدامات دامية بين المتظاهرين وقوى الأمن أسفرت عن مقتل شخص واحد وجرح ٢٩، جراح بعضهم خطيرة، وتمّ اعتقال ٢٨ شخصاً وأعلنت الحكومة منع التجول والتجمعات والمظاهرات، وأقالت محافظ حلب وأرسلت إلى المدينة لجنة وزارية للتحقيق[٢٨]

وفي هذه المرحلة المضطربة والخطرة، من تاريخ سورية، ألقى الدكتور معروف الدواليبي خطاباً في حلب، دعا فيه إلى ميثاق قومي بين الأحزاب والكتل النيابية تنبثق عنه حكومة قومية لمجابهة الأخطاء المحدق بسورية، وتبنى الرئيس القوتلي هذه الدعوة، وبتوجيه منه اجتمع ٦٤ نائباً وقعوا على وثيقة الميثاق القومي، وشكلوا تجمعاً نيابياً أطلقوا عليه اسم (التجمع القومي) وانتخبوا إحسان الجابري رئيساً له.

وتحت ضغط الأحداث، قدم صبري العسلي استقالة وزارته في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦. فسمي من جديد رئيساً لمجلس الوزراء، وشكل الوزارة على الشكل التالي:

صبري العسلي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة
خالد العظم	وزير دولة ووزيراً للدفاع الوطني بالوكالة
هاني السباعي	وزيراً للمعارف
حامد الخوجا	وزيراً للزراعة
فاخر الكيالي	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
أسعد هارون	وزيراً للصحة والإسعاف العام
صلاح الدين البيطار	وزيراً للخارجية
خليل الكلاس	وزيراً للاقتصاد الوطني
أسعد محاسن	وزيراً للمالية
صالح عقيل	وزير دولة

وقدم مع بيانه الوزاري الميثاق القومي الذي اتفق عليه ممثلو الأحزاب والكتل النيابية. ومما جاء في الميثاق: اجتمع ممثلو الأحزاب والكتب النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الخارجية والخارجية، والظروف الدقيقة التي تكتنفها وما يحيق بها من خطر داهم فرأوا أن الواجب القومي، والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا المياثق القومي:

أولاً: مقاومة الاستعمار والصهيونية وإسرائيل وذلك:

(أ) ــ بعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين بمقاومة الصلح مع إسرائيل وإحكام مقاطعتها ومقاومة مشاريعها التوسعية وكل سياسة تؤدي لذلك.

(ب) ــ بمناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية وكل سياسة تتجه في هذا السبيل.

(حـ) ــ بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي ودعم مقررات باندونغ.

ثانياً: تحرير البلاد العربية وتوحيدها وذلك:

(أ) ــ بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح هذا الاتفاق نواة الوحدة العربية الشاملة.

(ب) ــ بالسعي لتقوية ميثاق الجامعة العربية باتجاه الاستقلال والوحدة.

(حـ) ــ بدعم الجيش العربي الأردني عن طريق تقديم المساعدة المالية له.

(و) ــ بدعم نضال المغرب العربي في سبيل تحرير هذا الشطر الخطير من وطننا العربي تحريراً كاملاً وانضمامه إلى الوحدة العربية الشاملة.

ثالثاً: توطيد علاقات الأمة العربية مع الأمم الإسلامية بما لا يمس قضايانا القومية ومساعدة كل أمة إسلامية على التحرر.

رابعاً: انتهاج سياسة عربية خارجية استقلالية مستمدة من إيمان الشعب العربي بوحدته وحريته وسيادته.

خامساً: ممارسة سيادتنا الكاملة.

وبحث الميثاق في سياسة الدفاع، والسياسة الداخلية وغير ذلك، لا ترى حاجة لذكرها.

واتخذ في جلسة مناقشة البيان الوزاري قراراً بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع مصر، توصلاً لتحقيق اتحاد فيدرالي بين القطرين[٢٩]

وجاء العام ١٩٥٧، وهو عام اشتداد هجوم الولايات المتحدة على بلدان هذه المنطقة ولا سيما منها سورية[٣٠]

وطوال هذا العام نظمت الولايات المتحدة المؤامرات والاستفزازات ضد الحكومة السورية[٣١].

وكان أهم ما طالعتنا به الولايات المتحدة الأميركية في هذا العام مبدأ أيزنهاور. ففي الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، ألقى الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور خطاباً أمام الكونغرس، طالب فيه أن يمنح السلطات التالية:

١ ــ مساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط بغرض تنمية قوتها الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى احتفاظها باستقلالها الوطني.

٢ ــ استخدام القوات المسلحة الأميركية إذا طلب ذلك لمواجهة العدوان السافر من جانب أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

٣ ــ تقديم برامج المعونة العسكرية حينما يطلب ذلك.

وطلب الترخيص له بصرف ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، لمدة ثلاث سنوات لاستخدامها في هذه المنطقة.

واختارت الولايات المتحدة جيمس ريتشارد، عضو الكونغرس الأميركي، كي يروج للمشروع في العواصم العربية.

وكانت سورية أول دولة عربية تصدت لهذا المبدأ، وأذاعت بياناً بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، جاء فيه:

«اطلعت الحكومة السورية على بيان الرئيس الأميركي أيزنهاور والموجّه إلى الكونغرس يوم ١٩٥٧/١/٥، وهي إذ ترحب بما ورد فيه عن دعم الولايات المتحدة الأميركية بدون تحفظ للسيادة الكاملة والاستقلال لأمم الشرق الأوسط، ترى من الواجب تبيان ما يلي:

أولاً: ترفض الحكومة السورية النظرية القائلة بأن وجود مصالح اقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول في إحدى مناطق العالم يبيح لها الحق في التدخل بشؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح. إذ إن هذه النظرية تخالف بصراحة مبدأ احترام السيادة.

ثانياً: ترى الحكومة السورية أن نظرية الفراغ هي نظرية مصطنعة، يتذرع بها الاستعمار لتبرير تدخله وسيطرته، وأن الحكومة لترفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً، إذ لا فراغ في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن حصلت دوله على حرياتها واستقلالها.

ثالثاً: إن الوقائع التاريخية الثابتة لتؤكد جزماً أن الاضطرابات في الوطن العربي واحتمال العدوان عليه، لا يأتيان إلّا من الاستعمار والصهيونية.

إن الحكومة السورية إذ تشير إلى خطورة بيان الرئيس أيزنهاور، لتعلن عن اعتقادها الراسخ بأن مهمة الحفاظ على الأمن والسلام في الشرق الأوسط منوطة بأهل هذه المنطقة الذين لهم وحدهم الحق بالدفاع عن أنفسهم تجاه كل خطر يهددهم أياً كان مصدره»[٣٢]

وفي نقلة أخرى، قامت سورية في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ بتوقيع اتفاقية التضامن العربي المعقودة بين السعودية والأردن ومصر وسورية.

وقد بدا أثر التناحر الحزبي واضحاً في ما جرى ليلة الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ حيث أقدم مجهولون على إلقاء متفجرات على مكتب حزب البعث العربي الاشتراكي في حي الجميلية بحلب أدت إلى تحطيم زجاج المكتب كما ألقيت متفجرتان على منزل عبد الفتاح زلط، من شخصيات حزب البعث في حلب، المعروفة أسفرتا عن تحطيم زجاج المنزل وإلحاق الضرر ببابه[٣٣]، ومن الأحداث التي يجب الإشارة إليها، التوقيع مساء السبت في السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٥٧ على عقد شراء مصفاة البترول من تشيكوسلوفاكيا بمبلغ خمسة ملايين واثنين وأربعين ألف جنيه إسترليني، تدفع على عشرة أقساط، ومدة تشييد المصفاة ٢٧ شهراً[٣٤].

وفي العاشر من أيار/ مايو ١٩٥٧ انتهى اجتماع المرجع الحزبي للحزب الوطني الذي انعقد في حمص يومي التاسع والعاشر من أيار/ مايو. وقرر بالإجماع:

أ ــ تمسك الحزب بالسياسة العربية التحريرية التي يراها السبيل القويم لسلامة البلاد.

ب ــ تأييد خطى دولة الأمين العام للحزب في السياسة العامة الداخلية والخارجية»[٣٥]

وعرفت البلاد مؤتمراً آخر. ففي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء السادس من آب/ أغسطس ١٩٥٧ اجتمع أصحاب الصحف والمجلات في مقر نقابة المحررين بحلب، وتقرر فيه الدعوة إلى مؤتمر عام للصحافة السورية يحضره ممثلون عن جميع المحافظات لدراسة أوضاع الصحافة ومشاكلها[٣٦]

وعلى صعيد آخر، درس مجلس الوزراء قضية الخبز، وبعد المذاكرة قرر في السابع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥٧ ما يلي:

أولاً: صنع خبز موحّد في جميع أنحاء سورية.

ثانياً: منع المطاحن في سورية من استخراج طحين الزيرو.

ثالثاً: السماح باستيراد الزيرو من الخارج بإجازات من وزارة الاقتصاد الوطني تمنحها حسب الحاجة.

رابعاً: ينفذ هذا القرار اعتباراً من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧[٣٧].

ومن الأحداث المهمة التي عرفتها سورية في العام ١٩٥٧ المؤامرة الأميركية التي أعلن عنها رسمياً ليل يوم الثلاثاء، في الثالث عشر من آب/ أغسطس ١٩٥٧ وبطلها هوارد ستون، الخبير بالانقلابات الذي جندت له السفارة الأميركية، في دمشق، موظفيها وسياراتها ومنازل موظفيها وإمكاناتها المادية الضخمة، وبدأ ستون باتصالات مع عدد من الضباط السوريين.

وشارك في هذه المؤامرة أديب الشيشكلي والعقيد إبراهيم الحسيني الملحق العسكري في السفارة بروما، وقد دخلا إلى البلاد سرّاً متنكرين.

وطلب الحسيني من الأميركيين مبلغاً من المال يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار لتصفية

الوضع القائم في سورية، وعقد صلح مع إسرائيل[٣٨].

وكان هدف المؤامرة التوجيه الزراعي، وإعادة الضباط المسرحين إلى الخدمة وإعادة محاكمة السوريين القوميين، واغتيال اللواء عفيف البرزة والزعيم أمين النفوري والمقدم عبد الحميد السلاج والمقدم مصطفى حمدون والمقدم طعمة العود الله وخالد بكداش وأكرم الحوراني وفاخر الكيالي وصلاح طرزي وغيرهم[٣٩].

وقد أفشى العقيد خطار حمزة، أحد الضباط الذين تمّ الاتصال بهم، سرّ هذه المؤامرة إلى أجهزة الأمن فأحبطتها وألقت القبض على عدد من المتآمرين، في حين فرَّ الباقون ومنهم أديب الشيشكلي وإبراهيم الحسيني.

ونتيجة لهذه المؤامرة أقصي اللواء توفيق نظام الدين، رئيس الأركان من منصبه وأحيل على التقاعد مع معاونه اللواء عزيز عبد الكريم، وعين العقيد عفيف البرزة رئيساً لأركان الجيش بعد ترفيعه إلى رتبة لواء.

وقد أعدت الولايات المتحدة مؤامرة أخرى، عرفت باسم ستراغل Stragle (الشرود) وكانت الخطة تقضي بأن تفتعل تركيا أحداثاً حدودية ويحرك العراق قبائل الصحراء ويتسلل الحزب السوري القومي من لبنان عبر الحدود حتى تبرر الفوضى العامة استخدام قوات غزو عراقية. وكان ويلبر إيفلاند ضابط المخابرات المركزية الأميركية الـ C.I.A السي.آي.إي الموجود في الشرق الأوسط مكلفاً بتنفيذ الخطة، ووصل إلى سورية في تشرين الأول/ أكتوبر، ومعه نصف مليون دولار مخصصة لمخائيل إليان، وبعد تسليم المال انسحب إيفلاند إلى بيروت منتظراً الانقلاب. وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، وهو اليوم المحدد للانقلاب وردت أنباء عن تعبئة الجيش الإسرائيلي، وأسرع إليان إلى بيروت لمواجهة ايفلاند وزملائه، طالباً أن يعرف كيف يمكن للأميركيين أن يحضروا لانقلاب في هذا الوقت. وكان الجيش الإسرائيلي قد اجتاز الحدود واندفع سريعاً عبر قطاع غزة باتجاه القنال، وعرف ايفلاند أنه قد تمّ تجاوز الأميركيين، إن العقيد عمر قباني الضابط السوري، المكلف بالقيام بالانقلاب، والعامل مع السي.آي.إيه كان بالوقت نفسه بريطانياً اتبع تعليمات الـ ام.آي.إي[٤٠].

بقيت هذه المؤامرة طي الكتمان حتى فضح أسرارها ناثان بلوش وباتريك فيتز جيرالد في

كتابهما «المخابرات البريطانية وعملياتها السرية في الشرق الأوسط»[٤١]

كما نشطت، في تلك الفترة عينها، السفارة الأميركية وأعوانها، لإثارة الفتن الطائفية في البلاد لزعزعت استقرارها. كان أهمها وأشنعها الإساءة إلى حرمة الكنائس في حلب مما أقلق الحكومة السورية. وصرفت كل اهتماماتها إلى اعتقال مدبري هذه الحوادث إلى أن تمكنت من ذلك عناصر الأمن السري. وضبطت في إحدي الليالي الملحق الثقافي في السفارة الأميركية، بقرب إحدى الكنائس، وبالتحقيق معه اعترف بأنه هو الذي يمول العناصر المخربة للإساءة إلى أماكن العبادة. وتقدمت سورية بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد الولايات المتحدة وقامت الحكومة بطرد الملحق الثقافي مع عدد من موظفي السفارة الأميركية في سورية.

ولم تكن المؤامرة الأميركية هي الخطر الوحيد الذي تعرضت له البلاد في العام ١٩٥٧، وإنما هي واجهت خطراً أشد وأعتى هو تآمر الضباط بعضهم على بعض، وانقسامهم إلى كتلتين. بدأت القصة عندما قدم رئيس الأركان توفيق نظام إلى وزير خالد العظم مشروع مرسوم بتعيين الزعيم صلاح الدين الصباغ ملحقاً عسكرياً في إحدى سفارات الجمهورية السورية، فقال له العظم: إنه يفضل بقاءه في سورية للاستفادة منه، فردّ نظام الدين أن ثمة تنقلات استوجبت هذا التدبير، وهي تقضي بتعيين عبد الحميد السراج، رئيس الشعبة الثانية، ملحقاً عسكرياً في القاهرة، وتبديل رؤساء الشعب في الوزارة فلم يوافق خالد العظم على ذلك، وقال لرئيس الأركان أنه سيطلع الوزراء على الأمر والمذاكرة معهم بشأنه. وثار الوزراء البعثيون وهددوا بالاستقالة، ولم يقبل رئيس الأركان الرجوع عن التبديلات التي عقد العزم عليها، ولما عرض الأمر على رئيس الجمهورية شكري القوتلي، قال لهم تفاهموا مع رئيس الأركان. أقنعوه.. أقنعوه. وفي اليوم التالي أعلنت القطعات العسكرية المتمركزة في قطنا تمردها ومنعت الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان من دخول المعسكر. وأعلن ضباط وجنود القطعات في حوران عزمهم على مهاجمة معسكر قطنا وكادت الأمور تصل إلى حدّ الانفجار واشتعال حرب داخلية بين قطعات الجيش. ولم يتوصل رئيس الأركان إلى حلّ يقبل به الطرفان. الضباط الموالون لحزب البعث، والضباط الموالون لحزب التحرير.

وفي السياق ذاته، حضر لعند وزير الدفاع الضباط «الشوام» وهم العقيد عبد الرحمن مردم والعقيد سهيل العشي والعقيد توفيق شاتيلا والعقيد حسن العابد، وقالوا له: بأن أخصامهم يكيدون لهم، ويعملون على إقصائهم عن المراكز الرئيسية، واقترح أحدهم تشكيل لجنة من

الضباط للعمل على التوفيق بين الضباط المتخاصمين، فما كان من وزير الدفاع إلّا أن دعا إلى بيته رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وطلبوا من العقداء أن يقترحوا أسماء من يرون فيهم اللباقة للتأليف بين القلوب وتوحيد الصفوف، فوضعوا جدولاً تضمن أسماءهم وأسماء ضباط آخرين، ودعا وزير الدفاع اللواء توفيق نظام الدين ورؤساء الشعب، والضباط الآخرين إلى الحضور لإجراء بحث شامل بموضوع الجيش فحضر اللواء توفيق نظام الدين وعفيف البرزة وأمين النفوري وعبد الحميد السراج ومصطفى حمدون، والوزراء، وكبار الضباط وحصلت ملاسنة كلامية عنيفة جداً بين الضباط «الشوام» وبقية الضباط وكاد الأمر يتطور بينهم إلى استخدام السلاح. ثم اتفقوا وزال الخلاف. وفي اليوم التالي صدرت القرارات التي تقضي بتعيين عفيف البرزة رئيساً للشعبة الأولى، وعبد الحميد السراج رئيساً للشعبة الثانية، وأمين النفوري رئيساً للشعبة الثالثة، ومصطفى حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وهكذا استولى هؤلاء الضباط الأربعة على مقدرات الجيش. وتطلعوا إلى مصر، وفرضوا الوحدة معها فرضاً على رئيس الجمهورية.

---

(١) مرسوم رقم ١، تاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٥٤.
(٢) مرسوم رقم ٢، تاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٥٤.
(٣) مرسوم رقم ٣، تاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٥٤.
(٤) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٣١٧.
(٥) أسعد كوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٤٩.
(٦) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية**، ص.
(٧) مرسوم رقم ١٠٥١، تاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤.
(٨) مرسوم رقم ١٠٥٢، تاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤
(٩) مرسوم رقم ١٠٥٣، تاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٤.
(١٠) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٥٧.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(١٢) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.
(١٤) المصدر نفسه، ص
(١٥) **جريدة الشاطىء**، العدد ٤٥٦، تاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٥.
(١٦) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٣٩٩.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٠١.
(١٨) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٥٤٢.
(١٩) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٨٢.
(٢٠) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٥٤٥.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٥٥.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٥٩.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٦٧.
(٢٥) راجع تفاصيل هذه المؤامرة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٢٢٣.
(٢٦) أمين أبو عساف، **ذكرياتي** ص ٥٣٢.
(٢٧) **جريدة التربية**، العدد ١١٣٧، تاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.
(٢٨) نصوح بابيل، **صحافة وسياسة**، ص ٥٧٦.
(٢٩) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر (موسكو)**، ج ١، ص ١١٤.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) **جريدة النور**، العدد ٢٩٩، تاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.
(٣٢) **جريدة الشاطىء**، العدد ٥٤٥، تاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧

(٣٣) **جريدة الشاطىء**، العدد ٥٥١، تاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٥٧.
(٣٤) **جريدة الشاطىء**، العدد ٥٥٨، تاريخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٧.
(٣٥) هاشم عثمان، **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها**، ص ٣٣٤.
(٣٦) **جريدة البلاد**، العدد ٣١٦، تاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٧
(٣٧) هاشم عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٢٤٩.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
(٣٩) **مجلة الشراع**، العدد ٢٧٨، تاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧.
(٤٠) **مذكرات عبد اللطيف اليونس**، ص ٤٠٨.
(٤١) **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٤٩٩.

زمن الوحدة السورية ـ المصرية
١٩٥٨/٢/١ ـ ١٩٦١/٩/٢٨

وضع عبد الناصر عينه على سورية منذ تسلمه الحكم إثر إطاحة باللواء محمد نجيب، في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤. وكان يتابع أخبارها بدقة، بواسطة أكثر من مصدر. فقد اتفق مع جريدتي «الأهرام» و«الأخبار» على أن تقوما بفتح مكاتب لهما في سورية لتزويده بما يجري فيها[١].

كما أنه أرسل سرّاً إلى سورية عدداً من الشخصيات من ذوي المكانة، بغرض الاتصال بالقيادات السورية، والهيئات المختلفة، منهم فتحي الديب[٢] والصحافي مصطفى أمين[٣] وكذلك بواسطة سفيره في دمشق محمود رياض الذي تعيّن بدمشق في بداية العام ١٩٥٥. وكان يعمل على جبهتين، الأولى ضباط الجيش، والثانية الأحزاب السياسية. وتهدف مساعيه إلى التقارب واكتساب القلوب.

وقد ارتمى حزب البعث من أيامه الأولى، في أحضان محمود رياض. ووصلت الحال بوزراء البعث إلى لعب دور التابع. فكانوا ينقلون له كل ما يدور في مجلس الوزراء من مناقشات ومداولات. ويلتزمون بكل ما يمليه عليهم. وكانوا يهددون بالانسحاب من الوزارة، وفرط التجمع القومي إذا لم يقبل مجلس الوزراء بهذا الرأي أو ذاك[٤].

وأكثر من ذلك، كان الحزب يقبض الأموال من عبد الناصر، وهذا ما كشفه الرئيس عبد

الناصر في جلسات مباحثات الوحدة بالقاهرة، ظهر يوم الجمعة الخامس عشر من آذار/ مارس ١٩٦٣، أمام نهاد القاسم وعبد الحليم سويدان وعبد الكريم زهور واللواء راشد قطيني واللواء زياد الحريري والمقدم فواز محارب والمقدم فهد الشاعر[٥]، وكان ممن يمموا وجوههم شطر مصر، من السياسيين السوريين، صبري العسلي وفاخر الكيالي وفيصل العسلي وغيرهم.

وكان عبد الحميد السراج أول ضابط سوري ارتمى في أحضان عبد الناصر، وكان على صلة وثيقة بسفير مصر في دمشق، محمود رياض، ويعمل بتوجيهاته[٦]، ثم إنه بعد اكتشاف مؤامرة ١٩٥٦، في سورية، ربط نفسه نهائياً بعبد الناصر وأصبح يعدّ نفسه واحداً من عناصره[٧]

إلّا أن الاندفاع نحو مصر بدأ بصورة قوية على يد مجلس ضباط قيادة الجيش والقوات المسلحة، الذي تشكل بعد تسلم اللواء عفيف البزري رئاسة الأركان في شباط/ فبراير ١٩٥٧. وكان هذا المجلس يتألف من ٢٤ ضابطاً هم: اللواء عفيف البزري رئيساً، والعميد أمين النفوري والعقيد بشير صادق والمقدم عبد الحميد السراج والمقدم مصطفى حمدون والمقدم مصطفى رام حمداني والمقدم أحمد عبد الكريم والمقدم أحمد حنيدي والمقدم عبد الغني قنوت والمقدم أكرم ديري والمقدم جمال الصوفي والمقدم إبراهيم فرهود والمقدم طعمة العود الله والمقدم جادو عز الدين والمقدم لؤي الشطي والمقدم ياسين فرجاني والمقدم حسين حدة والمقدم عبد الله جسومة والمقدم جاسم علوان والمقدم زهير عقيل والمقدم غالب شقفة والمقدم محمد النسر والمقدم أمين الحافظ والمقدم نور الله حاج إبراهيم[٨]

وكان هؤلاء الضباط على صلة بالسفير المصري والملحق العسكري المصري[٩] وكان هذان الشخصان يسهران مع أعضاء المجلس العسكري أكثر الأيام[١٠]

وكان من عادة المجلس العسكري، أن يجتمع بشكل دوري للنظر في أي مسألة تتعلق بالأمن، أو البت في ترقيات وتنقلات الضباط.

وفي مساء يوم الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، قال اللواء عفيف البزري، في المجلس، أن بعض الضباط البعثيين يتهمونه بأنه لا يريد الوحدة مع مصر، وانتهى الاجتماع باتخاذ قرار هو ضرورة سفر وفد عسكري، في اليوم نفسه، إلى مصر لمقابلة عبد الناصر،

وطلب الوحدة الفورية. ووضع مجلس القيادة العسكري مذكرة خطية موجهة إلى الحكومة السورية وإلى الرئيس جمال عبد الناصر وقّع عليها جميع أعضاء المجلس وتبيّن رأيهم في شكل الوحدة[١١].

واستدعى المجلس الملحق العسكري المصري العميد عبد المحسن أبو النور، وأبلغه البزري أن المجلس قرر إيفاد وفد عنه، مساء اليوم، إلى مصر فحاول أبو النور إقناع الوفد بتأجيل سفره إلى اليوم التالي ريثما تعد ترتيبات الاستقبال، وإخطار القيادة المصرية بذلك، لكن المجلس أصرَّ على سفر الوفد في الليلة نفسها[١٢]

وفي صباح اليوم التالي، الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، ذهب عدد من أعضاء المجلس إلى قصر الرئاسة ومجلس الوزراء، وسلّموا نسخة من المذكرة إلى الرئيس شكري القوتلي، وإلى رئيس الوزراء صبري العسلي، ووزير الدفاع خالد العظم ومما جاء في المذكرة:

«....

أن الوحدة بين مصر وسورية ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية، وذلك تحقيقاً لوحدة شاملة واحدة.

نرى أن تكون الدولة الموحدة، بالخطوط الكبرى التالية:

دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر، رئيس دولة واحد، سلطة تشريعية واحدة، سلطة تنفيذية واحدة، سلطة قضائية واحدة، علم واحد، وعاصمة واحدة للدولة العربية، تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

وتقوم وحدة عسكرية على الأسس التالية، قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية)، مجلس دفاع أعلى، قيادة عامة للقوات المسلحة، قوات مسلحة (برية ــ بحرية ــ جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع، والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

وتعلن القيادة العامة، باسم جميع القوات المسلحة، أنها على استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ[١٣]

وفي الثلاثين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، بدأت الخطوات التنفيذية الأولى لقيام الوحدة، حيث زار الرئيس السوري شكري القوتلي وأعضاء مجلس الوزراء القاهرة.

وفي الأول من شهر شباط/ فبراير ١٩٥٨، أعلن صبري العسلي بتكليف من عبد الناصر، قيام الجمهورية العربية المتحدة، من شرفة قصر شويكار بالقاهرة، الذي كان يقيم فيه الوفد السوري[١٤].

واعتبر هذا اليوم عطلة رسمية في جميع أنحاء الجمهورية.

وأعلن الرئيس عبد الناصر في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٥٨ مولد الوحدة والمبادىء التي تقوم عليها بخطابه الذي ألقاه في مجلس الأمة المصري.

ومساء اليوم نفسه اتخذ مجلس النواب السوري قراراً بالإجماع وافق فيه على ترشيح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة[١٥]

وبهذه المناسبة، أرسل الرئيس القوتلي برقية إلى عبد اللطيف البغدادي، رئيس مجلس الأمة المصري قال فيها:

«إنني إذ أعلن لمجلس النواب السوري رسمياً، مولد الجمهورية العربية المتحدة، والميثاق الذي تمّ الاتفاق عليه بين حكومتي جمهورية مصر والجمهورية السورية، في اجتماعات القاهرة، بين يومي الجمعة ١١ من رجب سنة ١٣٧٧هـ و٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، ويوم الأحد ١٢ رجب سنة ١٣٧٧هـ و٢ شباط/ فبراير سنة ١٩٥٨ أرى من واجبي، ونحن قادمون على الاستفتاء الشعبي المقرر لانتخاب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، يوم الجمعة الثاني من شعبان سنة ١٣٧٧هـ والواحد والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨، أن أكون المواطن الأول في الدولة الجديدة يرشح

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها»[١٦]

ودعي الناخبون من أبناء الجمهورية العربية المتحدة، الموجودون في الاقليم السوري للاستفتاء على الوحدة، وانتخاب رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨[١٧].

وفي اليوم التالي، السبت الثاني والعشرين من شباط/ فبراير أعلنت نتيجة الاستفتاء وهي موافقة الناخبين.

أ ــ على وحدة سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ١,٣١٢,٨٥٩ صوتاً مقابل ١٣٩ صوتاً.

ب ــ على انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ١,٣١٢,٨٠٨ صوتاً مقابل ١٨٧ صوتاً[١٨]

وفي القاهرة أعلن وزير الداخلية زكريا محيى الدين، موافقة الناخبين، في الاقليم الجنوبي، على وحدة سورية ومصر بالجمهورية العربية المتحدة، بأغلبية ستة ملايين و١٠٢١٢٨ صوتاً مقابل ٢٤٧ صوتاً.

وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، بأغلبية ستة ملايين و١٠٢١١٢ صوتاً مقابل ٢٦٥ صوتاً.

بعد ظهور نتيجة الاستفتاء انهمرت على الرئيس عبد الناصر برقيات التهنئة من الرئيس شكري القوتلي وصبري العسلي وأكرم الحوراني واللواء عفيف البزري وغيرهم.

وقامت وزارة الخارجية المصرية، في الساعة الواحدة من بعد ظهر الأحد الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨، بإرسال مذكرات إلى جميع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، في مصر، أبلغهم فيها بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وبانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الجديدة.

وبمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة، وانتخاب عبد الناصر رئيساً لها ألقى الرئيس عبد

الناصر خطاباً، من مقر الاتحاد القومي، المطلّ على ميدان الجمهورية، قال فيه:

«الحمد لله الذي حقق آمال شعب سورية، وشعب مصر، ووحد بين قلوبهم، ووحد بين دولتهم. والحمد لله فبعونه قامت اليوم الجمهورية العربية المتحدة.

الوحدة التي تحققت اليوم... هي السلاح الذي نستطيع أن نجابه به العدو المشترك الذي حارب هذه الوحدة، وحاربنا دائماً وقسم بيننا، وفرّق بين قلوبنا.

إن الثقة التي عبّر عنها الشعب السوري الشقيق لها معنى كبير، لها معنى عظيم، وأرجو الله، أن يعاونني في تحمل هذه الأمانة، وفي حمل هذه الرسالة، حتى أستطيع أن أحقق الآمال التي تصبو إليها كل نفس في خلق هذه الجمهورية العربية المتحدة...

إن هذه الجمهورية العربية المتحدة ستكون دائماً سنداً للعرب، ستكون دائماً عوناً للعرب ضد الاستعمار، وضد العدوان. وأرجو الله أن يوفقنا ويرعانا والسلام عليكم ورحمة الله»[١٩]

واختير لدولة الوحدة علماً مكوناً من ثلاثة ألوان الأسود والأبيض والأحمر به نجمتان كل منهما ذات خمس شعب لونهما أخضر. أما شعار الجمهورية فيتمثل في نشر زخرفي مأخوذ عن نسر «صلاح الدين» وقد وقف مرتكزاً على قاعدة كتب عليها بالخط الكوفي الجمهورية العربية المتحدة كما نقش فوق صدره درع يمثل علم الجمهورية.

وبعد يومين من ظهور نتيجة الاستفتاء، أي في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨ زار الرئيس عبد الناصر سورية واستقبل استقبالاً يفوق الوصف. وردد أمامه أفراد جيش المقاومة الشعبية القسم التالي:

«نقسم بالله العظيم أن نخلص للجمهورية العربية المتحدة، ولرئيسها جمال عبد الناصر.

ونعاهد الله والشعب أن نبذل أرواحنا وأموالنا، وأن نعمل في سبيل إعلاء شأن جمهوريتنا، والدفاع عنها ضد العدو. وأن نكون سند العروبة في كل زمان ومكان، والله على ما نقول شهيد»[٢٠]

وكان من الطبيعي بعد ولادة الدولة الجديدة، أن يصار إلى تنظيم كيانها ابتداء من قانونها الأساسي (الدستور)، إلى تنظيم سلطاتها وشؤون إدارتها.

وكانت الخطوة الأولى، الدستور الموقت الذي أعلن عنه يوم الأربعاء، الخامس من آذار/ مارس ١٩٥٨. ومما نص عليه:

- إن الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية.
- والجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون ويتمتع بها، كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يستحق أية منهما، بموجب القوانين والأحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور.
- التضامن الاجتماعي أساس المجتمع.
- ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة.
- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلّا للمصلحة العامة، ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.
- العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.
- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس والأصل[٢١].

وفي اليوم التالي لصدور الدستور، السادس من آذار/ مارس ١٩٥٨، أصدر الرئيس عبد الناصر قراراً بتعيين: عبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني وصبري العسلي نواباً لرئيس الجمهورية، وتعيين:

زكريا محيي الدين	وزيراً للداخلية
حسين الشافعي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيراً للتخطيط بالإقليم المصري
حسن جبارة	وزيراً للتخطيط بالاقليم السوري
كمال الدين حسين	وزيراً للتربية والتعليم
الدكتور نور الدين طراف	وزيراً للصحة العمومية بالاقليم المصري
أحمد حسني	وزيراً للعدل بالاقليم المصري
الدكتور عبد الوهاب حومد	وزيراً للعدل بالاقليم السوري
أحمد حسن الباقوري	وزيراً للأوقاف
فتحي رضوان	وزيراً للإرشاد القومي
الدكتور محمود فوزي	وزيراً للحربية
صلاح الدين البيطار	وزيراً للدولة
المهندس أحمد عبده الشرباصي	وزيراً للأشغال العمومية بالاقليم المصري
الدكتور عبد المنعم القيسوني	وزيراً للاقتصاد والتجارة بالاقليم المصري
خليل الكلاس	وزيراً للاقتصاد والتجارة بالاقليم السوري
فاخر الكيالي	وزيراً للخزانة بالاقليم السوري
محمد أبو نصير	وزيراً للشؤون البلدية والقروية بالاقليم المصري
الدكتور كمال رمزي استينو	وزيراً للتموين بالاقليم المصري
الدكتور عزيز صدقي	وزيراً للصناعة
الدكتور مصطفى خليل كامل مصطفى	وزيراً للمواصلات بالاقليم المصري
المهندس الزراعي سيد مرعي	وزيراً للزراعة ووزير دولة للإصلاح الزراعي الاقليم المصري
علي صبري	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
حسن عباس زكي	وزيراً للخزانة بالاقليم المصري
عبد الحميد السراج	وزيراً للداخلية بالاقليم السوري
مصطفى حمدون	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بالاقليم السوري

أحمد عبد الكريم	وزيراً للشؤون البلدية والقروية بالاقليم السوري
أحمد الحاج يونس	وزيراً للزراعة بالاقليم السوري
أمين النوري	وزيراً للمواصلات بالاقليم السوري
الدكتور شوكت القنواتي	وزيراً للصحة بالاقليم السوري
الدكتور نور الدين كحالة	وزيراً للأشغال بالاقليم السوري
اللواء فتحي رزق أحمد	نائباً لوزير الحربية بالاقليم السوري

وبعد مدة قصيرة، التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٨، صدر قرار جمهوري بتحديد اختصاصات نواب رئيس الجمهورية، نص على ما يلي:

يختص عبد اللطيف البغدادي بالنظر في رسم وتنسيق السياسة العامة في الجمهورية العربية المتحدة، في الشؤون الاقتصادية والإنتاجية ومراقبة التنفيذ بعد اعتمادها.

ويختص أكرم الحوراني بالنظر في رسم وتنسيق السياسة العامة في الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الاجتماعية والخدمات العامة ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها.

ويختص صبري العسلي بالنظر في رسم وتنسيق السياسة العامة في شؤون الوحدة بين الاقليمين ومراحلها، والنواحي العامة ومراقبة التنفيذ بعد اعتمادها.

وفي أواخر شهر آذار/ مارس ١٩٥٨، صدر القرار الجمهوري المتضمن إنشاء مجلس تنفيذ في كل من الاقليمين السوري والمصري، يشكل من نواب رئيس الجمهورية والوزراء في كل اقليم. ويختص بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم.

وتتالت من ثم المراسيم والقرارات التي تنظم شؤون الدولة الجديدة، فكان أن أصدر رئيس الجمهورية قراراً نص على أن يعهد للوزراء، كل فيما يخصه، بممارسة الاختصاصانت التي يمارسها رئيس الجمهورية بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها في اقليم سورية، وذلك فيما يتعلق بشؤون الموظفين ما عدا المسائل التالية:

أولاً: شؤون الموظفين الذين يشغلون وظائف من المرتبتين الأولى الممتازة، الخاصة بترفيعهم من مرتبة إلى مرتبة، وإيفادهم في مهام رسمية إلى البلاد الأجنبية ونقلهم، وإسناد الوكالات إليهم.

ثانياً: تعيين الموظفين بصورة استثنائية.

ثالثاً: تسريح الموظفين[٢٢]

ثم صدرت مجموعة من القرارات الخاصة بتأليف الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة، وتأليف المجلسين التنفيذيين في الاقليمين السورية والمصري. تضمن القرار الأول أسماء أعضاء الحكومة المركزية وهم: عبد اللطيف البغدادي نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للتخطيط، المشير عبد الحكيم عامر نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية، أكرم الحوراني نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للعدل، صبري العسلي نائباً لرئيس الجمهورية، زكريا محيي الدين وزيراً للداخلية، حسين الشافعي وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم، محمود فوزي وزيراً للخارجية، حسين جبارة وزيراً للخزانة، عبد المنعم القيسوني وزيراً للاقتصاد، أحمد عبد شرباصي وزيراً للأشغال العامة، أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف، فاخر الكيالي وزيراً للدولة، صلاح الدين البيطار وزيراً للثقافة والإرشاد القومي، علي صبري وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية، أمين النفوري وزيراً للمواصلات، بشير العظمة وزيراً للصحة، أحمد عبد الكريم وزيراً للبلدية والقروية، عزيز صدقي وزيراً للصناعة، كمال رمزي استينو وزيراً للتموين، السيد مرعي وزيراً للزراعة، كمال رفعت وزيراً للدولة.

المجلس التنفيذي للإقليم الجنوبي: السادة:

نوري الدين كحالة	رئيساً
أحمد حسين	وزيراً للعدل
حسن أبو نصر	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
مصطفى خليل	وزيراً للمواصلات
حسن عباس زكي	وزيراً للاقتصاد
يحيى رزق	وزيراً للصناعة
ثروت عكاشة	وزيراً للثقافة
توفيق عبد الفتاح	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
عباس رضوان	وزيراً للداخلية

أحمد المحروقي	وزيراً للزراعة
حسن البغدادي	وزيراً للإصلاح الزراعي
موسى عرفه	وزيراً للأشغال العامة
محمد نصار	وزيراً للصحة
حسن صلاح الدين	وزيراً للخزانة
أحمد نجيب هاشم	وزيراً للتربية والتعليم.

المجلس التنفيذي بالاقليم الشمالي: السادة:

نور الدين كحالة	رئيساً ووزيراً للأشغال العامة والتحطيط بالوكالة
عبد الوهاب حومد	وزيراً للخزانة
خليل الكلاس	وزيراً للاقتصاد
عبد الحميد السراج	وزيراً للداخلية
مصطفى حمدون	وزيراً للإصلاح الزراعي
نهاد القاسم	وزيراً للعدل
أحمد الحاج يونس	وزيراً للزراعة
طعمة العود الله	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
عبد الغني قنوت	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
رياض المالكي	وزيراً للثقافة
أمجد الطرابلسي	وزيراً للتربية والتعليم
محمد العالم	وزيراً للمواصلات

وتعين حسين ذو الفقار وفريد زين الدين نائبين لوزير الخارجية. واعتبر رئيس المجلس التنفيذي، في كل من الاقليمين، وزيراً للدولة في الجمهورية العربية المتحدة[٢٣]

ومن بعد ذلك صدرت ثلاث قرارات بتأليف ثلاث لجان:

الأولى: اللجنة الاقتصادية في الاقليم السوري[٢٣]، مؤلفة من:

وزير الأشغال العامة والتخطيط	رئيساً
وزير الخزانة	عضواً
وزير الاقتصاد	عضواً
وزير الإصلاح الزراعي	عضواً
وزير الزراعة	عضواً
وزير الشؤون البلدية والقروية	عضواً
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	عضواً
وزير الصناعة	عضواً
وزير المواصلات	عضواً

اللجنة الثانية: لجنة الخدمات العامة في الاقليم السوري(٢٥)، مؤلفة من:

وزير الصحة	رئيساً
وزير الشؤون البلدية والقروية	عضواً
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	عضواً
وزير التربية والتعليم	عضواً
وزير الثقافة والإرشاد القومي	عضواً

اللجنة الثالثة: اللجنة التنفيذية(٢٦)، مؤلفة من:

وزير الداخلية	رئيساً
وزير الصحة	عضواً
وزير العدل	عضواً
وزير الشؤون البلدية والقروية	عضواً
وزير التربية والتعليم	عضواً

وخارج هذه القضايا التنظيمية، أصدر الرئيس عبد الناصر قرارين مهمين:

الأول: يقضي بإنشاء جيش المقاومة الشعبية في الاقليم الشمالي ملحق بوزارة الحربية (الدفاع) ويتبع القائد العام للقوات المسلحة، ويشكل هذا الجيش من المتطوعين والمتطوعات

الذين يرغبون في خدمة وطنهم داخل مدنهم أو قراهم، أو في أي مكان، داخل أو خارج الاقليم وتشكل منهم وحدات الحرس الوطني. وكذلك من المتطوعين الذين يكلفون بأعمال خاصة وتشكل منهم الوحدات الفدائية، ومن الفائضين عن حاجة القوات المسلحة من الأفراد الذين تشملهم أحكام قانون خدمة العلم الإلزامية، ومن شباب منظمات الفتوة في المعاهد العلمية.

القرار الثاني: إنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي، غايتها:

- تعميم المعرفة والثقافة بين الجماهير بالحضارة العربية ونشر رسالتها وتوفير كل الامكانيات لكي تلتقي بالحضارات العالمية الكبرى.
- توجيه أفراد الشعب توجيهاً قومياً صحيحاً. والعمل على تنمية وعيهم وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم الاجتماعي ويقوي روحهم المعنوية، وشعورهم بالمسؤولية.
- تيسير سبل الثقافة الشعبية في أوساط الشعب.
- إحياء التراث العربي القديم في العلوم والآداب والبحث في علوم اللغة العربية والحرص على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة.
- اكتشاف التراث الأثري والتاريخي للاقليم السوري وجميع عناصره وحفظها وإحداث المتاحف الأثرية والتاريخية والفنية والشعبية.
- تشجيع الفنون والآداب وتوجيهها لما تقتضيه مصلحة الدولة.

وبتاريخ الخامس عشر من أيار/ مايو ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٥ المتضمن بيان طريقة تكون اللجان المحلية للاتحاد القومي، في مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة، ونص: يؤلف المواطنون في الجمهورية العربية المتحدة اتحاداً نوعياً يعمل على تحقيق رسالة القومية العربية، وحثّ الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بإقامة مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني متحرر من الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبتاريخ الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٠، أصدر رئيس الاتحاد القومي القرار رقم ٤ المتضمن تكوين المؤتمر العام واللجنة العامة واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي.

يختص المؤتمر العام بوضع سياسة الاتحاد وبرامجه واتخاذ القرارات والتوصيات في ما يعرض عليه من مشروعات واقتراحات، كما ينظر في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة العامة.

تختص اللجنة العامة بوضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التي يصدرها المؤتمر العام، كما تنظر في كافة الموضوعات الأخرى التي تحال إليها من المؤتمر العام أو تعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا.

واللجنة التنفيذية العليا هي أعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد القومي، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والتوصيات التي يضعها المؤتمر العام والقرارات التي تتخذها اللجنة العامة.

وعلى نحو آخر، وفي خطوة لافتة، أصدر الرئيس عبد الناصر مساء يوم الأربعاء في الحادي والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، قراراً جمهورياً عهد فيه إلى المشير عبد الحكيم عامر، بأمور الاقليم الشمالي ومنحه صلاحيات واسعة جداً، هي:

١ ــ رسم وتنسيق السياسة العامة في شؤون الوحدة بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ومراقبة تنفيذها بعد إعدادها.

٢ ــ الاشراف على تنفيذ السياسة العامة في الاقليم السوري ويكون مسؤولاً عنها،وله في سبيل ذلك:

(أ) إصدار القرارات والأوامر التي تدخل في اختصاص رئيس الجمهورية.

(ب) إصدار برامج المشروعات اللازمة للاقليم الشمالي.

(جـ) النظر في توصيات المجلس التنفيذي في الاقليم السوري، وفي مشروعات القوانين، وكذلك القرارات في الميزانية المفتوح في هذا الاقليم، قبل عرضها على رئيس الجمهورية.

(د) الاشراف على كل ما يتعلق بتنظيم المصالح والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة في الاقليم السوري، ويكون الوزراء التنفيذيون، في الاقليم السوري، مسؤولون أمامه في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار[٢٧]

وآخر ما صدر في عهد الوحدة، القرار الصادر في الخامس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٦١، الذي قضى بأن ينشأ في الاقليم السوري، مجلساً يسمى «المجلس الأعلى للتعاون»، يلحق برئاسة الجمهورية.

يختص برسم وتخطيط السياسة العامة للقطاعات التعاونية، في الاقليم السوري، والتنسيق بين هذه القطاعات ومؤسساتها التعاونية لتحقيق وتنظيم أهداف المجتمع التعاوني، واقتراح مؤسسات تعاونية متخصصة، وتحديد اختصاصات الوزارات والمؤسسات التعاونية في نواحي الاشراف على قطاعات التعاون[٢٨].

وبعد فترة قصيرة على قرار إنشاء المجلس الأعلى للتعاون، أصدر الرئيس عبد الناصر، بتاريخ السادس عشر من آب/ أغسطس ١٩٦١، عدة قرارات تتضمن تعيين نواب رئيس الجمهورية، والوزراء، ونواب الوزراء على الشكل التالي:

نواب رئيس الجمهورية:

عبد اللطيف البغدادي	نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة
المشير عبد الحكيم عامر	نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية
نور الدين كحالة	نائباً لرئيس الجمهورية للانتاج
زكريا محيى الدين	نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة ــ الإنتاجية
حسن الشافعي	نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة للخدمات
كمال الدين حسين	نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية
عبد الحميد السراج	نائباً لرئيس الجمهورية للشؤونه الداخلية

الوزراء

الدكتور نور الدين طراف	وزيراً للصحة
أحمد حسين	الدكتور عبد الوهاب حومد
وزيراً للدولة	وزيراً للدولة للتخطيط
محمود فوزي	أحمد عبد الشرباصي
وزيراً للخارجية	وزيراً للأشغال
الدكتور عبد المنعم القيسوني	فاخر الكيالي
وزيراً للاقتصاد والخزانة	وزيراً لدولة
الدكتور كمال رمزي استينو	وزيراً للتموين
عزيز صدقي	وزيراً للصناعة

مصطفى خليل	وزيراً للمواصلات
سيد مرعي	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
علي صبري	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
أحمد الحاج يونس	وزيراً للدولة للزراعة والإصلاح الزراعي
حسن عباس زكي	وزيراً للاقتصاد والخزانة
الدكتور شوكت القنواتي	وزيراً للصحة
الدكتور أمجد الطرابلسي	وزيراً للتعليم العالي
كمال الدين رفعت	وزيراً للعمل وللدولة
طعمة العود الله	وزيراً للإسكان والمرافق
الدكتور نهاد القاسم	وزيراً للعدل
الدكتور ثروت عكاشة	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي
عباس رضوان	وزيراً للداخلية
أحمد حنيدي	وزيراً للإصلاح الزراعي
أكرم الديري	وزيراً للاقتصاد والخزانة
الدكتور أحمد المحروقي	وزيراً للدولة للإصلاح الزراعي
جادو عز الدين	وزيراً للإدارة المحلية
جمال الصوفي	وزيراً للتموين
موسى عرفه	وزيراً للسد العالي
أحمد عبد الله طغيمة	وزيراً للأوقاف
عبد القادر حاتم	وزيراً للدولة
ثابت العريس	وزيراً للشؤون الاجتماعية
يوسف مزاحم	وزيراً للأوقاف
صلاح الدين هدايت	وزيراً للبحث العلمي
عبد المحسن أبو النور	وزيراً للإدارة المحلية
السيد يوسف	وزيراً للتربية والتعليم
فريد زين الدين	وزيراً للدولة

نواب الوزراء

حسين ذو الفقار صبري	نائباً لوزير الخارجية
محمد علي حافظ	نائباً لوزير التربية والتعليم
عبد الوهاب البشري	نائباً لوزير الحربية[٢٩]

وكان الرئيس جمال عبد الناصر، يمرر مع المراسيم والقرارات التنظيمية التي يصدرها، بعض القرارات التي تتناول قطاعات مهمة في الاقليم الشمالي من هذه القرارات، القرار بالقانون رقم ١٩٥ الصادر بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الاقليم السوري. ودلَّ هذا القرار على أن نظرة عبد الناصر إلى الصحافة لم تختلف عن نظرة رجال الانقلابات، في سورية، إليها. فهذا القرار كان غربالاً للصحافة تمّ بموجبه التنازل عن جميع صحف سورية.

وقد تأخر قانون تصفية الصحافة في سورية، كثيراً عن قانون حل الأحزاب الذي صدر في الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٥٨.

وكان عبد الناصر اشترط حلّ جميع الأحزاب في سورية، قبل الوحدة، وكثمن لها، وهو شرط ظل على الدوام أحد المبادىء غير القابلة للنقاش[٣٠]

ومن هذه القرارات، أيضاً قرار تنظيم المصارف في الاقليم الشمالي، الصادر بتاريخ الثالث من آذار/ مارس ١٩٦١، على أن يبدأ العمل به في السابع من الشهر المذكور. ونص على أنه يجب أن تكون المصارف التي تعمل في الاقليم السوري مؤسسة على شكل شركة مغفلة عربية، ذات رأس مال محدود «شركة مساهمة».

ويشترط في هذه المصارف

أ ـ ألّا يقل رأس مال المصرف عن ثلاثة ملايين ليرة سورية.

ب ـ أن تكون المؤسسة الاقتصادية السورية مساهمة.

جـ ـ أن تكون أسهمها جميعها اسمية ومملوكة دائماً للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة.

د ــ أن يكون أعضاء مجلس إدارة المصرف والمسؤولون عن الإدارة فيه، من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعفي المصارف التي يصدر قرار منه بتعيينها، التقيّد بحكم الفقرة بشرط أن يكون ٧٥٪ على الأقل من رأس مال المصرف مملوكة للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة، وأن يكون باقي الأسهم مملوكة دائماً لرعايا البلاد العربية. ويجوز في هذه الحالة أن تمثل الحصة المملوكة لرعايا الدول العربية، في مجلس الإدارة، فيما يتفق ونسبة هذه الحصة إلى رأس المال.

وعلى المصارف التي تعمل في الاقليم السوري وقت صدور هذا القانون، أن توفق أوضاعها مع أحكامه خلال مهلة غايتها ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ وإلّا شطب تسجيلها.

وإلى أن توفق المصارف أوضاعها مع أحكام القانون، أو إلى نهاية المهلة المحددة لها، يعين وزير الاقتصاد مراقباً في كل مصرف وعدداً من المعاونين حسب الأصول. ويكون لهذا المراقب حق الاطلاع والاعتراض على أي إجراء يتخذه المصرف متعلقاً بنشاطه في الاقليم السوري إذا رأى أنه لا يتفق والصالح العام، وفي هذه الحالة يجوز للمركز الرئيسي للمصرف أن يطلب إلى وزير الاقتصاد خلال أسبوعين من تاريخ الاعتراض إعادة النظر فيه، ويكون قرار وزير الاقتصاد في هذا الشأن نهائياً[٣١].

ونشير هنا، إلى أن قيام الجمهورية العربية المتحدة، ترافق مع ثلاثة أحداث هامة هي:

أولاً: المؤامرة السعودية على الوحدة

اشترك في تخطيط وتنفيذ هذه المؤامرة ثلاثة أشخاص. المحامي عزيز عباد، والضابط في المكتب الثاني برهان أدهم وعبد الحميد السراج. وكان ضحية هذه المؤامرة أسعد إبراهيم مرعي وشقيقه ماجد، وأسعد إبراهيم رجل قروي بسيط، أمي، ساذج إلى درجة كبيرة. كل همّه من الدنيا الذهاب إلى السعودية لعند ابنته أم خالد، زوجة الملك سعود، وجلب المال منها. وكان عزيز عباد يعرف أسعد إبراهيم لأنه ابن منطقته. ويعرف أن ابنته جميلة زوجة الملك سعود، فولدت في رأسه فكرة جهنمية هي استغلال سذاجة هذا الشخص لكسب المال. فاتفق مع برهان أدهم وعبد الحميد السراج على إرساله إلى السعودية محملاً برئاسة من السراج إلى الملك سعود يعلمه فيها أنه ضد الوحدة، وضد عبد الناصر، وأنه على استعداد لمنع قيام الوحدة مع عدد من الضباط، وقتل عبد الناصر، وكل ما يحتاجونه هو

الدعم المادي. وانطلت الحيلة على الملك سعود وصدقهم، ولطمأنته على حقيقة الحال سافر عزيز عباد إلى السعودية، وقابل الملك سعود وعاد بالأموال الطائلة وتقاسمها مع رفيقيه برهان أدهم وعبد الحميد السراج.

وبقيت أخبار هذه المؤامرة طيّ الكتمان، إلى أن أعلن عنها الرئيس عبد الناصر مساء يوم الخميس السادس من آذار/ مارس ١٩٥٨، بالخطاب الذي ألقاه من شرفة قصر الضيافة بدمشق، وأعلن فيه الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة.

وفي اليوم نفسه، الخميس السادس من آذار/ مارس ١٩٥٨، شرح عبد الحميد السراج تفاصيل المؤامرة في المؤتمر الذي عقده لرجال الصحافة والمراسلين العرب في قصر الضيافة.

وأحيل أسعد إبراهيم وشقيقه ماجد إلى المحكمة العرفية وحوكما غيابياً لأن السراج كان كريماً معهما، فهرّبهما إلى لبنان قبل بدء المحاكمة.

ومرت الأيام، وأحس عزيز عباد بالندم على فعلته التي جنى فيها على شخصين بريئين، فصرّح لمجلة «سوراقيا»، قبل موته بفترة قصيرة، إن المؤامرة كانت كاذبة من ألفها إلى يائها. واعتذر عنها لأولاده ولوطنه. ولم تكن هذه المؤامرة هي الأولى التي لفقها السراج. وبرهان أدهم، وإننا نجد اسميهما في كل مؤامرة أعلن عن اكتشافها، في سورية، من زمن الاستقلال إلى زمن الوحدة.

الحدث الثاني: هو ثورة لبنان ضد رئيس جمهوريته كميل شمعون وكانت شرارتها مقتل الصحافي نسيب المتني يوم الثامن من أيار/ مايو ١٩٥٨.

كان شمعون معادياً لدولة الوحدة، منخرطاً في مشروع أيزنهاور وحلف بغداد. ووقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب المعارضة اللبنانية، ومدتها بالسلاح لقلب حكم كميل شمعون، الأمر الذي دفع بشمعون إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة، في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٥٨. وأرسل مجلس الأمن مراقبين للتحقيق في شكوى شمعون فلم يتوصلوا إلى شيء.

وقد روى نقولا بسترس في مذكراته قصة شكوى شمعون فقال:

«ظلت الأوضاع تتأزم يوماً بعد يوم إلى أن أقدم لبنان في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٥٨، على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة، وتضمنت الشكوى اتهاماً لبنانياً صريحاً للجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية. وظلت هذه الشكوى موضوع أخذ ورد طوال ثلاثة أسابيع حتى تمكنت الأمم المتحدة من اتخاذ قرار يقضي بإيفاد مجموعة من المراقبين إلى لبنان. وهنا تحضرني حادثة طريفة للغاية شهدت فصولها وأنا في كفريا، يومها كانوا يتهمون السوريين بتسريب السلاح إلى لبنان، حيث كانت القوافل الآتية من دير العشائر تتسلق جبال الباروك ثم تهبط تدريجياً حتى تصل إلى رجال كمال جنبلاط. هذه الحمولة من الأسلحة والذخائر كانت تنقل على ظهر البغال، وكنت من برج في بيتي في كفريا أشاهد هذا المنظر اليومي بالعين المجردة. وبما أن المراقبين الدوليين الذين اتخذوا مراكز لهم في شتورا كانوا يسعون للقبض على هذه القوافل بالجرم المشهود، فإن ترتيبات جديدة باتت تفرض نفسها خصوصاً وأنه من المستحيل رؤية القوافل على الجبال في سهل شتورا. حينها اتصل بي رئيس المراقبين السيد غالو بلازا، طالباً أن أسمح لرجاله بأن يقيموا في منزلي لمدة ثلاثة أيام فقط لا غير. وطلبت من السيد بلازا مهلة وجيزة. والهدف من هذه المهلة هو أن أتمكن من الاتصال بأصدقائي في المعارضة لإعلامهم بالأمر كي يتخذوا الاحتياطات اللازمة. وبالفعل اتصلت بالحاج حسين العويني وكمال جنبلاط وبعبد الله المشنوق وبعمر بيهم. وكان ردهم جميعاً أن أوافق على طلب السيد بلازا لكون سياستنا سيئة حينها ستتأكد الشبهات وسيكون من الواضح أمام الجميع أن القوافل تسلك فعلاً هذا الطريق... وهنا لا بد من القول أن «القبعات الزرقاء» قد احتلوا برج بيتي طوال ثلاثة أسابيع وليس ثلاثة أيام ولم يتمكنوا من رؤية بغل واحد على الطريق رغم أن مستودعات من السلاح كانت اجتازت الحدود. بعد كل هذا، وخلال شهر تموز/ يوليو أرسل المراقبون الدوليون تقريراً إلى مجلس الأمن يؤكدون فيه أن لا إدخال للسلاح إلى لبنان عبر سورية»[٣٢].

الحدث الثالث: ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، التي أطاحت بالحكم الملكي. وبدأ القادة الجدد في العراق بمحاكمة مسؤولي العهد السابق. أما محكمة خاصة برئاسة المهداوي.

ونشرت محكمة الثورة العراقية وثائق تثبت ارتباط شخصيات سياسية سورية بالعهد الملكي.

منهم نائب رئيس جمهورية الوحدة صبري العسلي. ومن هذه الوثائق البرقيات السرّية التي أرسلها فاضل الجمالي إلى رئيس وزراء العراق، وجاء فيها ما يلي:

اجتماع خطير

٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٤

سرّي وشخصي

من فاضل الجمالي إلى رئيس الوزراء

اجتمع عندي صبري العسلي رئيس وزراء سورية ومختار بابان (رئيس الديوان الملكي) ومخائيل إليان (الوزير السوري الذي حكم عليه بالإعدام) وتفاهمنا على الآتي:

١ ــ الجيش السوري مصدر عدم الاستقرار.

٢ ــ الجيش السوري فيه عناصر تخشى الاتحاد مع العراق.

٣ ــ الوزارة الحالية ضعيفة وغير متجانسة.

٤ ــ السعوديون يدبرون خطة لعودة القوتلي لسورية.

٥ ــ صبري العسلي ينتقد سياسة الحكومة العراقية في الاعتماد على معروف الدواليبي. ويرى أن يعتمد العراق على العسلي نفسه رغم حسن العلاقات مع القوتلي.

٦ ــ استعرضنا إمكان إرسال جيش عراقي فلم نجد ذلك ممكناً من الناحية السياسية، والأتاسي (رئيس الجمهورية السورية) يتخوف من توقيع طلب ذلك، والجيس السوري لا يطمئن للجيش العراقي، وإرسال جيش عراقي يجب أن يكون على أثر اعتداء إسرائيلي خطير.

٧ ــ يجب العمل على كسب الجيش السوري، وهذا يحتاج للمال وإننا نؤيد الاعتماد على صبري العسلي في المستقبل.

٨ ــ قلت لصبري العسلي أني أريد أن يكون واضحاً ما تقصد بالاتحاد فقال: الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فقلت: لا بد أن يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد فوافق.

استعمال الجيش العراقي ضد سورية.

من فاضل الجمالي إلى رئيس الوزراء.

جاءني أمس بصورة سرّية صبري العسلي وعبد الرحمن العظم وحسني البرازي وعدنان الأتاسي، وبحثنا الاتحاد بين سورية والعراق وأرى:

١ ــ إن الأوضاع الحاضرة في سورية قلقة بسبب تفرق الجيش.

٢ ــ السؤال المهم هو استعداد العراق لإرسال قوة إلى سورية إذا تمرد الجيش السوري.

٣ ــ الجميع يرون أن دخول الجيش العراقي هو أكبر ضمان للاتحاد.

٤ ــ يجب التفاهم مع الدولتين الغربيتين الكبيرتين أميركا وإنكلترا. وقد وعدت أن أقوم بذلك. أما الرأي العام السوري فموافقه سهلة.

واعترف فاضل الجمالي أنه كان يدفع أموالاً لمساعدة الساسة السوريين الذين يقاومون الشيشكلي كالدواليبي وصبري العسلي والأتاسي.

قال رئيس المحكمة: الدواليبي لم يأخذ(٣٣).

أثار نشر، محكمة الثورة في العراق، لهذه الوثائق دوياً كبيراً في الأوساط السياسية، واهتم عبد الناصر لهذا الموضوع وشكل لجنة للتحقيق في الوثائق وهذا ما دفع صبري العسلي إلى إذاعت بيان في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨، دافع فيه عن مواقفه الوطنية، ومما قاله: إن الوحدة بين القطرين كانت هدفاً لجميع رجال السياسة في سورية، وأن البحث جرى في هذا الموضوع على عهد الملك فيصل.

وأنه كان يعمل في هذا الاتجاه قبل عقد حلف بغداد. فلما زجّ بالعراق في حلف بغداد، وانحرف حكّامه عن السياسة القومية، وقادت مصر سياسة القومية العربية، اتخذت من حلف بغداد بالاتفاق مع مصر المواقف المعروفة وقاومته بكل الوسائل. وقال: لقد باشرت بالذات مباحثات الميثاق الثلاثي، وكنت مع رفاق لي في الصف الذي يصرّ على وجود إبرام الميثاق ولو أدى ذلك إلى غضب العراق أو إلى خروجه من جامعة الدول العربية.

ثم قال: ولست في حاجة لأن أعيد إلى الأذهان موقفي يوم العدوان الثلاثي الأثيم لقرب

عهد الناس به، ولأن البيان الذي ألقيته يومئذٍ في مجلس النواب ما زال محفوظاً في ضبوطه وفي الجريدة الرسمية.

واستمر التفاهم التام بيني وبين مصر قائماً وكنت مع إخواني المصريين دوماً في صف واحد في حال اختلاف وجهات النظر، وعملت خلال ذلك في سبيل الوحدة بين الاقليمين المصري والسوري.

وعلى هذا ينبغي أن يفرق بين جميع الحوادث السياسية العربية التي وقعت قبل حلف بغداد، وبين جميع الحوادث السياسية التي وقعت بعده. فما كان قبل الحلف لا يمكن أن يستهدف مصلحة العرب في جميع الأقطار والأمصار وهو عمل مشرف لا شائبة فيه ولا غبار عليه.

وختم بيانه بالقول:

فإني أرى بعد هذا حيال هذه الشائعات المغرضة الرجاء الملح من سيادة الرئيس إعفائي من منصبي كنائب لرئيس الجمهورية، حتى أفسح المجال أمام اللجنة التي سبق لسيادة الرئيس بتأليفها للتحقيق في الوثائق التي تليت في محاكمات بغداد، في كثير من الثقة والطمأنينة[٣٤].

تبنت الجمهورية العربية المتحدة، سياسة عدم الانحياز، وحفل عهدها بتدشين العديد من المرافق الحيوية والمشاريع الاقتصادية، وتكريم العديد من الشخصيات العربية والوطنية، ومجابهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود السورية.

من المشاريع الاقتصادية والمرافق الحيوية التي تحققت إباه عهد الوحدة، إنشاء جامعة حلب.

وكذلك افتتاح الرئيس عبد الناصر يوم الخميس الثامن عشر من شباط/ فبراير ١٩٦٠،

أعمال إنشاء الخط الحديد الممتد من حلب إلى اللاذقية، في محطة الوضيحي بحلب.

وتنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي، قام الرئيس عبد الناصر، في الثالث من آذار/ مارس ١٩٦١ بتسليم سندات التمليك لـ ٤٠٩٣ عائلة من الفلاحين، يبلغ عدد أفرادها ٢٣١٨٧ فرداً، في ٨٩ قرية بمختلف محافظات الاقليم الشمالي[٣٥]

وفي السابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٦١ افتتح مشروع سدّ الرستن في احتفال رسمي وشعبي شارك فيه وفد برئاسة وزير التجارة الخارجية في بلغاريا يضم ممثلين عن مؤسسة تكنو امبكس البلغارية، التي تولت تنفيذ مشروع السدّ، ومحطة الكهرباء التابعة له، على نهر العاصي[٣٦]

وعلى صعيد آخر، وصل في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٥٨ الشاعر القروي (رشيد سليم الخوري) إلى ميناء اللاذقية، على متن الباخرة المصرية محمد علي، وكان في استقباله فؤاد الشايب والدكتور أمجد الطرابلسي، بتكليف من وزير الدولة صلاح البيطار.

وكان الرئيس عبد الناصر أرسل بعثة رسمية يرأسها صلاح البيطار، إلى سان باولو لتبلغه أن حكومة الاقليم الشمالي، باسم سيادة الرئيس عبد الناصر، رئيس الجمهورية، تدعوه إلى العودة، وتفتح له أبواب الجمهورية ليقيم أينما شاء.

وفي خطوة لا سابق لها ولا مثيل، وجهت المديرية العامة للأمن العام، إدارة الهجرة والجوازات والجنسية، في الاقليم الشمالي، كتاباً إلى جميع مراكزها مؤرخاً في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، جاء فيه:

«بطلب من جميع مراكز الشرطة والأمن العام في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، الترحيب اللائق بالأستاذ رشيد سليم الخوري، الشاعر القروي بما يتناسب ومكانته الرفيعة في الأدب والشعر، وخدماته الجلّى في إذكاء روح القومية العربية، في مؤلفاته وقصائده الشعرية، وتقديم كل مساعدة وعون يطلبه»[٣٧]

وأقيمت له حفلة تكريم في «دار الكتب الوطنية» بحلب، بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨.

وفي الخامس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٥٩ أقيم له على مدرج الجامعة السورية مهرجاناً تكريمياً. وألقى في هذا المهرجان قصيدة مدوية وصف فيها أهم شؤون رحلته منذ دخول الباخرة محمد علي الكبير مياه بيروت بين قطع الأسطول الأميركي، إبان الثورة اللبنانية في الثامن من أيار/ مايو ١٩٥٨، ومحاولة رجال الأمن اللبناني، الفاشلة في اعتقاله واحتجاز تذكرته.

ومما يذكر أيضاً، أن منتدى سكينة بدمشق، أقام في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر حفل استقبال الأمير الشاعر صقر بن سلطان القاسمي، حاكم الشارقة بعد أن مرّ على القاهرة وقابل الرئيس عبد الناصر.

وفي السياق نفسه، وبعد مهرجان الشعر الذي أقيم على مسرح معرض دمشق الدولي، في الفترة من ١٦ ــ ٢١ أيار/ مايو ١٩٥٩، وشارك فيه عدد كبير من شعراء الاقليمين الشمالي والجنوبي منهم: عزيزة هارون وأحمد رامي وشفيق صبري ومحمد عماد والدكتور زكي نجيب محمود وعباس محمود العقاد ونديم محمد وجليلة رضا ورفيق فاخوري وإبراهيم عبد الحميد عيسى وفخري البارودي وحسن طنطاوي والدكتورة طلعت الرفاعي وعلي الجندي وصالح جودت ومحمد ظاهر الجبلاوي وسليم الزركلي وأنور العطار والدكتور أحمد أحمد بدوي وعدنان مردم بك وحامد حسن وعبد الرحمن صدقي وغيرهم...

كرمت سورية، في حفل كبير أقيم بدمشق في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٥٩ الشاعر المهجري الكبير إلياس فرحات، شارك فيه عدد من كبار الأدباء والشعراء.

كما أقيم له حفل تكريم في «دار الكتب الوطنية» بحلب في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩.

وبتوجيه من الرئيس عبد الناصر، منح المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، جائزته التقديرية لعام ١٩٦٠، لفارس الخوري تقديراً لمركزه العلمي الكبير، وجهوده الفذّة في ميدان القومية العربية.

ولم تنس الشام شاعرها، خليل مردم بك، رئيس المجلس العلمي العربي بدمشق، فأقامت له حفل تأبين مساء يوم العاشر من آذار/ مارس ١٩٦٠.

وبعد عشرين يوماً من حفل تأبين شاعر الشام، تهاوى ركن آخر من الأسرة المردمية هو رئيس وزراء سورية السابق جميل مردم بك الذي توفي إلى رحمة الله في الحادي والثلاثين من آذار/ مارس ١٩٦٠.

ومن جهة أخرى، رحبت البلاد ترحيباً كبيراً بوفد المغتربين الذين وصل إلى الوطن الأم في مطلع شهر آب/ أغسطس ١٩٥٩.

ومن المواقف المهمة والجريئة، هو القرار الذي أصدره وزير الداخلية في الاقليم الشمالي عبد الحميد السراج، في العشرين من آذار/ مارس ١٩٥٨ بطرد مديرة معهد الفرنسيسكان (جان دارك) في دمشق، مع عدد من مدرسات هذا المعهد بسبب قيامهن بطرد بعض الطالبات اللواتي اشتركن في المظاهرات التي قامت لوقف تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية على المجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد[٣٨].

من هذا الخبر السار، ننتقل إلى أخبار المعارك بين القوات السورية والإسرائيلية.

ففي مطلع شهر شباط/ فبراير ١٩٦٠ جرت معركة كبيرة بين الجيشين السوري والإسرائيلي استمرت أربع ساعات دمرت فيها المدفعية السورية جميع المستعمرات الإسرائيلية على الحدود وأسقطت طائرتين للعدو الإسرائيلي وتمكنت القوات السورية، في هذه المعركة، من طرد القوات الإسرائيلية من قرية التوافيق التي دخلتها.

وكان دوي المدافع السورية يسمع بوضوح في جميع المستعمرات الإسرائيلية في وادي الأردن. وبلغت خسائر إسرائيل في هذه المعركة ما يقرب من ثلاثين قتيلاً[٣٩]

ولم ترتدع إسرائيل من هذا الدرس، بل عادت من جديد في الأيام التاسع عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٦١، إلى اعتداءاتها على المنطقة المجردة، وحاولت محاصرة المخافر السورية الأمامية، لكن القوات السورية أفشلت هذه المحاولات وأجبرت القوات الإسرائيلية على التراجع بعد أن كبدتها خسائر فادحة[٤٠]، وعرفت العاصمة دمشق كارثة مؤلمة يوم الخميس السادس من تموز/ يوليو ١٩٦١ هي الحريق الكبير الذي اندلع في مصانع شركة المغازل والمناسج ودام ست ساعات ونصفاً والتهم كمية كبيرة من الأقطان. وكان سبب الحريق ماس كهربائي[٤١]

وقبل انهيار الوحدة بشهر، يوم الأربعاء الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦١ افتتح المشير عبد الحكيم عامر، أسبوع الجامعات، وشاركت فيه ٨ جامعات هي: جامعة القاهرة وفروعها، جامعة الخرطوم والأزهر، وجامعة دمشق، وجامعة حلب وجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس وجامعة أسيوط. وشارك في هذا المهرجان المعاهد العليا والكشاف والفتوة[٤٢].

وفي الفترة ما بين الثالث والعشرين والسابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ أقيم في دمشق مهرجان الشعر الدوري الثالث.

وفي اليوم التالي وقعت جريمة الانفصال.

ومن مآثر عهد الوحدة التي تذكر، إحداث وزارة للثقافة والإرشاد القومي. ولم تكن سورية خلال تاريخها تعرف مثل هذه الوزارة. وقامت وزارة الثقافة بنشاط ملحوظ، ولعبت دوراً ثقافياً هاماً لا يمكن إنكاره.

الهوامش

(١) مذكرات عبد اللطيف البغدادي، **جريدة القاهرة**، العدد ٤١٠، تاريخ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.
(٢) فتحي الدين، رجال حول عبد الناصر، **مجلة الشراع**، العدد ٨٢، تاريخ ١٠/١٠/١٩٨٣
(٣) مذكرات عبد اللطيف البغدادي، **جريدة القاهرة**، العدد ٤١٠، تاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.
(٤) **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١١٤.
(٥) **محاضرات محادثات الوحدة العربية**، ج ١، ص ٦٥.

وكذلك مجلة **الدنيا**، العدد ٦٠٣، تاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢.
(٦) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٢٩٧.
(٧) مذكرات صلاح نصر، **مجلة الكفاح العربي**، العدد ٤١٣، تاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٢.
(٨) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ١٦٥.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) جاسم علوان لجريدة **العربي** المصرية بالعدد ١١٤٨، تاريخ ٨ آذار/ مارس، ٢٠٠٩، بينما يذكر مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية**، ص ١٦٥.
(١٢) مذكرات محمود رياض، **جريدة القاهرة**، العدد ٤٠، تاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.
(١٣) **مذكرات خالد العظم**، ج ٣٠، ص ١٢٣.
(١٤) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ١٦٦.
(١٥) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٥٩٩١، تاريخ ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) مرسوم رقم ٤٧٧، تاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨.
(١٨) مرسوم رقم ٨٠٦، تاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨.
(١٩) **جريدة النور**، العدد ٦٢٦، تاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨.
(٢٠) **جريدة الجمهورية**، العدد ١٥٣٣، تاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨.
(٢١) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٦٠١٩، تاريخ ٦ آذار/ مارس ١٩٥٨.
(٢٢) قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥٨، **جريدة البلاد**، العدد ٣١٦٥، تاريخ ٨ أيار/ مايو ١٩٥٨.
(٢٣) **جريدة البلاد**، العدد ٣٢٠٧، تاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨.
(٢٤) قرار رقم (١)، تاريخ ٩/١/١٩٥٨.
(٢٥) قرار رقم (٢)، تاريخ ٩/١/١٩٥٨.
(٢٦) قرار رقم (٣)، تاريخ ١١/١١/١٩٥٨.
(٢٧) **جريدة الأخبار**، العدد ٢٢٧٤، تاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩.
(٢٨) **جريدة الأيام**، العدد ٧٣٤٠، تاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦١.
(٢٩) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٧٢٧٧، تاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦١

(٣٠) الدكتور رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية**، ص ٧٧.
(٣١) **جريدة أخبار اليوم**، العدد ٨٥٢، تاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٦١.
(٣٢) **مجلة الصياد**، العدد ٢١٠٢، تاريخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٥.
(٣٣) **جريدة أخبار اليوم**، العدد ٧٢٥، تاريخ ٢٧ أيلول/ ١٩٥٨.
(٣٤) **جريدة البلاد**، العدد ٣٢٠٧، تاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨.
(٣٥) **جريدة الجمهورية**، العدد ٢٦٣١، تاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٦١.
(٣٦) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٧٢٧٧، تاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦١.
(٣٧) جورج طراد، **الشاعر القروي**، ص ١١٣.
(٣٨) **جريدة الشعب**، العدد ٦٤٩، تاريخ ٢١ آذار/ مارس ١٩٥٨.
(٣٩) **جريدة الجمهورية**، العدد ٢٢٣٥، تاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٦٠.
(٤٠) **جريدة الأنوار**، العدد ٥٧٧، تاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١.
(٤١) **جريدة الأخبار**، العدد ٢٨٠٩، تاريخ ٧ تموز/ يوليو ١٩٦١.
(٤٢) **جريدة الوحدة**، العدد ٨٣٥، تاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦١.

عهد الانفصال
١٩٦١/٩/٨ ـ ١٩٦٣/٣/٨

دامت الوحدة بالحساب الدقيق، ثلاث سنوات وسبعة أشهر وستة أيام، من الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨ إلى الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، ثم تمزقت بمؤامرة شارك فيها حكّام عرب وأطراف محلية ودولية وبعض المسؤولين السياسيين والعسكريين المقربين من الرئيس عبد الناصر، الحائزين على ثقته.

من الحكّام العرب الذين كانوا وراء الانفصال، الملك حسين والملك سعود. ودورهما لم يعد خافياً بعد أن كشفه أكثر من مطلع، منهم الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل. ومما قاله: اتفق الملك سعود والملك حسين وتضامنوا، على تقويض الوحدة في سورية. فقد ركزا جهودهما على القوات الصحراوية (البادية)، وعلى بعض السياسيين، ودفع الملك سعود مبالغ هائلة من المال، وعندما جاء سعود إلى مصر، كلاجىء سياسي، بعد أن أجبره شقيقه فيصل على التنازل عن العرش، جابهه عبد الناصر ذات يوم متسائلاً: كيف يسعك أن تدفع سبعة ملايين جنيه لأولئك الناس؟ فأجابه سعود: إنني خجل أن أقول لكم أن المبلغ لم يكن ٧ ملايين وإنما ١٢ مليوناً[١]

وكرّر هيكل رواية الرشوة في كتابه «وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي»[٢]

ومنهم العقيد جاسم علوان، سكرتير المجلس العسكري السوري الأسبق، الذي قال في

مقابلة صحفية أجريت معه: «تورط في ذلك بعض الحكّام العرب مثل الملك حسين الذي دفع أموالاً للنحلاوي ومعاونيه.. كما تورط الملك سعود في قضية الانفصال. دفع ما يقرب من ١٢ مليون جنيه إسترليني»(٣)

ومنهم أيضاً، العقيد مصطفى رام حمداني، الذي نقل لنا ما حدثه به سفير سورية، في إيطاليا، وهو انفصالي، بأن الملك حسيناً جمع وزارته كلها ليلة الانفصال، وترأس الجلسة، وقال لوزرائه مباهياً: إن معركتي هذه الليلة مع عبد الناصر في سورية، وجيشنا الآن على الحدود السورية جاهز للحركة وللتدخل. وأبقى الوزراء في حالة اجتماع حتى سمعوا البلاغ رقم (١) من الإذاعة السورية، الصادر عن الانفصاليين في دمشق، فاتصل جلالته هاتفياً بالانفصاليين وقال لهم: إني أضع كل قواتي تحت تصرفكم، فشكروا جلالته. وكان المتكلم مع جلالته العقيد موفق عصاصة(٤)

وقال مصطفى رام حمداني أيضاً: «الأردن أول دولة عربية اعترفت بالانفصال ودعمته مادياً ومعنوياً، وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية، وهذا ما كشفه الملك سعود (حين لجأ إلى مصر) فعاتبه الرئيس عبد الناصر قائلاً: لقد دفعتم مليوني جنيه إسترليني لفصل الوحدة. فأجابه الملك سعود، بصراحة: طال عمرك يا ريّس اثني عشر مليون جنيه إسترليني وليس مليونين»(٥).

وبإمكاننا القول: إن انقلاب الانفصاليين، أو المتمردين كما أطلق عليهم، عبد الكريم النحلاوي وموفق عصاصة وحيدر الكزبري وهشام عبد ربه وبسام العسلي وعبد الغني دهمان وفيصل سري الحسيني وزهير عقيل، ما كان لينجح لولا استهتار وتآمر المشير عبد الحكيم عامر وصلاح نصر وعبد الحميد السراج ومساعده برهان أدهم.

فصلاح نصر لم يطلع الرئيس عبد الناصر على التقارير التي سلمت إليه، وكلها تنبه وتحذر من وقوع الانفصال، لأسباب لا يمكن تفسيرها إلّا طعناً بعبد الناصر في الظهر، وضرباً للوحدة.

وعن دوره، قال ضابط المخابرات السوري فوزي شعيبي: إن حسين مرشد رضوان، وهو من قادة الثورة السورية التي قامت ضد الفرنسيين زمن الانتداب، أتاه ذات يوم وقاله له إن صهره سلمان حمزة أخبره بأن بعض الضباط من الجيش السوري وآخرين مدنيين من

السياسيين في دمشق، يعملون من أجل فصل الوحدة بين مصر وسورية، ويريدون منه تأييد الانفصال. اهتم الشعيبي للأمر، وطلب منه أن يستدعي سليمان ويسجل كلامه بواسطة جهاز تسجيل صغير أعطاه إياه، يمكن إخفاؤه بسهولة بين ثيابه.

وعاد حسين رضوان بعد عدة أيام، وقدم الجهاز لفوزي شعيبي وقد سجل عليه حديث سليمان بالكامل. وعندما استمع إليه الشعيبي هاله ما تضمنه من أسماء بعض الضباط المتآمرين، كالعميد موفق عصاصة من القوى الجوية والمقدم حيدر الكزبري من قوى البادية، والعميد عبد الغني دهمان، وغيرهم من المدنيين. فنقل الشعيبي التسجيل على أشرطة عادية وسلمها إلى السراج، الذي استدعى الضابط بهجت المسوتي وأمره بالسفر إلى القاهرة على أول طائرة ليسلم التسجيل لصلاح نصر، مدير المخابرات العامة[٦]

وحصل بعد ذلك، أن المشير عامر نقل الشعيبي، مع عدد من ضباط المخابرات من سورية، إلى القاهرة، للالتحاق بمعهد العلوم الاستراتيجية.

وصباح يوم الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ أبلغهم مدير المعهد أن صلاح نصر بانتظارهم في مكتبه بإدارة المخابرات. فلما اجتمعوا به، رحّب بهم، وأبدى أسفه الشديد لوقوع الانفصال، في سورية، فقال له الشعيبي: منذ بضعة أشهر جاء لمقابلتك بهجت المسوتي وسلمك تسجيلاً أرسله عبد الحميد السراج فيه بعض تفصيلات عملية الانفصال، حيث ورد فيه أسماء بعض الضباط الذين نفذوا عملية الانفصال. وسؤالي هو إذا كان الرئيس جمال عبد الناصر قد اطلع على هذا التسجيل أم لا؟ فكان جواب صلاح نصر هو عبد الحميد الله يسامحه خلق لنا هيصة في سورية، والحقيقة لما جاه لنا التسجيل ده ظنينا أنه متألف عشان يبقى عبد الحميد في سورية، لذلك لم نطلع السيد الرئيس عليه.

فأجابه الشعيبي: ما الذي قمتم به للتأكد من صحة ما جاء في التسجيل؟ ألم يكن من الواجب أن تتأكدوا مما جاء فيه؟ لم يجب صلاح نصر بشيء سوى أن رمق الشعيبي بنظرة تنم عن الغيظ والانفعال[٧].

أما المشير عبد الحكيم عامر، فطلب من فوزي الشعيبي، عندما حضر إلى مكتبه ليسلمه نسخة من التسجيل، أن يسلمها لمدير مكتبه أحمد علوي، ولم يهتم بها[٨]

وروى هاني الهندي، الوزير في دولة الوحدة، للعقيد جاسم علوان، أنه قبل الانفصال

بأسابيع قليلة قدم مذكرة مفصلة عن الانفصال، وبالأسماء المتورطة فيه، ولم يؤخذ بها لأن المشير استدعى النحلاوي وقال له: إن هناك معلومات تقول أنك ستقود انفصال الوحدة، فأنكر النحلاوي ذلك وقال له: يا سيادة المشير أنا رجل عسكري وأنفذ الأوامر التي تصدر إليّ من مسؤولي المباشر وأنت مسؤولي المباشر. وإذا أردتم أن أنفذ شيئاً لن أتردد حتى لو قلتم لي ألقي الرصاص على نفسك فأنا على استعداد. والمشير تأثر بحديث النحلاوي، ولم يهتم بأمر المذكرة التي قدمها له هاني الهندي(٩).

أما دور السراج، فتمثل بمواقفه المريبة واستقالته المشبوهة، فخلا الجو لعبد الكريم النحلاوي ليضرب ضربته، ويعمل على تفكيك التكتلات الوحدوية داخل الجيش عبر نقلهم من وحدات عسكرية إلى أخرى، مستنداً في ذلك إلى استقالة عبد الحميد السراج، وسلطته كمدير لمكتب المشير عامر(١٠)

وقصة القبض على السراج يوم الانفصال ثم هربه من السجن، تمثيلية للتستر على دوره. وهذا ما تؤكد إشارة لافتة للنظر وردت على لسان العقيد مصطفى رام حمداني، في مذكراته. قال: في صباح ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، اتصل بي هاتفياً عبد الحميد السراج وقال لي: أنا أكلمك من حمص وإني آتٍ لأتناول عندك فنجاناً من القهوة.. وبعد دقائق كان عندي. فقلت له: ما هذه المفاجأة يا أخي؟ وأنا أعرف أنك في القاهرة فقال لي: أنا استقلت من عملي وذاهب لأرتاح في حماه.

وبعد تناول القهوة غادر البيت متجهاً إلى حماة للراحة، كما قال لي، ثم فوجئت بعد أيام بوجوده في دمشق، في ٢٨ من أيلول/ سبتمبر، وبتوقيفه من قبل طلابه الذين خدمهم خدمات لا تقدر بثمن... ثم علمت بعدئذٍ بهربه من سجن المزة(١١)

ماذا يعني هذا الكلام؟؟ وماذا يفهم منه؟؟

ماذا يعني استقالة السراج من منصبه قبل أيام قليلة من وقوع الانفصال؟ وماذا يعني قوله لمصطفى رام حمداني أنه ذاهب إلى حماه للراحة، ثم يتواجد في دمشق يوم وقوع الانفصال، ويقبض عليه طلابه الذين خدمهم، ثم يفرّ من السجن الذي لم يستطع أحد أن يفرّ منه منذ بنائه؟ وبماذا نفسر عدم اتخاذه أي تدابير بحق من وردت أسماؤهم في التقارير التي وصلته من أكثر من مصدر وكلها تنبه وتحذر من وقوع الانفصال وهو حاكم الاقليم

الشمالي، المطلق الصلاحية؟ و... و... أسئلة كثيرة تتردد في الذهن حول مواقفه هذه.

ولقد لفتت مواقف السراج نظر غيرنا. ذكر منصور الأطرش، وهو يتحدث عن انفصال الوحدة بين سورية ومصر ما نصه: بالمناسبة فإن عبد الحميد السراج متهم هو نفسه بإعداد انقلاب ما على السلطة التشريعية، فقد يكون انقلاباً انفصالياً، وقد يكون انقلاباً لا يضيع فيه الولاء إلى عبد الناصر، ولكن يرضي العواصف السورية المكبوتة. وفي اعتقادي أن السراج غير بريء[١٢]

وأثناء محادثات الوحدة بين الرئيس عبد الناصر والبعث، في آذار/ مارس ١٩٦٣، قال الفريق لؤي الأتاسي للرئيس عبد الناصر: سيدي السراج كان محضر عملية انقلاب. وقال المقدم فهد الشاعر: سيدي السراج ما رجع من هون كان بيسوي انقلاب على الوحدة.

أما دور برهان أدهم، فكان التغطية على أعمال حيدر الكزبري، أحد أبطال الانفصال، وهذا ما أوضحه العقيد مصطفى رام حمداني بمذكراته، ومما قاله: «في آب/ أغسطس ١٩٦١ توفي شقيق وزير الداخلية عبد الحميد السراج، في مدينة حماة. حضرت إلى حماة.. وبعد دقائق وصل المشير عبد الحكيم عامر. سار موكب الجنازة فسار المشير وراءها مباشرة، ومشينا وراءه والسراج ممسك بيدي، فجاء المقدم حيدر كزبري من خلفنا ودخل بيننا نحن الاثنين قائلاً لعبد الحميد السراج: أنت يا سيدي معلمي. والعقيد مصطفى رام حمداني معلمي القديم، فأنتما الاثنان على عيني وراسي، تأمراني فأنفذ كل ما تأمراني به دون تردد، وأما هذا، وأشار إلى المشير عبدالحكيم عامر، فمرني في أي وقت لأدعس لك راسه بكندرتي.

عندما سمعت هذا الكلام، قلت في قرارة نفسي: إن الجو غير طبيعي. وأن هناك مؤامرة كبيرة عاجلة لا شك فيها، وأن وراء هذا الكلام ما وراءه من أحداث سيكون لحيدر كزبري دور كبير فيها.

عدت إلى حمص وأرسلت بعد يومين إلى بيروت عنصر أثق به، قريباً لأحد السياسيين السوريين اللاجئين إلى لبنان، ليفهم من قريبه ما في الجو من نوايا تجاه سورية، عاد هذا الرسول بعد يومين ليقول لي: في آخر أيلول/ سبتمبر انقلاب في سورية هدفه فصل الوحدة.

هاتفت العقيد سعيد الهبج، قائد الشرطة في محافظة حمص وأمرته بمراقبة كل تحركات

حيدر الكزبري في البادية، وهذا ما جعل حيدر الكزبري ينتبه، ويشكو لوزارة الداخلية ما لاحظه. اتصل برهان أدهم من وزارة الداخلية عدة مرات بسعيد الهبج قائلاً له: ليس من حقكم مراقبة قوى البادية، وإنها من اختصاصها، ونقل سعيد الهبج من قيادة الشرطة وحلّ محله معاونه[١٣].

وقع الانفصال صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وأذاع قادته، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة»، مجموعة كبيرة من البلاغات، أولها البلاغ التالي:

«في صباح هذا اليوم قام جيشكم... لإزالة الفساد والطغيان، ورد الحقوق الشرعية للشعب. وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو بفئة معينة. إنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية».

وطبقاً للمعزوفة التي ألفها الشعب في الانقلابات السورية، تحدث البلاغ الثاني عن أسباب الانتفاضة، ومثالب عهد الوحدة.

وأعلنت القيادة العربية الثورية، في البلاغات التالية، أنها مسيطرة تماماً على الموقف، وتطلب من الشعب المحافظة على إخوانه المصريين ومعاملتهم بأحسن ما يعامل به الأخ أخاه[١٤]. وإقفال كافة المطارات والموانىء حتى إشعار آخر[١٥]. وأنها نجحت في جميع أنحاء سورية، والحالة هادئة في كافة مدن محافظات سورية[١٦]، وتناشد الشعب بعدم التعرض للمؤسسات العامة، وعدم القيام بالمظاهرات والتجمعات[١٧].

وبعد أن سيطر المتمردون على المرافق الرئيسية توجهوا إلى مبنى القيادة للاجتماع بالمشير عبد الحكيم عامر. طلب منهم المشير تشكيل وفد لمقابلته وعرض مطالبهم، وتولى الفريق جمال فيصل، قائد الجيش الأول، محاورتهم، واجتمع بالعمداء موفق عصاصة وزهير عقيل ومحمد منصور والمقدم عبد الكريم النحلاوي، وتداولوا في النقاط التي سيتفاوضون حولها مع المشير وهي:

١ ــ إعادة الضباط السوريين من الاقليم الجنوبي إلى سورية.

٢ ــ إعادة الضباط المصريين إلى الاقليم الجنوبي مصر.

٣ ــ تشكيل لجنة ضباط جديدة.

٤ ــ تسفير الوزراء العسكريين السوريين إلى القاهرة.

٥ ــ إعادة النظر بالوحدة، وجعلها اتحادية بدلاً من وحدة.

ثم توجهوا إلى مكتب المشير، وتولى العميد موفق عصاصة شرح أهداف المتمردين. وبنتيجة المناقشة، قال لهم المشير عامر: أنا بصفتي قائداً عاماً مسؤولاً عن الجيش، مستعد لأن أنفذ المطالب المتعلقة به، والتي أراها صالحة. أما الأمور السياسية، فهي تخص الرئيس عبد الناصر. واتفق الجانبان على أن يذيع المتمردون بلاغاً يشعر بانتهاء الحركة، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه وأن ينشر المشير عامر بياناً يعلن فيه وحدة الجيش والشعب[١٨]

وهكذا صدر البلاغ رقم (٩) وجاء فيه:

«إن القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة.. تعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تمد يد الإساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة، الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة كلها لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي».

أثار صدور هذا البلاغ غضب بعض قادة الانفصال منهم مهيب الهندي والرائد هشام عبد ربه والعميد عبد الغني دهمان، وهددوا وتوعدوا وبعد اجتماعهم بالنحلاوي والعميد موفق عصاصة، أذاعوا بلاغاً اتهموا فيه المشير عامر بنكث عهوده، وأعلنوا اعتبار البلاغ رقم (٩) لاغياً.

وكان أول من فرح بالانفصال، أكرم الحوراني وجماعته، فإنهم لما سمعوا بالبلاغ الأول أخذوا يرقصون طرباً[١٩]

ولم تنضم المنطقة الشمالية إلى المتمردين، وأذاع قائدها العميد حكمت داية بياناً موجهاً إلى المواطنين في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة جاء فيه:

«إن حركة أمس قام بها بعض ضباط الجيش لم تكن ولن تكون بأي حال من الأحوال، إلّا

دافعاً للتمسك والاتحاد. وحافزاً قوياً يحدوكم إلى التكاتف والوقوف صفاً واحداً للحفاظ على مكاسب القومية العربية، والذود عن كيان هذه الجمهورية والجيش»[٢٠]

لكن المقدم جورج محصل، آمر مركز التدريب الثاني، أيد حركة دمشق الانفصالية، وانضم إليه ضباط المركز وقامت بينهم وبين الموالين للوحدة مواجهة بالرصاص انتهت بتغلب الانفصاليين[٢١].

ولما سمع الرئيس عبد الناصر بأنباء الانفصال، أصدر بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمراً بعزل من أسماهم الضباط المتمردين وهم العميد عبد الغني دهمان والعميد موفق عصاصة والمقدم عبد الكريم النحلاوي والمقدم حيدر الكزبري والمقدم نسيب هندي والمقدم هشام عبد ربه من مناصبهم العسكرية، وتجريدهم من رتبهم العسكرية، وإعفاء ضباطهم وجنودهم من كل ولاء لهم بمقتضى النظام العسكري[٢٢]

وقال في بيان تاريخي: ما حدث اليوم أخطر من عدوان ١٩٥٦. ما حدث اليوم عمل يؤثر على الأهداف التي نادينا بها جميعاً، وهو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل في سبيل عروبتنا، وفي سبيل أمتنا العربية.

ليس من سلطتي أن أحلّ الجمهورية العربية المتحدة. كل فرد مسؤول عن حماية الجمهورية.

سورية قلب العروبة لن تستسلم أبداً.

أنا مسؤول عن هذه الجمهورية، من القامشلي إلى لبنان. لا يمكن أن أنضم إلى أعداء الوطن العربي، لأنني مسؤول عن حماية الجمهورية العربية المتحدة... الجمهورية العربية ستبقى ولن تتحقق أهداف أعداء القومية[٢٣].

ردت القيادة الثورية على قرار الرئيس عبد الناصر بتجريد بعض الضباط من رتبهم ببيان قالت فيه:

«لقد ظنّ عبد الناصر، أن قراراته تستطيع الوقوف في وجه الثورة التي تنبع من كل مواطن خاب ظنه. فالشعب هنا يدرك مصلحته، وهو حريص كل الحرص على وحدته الوطنية، وله الحق في تقرير مصيره»[٢٤]

وردت على بيانه ببلاغ موجّه إلى المواطنين جاء فيه:

«يتحدث عبد الناصر من إذاعته عن خطر انقسام الوحدة الوطنية، وتدخل الجيش في السياسة، لقد كذب عبد الناصر. فالقيادة الثورية العربية... لم تفكر لحظة في إقحام الجيش في الحكم، وأن هذه القيادة لن تستمر في تحمل أعباء المسؤوليات التي يتحدث عنها عبد الناصر، وإنما ستتركها إلى أيدٍ أمينة من أبناء الشعب».

أما عن خطر انقسام الوحدة الوطنية الذي يزعم وقوعه، فهو الداعية الوحيد له. وهو لا يقصد منه سوى التحريض على إراقة الدماء، وإيقاع أبناء الأمة الكريمة بعضهم ببعض، في سبيل مصلحته وتسلطه وطغيانه البغيض.

وأما عن الجيش، فسيقف بالمرصاد لأية محاولة تخريبية، ودعاية كاذبة»(٢٥)

وبلغت الأمور غايتها في اليوم التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، حيث تبيّن المصير النهائي لدولة الوحدة، وكلّفت القيادة العربية الثورية العليا، الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد توطئة لإعادة الأوضاع الدستورية فيها(٢٦)

وخوّلته سلطة إصدار المراسيم الخاصة، بتسمية الوزراء، وتشكيل الوزارة(٢٧)

فقام الدكتور مأمون الكزبري بالمهمة، وشكل وزارته كما يلي:

الدكتور مأمون الكزبري	للرئاسة والخارجية والدفاع
الدكتور ليون زمريا	للمالية والتموين
الدكتور فرحان الجندلي	للصحة والإسعاف العام
الدكتور عدنان القوتلي	للداخلية
الدكتور عزة النص	للتربية والتعليم والإرشاد القومي
الدكتور عوض بركات	للاقتصاد والصناعة
المهندس أمين ناصيف	للزراعة والإصلاح الزراعي
الأستاذ المحامي أحمد سلطان	للعدل والأوقاف
المهندس عبد الرحمن حورية	للأشغال العامة والمواصلات

الدكتور نعمان أزهري	للتخطيط والشؤون البلدية
الأستاذ فؤاد العادل	للشؤون الاجتماعية والعمل

وسمي الدكتور مصطفى البارودي وزيراً للدولة للدعاية والأنباء والإذاعة والتلفزيون.

وكان الحدث الأبرز بعد تشكيل الوزارة، هو الاجتماع الذي عقد بدمشق في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، وضمَّ كلاً من خالد العظم وأكرم الحوراني وصبري العسلي ورشاد جبري وهاني السباعي وحامد الخوجة وأمين النفوري ونجيب الأرمنازي وأحمد عبد الكريم وبشير العظمة وصلاح الدين البيطار وأحمد قنبر وأحمد الشراباتي، وأصدروا بياناً أيدوا فيه حركة الجيش ونص البيان:

«عقد في دمشق اجتماع ضمَّ عدداً من العاملين في الشؤون القومية واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام، والوضع السوري الخاص، والحالة الدولية بعد قيام الجيش العربي الأبيّ في سورية بعمله المجيد، فأجمع الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة، وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً وضباط صف وجنوداً.

كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر، في كل من سورية ومصر، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية، فأبعدها من أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويسوّق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلّا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخنق الحياة السياسية الديموقراطية، ووأد الحريات العامة، بالرغم مما بذل من نصح وتنبيه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته بإقامة حياة ديموقراطية دستورية حرّة، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي ويرى المجتمعون، تحقيقاً لذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وأن الشعب العربي في سورية، الذي دفع عنه ثورة الجيش القومية التسلط والطغيان، يمد

يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر الراسف في الأغلال ليتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسورية، حتى يلتقي الشعب العربي في القطرين، وفي كل قطر عربي على صعيد العمل الجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة.

ويدعو الشعب العربي في سورية، الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تتبين موقفه، وأن تدرك أهدافه القومية السامية بإقامة حكم دستوري ديموقراطي صحيح يكفل للشعب سيادته وممارسة حرياته ويحقق الديموقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة، والوحدة العربية الشاملة».

ولم يكن الوضع العام في البلد مستقراً. فقد أعلنت القيادة في بلاغات لها أن عناصر هدامة من الفئة المأجورة تندس في صفوف مظاهرات الابتهاج لقلب اتجاهها[٢٨]

وإنه ألقي القبض على عدد من المشبوهين الذين تسللوا عبر الحدود، ومنهم من صدرت بحقه أحكام بالإعدام أو السجن[٢٩]

وفي خضم هذه الأجواء، انتشرت في البلاد إشاعة تقول إن أديب الشيشكلي موجود في سورية، وأن له دوراً في هذه الحركة الانفصالية، وهذا ما حمل الناطق بلسان القيادة العربية الثورة على الإدلاء بالبلاغ التالي:

«يروّج أدعياء العروبة وأعداؤها، أن أديب الشيشكلي موجود في دمشق، وأن له ضلعاً في الانتفاضة المباركة التي قام بها الجيش العربي في الجمهورية العربية السورية.

إن القيادة العربية الثورية العليا تعلن أن أديب الشيشكلي شخص محكوم بالإعدام، مجرم بحق العروبة، وأن اللقاء الوحيد الذي ينتظره في سورية العربية، سيكون أعواد المشنقة تنفيذاً لحكم القضاء»[٣٠].

وخلال هذه الفترة، وعلى وجه التحديد صباح يوم الثلاثاء العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، أذاع الدكتور مأمون الكزبري النداء الذي وجّهته القيادة العربية الثورية العليا، وحكومة الجمهورية العربية السورية إلى الشعب العربي في سورية، وأبناء الوطن العربي، والحكومات العربية، لإقامة وحدة عربية طوعية شاملة. وإلى مفاوضات عاجلة لتحقيقها.

وجاء في هذا النداء ما يلي:

أعطتنا تجربة الوحدة الفاشلة، بين سورية ومصر، عِبراً تاريخية يجب أن نفيد منها في إقامة الكيان العربي الموحد، على ركائز وطيدة لا يتسرب إليها الخلل، ولا تزعزعها الأحداث والنوائب.

ولهذه الغاية، ندعو جميع الحكومات العربية، إلى عقد مجالسها النيابية، أو الاستشارية، لدراسة وتقرير المبادىء التالية، والدخول بعد ذلك في مفاوضات عاجلة لوضعها موضع التنفيذ.

١ ــ إنشاء وحدة عربية طوعية شاملة، على أساس اللامركزية الدستورية بحيث تحقق هذه الوحدة تكافؤ الأقطار العربية، وتضمن تكاملها وتصون مميزاتها وضروراتها المحلية.

٢ ــ يكون لكل قطر عربي منضوٍ في الوحدة، جهازه التشريعي والتنفيذي الخاص، ويحتفظ بسيادته الاقليمية الدولية.

٣ ــ يكون للدول العربية المتحدة جهاز تشريعي أعلى تمثل فيه الأقطار العربية بعدد متساوٍ من المندوبين، وتكون قرارات هذا المجلس التشريعي الأعلى ملزمة لجميع الدول الأعضاء إذا اتخذت بأكثرية ثلثي الأصوات.

٤ ــ تتناول مهام هذا المجلس التشريعي الأعلى، في البدء، تقرير سيادة ووحدة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية والخارجية والثقافة، وتتوسع مهامه بالتدريج وفقاً لناموس التطور ومقتضيات المصلحة العربية العليا.

٥ ــ يكون للدول العربية المتحدة جهاز تنفيذي أعلى تمثل فيه الحكومات العربية على قدم المساواة، ويرأسه مندوبوها أو رؤساء حكوماتها بالتناوب كل عام.

٦ ــ تحدد مهام المجلس التنفيذي الأعلى بالإشراف على تنفيذ المقررات التي تتخذ في المجلس التشريعي الأعلى.

٧ ــ يكون لكل دولة عربية جيشها الوطني الخاص، وتكون لمجموعها جيش موحد ذو قيادة مشتركة تتألف عناصره من الفرق العسكرية الوطنية، الموضوعة تحت إمرة القيادة المشتركة.

٨ ــ تكون مهام الجيش العربي المتحد، صيانة حدود الوطن العربي الكبير، ورد الاعتداء الأجنبي عن أجزائه، وتحرير أقطاره المحتلة والمغتصبة والرازحة تحت نير الاستعمار.

٩ ــ تتعهد الدول العربية المتحدة أن تتجنب كل واحدة منها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى، أو التعرض لشكل الحكم فيها.

١٠ ــ لا يجوز لأية دولة داخلة في الوحدة العربية أن تعلن انسحابها منها إذا قررت ذلك سلطتها التشريعية أو الاستشارية، بأكثرية الأصوات.

١١ ــ تتقيد الدول العربية المتحدة في سياستها الخارجية بمبادىء التعايش السلمي والحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وتتعهد باحترام المواثيق الدولية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة. وتلتزم بواجب مدّ المعونة لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها لمساعدتها على الفوز بحريتها والظفر باستقلالها.

١٢ ــ كل خلاف قد يقع بين الدول العربية المتحدة، تفصل فيه محكمة دستورية عربية عليا، وتتعهد هذه الدول بأن لا تلجأ إلى استعمال القوة بحال من الأحوال محل الخلاف.

١٣ ــ يمكن للمجلس التشريعي الأعلى أن يعدل دستور الوحدة بحيث يزيد مناقشتها ويوسع مداها.

١٤ ــ إن قيام الوحدة العربية الشاملة، لا يمنع أن تقوم في إطارها كيانات عربية موحدة بين دولتين أو أكثر بموافقة سلطاتها التشريتعية أو الاستشارية.

ودعا الحكومات العربية إلى تدارسها وتقريرها وتنفيذها، كما أنه طلب من الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية، الالتفات حول هذه المبادىء، وتكوين جبهة وطنية موحدة وتضع هذه المطالب نصب أعينها كي تقوم السلطة التشريعية التي ستنبثق عن الانتخابات القريبة المقبلة بواجبها في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية في معركة تقرير المصير»[٣١]

وبعد أقل من أسبوع على صدور هذا النداء السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ أصدرت القيادة العربية الثورية العليا، مع مجلس الوزراء، بياناً أطلقت عليه اسم «ثورة العهد الجديد والاشتراكية العربية» تحدثت فيه عن وجهة نظرها في الأسس الاقتصادية ودور الدولة

في تنظيم الاقتصادي والأسس الاجتماعية والإصلاح الزراعي.

هذه الثورة، تؤمن بوجوب تدخل الدولة لتأمين عدالة توزيع الدخل القومي بين جميع الفئات التي تساهم في الإنتاج.

وترى إن من واجب الدولة أن تضع خطة التنمية، وأن تأخذ على عاتقها مباشرة بعض الفعاليات لتولي جميع المرافق الخاصة، وتنفيذ وإدارة جميع المشاريع العمرانية والاقتصادية ومشاريع الخدمات العامة والمشاريع التي تفرضها مقتضيات الدفاع الوطني. وغيرها. وتتدخل في بعض الفعاليات بصورة غير مباشرة تاركة للقطاع الخاص ممارسة العمل فيما عدا ذلك وأن من واجبات الدولة توفير العمل هذا للمواطنين وتيسيره، وصيانة العمال من التسريح التعسفي، وتوفيق التشريعات العمالية مع الخطة الاشتراكية للدولة. وإشراك العمال في إدارة الشركات والمؤسسات، والحدّ من الملكية الواسعة ضمن شروط صحيحة، وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين والعمال الزراعيين وتمليك كل منهم رقعة أرض كافية وتوفير المساعدات المالية والفنية والإرشادية لكل فلاح تؤول إليه الأرض ليستطيع مباشرة العمل والاستثمار بشكل منتج صحيح.

وبعد أن استقر الوضع للوزارة شمّرت عن ساعدها وبدأت العمل. وكانت الخطوة الأولى محو وإزالة كل أثر من آثار عهد الوحدة بدءاً من الرموز الوطنية العلم والنشيد والشعار.

فأصدرت مرسوماً نصّ على أن العلم الوطني للجمهورية العربية السورية، هو علم الجمهورية السورية.

النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية، هو النشيد الوطني السوري وشعار الجمهورية العربية السورية، هو شعار الجمهورية العربية السورية[٣٢].

وبعد ذلك عملت على إعادة المواطنين المصريين وعائلاتهم إلى مصر، وإلغاء الاتحاد القومي وحلّ مكاتبه وتصفية شؤونه في سورية وتحويل جميع أثاث الاتحاد لوزارة الداخلية، ووضع الأموال العائدة له في المصرف باسمها[٣٣] وجرد دار المشير عبد الحكيم عامر وتسجيل موجوداتها، ونقل الوثائق والأوراق المهمة إلى مكان أمين. وكذلك جرّد مكتب عدلي حشاد، ممثل مصلحة الاستعلامات المصرية في دمشق[٣٤]

ولرفع الظلم الذي نزل بعدد من الأشخاص، في عهد الوحدة، قررت الحكومة بتاريخ السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، تأليف مجلس عدلي للنظر في جميع جرائم التعدي على الحريات العامة والجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والتعذيب وانتزاع الإقرار والقتل المرتكبة بالأمر أو بالفعل بين الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨، والثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[٣٥]

وإلى جانب المجلس العدلي، قررت الحكومة تشكيل لجنة تختص بالتحقيق في التهم المنسوبة إلى الموقعين بموجب أحكام قانون الطوارىء رقم ١٦٢ المؤرخ في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، وإصدار القرارات المقتضية بحقهم[٣٦]، وعقد اللجنة اجتماعاًقبل ظهر يوم الثلاثاء، الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١. درست فيه أضابير عدد من الموقوفين في سجن المزة[٣٧]. وقامت بزيارة السجن واستجوبت الموقوفين، ونتيجة هذا الاستجواب أطلق سراح ٤٥ موقوفاً من أصل ٧١ موقوفاً[٣٨]

وفي خطوة لافتة، دعت قيادة الجيش في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ وعدداً من رجالات البلاد العاملين في السياسة والاقتصاد إلى وضع ميثاق يهتدي به العهد الجديد.

وبعد الدراسة والمناقشة، تمَّ الاتفاق على الميثاق القومي. وجاء فيه:

«ميثاق الوحدة الوطنية في الجمهورية السورية.

نحن الموقعين على هذا الميثاق بوصفنا من العاملين في ميدان الخدمة الوطنية، والقضية القومية، إيماناً منا بالمرحلة التاريخية التي تهيأت لها سورية في فجر النهضة العربية الحديثة.

وتمسكاً منا بالمبادىء التي قامت عليها ثورة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر. المبادىء التي تنبع من أعماق إرادة الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية، سواء في إطار الوحدة العربية أم في إطار العمل الداخلي من أجل تحقيق الاشتراكية العادلة والديموقراطية الصحيحة وفقاً للأسس الآتية.

أولاً: في الوحدة العربية.

١ ــ إنشاء وحدة عربية طوعية شاملة على أساس اللامركزية الدستورية بحيث تحقق هذه

الوحدة تكافؤ الأقطار العربية، وتضمن تكافلها، وتصون مميزاتها وضروراتها المحلية، في إطار من الحرية والمبادىء الديموقراطية الصحيحة.

٢ ــ إقامة النهضة العربية في جميع مرافقها على الاتجاهات الأصيلة المتجلية في المبادىء الخلقية، والقيم الروحية التي تؤمن بها الأمة العربية.

ثانياً: الاشتراكية العربية وأسسها الاجتماعية.

١ ــ أ ــ تقوم الدولة بتطبيق المبادىء الاشتراكية السليمة التي تؤمن الازدهار الاقتصادي بالعمل على زيادة القدرة الإنتاجية في شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وتكفل العدالة الاجتماعية بحسن توزيع الإنتاج للوصول إلى تحقيق الإنعاش الاجتماعي.

ب ــ تصون الدولة الملكية وتحمي المبادهة الفردية وذلك في حدود الدستور والقانون، وبما يتفق وعاداتنا وعقائدنا ومبادئنا.

٢ ــ تتدخل الدولة في شؤون التموين ومراقبة الأسعار، وتقاوم الاحتكار والاستغلال للحيلولة دون تمركز رأس المال لما يؤدي إلى التحكم والسيطرة، وتعمل لفسح المجال أمام صغار المدخرين للمشاركة على قدر واسع في المنشآت الصناعية والفعاليات الاقتصادية.

٣ ــ تؤمن الدولة أن من أهم واجباتها توفير العمل للمواطنين، وصون حقوق الفئات العاملة مستهدفة رفع مستواها المعاشي والثقافي والاجتماعي والمهني.

٤ ــ تعمل الدولة على صيانة العمال من التسريح التعسفي، وعلى توكيد مكاسبهم الاجتماعية، وتأمين الحريات النقابية، وعلى رعاية منظمات العمال، ومدها بالمعونات المالية والفنية وتوفير الثقافة العمالية لها، والتقيّد باتفاقات العمل الدولية.

٥ ــ توفق الدولة التشريعات العمالية والاجتماعية مع الخطة الاشتراكية للدولة وتعمل على الاستزادة من مكاسب العمال.

٦ ــ تعمل الدولة على إشراك العمال في إدارة الشركات والمؤسسات وإعطائهم نصيبهم من الأرباح.

وعلى خلق روح التعاون بين أصحاب الأعمال والعمال، وإتباع قاعدة التشاور الثلاثي في

دراسة قضاياهم المشتركة، لا سيما المتعلق منها بتنظيم العمل وتحسين شروطه، وزيادة الإنتاج، وبالتالي لتوطيد العلاقات الإنسانية الخيّرة بينهم.

وعلى التوسع في تأمين الخدمات الاجتماعية الصحية للعامل، ولأفراد أسرته، وحمايته من طوارىء العمل، والمرض، والبطالة، وتوفير العيش الإنساني الكريم له في شيخوخته وعجزه، وعلى حماية حد أدنى من الأجر يؤمن للعامل حاجاته الأساسية، ويكفل له حياة إنسانية كريمة.

٧ ـ تعمل الدولة على حماية الطفولة والأمومة، ورعاية الشيوخ والعاجزين. وعلى مكافحة الأمراض والأدواء الاجتماعية.

وعلى تحسين المستوى العام في التنفيذية والمسكن والتربية.

٨ ـ تشجع الدولة الحركة التعاونية بنشر الوعي التعاوني، وتأمين مقومات نجاحها في الميدان الزراعي والاقتصادي والسكني.

٩ ـ تعمل الدولة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في جميع الميادين الإصلاح الزراعي في إطار الاشتراكية العربية.

١ ـ تتمسك الدولة بمبادىء قانون الإصلاح الزراعي باعتباره عاملاً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة الإنتاج القومي، وتعلق سكان الريف تعلقاً وثيقاً.

٢ ـ تتعهد الدولة بالحفاظ على جميع الحقوق المكتسبة للفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي، وتساعدهم على تثمير أراضيهم وتطويرها.

٣ ـ تتبنى الدولة حفظ حقوق الملاكين المشمولين بالإصلاح الزراعي، وتسديد قيمة أراضيهم بشكل عادل مدة معقولة، ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

٤ ـ تعمل الدولة على توفير المساعدات المالية والفنية والإرشادية لكل فلاح تؤول إليه الأرض ليستطيع مباشرة العمل والاستثمار بشكل منتج صحيح.

والدولة إذ تعنى بوجه خاص بتطبيق المبادىء المذكورة، تحرص على حماية الفلاح وشد أزره وإيصاله إلى مستوى من العيش اللائق الكريم، وحماية مكاسبه، وتحقيق جو من العلاقات الإنسانية الخيرة بين العاملين في الأرض من ملاكين ومزارعين وعمال زراعيين.

٥ ـ تعمل الدولة على الاهتمام بشؤون الريف والقرية، وتأمين الماء والكهرباء فيهما، وتوسيع المدارس وتحسين طرق المواصلات، وتأسيس المستشفيات ونشر وتطوير الصناعات المنزلية، ومساعدة المزارعين والعمال الزراعيين وحفظ حقوقهم، ومكاسبهم، ورفع مستواهم.

ثالثاً: مبادىء الحكم الديموقراطية.

أ ـ الشعب العربي السوري مصدر السلطات جميعاً في الجمهورية العربية السورية.

ب ـ نظام حكم الجمهورية العربية السورية نظام برلماني ديموقراطي.

جـ ـ يضمن الدستور جميع الحريات العامة للمواطنين.

ولهذا، وبناء على هذه المبادىء. فإننا نعلن:

إننا بهذا الميثاق، نشهد الله على أن نعمل بكل قوانا على تدعيم قيام الجمهورية العربية السورية، القائمة على المبادىء والأسس السالفة ذكرها، كيما تتم جمهوريتنا الحبيبة دورها التاريخي في خدمة الشعب العربي.

وذلك في إطار من:

سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز في الميدان الدولي.

وتحرير للأرض المغتصبة من فلسطين والجزائر وعمان وسائر الأجزاء المحتلة من الوطن العربي.

وتحقيق مزيد من الأخوة والتآزر والتعاضد في الميدان الداخلي، حتى تكفل للوطن رفعته، وللمواطن كرامته، ونظفر برضوان الله وتأييد الشعب.

والله أكبر والعزة للعرب.

أحمد عبد الكريم، أحمد قنبر، أديب باغ، أدمون حصمي، أسعد كوراني، أسعد هارون، أكرم الحوراني، أمين النفوري، أنيس شعراني، بدر الدين علوش، بشير العظمة، توفيق نظام الدين، جلال السيد، حامد الخوجه، حسن الحكيم، حمادي الأسعد، خالد العظم، خلوصي الكزبري، دهام الهادي، رشاد برمدا، رشاد جبري، رشيد الدقر، رياض المالكي، رياض

الميداني، زهير شطي، سلامة عبيد، سلطان الأطرش، سعيد الغزي، سهيل الخوري، صبري العسلي، طلعت التغلبي، ظافر القاسمي، عبد العزيز حلاج، عبد الرحمن العظم، عوض العامري، عبد السلام العجيلي عبد الكريم فياض، عبد الفتاح الزلط، عبد الرحمن الكيالي، عزيز عبد الكريم عرفان الجلاد، علاء الدين الجابري، فتح الله الصقال، فؤاد دهمان، فريد أرسلانيان، فهمي الحكيم، فيليب كبا، لطفي الحفار، ماجد صفية، مكرم الأتاسي، محمد طلس، محمد مبارك، محمد نعمة، منير شورى، نديم شومان، نصوح بابيل، يوسف أبو حمود، مأمون الكزبري، هاني السباعي، زهير الحسيني[٣٩]

وبعد مرور ثلاثة أيام على صدور هذا الميثاق، الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر صدر الدستور الموقت. وقد نصّ:

الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة وهي جزء من الوطن العربي الكبير.

ينتخب الشعب مجلساً تأسيسياً ونيابياً لمدة أربع سنوات بطريق الاقتراع السري المباشر.

ويجتمع المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات بدعوة من رئيس الوزارة الانتقالية.

يتولى المجلس وضع دستور للجمهورية خلال مدة أقصاها ستة أشهر يتحول إلى مجلس نيابي.

ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه ومكتبه.

يمارس المجلس السلطة التشريعية خلال فترة وضع الدستور وفق الأسس النيابية:

آ ــ يقترح القانون من الحكومة أو من عشرة نواب على الأقل.

ب ــ يصدر القانون بعد إقراره من المجلس عن رئيس الجمهورية.

جـ ــ يحق لرئيس الجمهورية إعادة القانون إلى المجلس خلال عشرة أيام لإعادة النظر فيه، فإذا أصرّ المجلس على القانون نشره رئيسه حكماً.

ينتخب المجلس رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بأكثرية ثلثي أعضائه في الاقتراع الأول.

وإن لم تحصل فبالأكثرية المطلقة، وفي المرة الثالثة فبالأكثرية النسبية يتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية بمعونة مجلس الوزراء، ويمارس رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية.

عرض الدستور الموقت على الاستفتاء، وفي الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ظهرت نتيجة الاستفتاء بموافقة ٦١٧٨٨٠ صوتاً من مجموع الناخبين والناخبات الذين اشتركوا فعلاً وعددهم ٦٣٦٥٨٦ ناخباً.

وبعد حوالي أسبوع على صدور الدستور الموقت، العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١، جرى إحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

وبالتاريخ نفسه استقال الوزراء الدكتور ليون زمريا وزير المالية والتموين والدكتور فرحان الجندي وزير الصحة والإسعاف العام والدكتور عدنان القوتلي وزير الداخلية والمهندي أمين ناظيف وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وفؤاد العادل وزير الشؤون الاجتماعية. وأدت هذه الاستقالات إلى إعادة تشكيل الوزارة على النحو التالي:

الدكتور عزة النص	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع والخارجية
فتح الله أسيون	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتور عوض بركات	وزيراً للاقتصاد والصناعة
المحامي أحمد سلطان	وزيراً للعدل والأوقاف
المهندس عبد الرحمن حورية	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات والتخطيط
الدكتور نعمان الأزهري	وزيراً للمالية والتموين
الدكتور مصطفى البارودي	وزير دولة للدعاية والأنباء والإذاعة والتلفويون
سعيد السيد	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور أحمد السمان	وزيراً للتربية والتعليم والثقافة والإرشاد القومي
عبد السلام الترمانيني	وزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام

وقد قامت وزارة عزة النص، بعد عشرة أيام من تأليفها، الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ بإصدار قانون لم تعرف له سورية مثيلاً في تاريخها هو قانون استعمال اللغة العربية. أوجب هذا القانون: أن يحرر باللغة العربية:

١ ـ المستندات والعقود وغيرها من المحررات والوثائق والرسائل التي تلحق بها والتي تقدم إلى الحكومة والهيئات العامة. وإذا كانت هذه الوثائق محررة، بالأصل، بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها باللغة العربية.

٢ ـ السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التي يكون لمندوبي الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش والاطلاع عليها.

٣ ـ العقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة، في الجمهورية العربية السورية، بين المؤسسات أو الهيئات أو الجمعيات أو بينها وبين الأفراد.

٤ ـ اللوحات التي تضعها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها. على أن هذا لا يمنع من كتابة هذه اللوحات بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً.

يستثنى من ذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات الدولية والأفراد الذين لا يقيمون في الجمهورية السورية، والهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسي في سورية، وكذلك المستندات والوثائق والمحررات المتعلقة بالمواصلات الدولية وأعمال التأمين الخاصة بها.

وكذلك تكتب بالأحرف العربية العلامات الفارقة التجارية والصناعية التي توضع على السلع التي يتم إنتاجها وتداولها في سورية.

وتكتب، باللغة العربية، البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة يتم إنتاجها وتداولها في سورية. ويجوز أن تضاف لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية. ويجب أن تحمل السلع المستوردة بيانات باللغة العربية.

ويعاقب المخالف بغرامة من مائة ليرة إلى خمسمائة ليرة. وعليه خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر تسوية وضعه فإذا لم يقم بذلك، خلال المهلة المقررة عوقب بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر وبغرامة من ٥٠٠ ليرة إلى ٥٠٠٠ ليرة.

واستكمالاً لتكوين هيكل الدولة، عقد المجلس التأسيسي والنيابي، صباح يوم الخميس، الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، جلسته الثانية برئاسة الدكتور مأمون الكزبري، لانتخاب رئيس الجمهورية. وكان ترشح لهذا المنصب كلاً من خالد العظم والدكتور ناظم القدسي.

وقبيل بدء عملية الانتخاب ألقى النائب خالد العظم، كلمة قال فيها:

«زارني أمس لفيف من النواب واتفقنا على ضرورة توحيد الكلمة. وقد لمست لدى الأخ ناظم القدسي إقداماً على تحمل أعباء الرسالة، فقررت أن أفسح المجال أمامه راجياً للبلاد التقدم والازدهار في ظل الحريات والإخاء. وأتمنى للزميل القدسي النجاح والتوفيق في مهمته».

وقد جرت عملية الاقتراع في جو هادىء مريح. وبلغ عدد الأوراق التي اقترع أصحابها ١٧١ ورقة. نال منها الدكتور ناظم القدسي ١٥٧ صوتاً، فأعلن رئيس المجلس فوزه.

وبعد فوز الدكتور ناظم القدسي، قدم عزة النص، رئيس مجلس الوزراء استقالة وزارته في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، فسمي الدكتور معروف الدواليبي رئيساً لمجلس الوزراء وشكل وزارته على النحو التالي:

الدكتور معروف الدواليبي	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
جلال السيد	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للزراعة
رشاد برمدا	وزيراً للدفاع والتربية والتعليم
أحمد قنبر	وزيراً للداخلية
محمد الشواف	وزيراً للأشغال العامة
عبد الرحمن الهنيدي	وزيراً للصناعة
مصطفى الزرقا	وزيراً للعدل والأوقاف
الدكتور عدنان القوتلي	للاقتصاد
فؤاد العادل	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي والإعلام
محمود العظم	وزيراً للدولة مكلفاً بوزارة الصحة والإسعاف العام
نعوم السيوفي	وزيراً للتخطيط
الدكتور سهيل الخوري	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
بكري القباني	وزيراً للإصلاح الزراعي
محمد عابدين	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتور رشيد الدقر	وزيراً للمالية والتموين
أحمد علي كامل	وزيراً للمواصلات

قامت حكومة معروف الدواليبي، بعد شهر من تشكيلها، العشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٢ بتعديل قانون الإصلاح الزراعي فنص التعديل على أنه لا يجوز لأي شخص أن يملك:

أ ــ في الأراضي المروية أكثر من:

٨٠ هكتار في الأراضي المروية بالرحة وبدون أي واسطة

١٥٠ هكتار في الأراضي المروية بالرفع من الأنهار حتى ارتفاع ١٠م.

١٧٥ هكتار في الأراضي المروية بالرفع من الأنهار حتى ارتفاع ١ ــ ٢٥م.

٢٠٠ هكتار في الأراضي المروية بالرفع من الأنهار حتى أكثر من ٢٥م.

١٢٠ هكتار في الأراضي التي تروى بمشاريع الدولة التي تدفع عليها رسوم الري.

ب ــفي الأراضي البعلية والمشجرة البعلية

١٢٥ هكتار في الأراضي المشجرة بالفستق والزيتون التي يزيد عمرها ١٥ سنة وبمعدل ١٠ شجرات في كل دونم.

٣٠٠ هكتار في الأراضي المشجرة البعلية التي يقل عمر الشجر فيها عن ١٥ سنة ومهما كان نوعه.

٣٥٠ هكتار في الأراضي البعلية التي معدل أمطارها السنوي أكثر من ٥٠٠مم.

٤٠٠ هكتار في الأراضي البعلية التي يتراوح معدل أمطارها السنوي بين ٤٠٠ ــ ٥٠٠مم.

٤٥٠ هكتار في الأراضي البعلية التي يتراوح معدل أمطارها بين ٣٠٠ ــ ٤٠٠مم.

٥٠٠ هكتار في الأراضي البعلية التي يقل معدل أمطارها عن ٢٥٠ ــ ٣٠٠مم.

٦٠٠ هكتار في الأراضي التي يقل معدل أمطارها عن ٢٥٠مم.

تقدر المساحة المروية المقصودة في هذا القانون بموردها الثابت من المياه لزراعة محصول صيفي وعلى أساس ١ ليتر للهكتار في الثانية تعتبر الأراضي المروية بمياه الآبار أياً كان نوعها بحكم الأراضي البعلية.

تزاد مساحات الاحتفاظات إلى ضعفها في محافظات الحسكة ودير الزور والرشيد ومنطقة قضاء القنيطرة وأراضي منطقة عين العرب (شرقي الفرات).

وفيما كانت الأمور تسير نحو الاستقرار كشف العقيد عبد الكريم النحلاوي عن نواياه الحقيقية وهي شهوته العارمة للاستئثار بالحكم والتفرد بالسلطة. وكان مهد لذلك بإزاحة رفاقه في حركة الانفصال، من وجهه، بدأ بالعميد فيصل سري الحسيني، فأمر بتوقيفه، وثنى بالمقدم حيدر الكزبري وأحالهما على المحاكم بجرم قبض الرشوة من الملك حسين، وبعد الاثنين جاء دور الدكتور مأمون الكزبري فاتهمه بالتهمة، نفسها، قبض الرشوة من الملك حسين ثم أخذ يعمل على بسط سلطانه على قيادة الجيش وتأييد نفوذه على مختلف القطعات. ولما ظن أن الطريق أصبحت ممهدة أمامه، قام بانقلابه في ليلة الثامن والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٢ وتسلم الحكم بمرسوم أصدره القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وألقى القبض على رئيس الجمهورية ناظم القدسي وبعض السياسيين البارزين.

وضغط رجال الانقلاب على رئيس الجمهورية، ورئيس أعضاء مجلس الوزراء وأجبروهم على تقديم استقالاتهم.

ولكي يوهموا الشعب بأن عملهم ليس انقلاباً جديداً، أذاعوا بياناً جاء فيه:

«في صباح يوم الأربعاء ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢ واصلت ثورة الثامن والعشرين من أيلول السير في طريقها الصحيحة، لتحقيق الأهداف التي من شأنها رفع مستوى أبناء الشعب، بعد أن انحرفت الفئة التي حملت الرسالة. استأنفت ثورة الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر أمس سيرها واضعة نصب عينيها تحقيق أهداف الشعب وأمانيه».

وكانت القيادة العامة للجيش أذاعت، على الشعب في صبيحة يوم الثامن والعشرين من آذار/ مارس بياناً أوضحت فيه أسباب قيامها بحركتها، جاء فيه:

هو أن بعض العناصر الاستغلالية، المتآمرة، العميلة استطاعت أن تتسلل إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن تتحكم بهما إلى حدّ بعيد، مما أدى إلى الانحراف بسورية العربية، وإبعادها عن إمكان تحقق أهدافها. كما تمكنت من تعطيل سائر التشريعات والقوانين والأنظمة التي حققت وضمنت مكاسب الفلاحين والعمال وبقية فئات الشعب. وقد استطاعت هذه العناصر المتآمرة، أن تنفذ إلى الوزارات والدوائر والمؤسسات فملأتها بالمحاسيب والأنصار. وأغدقت عليهم المراتب والدرجات.

لذلك فإن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، ترى نفسها مضطرة لإقصاء المسؤولين

عن الحكم. وإبعاد العناصر المتآمرة عن السلطة وإحالتها إلى القضاء ليقول كلمته فيها، وتسليم زمام الأمور إلى حكومة موقتة تؤلف من عناصر مخلصة أمينة.

وأن القيادة تأمل من الشعب العربي السوري أن يساعدها في تحقيق هذه الغاية، وأن يساعد الحكومة التي ستتولى السلطة في السير قدماً نحو تحقيق أهدافها.

لكن هذه الحركة لم تلق تأييد كافة قطعات الجيش. ودفعت ضباطاً من اتجاهات وأهداف مختلفة لتوحيد جهودهم والوقوف في وجهها، ومقاومتها، وتزعم هذه المقاومة العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى (حمص)، الذي أعلن صباح السبت الحادي والثلاثين من آذار/ مارس ١٩٦٢ انفصال حمص وأن المنطقة الوسطى تطالب بوضع حدّ لتسلط النحلاوي وجماعته على قيادة الجيش ووجوب مغادرتهم البلاد. وأيدتها دير الزور وبعض المناطق الأخرى.

ولتلافي خطر حصول انشاق في الجيش، تحركت القيادة بسرعة وأوفدت لجنة من الضباط بالطائرة إلى بعض المدن السورية للوقوف على آراء الضباط في مختلف القطاعات ومطاليبهم وعادت اللجنة مساء اليوم نفسه إلى دمشق حيث عقد اجتماع حضره مندوبون من مختلف المناطق واستقر الرأي على عقد مؤتمر بحمص في اليوم التالي، الأحد الأول من نيسان/ أبريل ١٩٦٢.

هذا ما كان يجري في حمص.

أما في حلب، فكان النحلاوي، عندما باشر الإعداد لحركته الانقلابية الجديدة أوعز إلى كتيبة المظليين بقيادة العقيد فاتح ناصيف، وكتيبة المغاوير بقيادة الرائد نصوح الشعال بالسيطرة على حلب.

هذه التحركات، وحركة حمص، حفّزت عدداً من الضباط الناقمين على هذا الوضع الطارىء، والمتحمسين للوحدة ومن هؤلاء المقدم حميد عبيدو الملازم الأول محمد إبراهيم العلي والملازم الأول محمد سعيد دباح والملازم عبد الله عمرايا وغيرهم من الضباط وصف الضباط وقاموا بخطوة مضادة وانضم إليهم بعض الضباط المسرّحين، أطلقوا على أنفسهم اسم الضباط الأحرار واتفقوا على العمل لإعادة الوحدة. وسيطروا على مقر قيادة المنطقة وقتل أثناء هذه العملية الرائد صفوت الحلّي والرائد نصوح النعال والنقيب كامل عرنوس،

وحضر إلى حلب العقيد جاسم علوان وعقد مع رفاقه «المتمردين» اجتماعاً وتذاكروا في المطالب التي سيعرضونها في مؤتمر حمص الذي سيعقد مساء الأحد، الأول من نيسان/ أبريل ١٩٦٢، وفي من يمثلهم في هذا المؤتمر واتفقوا على أن يمثلهم العقيد عادل حاج مراد والملازم الأول محمد إبراهيم العلي.

وانعقد المؤتمر في حمص بحضور ضباط يمثلون كافة قطعات الجيش وتمَّ الاتفاق على ما يلي:

١ ــ إقصاء المتسلطين على القيادة على أن يغادروا البلاد في اليوم الثاني قبل الساعة الخامسة مساء.

٢ ــ تشكيل قيادة جديدة.

٣ ــ العفو عن الذين اشتركوا في الحوادث الأخيرة.

٤ ــ تشكيل حكومة جديدة.

٥ ــ تحقيق وحدة مشروطة مع مصر على أن يستفتي بها الشعب.

لكن جاسم علوان ورفاقه المتحمسين للوحدة لم ترقهم هذه النتيجة، فعمدوا إلى إذاعة بيان من راديو حلب، في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والعشرين من صباح يوم الاثنين، الثاني من نيسان/ أبريل باسم الضباط الأحرار. وأذاعوا بياناً ثانياً في الخامسة والدقيقة الأربعين استنكروا فيه تجزئة الجمهورية العربية المتحدة، وأعلنوا أنهم يهدفون من ثورتهم

١ ــ تطهير قيادة الجيش من هذه الفئة المخربة المارقة.

٢ ــ العمل على تحقيق أمل الشعب في إعادة الوحدة بين شطري الجمهورية العربية المتحدة على أسس فتية، وقواعد راسخة. وأرسل العقيد جاسم علوان برقية لاسلكية إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت قال فيها: سيادة السفير. هنا قيادة الضباط الأحرار في حلب. صباح الخير، أرجو أن تتصلوا بالقاهرة بأسرع ما يمكن. نحن بحاجة إلى طيران ومظليين. نحن مسيطرون في حلب وحمص وفي كل المناطق. نحن بحاجة إلى دعم لإنقاذنا، اتصلوا فوراً بالقاهرة لإرسال رجال من الصاعقة والمظليين والطيران فوراً. متى نأخذ الجواب، سوف أتصل بك ثانية»[٤٠]

وقبيل ظهر يوم الثلاثاء، الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٦٢ أذاع راديو دمشق انذاراً إلى المتمردين بوجوب الاستسلام والعودة إلى الثكنات قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم. وفي حال عدم تقيّدهم بهذا الإنذار يعتبرون من العصاة، وتطبّق بحقهم أقصى العقوبات المسلكية[٤١].

ووجهت لواء صواريخ من حمص للقضاء على المتمردين.

ولعب العقيد لؤي الأتاسي دوراً مهماً في إقناع المتمردين بالاستسلام وتجنيب البلاد دماء ودماراً.

وانتهت الأمور باستسلام بعض الضباط وفرار الآخرين. وأحيل من قبض عليهم على المحاكمة.

بعد أن أنهت القيادة حركة التمرد في حلب رأت الضرورة تقتضي إطلاق سراح رئيس الجمهورية ناظم القدسي، فأطلقوا سراحه مساء يوم الجمعة الثالث عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٢، وأعادوه إلى القصر الجمهوري معززاً مكرماً ليباشر سلطته ثانية، وأذاعوا بهذه المناسبة بياناً مسهباً تحدثوا فيه عن أسباب قيامهم بحركتهم، والأسباب الداعية لإطلاق سراح رئيس الجمهورية. ومما جاء في البيان المذكور.

سهرت هيئة القيادة الجديدة، وانتهت بعد الدراسة إلى أن وحدة الجيش والشعب، تتجه بالثقة والأمل نحو شخصية وطنية كبيرة، تجمع الإخلاص العميق، والخبرة الطويلة، والعلم والكفاءة، وهي شخصية السيد الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية العربية السورية، ومنذ ذلك، اجتمعت كلمة الجيش العربي السوري على أن المصلحة الوطنية العليا، تفرض عليه أن يعلن رفض الجيش والشعب لاستقالة رئيس الجمهورية، وأن يدعوه باسم الجيش والشعب إلى العودة عن استقالته ليحمل من جديد عبء الرسالة القومية الكبرى. إن الوطن بجميع هيئاته الشعبية، وبإجماع من الجيش حامي العرين، يبارك عودة رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي لتسلم سدّة الرئاسة[٤٢]

وفي مساء اليوم التالي، السبت الرابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٢، وجّه الرئيس ناظم القدسي بياناً إلى الشعب قال فيه:

«ستقوم الحكومة الانتقالية، بمعرفة الخبراء، في أقرب وقت ممكن، بالنظر في قوانين التأميم والإصلاح الزراعي، وفي مدة لا تفسح المجال لبلبلة الوضع الاقتصادي. كذلك

تمضي الحكومة بما أمكن من السرعة، باتخاذ التشريعات اللازمة لتأمين الحريات العامة، وتنظيمها، وتمكين الأفراد من ممارسة هذه الحريات في حدود المصلحة القومية. وستهيىء الحكومة ما يلزم لوضع دستور يأتلف مع أوضاعنا وأمانينا، ويعرض على الرأي العام ليناقشه بكل حرية وطمأنينة ثم يطرح الاستفتاء ليرى الشعب رأيه فيه كما ستجري انتخابات حرّة نزيهة توصل إلى مقاعد النيابة من يثق الشعب بأخلاقهم وكفاءاتهم وإخلاصهم لتحقيق أهدافها وآمالها. وفي خلال هذه الفترة، ستسهر الحكومة على ضمان حرية الفرد وطمأنينته، فلا يفلت مذنب من عقاب. ولا يضار بريء بحريته وأمنه. وسيكون توضيح الخطط العملية السريعة، الموصلة إلى هذه الأهداف من أول مهام الحكومة الانتقالية»[٤٣].

وفي مساء يوم الاثنين، السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٢، وقّع الدكتور ناظم القدسي مرسوماً بقبول استقالة الدكتور معروف الدواليبي، كما وقّع مرسوماً آخر بتكليف الدكتور بشير العظمة تأليف الوزارة الجديدة فقام بالمهمة وألّف الوزارة على الشكل التالي:

الدكتور بشير العظمة	رئيساً لمجلس الوزراء
رشاد برمدا	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية والتعليم والزراعة
أحمد عبد الكريم	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والإصلاح الزراعي
رياض الميداني	وزيراً للشؤون البلدية والقروية والتموين
الدكتور عدنان الأزهري	وزيراً للخارجية
رشيد حميدان	وزيراً للعدلية والأوقاف
جورج خوري	وزيراً للمالية
المهندس صبحي كحالة	وزيراً للمواصلات والتخطيط
الدكتور عبد السلام العجيلي	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي
الدكتور نهاد السباعي	وزيراً للاقتصاد
الدكتور إحسان الرفاعي	وزيراً للصحة والإسعاف العام
عبد الحليم قدور	وزيراً للداخلية
المهندس روبير إلياس	وزيراً للصناعة والأشغال العامة
الدكتور عبد الله عبد الدايم	وزيراً للإعلام

ويتولى القائد العام للجيش والقوات المسلحة اللواء عبد الكريم زهر الدين صلاحيات واختصاصات وزير الدفاع الوطني.

والملاحظ، أن حكومة بشير العظمة، أحدثت وزارة جديدة هي وزارة الإعلام، مهمتها استخدام جميع وسائل الإعلام لتنوير الرأي العام وترسيخ الاتجاهات القومية العربية، في البلاد العربية، ودعم الصلات مع الدول العربية والصديقة وفقاً لسياسة الدولة، توضع تحت إمرتها وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وتتعاون الوزارة مع مختلف وسائل الإعلام الممكنة بغية تحقيق مهمتها.

وأرسلت الحكومة وزير الخارجية الدكتور عدنان الأزهري إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر ومحادثته في مشروع إعادة الوحدة بين سورية ومصر على أسس سليمة لكن مهمته لم تنجح فعاد إلى سورية وقدم استقالته وتبعه وزير الداخلية عبد الحليم قدور فقدم استقالته إيضاً.

فعهد رئيس الجمهورية إلى رشاد برمدا، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والتعليم والزراعة، بوكالة وزارة الداخلية.

كما عهد إلى الدكتور عبد السلام العجيلي، وزير الثقافة والإرشاد القومي، بوكالة وزارة الخارجية.

وللأسباب غير معروفة قدم كل من الوزيرين الدكتور نهاد السباعي، وزير الاقتصاد، والدكتور عبد الله عبد الدايم، وزير الإعلام، استقالتيهما بتاريخ العشرين من حزيران/ يونيو ١٩٦٢ أثر هذه الاستقالة جرى إعادة تأليف الوزارة على الشكل التالي:

الدكتور بشير العظمة	رئيساً لمجلس الوزراء
رشاد برمدا	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للترابية والتعليم
أحمد عبد الكريم	وزيراً للإصلاح الزراعي
رياض الميداني	وزيراً للشؤون البلدية والقروية والتموين
رشيد حميدان	وزيراً للعدلية والأوقاف
جورج الخوري	وزيراً للمالية والاقتصاد

المهندس صبحي كحالة	وزيراً للمواصلات والتخطيط
الدكتور عبد السلام العجيلي	وزيراً للإعلام
الدكتور إحسان الرفاعي	وزيراً للصحة والإسعاف العام
المهندس روبير إلياس	وزيراً للصناعة والأشغال العامة
عمر شخاشيرو	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي
جمال الفرا	وزيراً للخارجية
عزيز عبد الكريم	وزيراً للداخلية
الدكتور عبد الوهاب العقاد	وزيراً للزراعة
رفعت زريق	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل

وإذا كانت فتنة حلب، أول امتحان واجهه رجال هذه المرحلة، فإن مؤتمر شتورا كان الامتحان الثاني.

فعودة الدكتور ناظم القدسي، وتأليف وزارة الدكتور بشير العظمة، أغاظ الرئيس جمال عبد الناصر، فشدّد هجومه على الوضع القائم في سورية، بخطاباته ومقالات محمد حسنين هيكل في جريدة «الأهرام»، والتي كانت تذاع من محطة «صوت العرب» بالقاهرة، وفيها انتقاص من سيادة سورية، والتصريح بأنه لا يزال يعتبر سورية اقليماً شمالياً من الجمهورية العربية المتحدة بالإضافة إلى ما كانت تكتشفه أجهزة المخابرات السورية من مؤامرات واعتداءات بالمتفجرات، واتصالات سرية مشبوهة، تدعو إلى إثارة الفتن، وزعزعة الوضع الأمن في البلاد، وهذا ها دفع الحكومة السورية إلى تقديم شكوى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٦٢ وتطلب انعقاد مجلس الجامعة فوراً، للنظر في الموقف الناجم عن تدخل الرئيس جمال عبد الناصر في شؤون سورية الداخلية.

واستجابت الأمانة العامة للطلب السوري، وتقرر أن يتم الاجتماع في الثاني والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦٢، ولمدة أسبوع في فندق بارك أويل ببلدة شتورا اللبنانية، القريبة من الحدود السورية.

وقد تألفت وفود المؤتمر على مستوى السفراء، أسند عبد الناصر رئاسة الوفد المصري ونيابة الرئاسة فيه إلى الضابطين السوريين، الموجودين في مصر، أكرم الديري وجادو عز الدين. وعضوية عدد من المصريين من بينهم سفير مصر في لبنان، عبد الحميد غالب.

أما الوفد السوري فقد تألف برئاسة جمال الفرا، وزير الخارجية، وأسندت نيابة الرئاسة فيه إلى خليل الكلاس والدكتور أسعد محاسن وعدد من موظفي وزارات الخارجية والداخلية والدفاع، ومن المستشارين القانونيين. وتطوع كثير من المثقفين والمحامين ورجال القانون، في دمشق، للانضمام إلى الوفد السوري[٤٤]

وحين بدأت المناقشة. وعرض الوفد السوري وثائقه، ومقدماً العديد من الأدلة على ما قام به الجانب المصري في الماضي، وما يخطط للقيام به، في المستقبل، ضد سورية وحكومتها، ونظام الحكم فيها. انسحب الوفد المصري من المؤتمر دون أن يطلب أن ينتظر صدور قرار من مجلس الجامعة في الشكوى السورية[٤٥]

خارج عواصف السياسة وأعاصيرها، عاشت البلاد في هذه المرحلة، تحت رحمة عواصف وأعاصير الطبيعة. فقد داهمت السيول المتجمعة من تركيا، وبعض المناطق السورية، بلدة قبور البيض، في منطقة القامشلي واجتاحها، يومي الثامن عشر والتاسع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٢، وغمرت المياه أغلب أحياء البلدة، خلفت هذه الكارثة ٢٠ ضحية و١٠ مفقودين، وتهدم أكثر من ١٠٠ منزل، وتصدع ٥٠ منزلاً وتشرد آلاف السكان، تمّ إيواء عدد كبير منهم في المدارس وتحت الخيام.

وساهم نهر الجراح الذي يمر ببلدة قبور البيض ويشطرها إلى شطرين، في هذه الكارثة. كما ساهمت فيها الأمطار الغزيرة التي هطلت، والتي لم تشهد منطقة القامشلي لها مثيلاً في تاريخها[٤٦].

وحصل في حمص، مثل ما حصل في قبور البيض، وزيادة، إذ لم تشهد حمص خلال تاريخها الطويل، يوماً رهيباً، كيوم الخميس التاسع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٢. فقد أربدت السماء فجأة واكفهر الجو وأظلمت الدنيا وهطلت أمطار غزيرة جداً، مصحوبة برعود وصواعق، وأقفرت الشوارع من المارة وأغلقت الأسواق والمخازن وشكلت الأمطار سيولاً جارفة، بلغ ارتفاعها مترين، اجتاحت شوارع وأزقة المدينة فعطّلت حركة السير، وقطعت أسلاك الكهرباء والهاتف، وانعزلت حمص عن بعضها بشكل مثير. وتسببت الأمطار الغزيرة، التي عمت معظم أنحاء محافظة حمص، بانهيار عدد من المنازل[٤٧]

ومما يشار إليه، إن حكومات عهد الانفصال اتخذت بعض الإجراءات المهمة على الصعيد

الداخلي. ففي السابع من أيار/ مايو ١٩٦٢، أصدرت وزارة الزراعة قراراً بتأليف المراكز الزراعية في الجمهورية السورية، على الوجه التالي: مراكز الأبحاث والإنتاج والإكثار والإرشاد والتدريب ــ مشاتل إنتاج الغراس والبذور والشتول المثمرة والحراجية والشربينية والخضرية والخشبية ــ مراكز تربية الحيوانات وتحسين المراعي ــ محطات التشبيهات الزراعية ــ محطات النحل والحرير[٤٨]

وفي التاريخ نفسه، أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، قراراً بشأن علاج العمال المصابين بإصابات عمل أو بأعراض مهنية على نفقة المؤسسة خارج الجمهورية العربية السورية، بناء على تقرير لجنة صحية، وضمن الشروط التالي:

١ ــ أن يكون العامل المصاب مؤمناً عليه في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

٢ ــ أن تكون الحالة المرضية ناجمة عن إصابة عمل أو مرض مهني.

٣ ــ أن تكون الحالة المرضية قابلة للشفاء.

٤ ــ أن يوجد نقص في الإخصائيين، أو في الأجهزة اللازمة لعلاج حالة العامل المرضية في الجمهورية العربية السورية.

٥ ــ أن توصي اللجنة الطبية بضرورة السفر إلى الخارج للمعالجة[٤٩].

وفي الثامن عشر من أيار/ مايو ١٩٦٢، أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بتشكيل لجنة باسم لجنة التنظيم السياسي والحريات العامة، تضم نخبة من العاملين في الحقل العام، في مختلف قطاعاته، من مفكرين وسياسيين وعمال، مهمتها تدارس موضوع التنظيم السياسي والحريات العامة، وفي حدود تحقق الأهداف القومية، وتؤكد معاني الديموقراطية في أوسع وأعمق معانيها. وتستهدف إشاعة روح الطمأنينة بروح العدل والحق. تتألف اللجنة من: علي بوظو، رياض المالكي، حسين مريود، ظافر القاسمي، فؤاد شباط، كامل عياد، مظهر الشربجي، مكرم القوتلي، طلعت التغلبي، عبد السلام الترمانيني، محمد طلس، أحمد أبو صالح، ليون الأسمر، وجيه الحلاج، علي تلجبيني، أديب نصور، عبد الهادي عباس، فيصل الركبي، محمد الشواف، رفيق بشور، نبيل الطويل، أديب الأصغري، عبد الرحمن المغير، نايف جربوع، عبد الخليلي، تكون هذه اللجنة، بالإضافة إلى لجنة الشؤون العربية نواة اللجنة التي ستضع الدستور. وتنتهي أعمالها خلال فترة لا تتجاوز شهر حزيران/ يونيو[٥٠]

ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها حكومة هذه المرحلة، أيضاً، إعادة تأميم الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) اعتباراً من ٢ تموز/ يوليو ١٩٦٢، وتحويل أسهمها إلى سندات إسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة سنوية قدرها ٢,٥٪، وتكون هذه السندات قابلة للتداول.

ومن الأحداث التي عرفتها هذه المرحلة افتتاح أسبوع العلم الثالث، على مدرج جامعة دمشق، مساء يوم السبت في السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٢، برعاية الدكتور ناظم القدسي.

ولأسباب غير مفهومة، أصدر حكام هذه المرحلة المرسوم التشريعي رقم (٥١) تاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، المتضمن قانون الطوارىء، واعتبر القانون أن حالة الطوارىء المعلنة استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ الصادر في زمن الوحدة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ قائماً:

ومن الخطوات المهمة التي قام بها هذا العهد، التنظيم النقابي للصحافة[٥١]، ونص القانون الصادر بهذا الخصوص، على أن تنشأ في كل من دمشق وحلب نقابة للصحافة ينتسب إليها جميع أصحاب الصحف، المرخص لهم في محافظات دمشق وحمص وحماة ودرعا والسويداء، وفي حلب جميع أصحاب الصحف المرخص لهم في محافظات حلب وإدلب والرقة واللاذقية ودير الزور والحسكة.

كما أضيفت إلى جدول المهن الحرة الصادر بالقرار رقم (٤٣٤) لعام ١٩٦٠ ولم يكن الجدول قد اعتبرها من المهن.

وفضلاً عن ذلك، وضع هذا العهد حلاً لقضية جريدة «الوحدة».

وكانت هذه الجريدة صدرت بتكليف من وزير الثقافة والإرشاد القومي، الذي فتح لها اعتماداً بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية، استنفدت خلال ثلاثة أشهر وظلت الجريدة بحاجة إلى العون المادي. ولما انتقل أمر الإشراف على الصحافة إلى وزير الداخلية، قرر منحها مساعدة شهرية قدرها عشرة آلاف ليرة سورية زيدت، بعد ذلك، إلى ١٥٠٠٠ ليرة.

ولما أصبح وزير الداخلية، أميناً عاماً للاتحاد القومي، أصدر قراراً بتحويل الجريدة إلى مؤسسة للنشر والطباعة، على أن تكون تابعة للاتحاد القومي. فاشترت المؤسسة آلات الطباعة بمبلغ

٣١٧ ألف ليرة على أن تسدد على أقساط في مدة ٢٤ شهراً في نهاية عام ١٩٦٣. هذا المبلغ الكبير، أوقع المؤسسة في عجز مالي فتراكمت الأقساط، وزادت الفوائد، وعجزت الجريدة عن السير. وعندما ألغت الحكومة الانفصال الاتحاد القومي، وحلت وصفت جميع تشكيلاته أصاب رذاذ هذا الإلغاء مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر التي تصدر عنها جريدة «الوحدة». وبادرت حكومة الانفصال إلى دراسة وضع مؤسسة الوحدة وعهدت إلى الدكتور سامي الدهان، آمر تصفيتها، وعينته حارساً قضائياً عليها. كما أعطته مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية من مال الاتحاد القومي، لدفع الرواتب المتوقفة وذلك في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.

كما عيّنت السيد حكمت النحاس محاسباً لتصفية حسابات هذه الجريدة، ثم ألحقت مطبعة جريدة «مؤسسة الوحدة» المنحلة، بالمطبعة والجريدة الرسمية. وأعطي مدير المطبعة والجريدة الرسمية حق الإشراف على مطبعة «الوحدة» (٥٢).

وخطت هذه الوزارة خطوة مهمة هي إصدار الدستور في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ لتحقيق الأهداف التالية:

إقامة العدل على أسس متينة، حتى يضمن لكل إنسان حقه، دون رهبة أو تحيّز وذلك بدعم القضاء وتوطيد استقلاله في ظل حكم جمهوري ديموقراطي حرّ.

ضمان الحريات العامة الأساسية لكل مواطن والعمل على أن يتمتع بها فعلاً في ظل القانون والنظام، لأن الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة والإنسانية.

نشر روح الإخاء وتنمية الوعي الاجتماعي بين المواطنين حتى يشعر كل إنسان أنه جزء في بنيان الوطن وأن الوطن في حاجة إليه.

دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور، وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلم.

تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف، بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح، ويؤمن الضعيف والخائف، ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن.

كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي قررها الدستور ونصت عليها القوانين وخاصة طرح الضرائب على أساس تصاعدي، حتى تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة.

تقوية الشخصية الفردية وتثقيفها وتعهدها، حتى يشعر كل مواطن أنه المسؤول الأول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله، وأن الوطن هو الحقيقة الباقية، وأن السوريين جميعاً أمناء عليه حتى يسلموه إلى أولادهم موفور الكرامة عزيز الجانب، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة، وبنشر التعليم، وتسهيل أسبابه، وتنمية روح التضحية في سبيل المجموع.

ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومثله العليا.

وإننا نعلن أيضاً أن شعبنا عازم على توطيد أواصر التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي، وعلى بناء دولته الحديثة على أسس من الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد وانحلال الأخلاق.

ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية، بتاريخه وحاضره، ومستقبله، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية.

بعد أربعة أيام من صدور الدستور، السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ استقالت وزارة بشير العظمة، وشكل خالد العظم الوزارة الجديدة على الشكل التالي؛

خالد العظم	رئيساً لمجلس الوزراء
الدكتور بشير العظمة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
رشاد برمدا	وزيراً للتربية والتعليم
أسعد الكوراني	وزيراً للعدل والأوقاف
الدكتور فرحان الجندي	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
الدكتور أسعد محاسن	وزيراً للخارجية
خليل الكلاس	وزيراً للمالية

أمين النفوري	وزيراً للإصلاح الزراعي
جورج الخوري	وزيراً للصناعة
المهندس صبحي كحالة	وزيراً للمواصلات
عبد الحليم قدور	وزيراً للإعلام
المهندس روبير إلياس	وزيراً للأشغال العامة
عزيز عبد الكريم	وزيراً للداخلية
رفيق بشور	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي
أحمد مظهر العظمة	وزيراً للزراعة
الدكتور عزة الطرابلسي	وزيراً للاقتصاد
منصور الأطرش	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتور نهاد إبراهيم باشا	وزيراً للتخطيط
عمر عودة الخطيب	وزيراً للصحة والإسعاف العام

يتولى اللواء عبد الكريم زهر الدين القائد العام للجيش والقوات المسلحة اختصاصات وسلطات وزير الدفاع.

ومن الضرورة بمكان كبير، الأشارة إلى أن الهيئة التي ابتدعها قادة الانفصال، لإدارة سياسة البلاد، وأطلق عليها اسم مجلس الأمن القومي.

يتألف هذا المجلس من رئيسه الذي هو رئيس الجمهورية، ومن وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والمالية وقائد قوى الأمن الداخلي وعدد من كبار ضباط الجيش بينهم، رئيس الأركان ورؤوس الشعب المختلفة فيه.

مباحثات جلسات هذا المجلس سرّية، وكذلك ما يصدر عنه من قرارات وتوجيهات. ويلتزم أعضاؤه بهذه السرّية بأداء كل منهم القسم على ذلك في أول انضمامه إليه.

ولهذا المجلس القول الفصل في كل ما يجري في مختلف مجالات سياسة الدولة، وقراراته هي النافذة[٥٣]

ومما يذكر، أن فترة عهد الانفصال شهدت صراعاً بين أخوة الأمس وانقسامهم إلى فريقين متعاديين.

فبعد التوقيع على وثيقة الانفصال، تراجع صلاح البيطار عن توقيعه استجابة لضغوط مارسها عليه عدد من البعثيين في سورية والعراق والأردن.

وفي هذا الوقت كانت قيادة الحزب، وبعض قياديي الصف الثاني، يدرسون موضوع الحزب للعمل. وعقدوا لهذه الغاية اجتماعاً موسعاً في منزل الدكتور أحمد بدر بدمشق، وفي هذا الاجتماع ظهر الخلاف بين أكرم الحوراني وصلاح البيطار.

عقد أنصار البيطار وعفلق ومعهم بعض أعضاء القيادة القومية اجتماعاً في بيت نادر الأتاسي، في حمص، قرروا فيه فصل أكرم الحوراني ورفاقه لتأييدهم الانفصال. وهكذا انقسم حزب البعث إلى حزبين حزب تقوده قيادة قطرية موقتة برئاسة رياض المالكي يؤيدها أكرم الحوراني حمل اسم حزب الاشتراكيين العرب. وحزب تقوده القيادة القومية لعفلق والبيطار بقي على اسمه القديم حزب البعث العربي الاشتراكي.

وعاد أكرم الحوراني إلى عادته القديمة. افتعال الأزمات الوزارية وتعريض البلاد للخطر. ففي النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ اشتد التناحر الحزبي بأعنف صوره. فقد اشتد الصراع بين الإخوان المسلمين والاشتراكيين.

بدأ هذا التناحر بالنشاط الذي قام به عصام العطار، المرشد العام للإخوان المسلمين خلال زيارته لبعض المحافظات السورية، والخطب التي ألقاها تمهيداً للانتخابات. وقيل بعدها أن أكرم الحوراني، الزعيم الاشتراكي، قام برحلة إلى محافظة حماة من أجل لمّ شعث حزبه استعداداً أيضاً لمعركة الانتخابات.

وانتقل التناحر فجأة من الخطب إلى صفحات الجرايد. فقد تبادلت صحيفة الإخوان والصحف المؤيدة لهم، حملة اتهامات قاسية مع الصحف المؤيدة لأكرم الحوراني والاشتراكيين، ولولا تدخل رئيس الجمهورية لتطورت هذه الحملة.

ومن أبرز مظاهر الخلاف في الرأي، أن الاشتراكيين لا يريدون إجراء الانتخابات في الظرف الحاضر بحجة أن البلاد بحاجة إلى فترة انتقال أطول، وأنها لا تحتمل هزات وخلافات تسببها معركة الانتخابات. والواقع أن حرص الاشتراكيين على تأجيل الانتخابات، له سبب أبعد وأعمق. فهم يريدون تأجيل الانتخابات لأن الحزب لا يزال في حالة ضعف وانقسام. ولو جرت الانتخابات في الظرف الحاضر لفشل الاشتراكيون في المعركة فشلاً ذريعاً.

أما الإخوان فكانوا يلقون من التجاوب ما يشجعهم على المطالبة بإجراءات الانتخابات في الظرف الحاضر[٥٤]. وكان الجو السياسي في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير ١٩٦٣، حافلاً بالعواصف التي زعزعت الحكم. وكادت هذه العواصف تلقي بالبلاد في هاوية لا يعرف نتائجها إلّا الله. فقد فتح الدكتور بشير العظمة باب الاستقالة من الحكم، وتبعه الأستاذ رشاد برمدا، حين استقال ألقى قنبلته المدوية. وهاجم أكرم الحوراني، واتهمه بأنه وراء جميع الانقلابات بالبلاد منذ عام ١٩٤٩، وأنه سبب المآسي التي تعانيها سورية واستقال على الأثر الوزيران الاشتراكيان عبد الحليم قدور وأمين النفوري وتبعهما وزراء الإخوان المسلمين حين وضعوا استقالاتهم تحت تصرف الرئيس، لكن خالد العظم استطاع حصر الخلافات واحتوائها[٥٥].

وأسباب الأزمة، وإصرار الأطراف على مواقفهم هي:

١ ــ إصدار قانون الأحزاب.

٢ ــ إصدار قانون الانتخابات وتحديد موعد الانتخابات النيابية.

٣ ــ أسلوب محاربة الناصرية[٥٦].

إزاء هذه المواقف. جمع أصحاب الفعاليات الاقتصادية والدينية والشعبية والسياسية والفكرية، شملهم ووحدوا جهودهم من أجل إنقاذ البلاد من التيارات التي تتقاذفها ذات اليمين وذات الشمال. وقد قام ممثلو هذه الهيئات بزيارة الدكتور ناظم القدسي، رئيس الجمهورية، وبحثوا معه موضوع وحدة الصف الوطني وتنظيم الصفوف، في إقامة وحدة وطنية بين ممثلي الشعب والعاملين في الحقل الوطني.

وتكلم باسم الوفد الأستاذ صبري العسلي عن السياسيين، وسماحة الأستاذ مكي الكتاني عن رجال الدين، والسيد هاني الجلال عن الاقتصاديين. ثم قدم الوفد إلى السيد الرئيس مذكرة هامة تناولت وضع البلاد القلق، والحلول التي يراها الوفد ويطالب بتحقيقها من أجل الخروج من الأزمة القائمة والوصول بالبلاد إلى شاطىء السلامة، وإقامة وضع دستوري في البلاد وقد وقع على المذكرة: صبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري ورشاد جبري وهاني الجلاد ورشيد الدقر وسهيل الخوري وعبد الرؤوف أبو طوق ونوري الحكيم ومحمد عابدين ومحمد الخطيب ونصوح الأيوبي ورياض العابد وعبد الكريم الرفاعي والدكتور جورج شلهوب ومصطفى الزرقا وبهجت البيطار ومحمد المبارك وأحمد كفتارو

وصباح البغدادي وأحمد الدقر وأبو الهدى الطباع وعثمان النوري وعادل الصفدي[٥٧]

وبعد أسبوعين من هذه الزيارة، انتهى عهد الانفصال بانقلاب الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣.

الهوامش

(١) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم**.
(٢) مصدر سابق، **وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي**، ص ٢٨١.
(٣) **جريدة العربي**، العدد ١١٤٨، تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٩.
(٤) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٢٠٦.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.
(٦) فوزي شعيبي، **شاهد عن المخابرات السورية**، ص ١٣١.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(٩) **جريدة العربي**، العدد ١١٤٨، تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٩.
(١٠) جاسم علوان، **جريدة العربي**، العدد ١١٤٨، تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٩.
(١١) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٢٠٧.
(١٢) منصور الأطرش، **الجيل المدان**، ص ٣٠٥.
(١٣) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٢٠٤.
(١٤) بلاغ رقم (٣)، تاريخ ٢٨ أيول/ سبتمبر ١٩٦١.
(١٥) بلاغ رقم (٤)، تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(١٦) بلاغ رقم (٥) تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٦١
١٩.
(١٧) بلاغ رقم (٧) و(٨)، تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(١٨) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية**، ص ٢١.
(١٩) **أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر**، ص ٣٢٠.
(٢٠) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٧٣٢٠، تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢١) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص ٣٤١.
(٢٢) **جريدة الأهرام**، العدد ٢٧٣٢٠، تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢٣) **جريدة المساء**، العدد ١٧٩٩، تاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢٤) بلاغ رقم (١٣)، تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢٥) **جريدة النصر**، العدد ٤٩٩٥، تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢٦) بلاغ رقم (١٧)، تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.
(٢٧) بلاغ رقم (١٨)، تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١
(٢٨) **جريدة الأيام**، العدد ٧٤٢٣، تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.
(٢٩) **جريدة الوحدة** العدد ٨٦٧، تاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.
(٣٠) **جريدة النصر**، العدد ٥٠٠٦، تاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، وأيضاً جريدة **الوحدة**، العدد ٨٧٤، تاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.

(٣١) المرسوم التشريعي رقم ٢، تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١
(٣٢) **جريدة الأيام**، العدد ٧٤٢٣، تاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.
(٣٣) **جريدة النصر، العدد ٥٠٠٣، تاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١**
(٣٤) المرسوم التشريعي رقم ٣١، تاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.
(٣٥) **جريدة الأيام**، العدد ٧٤٥٨، تاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) **جريدة الوحدة**، العدد ٩٥١، تاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.
(٣٨) **جريدة الأيام**، العدد ٧٤٥٨، تاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١.
(٣٩) **جريدة الوحدة**، العدد ٩٦٢، تاريخ ٩ تشرين الثاني/ يناير ١٩٦٢.
(٤٠) **جريدة النصر**، العدد ٥١٤٨، تاريخ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٢.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٥٢، تاريخ ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٢.
(٤٣) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٥٣، تاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٢.
(٤٤) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٦٠، تاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٢
(٤٥) الدكتور عبد السلام العجيلي، **ذكريات أيام السياسة**، ج ٢، ص ٢٣٠.
(٤٦) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٦٨، تاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٢.
(٤٧) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٧٠، تاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٢
(٤٨) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٧٦، تاريخ ٨ أيار/ مايو ١٩٦٢.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) **جريدة الوحدة**، العدد ١٠٨٣، تاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٢.
(٥١) المرسوم التشريعي رقم ٩ تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٢.
(٥٢) المرسوم التشريعي رقم ٦٦ تاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢.
(٥٣) هاشم عثمان الصحافة السورية ماضيها وحاضرها، ص ٣٩٥.
(٥٤) الدكتور عبد السلام العجيلي، ذكريات أيام السياسة، ج٢، ص ١٠٥.
(٥٥) **مجلة الدنيا**، العدد ٦٢٢د تاريخ ١ شباط/ فبراير ١٩٦٣.
(٥٦) **مجلة الدنيا**، العدد ٦٢٣، تاريخ ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣.
(٥٧) **مجلة الدنيا**، العدد ٦٢٤، تاريخ ١٥ شباط/ فباير ١٩٦٣.

عهد البعث
١٩٦٣/٣/٨ - ١٩٧١/١١/١٦

وإذا أردنا أن يكون كلامنا أكثر دقة، قلنا: عهود البعث لأن هذا العهد ينقسم إلى ثلاثة عهود

العهد الأول: من ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ إلى ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦.

العهد الثاني: من ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠.

العهد الثالث: من ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ إلى اليوم.

وعهد البعث، تميّز بالانقسامات الحزبية، وبالصراع العنيف على السلطة.

□ □ □

غربت شمس الانفصال يوم الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، لتبدأ سورية مرحلة جديدة من تاريخها يقود دفتها حزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد لعب الدور البارز في نجاح هذا الانقلاب، التنظيم العسكري الذي تشكل في مصر إبان عهد الوحدة، والمؤلف من الضباط محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وأحمد المير وعبد الكريم الجندي[١].

وتشكل مجلس وطني للثورة من الفريق لؤي الأتاسي واللواء راشد قطيني واللواء زياد الحريري والعميد درويش الزوني والعميد غسان حداد والعقيد كمال هلال والعقيد فهد الشاعر والعقيد محمد عمران والعقيد صلاح جديد والمقدم فواز محارب ومنصور الأطرش.. وغيرهم.

وتمّ استدعاء جميع الضباط الذين سرّحهم عهد الانفصال، وتشكلت وزارة برئاسة صلاح البيطار ضمت:

صلاح البيطار	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
نهاد القاسم	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل
الدكتور عبد الوهاب حومد	وزيراً للمالية
العميد أركان حرب محمد الصوفي	وزيراً للدفاع
العميد أركان حرب أمين الحافظ	وزيراً للداخلية
منصور الأطرش	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
الدكتور عبد الحليم سويدان	وزيراً للزراعة
الدكتور سامي الدروبي	وزيراً للتربية والتعليم
عبد الكريم زهور	وزيراً للاقتصاد
الدكتور جمال الأتاسي	وزيراً للإعلام
درويش العلواني	وزير دولة ووزير الأوقاف بالوكالة
هاني الهندي	ويراً للتخطيط
وليد طالب	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
سامي صوفان	وزيراً للتموين
جهاد ضاحي	وزيراً للمواصلات
أحمد أبو صالح	وزيراً للأشغال العامة
شبلي العيسمي	وزيراً للإصلاح الزراعي
الدكتور إبراهيم ماخوس	وزيراً للصحة
طالب ضماد	وزيراً للصناعة
الدكتور سامي الجندي	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي

ومنذ اليوم الأول للانقلاب، وقبل كل شيء، أصدر المجلس الوطني للثورة البلاغ رقم (٤) الذي نص على وقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد، ما عدا الصحف التالية: «الوحدة العربية»، «بردى»، «البعث».

ثم بعد أقل من أسبوع، صدر المرسوم التشريعي رقم (٤) تاريخ الثالث عشر من آذار/ مارس ١٩٦٣، الذي ألغى امتياز الصحف والمطبوعات الدورية وختم وأغلق أماكن طبعها، وصادر لصالح الخزينة المطابع وآلات الطباعة، والمطبوعات العائدة لأصحاب الصحف، وجرى بيعها وتوزيعها بين الوزارات والإدارات والمصالح العامة، ووضع تحت الحراسة القضائية الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لأصحاب الصحف والمطبوعات أو لأزواجهم وأولادهم ما لم يكن ملكيتهم لها قبل الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.

وما أن دانت السلطة للقادة الجدد، حتى أوفدوا وفداً إلى مصر، بتاريخ الرابع عشر من آذار/ مارس ١٩٦٣ للتباحث مع الرئيس عبد الناصر في الوحدة. وكان المجلس الوطني لقيادة الثورة، قبل يوم واحد من سفر الوفد أصدر أمراً عسكرياً بمنع تداول الكتب التي ظهرت في سورية زمن الانفصال وتطعن في الوحدة وتسيء إلى الرئيس عبد الناصر، ومصادرتها في جميع الأراضي السورية. وهذه الكتب هي:

اسم الكتاب	اسم المؤلف
١ ــ «السجل الأسود ــ السراج ومؤامرات»	
الناصرية (٦ رسائل)	مطلع
٢ ــ «رسائل مطلع مع وثائقها	
إلى عبد الناصر والسراج (١٢ رسالة)	مطلع
٣ ــ الديكتاتورية والاستعمار	الدكتور إبراهيم الشريقي
٤ ــ أضواء على تجربة الوحدة	أحمد عبد الكريم

٥ ــ سورية في عهدها الجديد ــ الجزء الأول أحمد شيخ خميس

٦ ــ ماذا يجري في سورية؟
ولماذا فشلت تجربة الوحدة نزار عرابي

٧ ــ السجل الأسود ــ في حقيقة عبد الناصر
وموقفه من الوحدة وقضية فلسطين نهاد الغادري

٨ ــ عبد الناصر ــ بدأ في دمشق
وانتهى في شتورا جريدة الأخبار بدمشق

٩ ــ مؤتمر شتورا ــ نهاية طاغية سياسي مطلع

وفي القاهرة، عقد الوفد مع الرئيس عبد الناصر اجتماعات عديدة، حضرها في المرحلة الأولى: نهاد القاسم نائب رئيس مجلس الوزراء، وعبد الحليم سويدان وزير الزراعة وعبد الكريم زهور وزير الاقتصاد واللواء راشد قطيني معاون القائد العام للقوات المسلحة واللواء زياد الحريري رئيس أركان القوات المسلحة، والمقدم فواز محارب عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة، والمقدم فهد الشاعر عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة. وحضرها في المرحلة الثانية: صلاح البيطار رئيس مجلس الوزراء، والفريق لؤي الأتاسي رئيس مجلس قيادة الثورة، والمقدم فهد الشاعر عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة، وميشيل عفلق أمين سرّ حزب البعث.

وحضرها في المرحلة الثالثة: الفريق لؤي الأتاسي رئيس مجلس الثورة، وصلاح البيطار رئيس مجلس الوزراء، ونهاد القاسم نائب رئيس الوزراء، ووزير العدل، والفريق محمد الصوفي وزير الدفاع، وعبد الكريم زهور وزير الاقتصاد وهاني الهندي وزير التخطيط، وسامي صوفان وزير التموين، والدكتور عبد الحليم سويدان وزير الزراعة، وشبلي العيسمي وزير الإصلاح الزراعي، والدكتور سامي الجندي وزير الثقافة والإرشاد القومي، واللواء راشد قطيني نائب القائد العام للجيش، والعميد درويش الزوني عضو مجلس الثورة، والعميد

غسان حداد عضو مجلس الثورة، والعقيد كمال هلال عضو مجلس الثورة، والعقيد فهد الشاعر عضو مجلس الثورة، والعقيد محمد عمران عضو مجلس قيادة الثورة، والمقدم فواز محارب عضو مجلس قيادة الثورة.

جرت المباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر في جو مشحون وعاصف، في بادىء الأمر. وكانت شاملة، وصريحة، تناولت مواضع كثيرة، منها مواقف أكرم الحوراني، وأخطاء عهد الوحدة التي أدت إلى الانفصال، ودور حزب البعث في الانفصال، وسبب فشل حركة حلب في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٦٢ وغير ذلك من المواضيع.

وانتهت الاجتماعات بتوقيع ميثاق للوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، في السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه مباحثات الوحدة جارية على قدم وساق، كان زعماء البلاشد الجدد، يصدرون المراسيم القاسية.

أولها وأهمها المرسوم التشريعي رقم (١١) الصادر بتاريخ الثالث والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٣، المتضمن كيفية فرض جزاء العزل المدني.

ومما نص علي هذا المرسوم، يفرض جزاء العزل المدني بمرسوم يتخذه المجلس الوطني لقيادة الثورة بحق الأشخاص والهيئات:

١ ــ الأشخاص الذين جعلوا من أنفسهم ركائز للعهد الانفصالي بأقوالهم أو بأفعالهم.

٢ ــ الأشخاص الذين استغلوا نفوذهم وثرواتهم أو سخروا وظائفهم في الدولة قصد خدمة العهد الانفصالي أو خدمة رجاله.

٣ ــ الصحفيون والكتّاب الذين أساءوا إلى إيمان الشعب العربي في سورية بالقومية العربية أو بثوا الأفكار الشعوبية، ولا سيما الذين عملوا على زعزعة ثقة الشعب بقوميته بدافع التكسب والحصول على المنافع غير المشروعة والأموال من الهيئات المرجعية أو الجهات الأجنبية.

٤ ــ الأشخاص الذين انحرفوا عن مبادىء القومية العربية سواء من اليمينيين أو اليساريين أو الانتهازيين المرتدين.

٥ ــ رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ونوابهم والوزراء والنواب الذين عملوا على تكريس الانفصال فانحرفوا عن الاتجاه القومي، وخدموا الاتجاه الشعوبي، سواء بأموالهم أم بأفعالهم أم بتشجيعهم الآخرين.

٦ ــ الاقطاعيون والرأسماليون والمستغلون الذين تسلطوا على الحكم فزيّفوا إرادة الشعب الشعب أو ناصروا الانتهازية والشعوبية والسلطات الانفصالية.

كما يفرض جزاء العزل المدني على الجماعات والهيئات والجمعيات والأحزاب والأندية والمؤسسات مهما كانت تسميتها، وتحل حكماً جميع فروعها وتصادر أموالها لصالح الدولة.

ويحرم المعاقب بجرم العزل المدني عن الحقوق التالية:

أ ــ حقه في أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس النيابية أو الإدارية أو البلدية أو الطائفية أو الجمعيات أو النقابات أو النوادي وسائر الهيئات الاجتماعية مهما كان نوعها. ويحرم من جميع الحقوق السياسية المنصوص عليها في القوانين النافذة.

ب ــحقه في أن يكون مدير جريدة أو مجلة أو مطبوعة دورية أو وكالة أنباء وأن يكون رئيس تحرير فيها أو صاحب امتياز أو صاحب حق من الحقوق الصحفية مهما كان نوعها.

جـ ــحقه في أن يكون موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً أو متعاقداً في الدولة أو في إحدى مؤسساتها العامة.

د ــ حقه في أن يكون صاحب مدرسة أو مديراً أو معلماً في جميع المدارس الخاصة والرسمية.

هـ ــ حقه في أن يكون متعهداً أو صاحب امتياز في الدولة ومؤسساتها.

يتراوح جزاء العزل المدني بين ٥ و١٠ سنوات. ويحق للمجلس الوطني لقيادة الثورة تعديل جزاء العزل المدني أو إلغاؤه. كما يحق للمعاقبين بجزاء العزل المدني تقديم تظلم إلى لجنة يشكلها المجلس الوطني لقيادة الثورة، للنظر في التظلمات، وترفع هذه اللجنة مقترحاتها إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة، الذي يبت فيها بقرار قطعي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة أو الطعن بدعوى الإلغاء أو التعويض.

ولم يطل الأمر أكثر من يومين حتى صدرت المراسيم بأسماء الأشخاص الذين يطبق عليهم جزاء العزل المدني[٣] وبلغ عددهم أكثر من مائة شخص.

وفي خط موازٍ لعقوبة العزل المدني، أصدرت الحكومة، في السادس من نيسان/ أبريل ١٩٦٣ عفواً عاماً عن الجنايات والجنح والمخالفات المرتكبة منذ الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ حتى التاسع من آذار/ مارس ١٩٦٣، في سبيل العمل للوحدة العربية ومن أجل مقاومة الحكم الانفصالي وما لازمها أو رافقها أو تفرع أو نتج عنها، بما في ذلك جرائم القتل والإيذاء وغيرها ما نشأ حركة الثامن والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٢ وذيولها.

وشمل هذا العفو الذين قاموا بحركة حلب أوائل نيسان/ أبريل ١٩٦٢ وهم محمد إبراهيم العلي وجاسم علوان وعبد الله عمرايا وحسن شريتح وغيرهم.

وتمشياً مع سياسة التقارب مع عبد الناصر أصدر نائب الحاكم العرفي أمراً[٤]، بمنع بعض الكتب التي تسيء إلى الرئيس عبد الناصر، وإلى عهد الوحدة بالإضافة إلى ما سبق منعه، والكتب التي منعت هي:

١ ـ عفيف البزرة يكشف أطماع الناصرية ونواياها ومخططاتها قبل وبعد الوحدة	عفيف البزرة
٢ ـ بيان السيد خليل الكلاس	خليل الكلاس
٣ ـ الغدر الناصري	سياسي عربي
٤ ـ فضائح المؤامرات الناصرية	صلاح الدين شكري
٥ ـ الناصرية في جملة الاستعمار الحديث	عفيف البزره
٦ ـ عند بيت الله	الصحفي الطيار محمد السلاح
٧ ـ إمام المسلمين	الصحفي الطيار محمد السلاح
٨ ـ ثورة جيش وشعب	منشورات مكتب أبناء سورية
٩ ـ عهد الظلام وثورة ٢٨ أيلول	منشورات دار الحياة
١٠ ـ جمهوريتان وهدف	منشورات دار الحياة

١١ ـــ هل تلتقي الأحزاب	
١٢ ـــ آلامنا وآمالنا	تيسير جيفي
١٣ ـــ عبد الناصر صنم هوى	شوقي جلال
١٤ ـــ مولد الجمهورية العربية السورية	منشورات دار الساحل السوري
١٥ ـــ عهد الحرية في سورية	عبد الرحمن ساعي
١٦ ـــ ثورة ودم	غسان طربيه

بعد هذه الإجراءات والتدابير، جرت أمور غير مفهومة، ولم تعرف أسبابها وملابساتها هي استقالة رئيس الوزراء صلاح البيطار في الحادي عشر من أيار/ مايو ١٩٦٣[٥] وتسمية الدكتور سامي الجندي رئيساً لمجلس الوزراء[٦]، ثم استقالته بعد يومين[٧] وإعادة تسمية صلاح البيطار رئيساً لمجلس الوزراء[٨] وقام صلاح البيطار بتشكيل الوزارة على النحو التالي:

صلاح البيطار	رئيساً لمجلس الوزراء ووزير للخارجية بالوكالة
العميد أركان حرب أمين الحافظ	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
الدكتور سامي الجندي	وزيراً للإعلام ووزيراً للثقافة والإرشاد القومي بالوكالة
منصور الأطرش	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيراً للصناعة بالوكالة
الوليد طالب	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
أحمد أبو صالح	وزيراً للمواصلات، ووزيراً للأشغال العامة بالوكالة
شبلي العيسمي	وزيراً للتربية والتعليم، ووزيراً للإصلاح الزراعي بالوكالة
مصطفى الشماع	وزيراً للمالية
عبد الرحمن الطباع	وزيراً للأوقاف
الدكتور عبد الخالق النقشبندي	وزير دولة لشؤون رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة
الدكتور مظهر الشربجي	وزيراً للعدل، ووزير دولة لشؤون الوحدة بالوكالة
العميد أركان حرب غسان حداد	وزيراً للتخطيط
الدكتور جورج طعمة	وزيراً للاقتصاد
الدكتور عادل طربين	وزيراً للزراعة، ووزيراً للتموين بالوكالة
الدكتور عبد الرزاق الشقفي	وزيراً للصحة والإسعاف العام

ويكلف اللواء أركان حرب زياد الحريري، رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة بمهام وزارة الدفاع إضافة إلى عمله.

وبعد أقل من شهر على تشكيل هذه الوزارة. وعلى وجه الدقّة في التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٦٣. صدر مرسوم حول سلطات المجلس الوطني لقيادة الثورة[٩]

ينص على أن المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الجهاز الثوري القيادي الذي قاد القوات المسلحة والمناضلين المؤمنين بالثورة لإسقاط الحكم الرجعي الانفصالي في ٨ آذار/ مارس.

ويعتبر المجلس أعلى سلطة في الدولة، وله حق التوجيه والتخطيط والتنفيذ بكل ما يتعلق بسياسة الدولة. وهو يشرف على شؤون الجمهورية السورية بما يحقق حماية الثورة، والوصول إلى أهدافها التي أشار إليها بيان إعلانها

وصلاحيات المجلس واختصاصاته واسعة جداً، تشمل:

١ ــ السلطة التشريعية

٢ ــ إقرار المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها.

٣ ــ إعلان الحرب وقبول الصلح.

٤ ــ تأليف الوزارة وقبول استقالتها وإقالتها كلها أو بعضها، وتكون الوزارة كلها أو بعضها مسؤولة أمامه، وله حق مناقشتها في أعمالها.

٥ ــ التصديق على حق الإعدام، وله حق تبديله أو تخفيف العقوبة.

٦ ــ الإشراف التام على القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والحرس القومي بما فيها أجهزة المخابرات العسكرية والأمن العام.

٧ ــ تعيين القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ورئيس أركان الجيش وقادة القوى ومدراء الإدارات ورؤساء الشعب وقادة المناطق.

٨ ــ تعيين الموظفين في المراتب العليا والمحافظون.

٩ ــ الإشراف على التنظيمات الشعبية والنقابية والأندية وكافة التنظيمات في الجامعات والمدارس، بما في ذلك النشاطات الرياضية والاجتماعية.

١٠ ــ حق نقل أو تسريح أي موظف مدني أو عسكري يرى أن مصلحة الثورة تستوجب ذلك.

وعلى الرغم من أن يد المجلس الوطني لقيادة الثورة قد أمسكت بكل شيء، حتى نشاطات الأندية الرياضية والاجتماعية، بقي الخوف من حصول انقلاب ضد العهد، أو قيام حركات تستهدف النظام، الهاجس الأكبر للقادة الجدد. وهذا ما دفعهم إلى تشكيل منظمات شعبية شبه عسكرية، تدعى قوات الحرس القومي مرتبطة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة مهماتها المساهمة في الدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي، وحماية الثورة، وحفظ الأمن، والتوجيه القومي والمساهمة في الخدمات العامة[١٠].

ومن الأعمال اللافتة التي قامت بها وزارة البيطار تأميم الكتب الجامعية، في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣.

تمّ تشكيل لجنة في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ مهمتها دراسة شؤون الحدود السورية اللبنانية، وإجراء مباحثات بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية حولها والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة لتجنب وقوع حوادث فيها، تتألف اللجنة من الأمين العام لوزارة الخارجية رئيساً وعضوية كل من: الأمين العام لوزارة الداخلية والأمين العام لمؤسسة الإصلاح الزراعي، والعقيد يحيى الصالحي، والمقدم رضوان علوش ممثلين لوزارة الدفاع والدكتور محمد ياسين زكريا مدير الشؤون التعاونية في وزارة الخارجية.

وفي خلال هذه الفترة، تحرك الناصريون وقاموا بمظاهرات وصلت إلى القصر الجمهوري وإلى رئاسة مجلس الوزراء وسراي الحكومة تمّ تفريقها بقسوة.

وفي ظهر يوم الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٦٣ جرت محاولة انقلاب قام بها العقيد جاسم علوان، تمّ سحقها والقضاء عليها بوحشية. وشكّل مجلس عرفي عسكري للنظر في ما أسمته السلطة، الفتنة المسلحة والمحرضين عليها وما يتفرع عنها، والأفعال الممهدة لها[١١] وتمّ إعدام الذين قبض عليهم بعد محاكمة سريعة لم تستغرق أكثر من ثلاث دقائق[١٢]

واتُهم الرئيس عبد الناصر بأنه وراء هذه المحاولة. وقيل: إن العقيد جاسم علوان سافر إلى مصر قبل الانقلاب بأيام، عن طريق لبنان، وعرض على الرئيس عبد الناصر فكرة الانقلاب، فسأله الرئيس عبد الناصر عن نسبة النجاح فيه، قال له جاسم علوان ٣٠ إلى ٤٠ في المائة،

فقال له عبد الناصر: ساوي انقلاب. ووعده بالطيران وبالإذاعات[١٣].

وبرّر أمين الحافظ الوحشية التي تمّ فيها سحق الانقلابيين، بأنهم حملوا السلاح فقابلهم بالسلاح[١٤].

وبعد مضي أيام قليلة على سحق هذه المحاولة الانقلابية، استقال الفريق لؤي الأتاسي من رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وتعيّن مكانه أمين الحافظ.

وما هي إلّا أشهراً قليلة حتى استقالت وزارة صلاح البيطار، في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ وشكل أمين الحافظ الوزارة الجديدة.

دام عهد الأمين الحافظ سنتين ونصف تقريباً، من السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٦٢ إلى الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦ تميّز بمراسيم التأميم الكثيرة التي أصدرها وطالت عدداً كبيراً جداً من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في سورية ولّدت سخطاً عاماً لا حدّ له. ثم بصدور قانون التسيير الذاتي في السادس عشر من نيسان/أبريل ١٩٦٤ وأصول تطبيقه ونص القانون أن التسيير الذاتي للمنشأة هو ملكية الجماعة لها فيحل العمال محل صاحب العمل في الملكية، ويمارس عمال المنشأة أدارة شؤونها تحت إشراف الدولة. ويتولى إدارة المنشأة المسيرة ذاتياً مجلس مؤلفا من ٧ أعضاء يمثلون العمال والحكومة ونقابة العمال وحزب البعث وتوزع الأرباح الصافية على الشكل التالي:

٣٠٪ للدولة واحتياط عام

٣٠٪ تنفقها الدولة في التوسع الصناعي لامتصاص اليد العاملة

٢٥٪ لعمال المعمل

٥٪ خدمات اجتماعية في العمل

١٠٪ لتأمين سكن عمال العمل

ومن جهة أخرى كان هذا العهد حافلاً بالأحداث المؤسفة التي ولّدت أحقاداً وحزازات في النفوس، وتركت شرخاً عميقاً في جسد الأمة، ظهرت آثارها في أحداث دمشق وبانياس وحماه.

فبعد مؤتمر الحزب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ تخوف كثير من شباب الإخوان المتحمسين من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي طرحه الحزب في المؤتمر، وكان تخوفهم بشكل خاص من أن يؤدي تطبيق هذا البرنامج إلى إلغاء مادة التربية الإسلامية والأوقاف وقانون الأحوال الشخصية، فحرّضوا الطلاب على القيام بإضراب تحول إلى عصيان مدني شامل دام ٢٩ يوماً، قاده اثنان من نشطاء الجهاز الخاص السرّي المتكون داخل الإخوان المسلمين، هما مروان حديد وسعيد حوا. وشارك في هذا العصيان الناصريون والاشتراكيون(١٥).

وفي شباط/ فبراير ١٩٦٤ اندلعت اضطرابات في بانياس ــ منطقة الساحل ــ اتخذت طابع صدام مسلّح بين السنّيين والعلويين امتدت أياماً وأسابيع، قطعت فيها الطرقات وأقفلت المحلات التجارية، ولازم الناس بيوتهم خوفاً وحذراً.

وفي الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٤ عمّت مدينة حماة اضطرابات كبيرة معادية للحكومة. تمكّنت السلطات من قمعها وقامت بحملة اعتقالات واسعة في حمص وحلب ودير الزور واللاذقية وغيرها من المدن(١٦).

وكانت أكثر الحوادث دموية في حماة يوم السابع من نيسان/ أبريل ١٩٦٤، حيث تفاقمت الأحداث وتطورت إلى أن تحولت إلى مواجهة عسكرية بين قوات السلطة والمدينة كلها، التي تكتلت تحت اسم لجان المدينة وضمّت كل فئات الشعب ما عدا الاشتراكيين(١٧)

وسبب هذه الحوادث نقل بعض مدرسي مادة الديانة، والعبارات المهيّجة التي كتبت على الجدران في أماكن مختلفة من المدينة مثل «الحكم للبعث» و«مال المشمش عالتفاح دين محمد ولّى وراح» وغيرها من الشعارات مما أدى إلى ثورة الأهالي، وقيامهم بمظاهرات صاخبة قتل فيها أحد الطلاب فتأجج الموقف وانتشر العنف. وفي خضم هذه الأحداث قتل شخص من آل العظم في مزرعته فيما كان يقرأ القرآن. وتمّ تدمير جامع السلطان أكبر مساجد حماة وأضخمها. وقتل من فيه من المصلين. واتهمت السلطة العراق وعبد الناصر بأنهما وراء هذه الأحداث. وادعت أن الضابط حمد عبيد، آمر سلاح العشائر، وهو درزي من جبل العرب، قصف الجامع انتقاماً لقصف الشيشكلي لجبل العرب(١٨) وهذه حجة سخيفة ومدعاة للسخرية والقصد منها إثارة فتنة طائفية لا تبقي ولا تذر. والمسؤولية كلها تقع على عاتق محافظ حماه عبد الحليم خدام، الذي تعامل مع الحوادث باستخفاف

وعنجهية و«استفشار»، زادت من تفاقم الوضع. وكان على القيادة أن تعزله من منصبه وتحاكمه تهدئة للخواطر. لكنها لم تفعل. وسفكت في هذه الحوادث دماء كثيرة ما كان لها أن تسفك لو تصرف المسؤولون بحكمة.

بعد القضاء على فتنة حماة بمدة قصيرة استقالت وزارة أمين الحافظ، في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٦٤ ليشكل صلاح البيطار الوزارة الجديدة. وفي عهد هذه الوزارة أحدثت محافظة مركزها مدينة القنيطرة وتسمى باسمها وتتألف من منطقة القنيطرة وسحتيا وحضر وطرنجة وجباتا الخشب، فضلاً عن منطقة قطنا التابعة لمحافظة دمشق، ومنطقة الزوية ما عدا ناحية الشجرة. ولم تعش وزارة البيطار أكثر من خمسة أشهر ثم استقالت في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ ليشكل أمين الحافظ وزارته الثانية.

ومن أول أعمال هذه الوزارة إحداث منطقة باسم الغاب تتبع محافظة حماة مركزها قرية القطيلبية وذلك في الحادي والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤.

وفي عهد هذه الوزارة اشتعلت فتنة في دمشق بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ بسبب مراسيم التأميم التي أصدرتها الحكومة وطالت عدداً كبيراً من المؤسسات التجارية والصناعية، إذ دعا رجال الدين إلى الجهاد، وأخذت تتشكل بأموال تبرعات التجار فصائل أطلق عليها اسم فصائل محمد، تحت قيادة ممثل حزب الإخوان المسلمين. وأضرب التجار وأغلقوا محلاتهم. وفي خطوة مضادة قامت المنظمات الشعبية التابعة للدولة بمظاهرات مضادة تأييداً للإجراءات التي اتخذتها الدولة[١٩].

وردت الحكومة بإصدار أمر عرفي في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ تضمن مصادرة محتويات كل محل يقوم بتأدية خدمات مأجورة للجمهور يتعاطى أعمال البيع والشراء لكافة أصناف التجارة والحاجيات أو البضائع أو السلع على اختلاف أنواعها وتؤول ملكيتها للدولة، وذلك إذا وجد المحل مغلقاً بلا مبرر قانوني كما يحال مالكه إلى المحكمة العسكرية الاستثنائية بتهمة التخريب والإخلال بالأمن وزعزعة الثقة العامة.

وتنفيذاً لهذا الأمر العرفي قامت السلطة بمصادرة ما يزيد على ٦٣ مخزناً ومحلاً تجارياً. وألقت القبض على عدد كبير من الأشخاص وأحيلوا إلى القضاء أمام المحكمة العسكرية الاستثنائية.

وأصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بعزل من وظيفة الخطابة في مديرية الأوقاف كل من الخطباء أمين المصري وأحمد الدرع وعبد الرزاق الحفار وعبد الرحمن حبنكه ومحمد كريم راجح ومحمد كمال الخطيب.

وكان أهم حدث عرفه عهد أمين الحافظ، إلقاء القبض على إيلي كوهين أخطر جاسوس إسرائيلي عرفته البلاد العربية في تاريخها الحديث.

ولد هذا الجاسوس بالإسكندرية، وعاش فيها، وقام مع مجموعة من الشباب اليهود بأعمال تخريبية ضد السفارتين الإنكليزية والأميركية، بقصد تعكير العلاقات بين مصر وهاتين الدولتين.

وتمكنت الحكومة المصرية من إلقاء القبض على عدد من رفاقه وحكمت عليهم بالإعدام، في حين تمكن هو من الفرار خارج مصر.

دخل كوهين إلى سورية عن طريق لبنان، باسم كامل أمين ثابت، في أوائل العام ١٩٦٢. وأقام صداقات حميمة مع كبار المسؤولين، وكان، كما قيل، يستطيع أن يدخل بي أي مسؤول سوري. ويستطيع أن يفعل ما يشاء.

وقيل.. وقيل.. وقيل.

ألقي القبض عليه، في السابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، بعد ثلاث سنوات من عمله جاسوساً في سورية، وأحيل على المحاكمة مع عدد من الأشخاص السوريين الذين اتهموا بالتعاون معه وحكم عليه بالإعدام في الثامن من أيار/ مايو وأعدم في الثامن عشر من أيار/ مايو ١٩٦٥.

ومما يذكر أنه في عهد أمين الحافظ، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦٥ القانون رقم (١) الذي حدد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ ٩٥ عضواً، يمثلون الفئات الشعبية التالية: أعضاء المجلس الوطني الحالي ــ الأعضاء السوريون في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ــ أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري ــ اتحاد عام نقابات العمال ــ اتحاد عام الفلاحين ــ نقابة المعلمين ــ ممثلون عن القطاع العسكري ــ ممثلون عن القطاع النسائي ــ

ممثلون عن نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة ــ ممثلون عن الهيئات التدريسية في الجامعات ــ مواطنون تقدميون.

وبعد شهر على صدور هذا القانون استقالت وزارة أمين الحافظ في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ ليشكل الدكتور يوسف زعين الوزارة في اليوم نفسه، لكن هذه الوزارة لم تستمر غير ثلاثة أشهر وأربعة أيام ثم استقالت فقام صلاح البيطار بتشكيل الوزارة في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ على الشكل التالي:

صلاح البيطار	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
اللواء محمد عمران	وزيراً للدفاع
الدكتور عبد الله عبد الدايم	وزيراً للتربية
فهمي العاشوري	وزيراً للداخلية
الدكتور صلاح الوزان	وزيراً للزراعة
الدكتور كمال حصني	وزيراً للاقتصاد
اللواء ممدوح جابر	وزيراً لشؤون الرئاسة
الدكتور هشام العاص	وزيراً للصناعة
المهندس سميح الفاخوري	وزيراً للأشغال العامة
المهندس محمود تجار	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
موفق الشربجي	وزيراً للمالية
يوسف خباز	وزير دولة لشؤون الحكم والسياحة
الدكتور حنين سياج	وزيراً للصحة والإسعاف العام
شاكر مصطفى	وزيراً للإعلام
الدكتور محمد الفاضل	وزيراً للعدل
الدكتور أحمد بدر الدين	وزيراً للمواصلات
جميل ثابت	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
جميل حداد	وزيراً للإصلاح والزراعة والإصلاح الزراعي
الدكتور عبد الوهاب خياطة	وزيراً للتخطيط
بشير القطب	وزير دولة للشؤون الخارجية

كمال شحادة	وزيراً للتموين
المهندس نزال ديري	وزير دولة لشؤون الجزيرة والفرات
الدكتور أسعد درقاوي	وزيراً للثقافة والإرشاد القومي
محمود عرب سعيد	وزيراً للدولة ووزيراً للأوقاف
الدكتور عدنان شومان	نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل
ريس الفرحان الفياض	نائباً لوزير الدولة لشؤون الجزيرة والفرات

وفي مجال آخر، أصدر رئيس مجلس الوزراء بتاريخ الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٦٦ مرسوماً يقضي بإحداث برنامج خاص للعمل الشعبي بقصد تنمية الريف والمجتمع المحلي. وتشكيل لجنة عليا تسمى اللجنة العليا لبرنامج العمل الشعبي.

مهمتها وضع السياسة العامة للبرنامج استناداً إلى الآراء المقترحة من قبل لجان المحافظات، وتحديد الاعتمادات اللازمة لكل منها، والإشراف على تنفيذها.

تتألف في المحافظات لجنة فرعية تسمى لجنة العمل الشعبي تسمى من قبل وزير الداخلية ويرأسها المحافظ[٢٠]

وفي هذه الفترة، اشتد الصراع الحاد على السلطة بين القيادتين القومية والقطرية، حسمته القيادة القطرية بحركتها الانقلابية، الدموية، التي قامت بها يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦.

وتعود خلفيات هذا الصراع إلى أن القيادة القومية، كانت انطلاقاً من السياسة الجديدة التي حددت آفاقها المقررات التي اتخذتها في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، والتي تتلخص بتعزيز الهوية القومية للثورة وبمزيد من الانفتاح على الجماهير، وتعزيز النهج الاشتراكي، عقدت سلسلة من الاجتماعات شاركت فيها القيادة الحزبية العليا للقطر السوري، وقررت صيغة للمجلس الوطني بحيث يضم لأول مرة ممثلين عن الحركات التحررية العربية[٢١]. وأصدر مجلس الرئاسة المراسيم التالية:

١ـ المرسوم الاشتراعي رقم (٢١) تاريخ ١٤ آذار ١٩٦٦ الذي عدلت بموجبه المادة (٣٣) من الدستور الموقت على الشكل التالي: يشكل المجلس الوطني للثورة من ممثلين عن

قطاعات الشعب، يحدد عددهم وكيفية تمثيلهم بقانون.

٢ ــ المرسوم الاشتراعي رقم (٢٢) المتضمن تحديد أعضاء المجلس الوطني للثورة بـ ١٣٤ عضواً يمثلون الهيئات الشعبية التالية: الأعضاء السوريون في القيادة القومية وفي قيادة القطر السوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، نقابات العمال، منظمات الفلاحين، المعلمين، القطاع النسائي، نقابات المحامين، الأطباء والمهندسين والصيادلة، الجامعات، الكاتبون، والحرفيون وصغار التجار، وطنيين تقدميين واختصاصيين.

وفي مساء يوم الثلاثاء، الخامس عشر من شباط/ فبراير ١٩٦٦، عقد المجلس الوطني للثورة جلسته الأولى في الدورة العاديئة الثانية وجرى تحليف الأعضاء اليمين الدستورية، وتمّ انتخاب رئيس المجلس وأعضائه على الشكل التالي:

منصور الأطرش	رئيساً
مظهر العنبري	نائباً للرئيس
عبد الإله العاصي وخيري الشالاتي	أمينين للسرّ
محمد أسعد الحمد وإبراهيم شحادة	مراقبين

لكن القيادة القطرية اعتبرت هذه الإجراءات تعميقاً للأزمة التي يعيشها الحزب والثورة، وتهديداً لوجودهما، ودفعاً بهما إلى الطريق المسدود، وردّة يمينية سافرة، وأن هذه الإجراءات وضعت الحزب والثورة على مفترق الطرق ولم تعد هنالك إمكانية في التصحيح عن طريق الأساليب الحزبية نتيجة تعطيل دور الحزب وتجاوز أنظمته ومؤسساته.

ولذلك قامت بانقلاب على القيادة القومية صباح يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦، انهت فيه حكم أمين الحافظ بعد معركة دموية سقط فيها عشرات القتلى.

ولوضع الرأي العام في صورة ما جرى، أذاعت القيادة القطرية بياناً ذكرت فيه أن قوى الرجعية والتخلف استطاعت أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح البيطار، وأنانية ميشيل عفلق، وتمكنت من جرّ الحزب خلال الأشهر الأخيرة إلى حافة التمزق والضياع.

وبدأ كل من الحافظ وعمران يغذيان الطائفية والعشائرية والاقليمية في الجيش ويقيمان التكتلات والتحالفات مع خصوم الثورة وأعدائها لضرب الثورة وحزبها القائد.

وأن العقلية العفلقية ـ البيطارية كانت تحاول باستمرار الوقوف في وجه تطور الحزب ومسيرته الثورية بضرب مناضليه وإبعادهم، وبث روح الاستزلام والانتهاز وبعد حدوث الانشقاقات التي أخرت نضال الحزب، وعطّلت مسيرته التاريخية، تعود هذه العقلية لتصفية الحزب في هذا القطر من جديد بعد أن تمكنت من ضربه وضرب ثورته في القطر العراقي الشقيق، وساهمت في قيادته إلى نكسة تشرين المشؤومة. وهذا ما دفع الحزب إلى التحرك ووضع حدّ لتصرفات هؤلاء[٢٢].

بعد الإطاحة بأمين الحافظ تسلمت القيادة القطرية زمام الأمور، وأصدرت قراراً بوقف العمل بالدستور الموقت وحل المجلس الوطني للثورة[٢٣].

ووجهت وزارة الخارجية السورية كتاباً للبعثات السياسية المعتمدة في دمشق تعلمها فيه إلى أن عملية التصحيح التي أجريت بصورة داخلية، وفي إطار حزب البعث، لا تعني تبدلاً في السلطة المسؤولة عن الحكم، أو في سياسة سورية الخارجية والداخلية والاقتصادية. ولهذا فإن لا حاجة لأي اعتراف جديد بالوضع الراهن الذي هو استمرار لحكم قائم ومعترف به. فكل ما حدث لا يتعدى كونه عودة إلى الشرعية في الحزب والتطبيق الفعلي للديموقراطية المركزية والقيادة الجماعية.

وتؤكد حرصها على التعاون التام مع البعثات المعتمدة الصديقة[٢٤].

وفي الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦، أصدرت القيادة القطرية قراراً نصّ على ما يلي: يتولى رئيس الدولة ومجلس الوزراء خلال الفترة الانتقالية ممارسة صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويسمى رئيس الدولة من قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولها حق قبول استقالته وإقالته.

ويسمى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، بقرار من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويصدر بذلك مرسوم بتوقيع رئيس الدولة، ولها حق قبول استقالتهم وإقالتهم.

وسمي الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة[٢٥] كما سمي الدكتور يوسف زعين رئيساً لمجلس الوزراء[٢٦].

وفي الأول من آذار/ مارس ١٩٦٦ تشكلت وزارة جديدة برئاسة يوسف زعين، تولى فيها

اللواء حافظ الأسد، قائد القوى الجوية، اختصاصات وسلطات وزير الدفاع، إضافة لعمله(٢٧)

وفي مساء يوم العاشر من آذار/ مارس ١٩٦٦، انعقد المؤتمر القطري في دورة استثنائية حضرها ممثلو فروع الحزب في القطر، ومراقبون من المنظمات الشعبية كما حضرها قياديون عن بعض منظمات الحزب في الوطن العربي.

استعرض المؤتمر قرارات القيادة القومية التي أصدرتها بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ وما تلاها من إجراءات على صعيدي الحزب والسلطة، التي تعتبر بمجموعها تجاوزاً صريحاً للنظام الداخلي، ومخالفة واضحة لمقررات المؤتمر القومي الثامن.

كما استمع المؤتمر إلى تقرير شامل من القيادة الموقتة، عن حدث الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦. وطلب المؤتمر إلى القيادة القطرية الموقتة الاستمرار في ممارسة صلاحياتها في قيادة الحزب والحكم، إلى أن يتم انتخاب قيادة قطرية جديدة في نهاية دورته الحالية.

وأكد المؤتمر على ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في الاتصال بمنظمات الحزب القومية لتوضيح ظروف وأهداف حدث الثالث والعشرين من شباط/ فبراير، والعمل على تمتين وحدة الحزب القومية.

كما قرر المؤتمر تشكيل عدة لجان لدراسة التقارير المقدمة إليه، واعتبار نفسه في حالة انعقاد ريثما تنهي اللجان المختصة دراسة هذه التقارير، وتعرض عليه نتيجة أعمالها، لاتخاذ القرارات والتوصيات بشأنها(٢٨).

وفي العشرين من آذار/ مارس ١٩٦٦، عقدت القيادة القطرية مؤتمراً استثنائياً انتخب قيادة قطرية جديدة مؤلفة من: إبراهيم ماخوس، أحمد سويداني، حبيب حداد، حافظ الأسد، جميل شيا، صلاح جديد، عبد الكريم الجندي، فايز الحاسم، كامل حسين، مروان حبش، مصطفى رستم، محمد رباح الطويل، محمد الزعبي، محمد عيد عشاوي، نور الدين الأتاسي، يوسف زعين.



وفيما يتعلق بالقيادة القومية. فإنها لم تسكت على الضربة التي وجهتها إليها القيادة القطرية في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦، فقامت بأكثر من محاولة انقلاب على القيادة القطرية، باءت جميعها بالفشل.

فبعد أيام من حركة ٢٣ شباط/ فبراير تمّ لقاء بين سليم حاطوم وخالد الحكيم ونبيل الشويري وأحمد أبو صالح ونذير النابلسي، بالاتفاق مع منصور الأطرش ومنيف الرزاز وبعض أتباع ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وكانت الغاية من هذه الاتصالات القيام بحركة التفاف على حركة ٢٣ شباط/ فبراير. وأوعزوا لحمد عبيد أن يهيىء لهم الجو في منطقة حلب. وعقدت اجتماعات بين بدر جمعة وثابت برو، ورسمت الخطط للاستيلاء على المنطقتين الوسطى والشمالية لتكونا دعماً للجيوب التي تشكل قوة لهم في المنطقة الجنوبية. وبدأ تحركهم من حمص. ولما علم المتآمرون بسيطرة القيادة القطرية الموقتة على الأماكن العسكرية الهامة في المنطقة الوسطى، انسحبوا إلى الكلية الحربية لكي ينظموا المقاومة فيها، وكانت عناصر من الشرطة العسكرية والمخابرات سبقتهم إليها.

ولما سقطت الكلية الحربية بيد القوات التابعة للقيادة القطرية، توجّه المتآمرون إلى حماة واجتمعوا بالنقيب مصطفى عبدو المصطفى، وقاموا باحتلال الثكنة العسكرية وقتلوا الرقيب فاعور، وأخذوا يثون النعرات الطائفية بين الجنود وصف الضباط ونصبوا المدافع على مدخل المدينة وحينما وصلت طلائع القوة المدرعة التابعة للقيادة القطرية، إلى مشارف حماة، أطلقوا عليها نيران المدفعية بأمر من الضابطين غسان الحموي، وعبد القادر جرباسي فأصيبت ناقلة جند مدرعة وقتل من فيها، وردت الدبابات على النار بالمثل مما حمل المتآمرين إلى ترك مواقعهم والهرب إلى حلب حيث التجأوا إلى فرع مخابرات المنطقة الشمالية وبدّلوا ملابسهم، ومنهم من فرَّ إلى العراق ومنهم من بقي في حلب يتابع تآمره مع أحمد أبو صالح الذي عمل كنقطة ارتباط بين دمشق وحلب، ورفاقه الذين فرّوا إلى عمان. لكن مقاومتهم ما لبثت أن انهارت وألقي القبض على كثيرين منهم وأحيلوا على المحكمة العسكرية الاستثنائية لتحاكمهم بجرائم العصيان المسلح.

وجرت المحاولة الثانية، في الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ وهي ما أطلق عليها اسم «مؤامرة ٨ أيلول ١٩٦٦»

وكان الرأس المدبر لهذه المؤامرة، الدكتور منيف الرزاز واللواء المتقاعد فهد الشاعر.

كان الدكتور منيف الرزاز، منذ حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، مختبئاً في بيت مسلم بسيسو، وكان يعقد الاجتماعات مع نسيم السفرجلاني. وتمكن هؤلاء من تشكيل حلقات سرية ضمت كلاً من: محمد سليمان ونزار قولي وجلال فاخوري وطالب عوض الضماد وفريد البيطار وكمال فلاح وناصر سابا وممتاز عزه وواكد حامد وماضي الشيخ حسين وغسان رزق.

ثم تمكن الدكتور الرزاز من الانتقال إلى دار عبد القادر شوباصي وبقي فيها عدة أيام عقد خلالها اجتماعات متعددة. وكان في الوقت نفسه يتبادل الرسائل مع اللواء فهد الشاعر، الذي تولى التنظيم العسكري.

وبعد أن تمّ اللقاء بين تكتل سليم حاطوم العسكري، وتكتل منيف الرزاز انضم نبيل الشويري وخالد الحكيم ونذير النابلسي، حيث كانوا يشكلون الجناح المدني لتنظيم سليم حاطوم. وعندما شعر الدكتور منيف الرزاز أن التنظيم المدني غير قادر بمفرده على القيام بانقلاب لإزاحة القيادة القطرية عن السلطة، أرسل إلى اللواء فهد الشاعر، في أوائل أيار/ مايو رسالة حملها إليه نسيم السفرجلاني، تضمنت تشكيل مكتب عسكري لصالح القيادة القومية، فقام فهد الشاعر بتأليف المكتب برئاسته، وضمّ كلاً من العقيد إسماعيل هلال والمقدم مجلي القائد والرائد شريف أبو السعود والنقيب علي الضماد والنقيب علي سلطان.

وطلب الدكتور منيف الرزاز من فهد الشاعر وضع خطة لتنفيذ الحركة، عندما يصبح التنظيم العسكري قادراً على العمل. ووضعت خطة للعمل وزعها اللواء فهد الشاعر على رؤوس الفروع. العقيد طلال أبو العسلي والمقدم حسين زيدان والعقيد صلاح نمور.

وتمّ الاتفاق على فصل منصب وزير الدفاع عن منصب قائد الجيش. وعلى إسناد منصب وزير الدفاع إلى اللواء فهد الشاعر، ومنصب رئيس الأركان للرائد مصطفى الحاج علي، على أن يتسلم الرائد سليم حاطوم منصب قائد لواء مدرع بالإضافة إلى منحه صلاحيات الأمن في القوات المسلحة.

تنبهت القيادة في دمشق لما كان يجري، فقامت باعتقال بعض عناصر التنظيم. وللحيلولة دون حصول انفجار، وحقناً للدماء، تمَّ في السادس من أيلول/ سبتمبر تشكيل لجنة من قيادة فرع الحزب في السويداء لمقابلة القيادة القطرية لشرح وإيضاح بعض الأمور.

ونتيجة للجهود التي بذلت توجّه إلى السويداء في الثامن من أيلول/ سبتمبر الدكتور نور الدين الأتاسي وصلاح جديد وجميل شيا. وفيما هم مجتمعون مع القيادات الحزبية في السويداء بمنزل جميل شيا، اقتحم سليم حاطوم المكان موجهاً إليهم سلاحه. وقال لهم: أنتم معتقلون. فتصدى له جميل شيا وتلاسنا وأخذ سليم حاطوم يملي شروطه وطلباته حول تنقلات بعض الضباط وغير ذلك. وأخيراً تمّ الاتفاق على أن يذهب الدكتور نور الدين الأتاسي وأحمد كحلا وحمود القباني إلى دمشق لاطلاع القيادة على ما حصل. وكانت القيادة أثناء ذلك وجهت إلى السويداء قوات عسكرية تمكنت من إنهاء العصيان وإلقاء القبض على عدد كبير من المتآمرين وهرب الباقون إلى الأردن. وأحيل الذين تمَّ القبض عليهم على المحاكمة العسكرية. وأصدرت المحكمة قرارها الذي قضى بتجريم الرائد سليم حاطوم وبدر الدين جمعة بجناية الخيانة العظمى والحكم عليهما بالإعدام رمياً بالرصاص[٢٩].

المحاولة الثالثة، أطلق عليها اسم «المؤامرة على أمن الثورة وسلامتها في القطر السوري بتاريخ العاشر من حزيران/ يونيو ١٩٦٧»، فمنذ اللحظات الأولى لوصول الفارين سليم حاطوم وخالد الحكيم ونذير النابلسي وعبد الرحيم بطيش وغيرهم.. إلى الأردن، بدأوا بالاجتماعات والاتفاق على تنسيق العمل مع رفاقهم الفارين إلى لبنان. ومن أجل هذه الغاية سافر خالد الحكيم ونبيل الشويري إلى بيروت وعقدوا هناك عدة اجتماعات حضرها الوليد طالب واتفق الجميع على عقد لقاء مع سليم حاطوم في باريس. وبالفعل سافر كل من: سليم حاطوم وبدر جمعة وخالد الحكيم ونبيل الشويري والوليد طالب وإبراهيم نور الدين، إلى باريس وعقدوا العديد من الاجتماعات اتفق خلالها على تشكيل قيادتين سياسية وعسكرية ووضع خطة للعمل. ورأوا أنه من الضروري التنسق مع صلاح البيطار، لذلك أرسل سليم حاطوم كلاً من خالد الحكيم ونبيل الشويري ونذير النابلسي، إلى بيروت للاتصال به، وتمّ الاتفاق على التعاون معاً لإسقاط نظام الحكم في سورية، وحدّد موعد التنفيذ ما بين الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ ونهاية أيار/ مايو ١٩٦٧. وكانت أدوات التنفيذ هي:

١ ــ العناصر التي طوعها سليم حاطوم في الأردن واستقدمها إلى سورية.

٢ ــ عناصر من البدو، ومن جماعة لورانس الشعلان.

٣ ــ جيوب الرجعية في سورية والمرتبطون بالأردن كجماعة حسن الأطرش والجبهة الدستورية.

وفي الحادي عشر من حزيران/ يونيو دخل المتآمرون دمشق، وحاولوا الاتصال بمنصور الأطرش وأمين الحافظ وعبد الوهاب البكري. ولما يئسوا من تنفيذ خططهم حاولوا الهرب لكنهم سقطوا في أيدي أجهزة الأمن السورية. وأحيل المتآمرون على المحاكمة لمحاكمتهم بجناية قبض الأموال والتآمر على سلامة الدولة وأمنها، وقيادتها، والاشتراك بعصابات مسلّحة، والتزوير واستعماله وكتم المعلومات والانتماء إلى جمعية سرّية[٣٠]

ومما يجب ذكره، إن حكومة الدكتور يوسف زعين أولت اهتمامها بالمشاريع الاقتصادية وعلى رأسها البترول.

ففي يوم الأربعاء الثالث عشر من تموز/ يوليو ١٩٦٦ بدء تنفيذ العقد الجديد الموقع بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة سنام بروجيتي الإيطالية لمدّ أنابيب البترول السوري من كراتشوك إلى طرطوس، بعد أن فسخ عقد تمديد الأنابيب مع مجموعة الشركات البريطانية للخلاف حول الأسعار.

وكانت الحكومة السورية تعاقدت بتاريخ العشرين من حزيران/ يونيو ١٩٤٩، مع شركة المصافي البحرية المحدودة البريطانية لإنشاء وصيانة وتشغيل مصفاة أو مصاف في سورية، وتصدير ونقل واستيراد النفط من داخلها وإليها، وإنشاء وتشغيل وصيانة مكاتب ومحطات ضخ ومعامل ومخازن وجسور ومرافيء وأحواض للسفن وأرصفة للمستودعات ومساكن للمستخدمين و ...لكن الشركة البريطانية تلكأت في التنفيذ.

وبعد ظهر يوم الجمعة السادس عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ احتفل ببدء العمل في إنشاء خط أنابيب نقل النفط الخام من كراتشوك إلى طرطوس.

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الخميس السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦، احتفل في وزارة الصناعة، بتوقيع عقدين مع مؤسسة تكنو اكسبورت السوفياتية لتطوير وتجميع آبار البترول في حقل السويدية وأهم خطوة اتخذتها الحكومة في موضوع البترول هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، المتضمن تحديد حقوق الحكومة السورية من أرباح مرور الأنابيب في سورية ونص على ما يلي:

١ ــ تحدد حقوق الحكومة من أرباح المرور في الأنابيب اعتباراً من ١٩٦٦/١/١ بمعدل ٥

شلن و١٠ بنس، عن كل طن من النفط يمر في أنابيب الشركة على أن ينزل من هذا المعدل.

(أ) فيما يتعلق بالأنابيب المنتهية في طرابلس مبلغ بنسبة طول هذه الأنابيب من الحدود السورية اللبنانية لطرابلس إلى مجموع طول هذه الأنابيب من الحدود العراقية السورية إلى طرابلس.

(ب) فيما يتعلق بكميات النفط الخام المسلمة إلى مصفاة حمص مبلغ، بنسبة طول الأنبوب من حمص لبانياس إلى مجموع طوله من الحدود العراقية السورية لبانياس.

٢ ــ تحدد حصة الحكومة من النفط المصدّر من مصب بانياس بمعدل ٢ شلن عن كل طن يحمل في المصب المذكور، واعتباراً من ١٩٦٦/١/١.

٣ ــ تبقى رسوم الحماية والرسوم الموحدة كما كانت عليه قبل تاريخ هذا القرار.

٤ ــ يستوفى ثلاثة شلن عن كل طن يمر في أنابيب الشركة اعتباراً من تاريخ هذا القرار محسوباً على حقوق الحكومة المستحقة لها خلال الأعوام من ١٩٥٦/١/١ وحتى نهاية عام ١٩٦٥، ويستمر استيفاء هذا المعدل إلى أن تجري المحاسبة مع الشركة وتحدد المبالغ المستحقة للحكومة عن النوايا المذكورة.

وتبعاً لقرار مجلس الوزراء، أصدر وزير المالية بتاريخ السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ قراراً تضمن إلقاء الحجز التنفيذي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لشركة نفط العراق المحدودة الواقعة في أراضي الجمهورية العربية السورية وذلك تسديداً لمبلغ ٨ بنس ــ ١٠ شلن ــ ٣,٧٤٣,٩٠٤ ليرة إسترلينية المستحقة على الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء.

وفي مجال اهتمام الحكومة بموضوع البترول وما يتصل به، تمَّ في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، توقيع عقد توسيع وتطوير مصفاة حمص، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة استطاعة مصفاة حمص الحالية وإلى تطويرها بحيث تتمكن من استخدام البترول السوري عوضاً عن بترول كركوك الذي تقوم بمعالجته حالياً.

يضاف إلى ذلك، تشكلت صباح السبت الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر

١٩٦٦ لجنة عليا للبترول السوري مهمتها تعبئة الجهود الشعبية، وتنظيمها لكي تتولى الجماهير الشعبية خوض المعركة بكامل أبعادها لاسترداد حقوقها المهدورة.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول قبل ظهر الثلاثاء السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ برئاسة الدكتور يوسف زعين، في قاعة الاجتماعات برئاسة مجلس الوزراء.

ومن الأعمال الأخرى: أحداث مصرف عقاري غرضه دعم الحركة العمرانية في البلاد، وتنشيط بناء دور السكن والمنشآت السياحية وفق الخطة الإنمائية للدولة.

وإحداث مصرف التسليف الشعبي وغرضه توفير الخدمات المصرفية المحلية لصغار المتعاملين من التجار والصنّاع والمهنيين والحرفيين والجمعيات التعاونية، وذوي الدخل المحدود وتشجيع الادخار لمختلف السبل والوسائل بما فيها إصدار يانصيب وجوائز.

وفي مسارات أخرى، حصل في عهد حكومة الدكتور يوسف زعين الاحتفال يوم الأحد الثالث من تموز/ يوليو ١٩٦٦ بنقل رفاة المناضل البطل الأمير عبد القادر الجزائري من مرقده في مسجد الشيخ محيى الدين، إلى مسقط رأسه في الجزائر. ونقل في موكب كبير اشترك فيه كبار المسؤولين وأحفاد الأمير عبد القادر[٣١]

وفي الساعة السابعة من مساء يوم الخميس الحادي والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٦٦ أقامت وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مرجاناً خطابياً كبيراً في صالة الحمراء بحماة، بمناسبة الذكرى الخامسة لوفاة شاعر العاصي بدر الدين الحامد[٣٢].

وكان اللافت، زيارة الكاتبة البريطانية أتيل مانين، لسورية حيث وصلت إلى دمشق في الساعة الواحدة من بعد منتصف ليلة الخميس السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، بدعوة من جريدة «الثورة»[٣٣].

استقبلها الدكتور إبراهيم ماخوس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في مكتبه يوم الاثنين الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦. وفي اليوم التالي قامت بزيارة وزير الإعلام ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال وزارت جامعة دمشق يوم الأربعاء الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر بدعوة من اتحاد الطلبة في الجامعة، قسم اللغة الإنكليزية، واستقبلت بعاصفة من التصفيق.

وتوجهت يوم السبت السادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى حمص وتجولت في أنحاء المدينة وزارت بحيرة قطينة وجامع خالد بن الوليد، وتوجهت بعد ذلك إلى طرطوس وتجولت في المرفأ. ومن طرطوس توجهت إلى اللاذقية.

وزارت خلال وجودها في دمشق مخيمات العائدين واطلعت على أحوالهم عن كثب وقبل مغادرتها لسورية، بعد انتهاء زيارتها، وجهت لجريدة «الثورة» رسالة وداع، قالت فيها:

«بعد ساعات قليلة من كتابتي لهذه الرسالة، سأكون في الطائرة عائدة إلى برودة وقتامة الشتاء الإنكليزي. سأترك ورائي أشعة الشمس والازدهار في أرض سورية المحبة، لكنني سأحمل معي شيئاً كنت في حاجة ملحّة إليه عندما قدمت إلى سورية منذ عشرة أيام، ذلك هو الأمل الحقيقي في تحرير فلسطين في المستقبل الذي لن يكون بعيداً عن طريق حرب التحرير الشعبية.

ولقد أثارني تنظيم وتدريب الفتيات في منظمة الحرس القومي. فإن هذا يبدي لي أن أعدادهن متقن تماماً لتأدية دورهن كمواطنات لهن قيمتهن على الطريق نفسها مع شباب الأمة. ولقد استفسرت بشكل خاص، عن الإصلاح الزراعي هنا. ولقد سرّني أن أعلم من مسؤول الجمعية التعاونية في إحدى القرى، ما أنجزته الحركة التعاونية. كما سرّني أن أزور منجزات الحركة التعاونية بشكل حي. كما وقد زرت مزارع الدولة وأثارني ما شاهدته فيها من تجربة.

هذا كله تطبيق اشتراكي رائع. ما زال لديكم الكثير لفعله كما أرى، لكن بدايتكم جيدة في مجال بناء حياة أفضل للفلاحين.

أغادركم، إذن، وأنا مترعة بالأمل. وأنا أشعر بالامتنان لصحيفة «الثورة» لدعوتها لي، ولإتاحتها الفرصة أمامي لأن أرى، للمرة الأولى، ما تمَّ إنجازه هنا من مبادىء البعث العملية.

وفي إنكلترا، بعد أن أعود، سأتابع دفاعي عن القضية الفلسطينية، وسأبذل كل جهودي لكي أصحح الصورة الخاطئة المأخوذة عن سورية والتي تكونت في أذهان الشعب عن طريق أولئك الذين لديهم دون شك، أسبابهم الخاصة لتشويه الحقيقة. شكراً مرة أخرى لدعوتي. ولكل هذا الودّ والصداقة وكرم الضيافة الذي منحتموني إياه.

وداعاً في الوقت الحاضر، وحظاً سعيداً للمستقبل»(٣٤)

وتكريماً لأيتيل مانين قامت مؤسسة الوحدة في غضون فترة قصيرة تلت مغادرتها سورية، بنشر روايتها «الليل والعودة» بعد أن نقلتها إلى اللغة العربية.

وما أن أطلّ علينا عام ١٩٦٧، حتى عاد موضوع العلاقة بين سورية وشركة نفط العراق إلى الواجهة من جديد.

فبعد أن حددت الحكومة السورية أرباحها من مرور خط أنابيب هذه الشركة في أراضيها وتمت تسوية الأمر مع الشركة. عقدت في الثاني من شهر آذار/ مارس ١٩٦٧ الاتفاقية المتممة بين سورية وشركة نفط العراق وقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي:

أن تعبير عائدات الحكومة يعني بالنسبة إلى أي سنة من السنين مبلغاً بالإسترليني مقداره ٥ شلنات و١٠ بنسات إسترليني مضروباً بعدد الأطنان من النفط الخام المار عبر أراضي الجمهورية السورية بواسطة خطوط أنابيب الشركة والمتسلم خلال السنة المعنية في أي من مصبي التحميل العائدين للشركة ببانياس وطرابلس، لبنان، أو في أي نقطة تسليم أخرى في أراضي الجمهورية اللبنانية أو المزود لمصفاة الحكومة في حمص، يضاف إليه مبلغ بالإسترليني مقداره ٢ شلن إسترليني مضروباً بعدد الأطنان من هذا النفط الخام المحمل في السفن خلال السنة المعنية في مصب التحميل العائد للشركة في بانياس مخصوماً منه.

١ ــ فيما يتعلق بأي طن من هذا النفط الخام المستلم في مصب التحميل العائد للشركة في طرابلس أو في أي نقطة أخرى تسلم في الجمهورية اللبنانية مبلغ بالإسترليني نسبته إلى مبلغ الـ ٥ شلنات والـ ١٠ بنسات كنسبة طول خط الأنابيب ذي العلاقة من الحدود السورية اللبنانية إلى مصب التحميل في طرابلس لطول خط الأنابيب المذكورة من الحدود العراقية ــ السورية إلى مصب التحميل في طرابلس.

٢ ــ فيما يتعلق بأي طن من هذا النفط الخام المزوّد إلى مصفاة الحكومة في حمص مبلغ بالإسترليني بنسبة إلى مبلغ الـ ٥ شلنات والـ ١٠ بنسات كنسبة طول الخط من مصفاة الحكومة في حمص إلى مصب التحميل العائد للشركة في بانياس لطول الخط المذكور من الحدود العراقية السورية إلى مصب التحميل في بانياس.

واتفق الفريقان على مراجعة الحسابات عن المدة الواقعة بين الأول من كانون الثاني/ يناير

لعام ١٩٥٦ والحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ وفي الساعة العاشرة من صباح السبت الرابع من آذار/ مارس ١٩٦٧ عقد في وزارة المالية اجتماع بين وفد الجمهورية العربية السورية ووفد شركة نفط العراق للبدء بمراجعة الحسابات عن السنوات العشر من ١٩٥٦/١/١ إلى ١٩٦٥/١٢/٣١.

ومن جهة أخرى دعت الحكومة السورية في يوم الأربعاء الثاني عشر من نيسان/ أبريل ١٩٦٧ شركة (التابلاين) إلى إجراء مباحثات لتعديل الاتفاقية الموقعة بين الحكومة السورية والشركة عام ١٩٥٢. وقد وجّه وزير المالية كتاباً بهذا الصدد إلى شركة التابلاين[٣٦]

وكان العام ١٩٦٧ عام كوارث بالنسبة لسورية.

ففي الأول من أيار/ مايو حصلت فيضانات كبيرة. فاض نهر الفرات واجتاح ٣٨ قرية ومئات المزارع. وجرفت المياه ٥ آلاف بقرة ورأس غنم.

وأدت المياه الغزيرة إلى انهيار وتصدع ٧٠٠ منزل في محافظة حلب، و٦٠٠ منزل في محافظة الرقة، و١٠٠٠ منزل في محافظة دير الزور، وبلغ عدد العائلات المنكوبة ٦٥٠ عائلة في محافظة الرقة.

وارتفع منسوب نهر بردى، بسبب الأمطار الغزيرة، إلى درجة كبيرة. وفي التاسع من أيار/ مايو حصلت في مدن دمشق وحلب وحماة وحمص إضرابات احتجاجاً على اعتقال الحكومة لأربعين شيخاً، من رابطة العلماء، بسبب مقال بعنوان: «الطريق لخلق إنساننا العربي الجديد» ظهر على صفحات مجلة «جيش الشعب»، التي تصدر عن الإدارة السياسية للجيش السوري[٣٦] أثار هياجاً عارماً في الأوساط الدينية، التي اعتبرت ما جاء فيه تعريضاً بالدين. وكانت السعودية وراء هذه الاضرابات. وأبلغت وزارة الخارجية السورية، يوم الاثنين الثامن من أيار/ مايو، السفارة السعودية بدمشق بضرورة إخراج اثنين من موظفيها من البلاد. وهما رواف الرواث السكرتير الثاني، وعبد الله العتيبي الملحق السياسي في السفارة، خلال ٢٤ ساعة، وذلك لتجاوزهما الأعراف الدبلوماسية المعمول بها، ولثبوت علاقتهما بأعمال التحريض والإثارة التي قامت بها العناصر الرجعية المتآمرة».

ورداً على هذه الإضرابات تمت مصادرة محلات ٤٥ شخصاً من كبار الرأسماليين «والاحتكاريين المستغلين» كما أطلقت عليهم السلطة[٣٧]

كما تمّ استيلاء على محلات عدد كبير من التجار في حلب ودوما، وصودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة[٣٨].

لكن الهزة الكبرى التي عرفها عهد الأتاسي، هي نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي أدت إلى تشتت الجيش السوري وفقدان سورية أجزاء كثيرة من أراضيها في منطقة الجولان وغيرها. بسبب الخطأ الفادح الذي ارتكبه وزير الدفاع، عندما أذاع بلاغاً أعلن فيه سقوط القنيطرة ولم تكن قد سقطت. ثم أصدر أوامره إلى الجيش السوري بالانسحاب كيفياً. فترك الضباط أماكنهم الحصينة جداً، وأسلحتهم الحديثة، وفروا في كل اتجاه. حتى إن قائد الجبهة العقيد أحمد المير هرب على ظهر حمار. واستولت إسرائيل على جميع الأسلحة الموجودة في الجبهة من مدفعية ثقيلة ودبابات حديثة لم تستعمل ووثائق سرية. والذي يملأ القلب حزناً أن أحد المسؤولين الكبار لم يخجل من القول: خسرنا معركة لكن الحزب بقي موجوداً.

وبعد أيام قليلة على نكسة حزيران/ يونيو، العاشر منه، دخل سليم حاطوم مع عناصر إلى دمشق وحاولوا الاتصال بمنصور الأطرش وأمين الحافظ وعبد الوهاب البكري، بهدف الانقضاض على الحكم والاستيلاء على السلطة. ولما لم يلقوا استجابة من أحد، ويئسوا من تنفيذ خطتهم، حاولوا الهرب لكنهم سقطوا في يد أجهزة الأمن.

وكان لهزيمة حزيران/ يونيو ردات فعل عنيفة لدى جميع الفئات الشعبية ومن هذا القبيل النداء الذي وجهته غرفة تجارة دمشق، في الثالث من تموز/ يوليو إلى جميع التجار قالت فيه: قاطعوا سائر المنتجات والخدمات والمؤسسات ووسائل الشحن الأميركية والإنكليزية والألمانية. وارفض في عملك التجاري رفضاً باتاً التعامل بالدولار والأسترليني والمارك الألماني الغربي[٣٩].

وأصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مجموعة قرارات بحظر التعامل مع بعض الشركات هي: تراكو منيتان ورافائيل ليمتد وسوياس ليمتد وبراكتيك وبالرام واينج تول، مانوف كتورنج تو وإسرائيل ريتسورتس كو دوار ريسورس ديفولوبمنت ودبل يو. آر. دي[٤٠]

وفي بادرة إنسانية لافتة، وصل إلى سورية عن طريق الأردن يومي السابع والعشرين من آب/ أغسطس، والأربعاء الثلاثين من آب/ أغسطس ١٩٦٧ أعضاء بعثة مؤسسة «راسل»

للسلام وهم بوها مار صحفي سويدي، وطارق علي صحفي باكستاني يعمل في الصحف الأوروبية، فارس كلوب، وكريستوفر فارلي، والسنيور سافيلي صحفي إيطالي، والدكتور مازوني طبيب، وذلك للتحقيق في آثار العدوان، والاطلاع على الظروف التي رافقت العدوان وزاروا محافظة درعا، وتوجهوا إلى مخيم اليادودي، حيث اجتمعوا بالنازحين من ضحايا العدوان واستمعوا إلى أقوالهم.

وفي مساء يوم الثلاثاء الخامس من أيلول/ سبتمبر عقدت البعثة مؤتمراً صحفياً في فندق أمية بدمشق، قال فيه رئيس البعثة: نحن مهتمون أولاً بالعدوان وبالعمليات العسكرية التي جرت في حزيران/ يونيو ونتائجها المباشرة، ولتحديد ضحايا العدوان المدنيين والعسكريين، ودراسة أوضاع النازحين ومستقبلهم[٤١].

وبعد مدة قصيرة من انتهاء زيارة البعثة، الخميس الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ تشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور يوسف زعين، يتولى فيها اللواء حافظ الأسد، قائد القوى الجوية، اختصاصات وسلطات وزير الدفاع إضافة لعمله.

وقبل أن تغرب شمس العام ١٩٦٧ بمدة قصيرة، العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، فجّر رئيس وزراء سورية السابق صلاح البيطار قنبلة كان لها دوياً كبيراً في الوسط السياسي بسورية، وخارج سورية، وهي إعلان استقلاله عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ودعا إلى قيام حركة قومية جديدة تتجاوز الصيغ التقليدية. وقد ذكر الأسباب التي دفعته إلى ذلك في بيان طويل نشرته الصحف اللبنانية، قال فيه:

كما كنت أول من حذر إلى حتمية سقوط الحزب في ما سقط فيه بعدئذ، من تخبط في متاهات الفكر وجهالات السياسة وضحية التنظيم إلى سيطرة الطفولة اليسارية والعقلية العسكرية والمغامرة والانتهازية، إلى الارتداد عن المواقع القومية الوحدوية والديموقراطية الشعبية، إلى التسلح بالهوس الثوري والثرثرة الاشتراكية، لإرهاب القوى الثورية، وتصفية الفئات العسكرية والمدنية، وضرب الوحدة الوطنية للشعب، وعسكرة الحزب وتسيير أعضائه ومن ورائهم الشعب بالعصا والقوة.

ثم جاء انقلاب الثالث والعشرين من شباط/ فبراير، والمرحلة التي تلته ليفتحا عيون غالبية العقائديين المناضلين الحزبيين على واقع الأمراض والعلل التي استشرت في فكر الحزب

ونهجه كله أنّى وجد، وفي بنيته وإطاراته وأساليبه. فالجمود العقائدي والعقلية المتحجرة عدا أساليب العمل المتخلفة، وما تطفل عليها من مراهقة فكرية، وثرثرة ثورية ووصولية انتهازية، ومن عبادة صنمية للأشكال الجامدة، كل ذلك أدى بالمنظمات الحزبية كلها إلى أن تكون بؤرة النزاعات الانشقاقية، والصراعات الفئوية، والتكتلات الشخصية. وإلى أن تسودها كلها الروح العشائرية والبروقراطية والفاشية والغوغائية. وجاءت أيام الهزيمة القومية، لتؤكد ذلك وتكرّسه للجميع عن غياب الحزب بشتى قياداته ومؤسساته عن المعركة المصيرية.

من هذا الإدراك العميق لحقائق الأمور، وبعد تحليل موضوعي للأحداث الكبرى التي أعقبت نكبة الثالث والعشرين من شباط/ فبراير. ونكبة الخامس من حزيران/ يونيو، رأيت الواجب القومي يفرض عليَّ أن أعلن اليوم استقلالي عن حزب البعث العربي الاشتراكي بجميع منظماته وقياداته على مختلف أشكالها وألوانها.

وقال: أن جميع الأحزاب والحركات القومية العربية العقائدية هي اليوم صريعة عجز تاريخي عن مسايرة حركة الثورة العربية، وهو أمر على جانب عظيم من الخطورة ويطرح على الجميع، القضية الحزبة من أساسها. ويضعهم أمام ضرورة قصوى لمراجعة جدّية ونقد موضوعي للتجربة الحزبية العربية العقائدية. ولكن النقد لا يبلغ والمراجعة لا تؤتي أكلها ما لم تبرز إرادة تغيير ثوري عند العقائديين المناضلين في داخل كل حزب وحركة ومنظمة تتجلى بكسر وتجاوز إطارات أحزابهم وحركاتهم ومنظماتهم.

بهدف الكشف عن الأسباب العميقة التي أورثت الأحزاب والمنظمات عجزها التاريخي. عن الاندماج بالشعب، وعن تحريك جماهيره، وفشلها الذريع في تفجير الثورة من ينابيعها العربية الثرية، الوطنية والقومية والشعبية والإنسانية. وأن على الثوريين المناضلين يطلوا على ميدان الثورة العربية الفسيح الزاخر بالجماهير، ويستوعبوا آفاق العمل العربي الجديد، ويضعوا علمهم وتجربتهم في سبيل ولادة حركة ثورية عربية للوطن العربي كله. وموضع الصيغة الجديدة ذات الشمولية النظرية والعملية والتنظيمية لاءاتها في المرحلة المقبلة.

وقال:

«إن الصيغة الجديدة يجب أن تكون قفزة نوعية، ثورة على الحزبية التقليدية، كما يجب أن تنطلق من صلب الحقيقة الثورية للعروبة وللشعب العربي معاً يجب أن

تكون الصيغة الجديدة حصيلة اختمار ونضج عميقين. وتأتي من خلال حوار حرّ يجري في أوسع الدوائر والأوساط التقدمية في الوطن العربي وعلى مسمع من الشعب وبمشاركته».

وختم كلامه بالقول:

«لقد أخذت مكاني هذا بإعلاني استقلالي عن حزب البعث العربي الاشتراكي ووقفت في الموقع الجديد. وهو دعوة حارة لكل مناضل عقائدي أن يأخذ موقفه الجديد ويقوم بدور فعّال في هذه المهمة الجديدة».

وحديث السياسة يجب أن لا ينسينا الإشارة إلى بعض الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة.

منها: إحداث شركة باسم الشركة العربية السورية لإنشاء الري، بتاريخ السادس من أيار/ مايو ١٩٦٧، لتقوم بأعمال التعهدات وتنفيذ مشاريع الريّ والأعمال التابعة لها والمتعلقة بمشاريع الدولة، سواء عن طريق اشتراكها في المناقصات، أو عن طريق إبرام عقود بالتراضي مع الدولة.

ومنها إحداث مركز تطوير الإدارة الإنتاجية، بالمرسوم التشريعي رقم (٧٩) الصادر بتاريخ الرابع من تموز/ يوليو ١٩٦٧، غايته العمل على تطوير الطبقات الإدارية والفنية العاملة وتدريبها على الطرق والوسائل العملية الحديثة في تنظيم الأعمال الإدارية والفنية، بغية تحسين إنتاجية الشركات والمؤسسات وتأمين الإداريين والفنيين، للمشروعات الجديدة، وتقديم الدراسات الفنية التي تطلبها المؤسسات والشركات لمعالجة مشاكلها وإيجاد الحلول الفعّالة لها بغية العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج[٤٢].

ومنها تحديد أسعار الدقيق والخبز ابتداء من التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٦٧.

ومنها القيام بحملات التوعية لتوضيح أبعاد العدوان وحملة تبرعات عامة.

ومنها منع نقل القمح بين المحافظات اعتباراً من الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو والاستيلاء على كميات القمح الوجودة في حيازة المزارعين والتجار والمصارف باستثناء الكميات اللازمة للتموين العائلي والبذار.

ومنها إحداث منظمة شعبية باسم الاتحاد العام النسائي في القطر العربي السوري اعتباراً من التاسع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦٧، يعمل الاتحاد على تنظيم طاقات المرأة وتنسيق جهودها ضمن إطار العمل الجماعي المنظم تحقيقاً لأهداف الثورة في بناء المجتمع الاشتراكي الموحد، وتعميق الوعي القومي والاشتراكي، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة في القطر العربي السوري، وتوفير الظروف الملائمة لممارستها حقوقها وتأدية واجباتها في كافة المجالات.

وكذلك العمل على تأمين الخدمات الكفيلة بإيجاد الطمأنينة لدى المرأة فيما يتعلق بدورها كربة منزل وكعضو عامل في المجتمع، والمساهمة في النشاط الاجتماعي لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للمواطنين، والمشاركة مع المنظمات الشعبية الأخرى في تحقيق أهداف الثورة ومناهجها، وفي أسس الديموقراطية الشعبية، والعمل مع جماهير النساء والمنظمات النسائية في الأقطار العربية الأخرى من أجل تحرير المرأة العربية، وإيجاد الوسائل العملية التي تضمن مساهمتها الفعّالة في النضال الاشتراكي الوحدوي، وإتاحة المجال أمام المرأة في القطر السوري كي تقوم بدورها في تبني مواقف الثورة والمشاركة في النضال التحرري للمرأة على الصعيد الدولي[٤٣]

ومنها توزيع الكتب المدرسية بالمجان على جميع طلاب المرحلة الابتدائية دون استثناء.

١ ــ المرحلة الابتدائية توزع الكتب فيها بالمجاه على طلاب المدارس الرسمية والخاصة وبأثمانها على الطلاب الأحرار، وطلاب مدارس الوكالة.

٢ ــ المرحلة الإعدادية: توزع الكتب فيها بأثمانها على طلاب المدارس الرسمية والخاصة والطلاب الأحرار، وتحدّد نسبة مئوية للتوزيع المجاني على طلاب المدارس الرسمية فقط من قبل مديرية الكتب المدرسية بحسب ميزانيتها.

٣ ــ المرحلة الثانوية: توزع الكتب فيها بأثمانها على طلاب المدارس بجميع أنواعها دون استثناء، لكل ما سبق[٤٤]

ومن جهة أخرى، قررت وزارة التربية تحديد الحد الأقصى للاقساط المدرسية في جميع المدارس الخاصة.

أولاً: رسم التسجيل يدفع مرة واحدة عن كل مرحلة تعليمية وحدّه الأقصى.

أ ــ خمس ليرات سورية في كل من الروضة والابتدائية.

ب ــعشر ليرات سورية في كل من الإعدادية والابتدائية.

ثانياً: الرسم المدرسي ويشمل جميع رسوم النشاط والاستهلاك والمكتبة والمخبر والتأمين الصحي وغيرها، ويدفع سنوياً عن كل صف وحدّه الأقصى.

أ ــ عشر ليرات سورية في كل من الروضة والابتدائي.

ب ــخمس عشرة ليرة سورية في كل من الإعدادية والثانوية.

ومنها قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر بتنظيم زراعة القطن.

وكان عام ١٩٦٨ حافلاً بالنشاطات والأعمال.

ففي يوم الأربعاء السادس من آذار/ مارس احتفل بتدشين بدء العمل في بناء سدّ الفرات، وافتتاح الخط الحديدي بين حلب والطبقة.

وحضر الاحتفال أعضاء القيادتين القومية والقطرية والوزراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، ووفد رسمي من الاتحاد السوفياتي، ووفد رسمي من وزارة السدّ العالي في الجمهورية العربية المتحدة.

ومنها حملة من أجل زيادة إنتاج القطن في جميع محافظات القطر، ابتداء من يوم الاثنين الأول من نيسان/ أبريل ١٩٦٨.

وفي بشرى سارة أعلنت رئاسة مجلس الوزراء، يوم الخميس الثامن عشر من نيسان/ أبريل بدء تدفق النفط السوري من حقوله في منطقة الجزيرة إلى مصبه في مرفأ طرطوس.

وتحديد يوم السابع عشر من أيار/ مايو يوم التحصين العام في أنحاء القطر العربي السوري وذلك تنفيذاً للخطة العامة التي وضعتها قيادة الجيش الشعبي لتحصين أرض الوطن.

ومنها إحداث مجلس أعلى للتخطيط، يتولى:

١ ــ تحديد الأطر العامة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ــ مناقشة وإقرار الأرقام التوجيهية التي تعدها هيئة تخطيط الدولة من أجل إعداد الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل والخطط السنوية لتنمية الاقتصاد القومي.

٣ ــ مناقشة وإقرار مشاريع الخطط الطويلة والمتوسطة والسنوية ورفعها إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها.

٤ ــ اتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين تنسيق مختلف أجزاء الخطة كما يعمل على تأمين التوازن في مجمل خطة الاقتصاد القومي وتأمين الاستخدام الأمثل للقوى المنتجة.

وخلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ عقد المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث. انتخب المؤتمر قيادة قومية من سبعة عشر عضواً.

وانتخب قيادة قطرية: من نور الدين الأتاسي وصلاح جديد ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس وحافظ الأسد ومحمد عيد عشاوي وعبد الكريم الجندي ومحمد رباح الطويل وحبيب حداد ومحمد سعيد طالب وحديثة مراد وعبد الحميد المقداد ومروان حبش ومصطفى طلاس وعادل نفيسة وحمود قباني[٤٥].

وقررت هذه القيادة الجديدة في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ قبول استقالة الدكتور يوسف زعين وتكليف الدكتور نور الدين الأتاسي تشكيل وزارة جديدة.

في ظل هذه الوزارة صدرت التشريعات الخاصة التي تضمنت تعديل الحدود الإدارية في عدد من المحافظات السورية، هي حمص وحماه وإدلب والحسكة.

وأحدثت ناحية جديدة في منطقة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة تسمى قبور البيض وتتبعها العديد من القرى والمزارع[٤٦]

وفي خطوة مهمة أصدرت الحكومة اللائحة التنفيذية لتوزيع أراضي أملاك الدولة والاستيلاء في الغاب وطار العلا والعشارنة والروج.

وحدد القرار أولوية التوزيع حسب الترتيب التالي:

١ ــ المرخصون في الأملاك العامة وأملاك الدولة الخاصة وبالغاب، والمتأجرون لأراضي

الاستيلاء الواقعة ضمن خط ري مشروع الغاب بالنسبة للغاب.

- مستأجرو أراضي أملاك الدولة الخاصة والعامة، وأراضي الاستيلاء الواقعة ضمن مشروع طار العلا والعشارنة بالنسبة لمطار العلا والعشارنة.
- متمأجرو أراضي أملاك الدولة الخاصة وأراضي الاستيلاء الواقعة ضمن مشروع ري الروج بالنسبة للغاب.
- حملة الشهادات الزراعية، بالنسبة لجميع هذه المناطق.

٢ ـ المرخصون السابقون الذين حذفوا

- المحرومون من المستأجرين السابقين لأراضي الأملاك العامة أو الخاصة أو أراضي الاستيلاء الواقعة ضمن خط العلا والعشارنة.
- المحرومون من المستأجرين السابقين في سهل الروج بالنسبة للروج شريطة زوال أسباب حرمانهم.

٣ ـ البساتنة الذين أحلتهم دوائر الزراعة والإصلاح الزراعي، محل المرخصين أو المستأجرين الغائبين أو المحرومين، أو في الأراضي الشاغرة، والفلاحون الذين تنطبق عليهم شروط الانتفاع ممن استأجروا سابقاً مساحات بغية استصلاحها شريطة أن يكون استثمار أي منهم للأرض بالذات استمر لمدة لا تقل عن موسم زراعي.

العمال الزراعيون من أبناء المنطقة الموزعة، وتعتبر الأفضلية ضمن كل فئة للأكثر والأقل مالاً[٤٧]

وخلال هذه المرحلة، عقد يوم الجمعة الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٩ المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي وفي أعقابه، تم في الأول من نيسان/ أبريل انتخاب قيادة قطرية جديدة من: نور الدين الأتاسي، صلاح جديد، يوسف زعين، إبراهيم ماخوس، حافظ الأسد، مصطفى رستم، محمد رباح الطويل، حديثة مراد، محمد سعيد طالب، عبد الحميد مقداد، مروان حبشي، حبيب حداد، حمود قباني، مصطفى طلاس، أحمد شيخ قاسم، أنيس كنجو.

واتخذ المؤتمر المقررات التالية:

١ ــ تقوم القيادة السياسية بإصدار دستور موقت للنظر خلال شهر من تاريخ انتهاء المؤتمر.

٢ ــ انتخاب مجلس شعب على مستوى القطر خلال مدة أربعة أشهر من إعلان الدستور الموقت.

٣ ــ الاستمرار في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بترسيخ الحريات العامة وتنظيمها، وضمان حرية المواطنين وأمنهم.

٤ ــ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٥ ــ مواصلة تنفيذ مقررات المؤتمرات في المجال الاقتصادي، وفي التحويل الاشتراكي.

وتشكلت، بعد مدة قصيرة من المؤتمر، وزارة جديدة في السابع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩.

عاشت الوزارة عاماً ونصف، ثم إن القيادة القطرية الموقتة قررت في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ تسمية الرفيق أحمد الخطيب الأمين القطري رئيساً للدولة، ريثما سينعقد مجلس الشعب وينتخب رئيساً للدولة. كما قررت تكليف الفريق الجوي حافظ الأسد برئاسة مجلس الوزراء وقام الفريق حافظ الأسد بتشكيل وزارة جديدة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ من:

الفريق حافظ الأسد	رئيساً مجلس الوزراء وزيراً للدفاع
محمد طالب هلال	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
عبد الحليم خدام	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية.
محمود الأيوبي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية
الدكتور داوود الرداوي	وزيراً للصحة
عبد الغني قنوت	وزيراً للأشغال العامة والثروة المائية
سامي صوفان	وزير دولة لشؤون التخطيط
الدكتور مصطفى حداد	وزيراً للنفط
الدكتور شاكر الفحام	وزيراً للتعليم العالي
غالب عابدون	وزيراً للأوقاف
فايز إسماعيل	وزير دولة

سهيل الغزي	وزيراً للتموين والتجارة الداخلية
الدكتور ناجي الدراوشة	وزيراً للإعلام
الدكتور نور الله نور الله	وزيراً للمالية
فوزي الكيالي	وزيراً للثقافة والسياحة والإرشاد القومي
محمود قمباز	وزيراً للشؤون البلدية والقرية
يوسف فيصل	وزير دولة
مصطفى حلاج	وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية
أديب الخوري	وزيراً للعدل
العميد عبد الرحمن خليفاوي	وزيراً للداخلية
عمر السباعي	وزيراً للمواصلات
المهندس عبد اللطيف قطيط	وزيراً للصناعة

وبعد أيام قليلة تلت تشكيل هذه الوزارة، سافر وفد سوري إلى القاهرة برئاسة الفريق حافظ الأسد، رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع وعضوية عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، والدكتور سامي الدروبي سفير سورية في القاهرة، واجتمع يومي السادس والعشرين والسابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بوفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة أنور السادات وعضوية حسين الشافعي وعلي صبري. وفي هذا الاجتماع طلبت سورية الانضمام إلى دول ميثاق طرابلس، وانضمام سورية إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي الذي تمّ في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، وضمّ كلاً من الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا.

وبعد زيارة الجمهورية العربية المتحدة، قام وفد سوري بزيارة ليبيا والسودان.

وإذا كان عام ١٩٦٧ هو عام النكسة.

فإن عام ١٩٦٩ هو عام الكوارث الطبيعية.

ففي منتصف ليلة الأحد الخامس من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ فاض نهر الخابور بشكل لم تشهده المدينة منذ خمسة عشر عاماً. وزاد منسوبة عن الحدّ الطبيعي، وبلغ ارتفاع المياه

بعد ظهر يوم الاثنين السادس من كانون الثاني/ يناير ٣٤٦سم. وعزلت مياه الفيضانات مدينة الحسكة عن بقية مناطق المحافظة، والمحافظات الأخرى. وتوقفت حركة المواصلات من وإلى مركز المحافظة[٤٨].

وبلغ عدد المنازل المتهدمة حوالى ستمائة منزل في قرى مزرعة السموم وأبو الجدايا وربيضة وسعد والوسيعة وناعوم والطاعات والعقبة وفويلح جنوبي وفويلح شمالي. ولحقت الأضرار بمساحات واسعة من المزروعات الشتوية ومحاصيل القطن[٤٩]

وغمرت المياه ١٧ ألف دونم.

وفي بلدة رأس العين أدت غزارة الأمطار إلى تحطم سدة تل حبين وانهيار جسر البصيرة والمقهى المجاور له ومركز الجمرك. وغمرت المياه قرى الغريب والقوامية والصبحة وقليور.

ودام هطول الأمطار مدة ٤٠ ساعة متواصلة.

وفي نواحي دمشق تجددت فيضانات نهري بردى والأعوج. وهضلت عواصف ثلجية شديدة عزلت السويداء والزبداني عن العالم. وبلغ ارتفاع الثلوج من ٦٠ و١٢٠ متراً.

وبدافع إنساني أرسلت رابطة الصليب الأحمر في جنيف مبعوثاً إلى سورية هو جاك موران الذي قام بجولة استطلاعية على المحافظات الشرقية، وشاهد على الطبيعة الأضرار التي ألحقتها الفيضانات والسيول في محافظة الحسكة.

وخارج حوادث الطبيعة. احتفل مساء يوم السبت الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، على مدرج الجامعة السورية بدمشق، بتأبين الأستاذ زكي الأرسوزي الذي توفي في الثالث من تموز/ يوليو ١٩٦٨ وحضر حفل التأبين عدد من أعضاء القيادتين القومية والقطرية والوزراء وبعض رجال السلك الدبلوماسي، ورؤساء المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية، ورئيس وعمداء الجامعة وأساتذتها، وأعضاء الوفود العربية من المفكرين والأدباء.

وطلبت لجنة تخليد ذكراه إلى كل من وزارة التربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، بإطلاق اسمه على عدد من المدارس والشوارع، وإقامة نصب تذكري له في إحدى الحدائق العامة[٥٠]

وفي الأول من شباط/ فبراير ١٩٦٩ افتتح أسبوع دعم العمل الفدائي في كافة أنحاء القطر السوري واستمر مدة أسبوع كامل.

وفي يوم الأربعاء الثالث عشر من آب/ أغسطس ١٩٦٩ وصل إلى دمشق أعضاء اللجنة الدولية المكلفة من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية الأمم المتحدة، للتحقيق في جرائم السلطات الصهيونية ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة، أثر عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وكانت هذه اللجنة برئاسة إبراهيم بوبا مندوب السنغال الدائم لدى الأمم المتحدة وعضوية فليكس ايرماكورا مندوب النمسا وأستاذ القانون العام في جامعة فيينا، ون .جاها مندوب الهند.

وزارت اللجنة خلال اليومين الذين أمضتهما في دمشق، مخيمات اللاجئين واستمعت إلى أقوال عدد من الشهود.

وفي خطوة لا سابق لها في سورية صدر مرسوم بإحداث منظمة اتحاد الكتاب العربي. وغايته:

١ ــ العمل على تفجير طاقات الإنسان العربي الإبداعية.

٢ ــ تعبئة الطاقات الأدبية في القطر العربي السوري لخدمة الثورة العربية الاشتراكية ومصالح الجماهير الكادحة.

٣ ــ رصد الواقع العربي والهيئة العربية فيما يدعه الكاتب بغية تطويرها.

٤ ــ استلهام الجوانب الكفاحية والإنسانية في التراث القومي والأدب الشعبي لتطوير الأدب العربي، وإغنائه، ووضعه في تيار الأدب الطليعي العالمي.

٥ ــ إذكاء روح المقاومة والصمود لدى المواطن العربي في وجه الأخطار المحدقة بالوطن العربي ومصالح الجماهير والتي تهدد الوجود العربي بالقضاء على أمله بالإسهام في الحضارة الإنسانية محاولة عزله وإلغاء دوره الإيجابي في النضال العالمي ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية على الصعيد الثقافي والقومي والسياسي.

٦ ــ محاربة التيارات الثقافية المنحرفة الداعية إلى الإنحلال والإنهزامية والاستسلام للواقع

الفاسد الذي يعانيه المجتمع العربي.

٧ ــ التأكيد على حرية الكلمة ذات المدلول القومي والبعد الاشتراكي والتقدمي.

٨ ــ الانفتاح على الأدب التقدمي في الوطن العربي والعالم.

٩ ــ تهيئة مناخ ثقافي يتيح للامكانات والمواهب المبدعة أن تتفتح وتنمو في جو من الحرية المسؤولة[٥١].

وآخر ما نذكره وصول اللجنة الدولية برئاسة هاملتون أميراسينغ سفير سيلان الدائم إلى الأمم المتحدة وعضوية السفيرين عبد الرحمن أبي قرح والدكتور بورت بونه ممثلي الصومال ويوغوسلافيا في الأمم المتحدة، إلى دمشق يوم الخميس التاسع من نيسان/ أبريل ١٩٧٠ للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. وقامت بزيارة مخيم النازحين في جرمانا. وشاهدت فيلمين عن الجرائم الصهيونية في القرى المدنية في محافظة القنيطرة.

دام العهد الثاني من حكم البعث ما يزيد على الأربع سنوات ونصف، من الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٦ إلى السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ ثم أطاحت به القيادة القطرية الموقتة، لتبدأ البلاد عهداً جديداً ترأسه حافظ الأسد. وهو العهد الثالث من عهود البعث.

الهوامش

(١) ضافي جمعاني، **من الحرب إلى السجن**، ص ١٨٩.
(٢) **محاضر مباحثات الوحدة العربية**.
(٣) المرسوم التشريعي رقم ٢٩، والمرسوم التشريعي رقم ٣٠، تاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٣.
(٤) أمر رقم ١١ تاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٣.
(٥) مرسوم رقم ٢٠٥، تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦.
(٦) مرسوم رقم ٢٨٦، تاريخ ١٩٦٣/٥/١١.
(٧) مرسوم رقم ٣٠٢، تاريخ ١٩٦٣/٥/١٣.
(٨) مرسوم رقم ٣٠٣، تاريخ ١٩٦٣/٥/١٣.
(٩) مرسوم تشريعي ٦٨، تاريخ ١٩٦٣/٦/٩.
(١٠) مرسوم رقم ٨٩، تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩.
(١١) مرسوم تشريعي رقم ١١٠، تاريخ ١٩٦٣/٧/١٨.
(١٢) المقابلة التي أجرتها **محطة الجزيرة** القطرية، مع أمين الحافظ.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهدم الاستشراق، ج ١، ص ١٣٩
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المقابلة التي أجرتها محطة **الجزيرة**، مع أمين الحافظ.
(١٩) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ج ١، ص ١٤٤.
(٢٠) المرسوم رقم ١، تاريخ ١٩٦٦/١/١.
(٢١) المرسوم التشريعي رقم ٢٥، تاريخ ١٩٦٦/٢/١٤.
(٢٢) من البيان الذي أذاعته القيادة القطرية تبريراً لحركتها في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦.
(٢٣) القرار رقم ١، تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣.
(٢٤) **جريدة الثورة**، العدد ٨٥١، تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦.
(٢٥) قرار رقم ٣، تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥.
(٢٦) قرار رقم ٤، تاريخ ١٩٦٦/٢/٢٥.
(٢٧) المرسوم التشريعي رقم ١، تاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٦٦.
(٢٨) **جريدة البعث**، العدد ٩١٧، تاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٦.
(٢٩) راجعل تفاصيل المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٢٩٣.
(٣٠) راجع تفاصيل هذه المحاكمة في كتابنا: **المحاكمات السياسية في سورية**، ص ٣١٣.
(٣١) **جريدة الثورة**، العدد ٩٥٦، تاريخ ١٩٦/٧/٣.

(٣٢) المصدر نفسه، العدد ٩٧٢، تاريخ ١٩٦٦/٧/٢٢

(٣٣)المصدر نفسه، العدد ١٠٧٤، تاريخ ١٩٦٦١١/١٨

(٣٤) المصدر نفسه، العدد ١٠٨٣، تاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد ١١٩١، تاريخ ١٩٦٧/٤/١٣.

(٣٦) **مجلة جيش الشعب**، العدد ٧٩٤، تاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٧.

(٣٧) **جريدة الثورة**، العدد ١٢١١، تاريخ ١٩٦٧/٥/٩.

(٣٨) **جريدة الثورة**، العدد ١٢١٢، تاريخ ١٩٦٧/٥/١٠.

(٣٩) المصدر نفسه، العدد ١٢٦١، تاريخ ١٩٦٧/٧/٤.

(٤٠) المصدر نفسه، العدد ١٢٦٧، تاريخ ١٩٦٧/٧/٩

(٤١) المصدر نفسه، العدد ١٣١٦، تاريخ ١٩٦٧/٩/٦.

(٤٢) المصدر نفسه، العدد ١٢٦٢، تاريخ ١٩٦٧/٧/٥.

(٤٣) المصدر نفسه، العدد ١٣١٠، تاريخ ١٩٦٧/٨/٣٠.

(٤٤) المرسوم التشريعي رقم ١٢٩، تاريخ ١٩٦٧/٩/٢١.

(٤٥) **جريدة الثورة**، العدد ١٦٩٣، تاريخ ١٩٦٨/٧/١٥.

(٤٦) المصدر نفسه، العدد ١٨٠٧، تاريخ ١٩٦٩/٢/٩.

(٤٧) المصدر نفسه، العدد ١٨٢٢، تاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه، العدد ١٧٧٤، تاريخ ١٩٦٩/١/٧.

(٤٩) المصدر نفسه، العدد ١٧٧٧، تاريخ ١٩٦٩/١/١٠.

(٥٠) المصدر نفسه، العدد ١٧٨٦، تاريخ ١٩٦٩/٣/١٩.

(٥١) المصدر نفسه، العدد ١٩٩٥، تاريخ ١٩٦٩/٩/١٧.

المراجع

الكتب

حكمت علي إسماعيل، **نظام الانتداب الفرنسي على سورية.**

ممدوح حقي، **صفحات من تاريخ سورية من مسيرة المناضل عارف التوام.**

مذكرات سلطان باشا الأطرش.

باتريك سيل، **الصراع على سورية.**

علي سلطان، **تاريخ سورية.**

وليد المعلم، **سورية والطريق إلى الحرية.**

بيتر مانغرلد، **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط.**

الدكتور نزار كيالي، **دراسة في تاريخ سورية.**

مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية.**

رسائل مطلع إلى عبد الناصر والسراج.

عبد الهادي بكار، **صفحات مجهولة من تاريخ سورية.**

مذكرات فخري البارودي.

عبد اللطيف اليونس، **شكري القوتلي تاريخ أمة في حياة رجل.**

عبد اللطيف اليونس، **ثورة الشيخ صالح العلي، مذكرات عبد اللطيف اليونس.**

مذكرات طه الهاشمي.

فوزي الشعيبي، **شاهد من المخابرات السورية.**

ديزموند ستيوارت، **لورانس العرب الأسطورة والواقع.**

ديزموند ستيوارت، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**

هنري لورانس، **لورانس في بلاد العرب.**

محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سورية ولبنان.**

حسن الأمين، **سراب الاستقلال.**

حسن الأمين، **مظاهرات وثورات.**

مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**

محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس.**

محمد معروف، **أيام عشتها.**

أمين أبو عساف، **ذكرياتي.**

فتحي الديب، **رجال حول عبد الناصر.**

مذكرات صلاح نصر.

عدنان الحكيم يتذكر.

الجنرال كاترو، **دفاتر الشرق.**

مذكرات الجنرال ديغول.

مذكرات تشرشل.

سامي الصلح، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول.**

زهير عسيران، **زهير عسيران يتذكر: مؤامرات وانقلابات في بلاد ، العرب.**

رفعت سليم العسلي، **كفاح سورية**

ستيفن هاملي لونفريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب.**

الدكتور رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية.**

الدكتور عصمت سيد الدولة **الأحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر.**

حبيب عيسى، **السقوط الأخير للاقليمين في الوطن العربي.**

غالي شكري، **عروبة مصر وامتحان التاريخ.**

محمد عبد الحليم دياب، **الثورة العربية المعاصرة.**

أوراق فارس الخوري.

يوسف الحكيم **سورية والعهد العثماني.**

يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي.**

يوسف الحكيم، **سورية زمن الانتداب الفرنسي.**

دارم الطباع، الدكتور عزة الطباع رجل وعصر.

جوناثان بلوش، **المخابرات البريطانية وعملياتها السرية في الشرق**، وباتريك فيتز جيرالد.

ج. دي. ف. أودر، **القول الحق في تاريخ سورية والعراق.**

رضا صافي، **علي جناح الذكرى.**

جميل العلواني، **نضال شعب وسجل خلود.**

إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري.**

أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى.**

نجيب الأرمنازي، **تاريخ سورية من الاحتلال إلى الجلاء.**

نجيب الأرمنازي، **محاضرات عن سورية.**

سعيد العاص، **صفحة من الأيام الحمراء.**

عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة.**

ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة.**

عبد الكريم غرايبه، **الثورة العربية الكبرى.**

رياض نجيب الريّس، **قضايا خاسرة**
رياض نجيب الريّس، **جواسيس بين العرب.**
محمد نبهان الخباز، **مذكرات الحوادث الدامية في مدينة حماة.**
رسائل تقي الدين الصلح إلى زهير عسيران.
مذكرات الدكتور صبري القباني.
مذكرات الأمير عادل أرسلان
أيمن أحمد شعبان، **صالح العلي ثورة وعقيدة.**
برجيت شبيلر، **انتفاضة جبل الدروز ـ حوران والعهد العثماني إلى دولة الاستقلال.**
ليلى الصباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني.**
نذير فنصة، **أيام حسني الزعيم ١٣٧ يوماً هزت سورية.**
غسان زكريا، **السلطان الإحمر.**
ظافر القاسمي، **وثائق جديدة عن الثورة السورية.**
سعيد أبو الحسن، **نيران على القمم.**
منير المالكي، **من ميسلون إلى الجلاء.**
محمد كرد علي، **المذكرات.**
سهيل العشي، **فجر الاستقلال في سورية.**
العماد مصطفى طلاس، **مرآة حياتي**
ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية.**
ساطع الحصري، **يوم ميسلون**
منير الريّس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية.**
الدكتورة خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق.**
الدكتورة خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة.**
حنا خباز، **فرنسا وسورية.**
الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، **الثورة السورية الوطنية.**
الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، **مذكرات وخطب.**
الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات.**
الدكتور وجيه كوثراني، **بلاد الشام.**
الدكتور وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان.**
حنا أبي راشد، **جبل الدروز، سلطان باشا الأطرش.**
حنا أبي راشد، **حوران الدامية.**
فؤاد الأطرش، **الدروز مؤامرات وتاريخ وحقائق.**
توفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني.**
عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون.**
محمد فرج، **النضال الشعبي في سورية وقصة الانتداب.**

محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية.**

عادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي.**

أمين الريحاني، **فيصل الأول.**

أمين الريحاني، **ملوك العرب.**

وجيه علم الدين، **مراحل استقلال دولتي لبنان وسورية.**

جوزيف أشقر، **التطور السياسي لسورية ولبنان الكبير.**

الدكتور مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦.**

سليمان موسى، **الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد.**

سليمان موسى، **الحركة العربية.**

سليمان موسى، **الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى.**

علي حاج بكري، **العقلية العربية بين الحربين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩.**

الدكتور عبد السلام العجيلي، **ذكريات أيام السياسة.**

الدكتور ذوقان قرقوط، **الشرق العربي في مواجهة الاستعمار.**

الدكتور ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية.**

نصوح بابيل، **صحافة وسياسة.**

منصور الأطرش، **الجيل المدان.**

يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية.**

ضافي جمعاني، **من الحزب إلى السجن.**

الدكتور أحمد قدري، **مذكرات عن الثورة العربية الكبرى.**

رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ.**

زبير سلطان قدوري، **الثورة المنسية.**

زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط.**

زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية.**

الدكتور عبد الرحمن الكيالي، **المراحل**

منيف الرزاز، **التجربة المرّة.**

خالد شاكر، **من وحي الانقلاب.**

صفحات حياة نزيه مؤيد العظم.

نداء قومي، لجنة تحرير لواء الإسكندرون.

غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي.**

جورج أنطونيوس، **يقظة العرب.**

قسطنطين بازيلي، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني.**

محمد هواش، **العلويون ودولتهم المستقلة.**

سلمان محمد يوسف، **حياة المجاهد الشيخ صالح العلي.**

توماس لورانس، **أعمدة الحكمة السبعة.**

الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ١٩١٨ ـ ١٩٣٦.

أبي حسن، **هويتي من أكون؟**

لطفي الحفار، **مختارات، خطب، مقالات.**

زكي الأرسوزي، **صوت العروبة في لواء إسكندرون.**

أحمد الفيل، **سورية الجديدة بين الانقلابين الأول والثاني.**

خليل مردم بك، **يوميات الخليل.**

سامي جمعة، **أوراق من دفتر الوطن.**

هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية.**

هاشم عثمان، **الصحافة السورية ماضيها وحاضرها.**

هاشم عثمان، **المحاكمات السياسية في سورية.**

هاشم عثمان، **الحياة السياسية في الساحل السوري (مخطوط).**

هاشم عثمان، **تاريخ أهمله التاريخ معاهدة ١٩٣٦.**

لجنة القوميين العرب، **أما لهذا الليل من آخر؟**

مذكرات مود فرج الله.

منير زامير، **ولادة لبنان الحديث.**

فكتور كالوس، **غلال السنابل**

فكتور كالوس، **ومضات من التاريخ.**

فكتور كالوس، **رمال في الهواء.**

مذكرات الدكتور معروف الدواليبي.

نجيب الريّس، **الأعمال المختارة.**

نجيب الريّس، **نضال.**

نجيب الريّس، **جراح.**

الدكتور عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية.**

الدكتور كمال مظهر أحمد، **مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس وزراء عراقي، في العهد الملكي.**

مذكرات خالد العظم.

مذكرات أكرم الحوراني.

فضل الله أبو منصور، **أعاصير دمشق.**

أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية.**

أسعد داغر، **ثورة العرب.**

أحمد السياف، **شعاع قبل الفجر.**

نور المضيء المرشد، **لمحات حول المرشدية.**

لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية.**

تاريخ الأقطار العربية المعاصر.

محاضر مباحثات الوحدة العربية.

مذكرات نقولا بسترس.

محمد أبو عزة، **الانقلابات العسكرية في سورية.**

سعادة والحزب القومي، **منشورات مجلة الدنيا**

مطيع السمان، **وطن وعسكر**

علي رضا، **سورية من الاستقلال حتى** الوحدة المباركة: **١٩٤٦ ـ ١٩٥٨**

عبد الكريم زهر الدين، **ذكرياتي عن أيام**

الوحدة والانفصال.
عبد الله بن المرتضى، **الفلك الدوار في سماء الأئمة الأطهار.**
مذكرات عبد الرزاق المحدود (مخطوط).
نيكولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية والصراعات الطائفية، والعشائرية.**
محمد محاسن المحمودي، **مذكرات ضابط (مخطوط).**
أدهم آل جندي، **تاريخ الثوارت السورية في عهد الانتداب الفرنسي.**
صارم محمود صالح، **التعريف بالتراث الشعبي.**
حسن الحكيم، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث.**
حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية.**
الدكتور أنيس الصايغ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى.**
الدكتور أنسي الصايغ، **عن أنسي الصايغ.**
أنور الرفاعي، **جهاد نصف قرن (مذكرات سعيد الجزائري).**
سلامة عبيد، **الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر.**
الدكتور نادر العطار، **تاريخ سورية في العصور الحديثة.**
الدكتور مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة.**
مفيد عرنوق، **تاريخ سهل العمق.**
الدكتور صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر.**
وجيه الحفار، **الدستور والحكم في الجمهورية السورية.**
بولس مسعد، **لبنان وسورية قبل الانتداب وبعده.**
غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب.**
غالب العياشي، **تاريخ سورية السياسي.**
فائز الغصين، **ذكرياتي عن الثورة العربية.**
مذكرات الجنرال ويغان.
دافيد فرومكين، **سلام ما بعد سلام.**
هادي حسن عليوي، **فيصل بن الحسين.**
أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر.**
بشير العظمة، **جيل الهزيمة.**
سملى الحفار الكزبري، **لطفي الحفار (١٨٨٥ ـ ١٩٦٨).**
صبحي العمري، **أوراق الثورة العربية الكبرى.**
الدكتور محمد جعفر فاضل الحيالي، **العلاقات بين سورية والعراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨.**
الدكتور علي المحافظة، **فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠.**
صبحي أبو غنيمة، **سيرة منفية.**

مذكرات أكرم زعيتر.
نبيل شويري، **سورية وحطام المراكب المبعثرة.**
الدكتور عبد الرحمن بدوي، **سيرة حياتي.**
محمد عمران، **تجربتي في الثورة.**
ظاهر محمد صكر الحسناوي، **شكيب ارسلان**
الدكتور محمد عربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**
فتح الله الصقال، **من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم**

المجلات

الثقافة، دمشق
الدنيا، دمشق
الطليعة، دمشق
الفرسان، دمشق
الجندي، دمشق
المضحك المبكي، دمشق
مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق
التمدن الإسلامي، دمشق
إهداء، دمشق
الصياد، بيروت
الشراع، بيروت
الكفاح العربي، بيروت
الحوادث، بيروت
الأسبوع العربي، بيروت
النهار العربي والدولي، بيروت
بيروت المساء، بيروت
الأفكار، بيروت
الجمهور الجديد، بيروت
صباح الخير، بيروت
العرفان، صيدا
المنار، مصر
المقتطف، مصر
روز اليوسف، مصر
آخر ساعة، مصر
مسامرات الحبيب، مصر
المصور، مصر
المنار، مصر
الوسط، باريس
المستقبل، باريس
الموقف العربي، قبرص

الجرايد

القبس، دمشق
الأيام، دمشق
النصر، دمشق
الكفاح، دمشق
ألف باء، دمشق
المنار، دمشق
الوحدة، دمشق
البعث، دمشق

الثورة، دمشق
تشرين، دمشق
العاصمة، دمشق
عصا الجنة، دمشق
الإنشاء، دمشق
الجيل الجديد، دمشق
النور، دمشق
الإنشاء، دمشق
بردى، دمشق
الفيحاء، دمشق
الكنانة، دمشق
حرمون، دمشق
الجريدة الرسمية للجمهورية السورية
الاعتدال، اللاذقية
صدى الاتحاد، اللاذقية
الجلاء، اللاذقية
الاستقلال، اللاذقية
الخبر، اللاذقية
الإرشاد، اللاذقية
الشاطىء السوري، اللاذقية
الوعي القومي، اللاذقية
صدى الاتحاد، اللاذقية
الجريدة الرسمية لحكومة العلويين
النذير، حلب
الراية، حلب
الأهالي، حلب
البريد السوري، حلب
المصباح، حلب
حلب، حلب
الأنوار، بيروت
البيرق، بيروت
النهار، بيروت
السفير، بيروت
لسان الحال، بيروت
السفير، بيروت
الحياة، بيروت
البشير، بيروت
الأهرام، مصر
أخبار اليوم، مصر
المقطم، مصر
السياسة الاسبوعية، مصر
القاهرة، مصر
العربي، مصر
الأسبوع، مصر
الشورى، مصر

المؤلف

مواليد اللاذقية ـ سورية

يحمل شهادة عالية في القانون ويمارس المحاماة.

له اهتمام كبير بالدرسات التاريخية.

صدر له

بدوي الجبل، آثار وقصائد مجهولة، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ١٩٩٨

الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠٠١.

المحاكمات السياسية في سورية، رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠٠٤

العلويون بين الأسطورة والحقيقة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

صفحات من تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

هل العلويون شيعة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

مقامات ومزارات ومشاهد آل البيت (ع)، في سورية، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

العلويون في التاريخ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

الإسماعيلية بين الحقائق والأباطيل، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

صفحات مجهولة من تاريخ القضية الفلسطينية، الفلسطينيون في الساحل السوري، دمشق.

تاريخ اللاذقية، ج١، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الأماكن الأثرية في اللاذقية، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الصحافة السورية ماضيها وحاضرها، ج ١، وزارة الثقافة ـ دمشق.

الجفر حقيقة أم أسطورة، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

فهرس الأعلام

أ

آغا، حاجو ١١٢، ١١٤
آل الأطرش ٦٨، ٦٩
آل الدالاتي ١٤٠
آل سعود، سعود (الملك) ٢٨١، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٣٠
آل مرشد ٦٩
آل المهايني ٧٦
إبراهيم باشا، غالب ٦٣
إبراهيم باشا، صفوت ١٣٢
إبراهيم، حسن فؤاد ١٠٠
إبراهيم، علي نجيب إسبر ٢٥٥
الإبراهيم، محمد ١٢٤
إبراهيم، نهاد ٣٦٤
الأبرش، محمد خالد ١٠٠
أبو إبراهيم، سليمان حسن ١٠٨
أبو تاية، عودة ١٩
أبو الحسن، سعيد ١٣
أبو حمود، يوسف ٣٤٧
أبو الخير، قاسم ٧١
أبو الخير، محمد كمال زكي ١١٠
أبو ريشة، عمر ٢١٢
أبو شفة، أحمد ٢٤٣
أبو شلباية، محمد عبد الحفيظ ٢٣٦
أبو صالح، أحمد ٣٦٠، ٣٧٢، ٣٧٨
أبو صالح، داوود ٢٤٣
أبو طوق، عبد الرؤوف ٣٦٦
أبو عساف، أمين ٦ ٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٦٨
أبو العسلي، طلال ٣٩١
أبو عسلي، محمد ١٢٩
أبو عقل، صبحي ١٢٦
أبو مراد، إسماعيل صالح ٢٤٣
أبو منصور، فضل الله ٢٠٦، ٢١٤
أبو نصر، حسن ٣٠٨
أبو النور، عبد المحسن ٣١٤
أبي قرح، عبد الرحمن ٤١١
أتاتورك، مصطفى كمال ٢١
الأتاسي، جمال ٣٧٢
الأتاسي، طاهر ٦٣، ١١٤
الأتاسي، عدنان ١٦١، ١٦٢، ٢٦٣،
الأتاسي، فيصل ٢٦٨
الأتاسي، فيضي ١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٩٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨

الأتاسي، لؤي ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨١
الأتاسي، مكرم ٣٤٧
الأتاسي، نور الدين ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٠٦
الأتاسي، هاشم ٢٦، ٤٠، ٨٦، ٨٩، ١٠٤، ١٣٣، ١٣٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٥٢، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٨٢
أحمد، فتحي رزق ٣٠٧
الأحمد، محمد سليمان ٢٧٨، ٢٨٣
أحمدتلي، عبد القادر ١٠٠
أدهم، برهان ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٣
أديب، جمال علي ١٦٢
أديب، علي ٢٣٣
أديب، نجيب علي ٢٤٣
أديب، نسيب ٢٤٣
أراس، رشدي ١٠٧
ارسلان، أمين ٢٦، ٣١،
ارسلان، شكيب ٨٣، ٨٧
ارسلان، عادل ٤٧، ١٦١، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٤
ارسلانيان، فريد ٢١٧، ٢٤٧
الأرسوزي، زكي ٤٠٩
الأرضه لي، محمد ٩٤، ٩٩
الأرمنازي، نجيب ٣٣٨
الأزهري، عدنان ٣٥٦
أزهري، نعمان ٣٣٨، ٣٤٨
أسامي، عبد الفتاح ١٠٠
أستينو، كمال رمزي ٣٠٦، ٣١٣
إسحق، سعيد ١١٤، ٢٧٠
الأسد، حافظ ١٢، ٣٧١، ٣٨٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١
أسطفان، يوسف ٣١
الأسطواني، حمدي ٧٨
الأسطواني، عبد الغني ٧٨
الأسطواني، محمد ٢٦
الأسعد، أحمد ٢٣٩
أسعد، جميل ٢٠٦، ٢١٤
الأسعد، حمادي ٣٤٦
أسعد، علي ١٢٥
إسماعيل، فايز ٤٠٧
إسماعيل، محمد ٣١، ٤٧، ٥٩، ١٢٣
إسماعيل، محمود علي ٥٨
الأسمر، ليون ٣٦٠
الأسود، عبد القادر ٢١٧
الأسير، حسن ٨٠
أسيون، فتح الله ٨٩، ١٧٥، ٢١٨، ٢٢٥، ٣٤٨
الأشمر، محمد ٧٦، ٧٧
الأصفري، أديب ٣٦٠
الأطرش، حسن ١٣٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣٩٢
الأطرش، محمد ٦٨، ٧٠، ٢٢١
الأطرش، سلطان باشا ١١، ١٨، ١٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٧٨٧ ٣٤٧
الأطرش، سليم ٦٧
الأطرش، صياح ٧٢
الأطرش، عبد الغفار ٢٦، ١٢٩، ١٣٤
الأطرش، علي ٧٠
الأطرش، فارس سعيد ٦٩
الأطرش، محمد ٢٦٨
الأطرش، منصور ٢٦٣، ٢٦٥، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٣
الأطرش، هايل ٢٦٥
الأطرش، يوسف ٧٠
الأظن، سعيد ٧٧
اقبيق، محمد ١٧٤
الألشي، جميل ٣١، ٣٨، ٥١، ٥٦، ٨٧، ٩٩، ١٣٧، ١٣٨
ألنبي، (الجنرال) ٢٢، ٢٤
إلياس، روبير ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤

إلياس، فائز ١٢٥
إلياس، نوفل ١٦٥
إلياس، هارون ١٢٥
إليان، ميخائيل ١٥٠، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٦
أميراسينغ، هاملتون ٤١١
أمين، مصطفى ٢٩٩
أندريا (الجنرال) ٨١
الإنطاكي، رزق الله ٢٦٣، ٢٧٨، ٢٨٣
الإنطاكي، نعيم ١٣٩، ١٤٤، ١٥١، ١٦١
أنطون، ميخائيل ٣٧
الإنكليزي، عبد الوهاب ١٧
أنور باشا ١٥، ١٦، ١٧
أورفلي، حسن ٦٣
أورغلي، توفيق عجم ٦١
الأيش، نوري ١٩٤، ١٩٥
إيرماكورا، فليكس ٤١٠
أيزنهاور، دويت ٢٩٢
الأيوبي، حيدر ١٢٢
الأيوبي، رؤوف ٨٥
الأيوبي، شكري باشا ١٩، ٢٠
الأيوبي، عطا ٥١، ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٦٦، ٨٥، ٩٩، ١٠٢، ١٣٨
الأيوبي، محمود ٤٠٧
الأيوبي، نصوح ٣٦٦

ب

بابان، جمال ١٩٨
بابان، مختار ٣١٩
بابازيان، هراج ١٦٥
بابيل، نصوح ١١٠، ١٨٤، ١٨٥، ٣٤٧
البارودي، فخري ٣٨، ٧٨، ١٨٩، ٣٢٣
البارودي، مصطفى ٣٣٨، ٣٤٨
بازيدو، نوري ١٢٥
باغ، أديب ٣٤٦
الباقوري، أحمد حسن ٣٠٦، ٣٠٨
الباني، سعيد ٢٦
البخاري، نصوحي ٨٥، ١٢٢، ١٣٩
بخاش، نصري ٦٦
بدر، أحمد ٣٦٥
بدر الدين، أحمد ٣٨٥
بدوي، أحمد أحمد ٣٢٣
بدوي الجبل ١٢٥
البديوي، صبري فريد ٧٧
البرازي، حرشو ٢١٥
البرازي، حسني ٨٢، ٨٤، ٩٩، ١٣٦، ٢١٦، ٢٧٧، ٣٢٠
البرازي، راشد ٦٣
البرازي، محسن ١٣٥، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٤، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٥
البرازي، محمود ٥٧
البرزة، عفيف ٢٩٤، ٢٩٦
بركات، صبحي ٤٧، ٦٣، ٦٥، ١٠٣
بركات، عوض ٣٣٧، ٣٤٨
برمدا، رشاد ٢٣٤، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٦
برمدا، مصطفى ١٢٠، ٢١٧
برز، ثابت ٣٩٠
برودي، دونالد ٢٤
البزري، صلاح ٢٢١
البزري، عفيف ٣٠٠، ٣٠٣
البستاني، أنطون ١٨٧، ٢١١
بسترس، نقولا ٣١٧
البشري، عبد الوهاب ٣١٥
بشور، رفيق ٣٦٠، ٣٦٤
بشور، ميخائيل ١٢٦
بصلة، خليل ٧٧
البغدادي، حسن ٣٠٩
البغدادي، صالح ٣٦٧
البغدادي، عبد اللطيف ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣

بقدونس، رشيد ٥٩
بكداش، خالد ٢٩٤
البكري، أنور
البكري، عبد الوهاب ٣٩٣
البكري، نسيب ١٨، ٣٨، ٧١، ٧٢، ١٢٢، ١٣٢، ١٧٤
البكري، نوري ٣٤
بكير، خليل ٤٧
بلازا، غالو ٣١٨
بلفور (اللورد) ٦٦
بلوش، ناثان ٢٩٤
بلوم، ليون ١٠٧
بن حاجو، حسن آغا ١١٤
بنيان، حمود ١٨٩، ٢٢١، ٢٢٣
بهلوان، عمر ٤٧
بوبا، إبراهيم ٤١٠
بوخه، رودولف ٩٥، ٩٦
بوخه، غليوم ٩٥، ٩٦
بورقيبة، الحبيب ٢٨٨
بوظو، علي ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣٦٠
بونسو، هنري ٨٥، ٨٦، ٩٣، ٩٥، ١٣٦
بونه، بورت ٤١١
بيتان ١٣٠
البيروتي، محمود ١٢٢
البيطار، بهجت ٢٦٦
البيطار، حسني ١٢٣
البيطار، صلاح ٢١٧، ٢٦٣، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٣٨، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢
البيطار، عمر ١٢٥
بيلوت (الجنرال) ٥٨، ٦٢، ٦٣
بينيه (الجنرال) ١٤٥، ١٤٩
بيهم، عمر ٣١٨
بيو، غبريال (المفوض) ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠

ت

التابعي، محمد ١٣
تحوف، محمد ٥٨
الترجمان، سهام الدين ١١٠
الترمانيني، عبد السلام ٣٤٨، ٣٦٠
تشرشل ١٤٩
التغلبي، طلعت ٣٤٧، ٣٦٠
تقلا، يوسف ١٢٦
التكريتي، إبراهيم محمد علي ١
التل، قاسم ٧٨
تلجبيني، علي ٣٦٠
تلهوني، محمد ٣٤
تمر، عمر خان ٢٦٨
التميمي، محمد علي ٤٥، ٤٧
تولا (الكولونيل) ٤٦

ث

ثابت، جميل ٣٨٥

ج

جابر، ممدوح ٣٨٥
الجابري، إحسان ٣٨، ٤٧، ٨٧، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧
الجابري، سعد الله ١٣، ٢٦، ٤٥، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٣
الجابري، علاء الدين ٣٤٧
الجابري، مجد الدين ١٧٧، ٢١٨، ٢٧٨
الجابري، مقيم ١٠٠
الجابي، رشدي ١٥٠
الجابي، ياسين ٤٧
جادا، خالد ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢١
جبارة، جورج ١٩٤
جبارة، حسن ١٥٠، ١٥١، ١٧٧، ١٩٤، ١٩٥، ٣٠٦

جبارة، حسين ٣٠٨
جبري، رشاد ٢٧٦، ٣٤٦، ٣٦٦
الجبلاوي، محمد ظاهر ٣٢٣
جديد، صلاح ٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٩، ٤٠٦
الجراح، عارف ٤٧
جرباسي، عبد القادر ٣٩٠
جربوع، نايف ٣٦٠
جرجس، دعاس ٣٤، ٣٧
جرماني، حسن ١٢٩
الجزائري، سعيد ٢٠
الجزائري، عبد القادر ٢٠، ٣٩٥
الجزائري، عمر عبد القادر ١٧
جسومة، عبد الله ٣٠٠
الجعفري، أمين ٢١٧
الجلاد، هاني ٣٦٦
جمال باشا ١٥، ١٦، ١٧
الجمالي، فاضل ٣١٩،
جمعة، بدر ٣٩٠، ٣٩٢
جنبرت، سليم ٩٣، ٩٤، ١٢٢
جنبلاط، كمال ٣١٨
الجندلي، فرحان ٣٣٧
الجندي، سامي ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٨
الجندي، عبد الكريم ٣٧١، ٣٨٩، ٤٠٥
الجندي، علي ٣٢٣
الجندي، فرحان ٣٦٣
جنيد، قاسم ١٠٠
الجوخدار، سليمان ٩٤، ٩٨
جودت، صالح ٣٢٣
جورج، لويد ٣١
الجوهري، نايف ١١٤
جيري، رشاد ٣٣٨

ح

حاتم، شبلي ١٢٩
حاتم، عبد القادر ٣١٤
الحاج علي، مصطفى ٣٩١
حاج مراد، عادل ٣٥٤
الحاسم، فايز ٣٨٩
الحاضري، شاكر ١٠
حاطوم، سليم ٣٩٢
الحافظ، أمين ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٣
حافظ، محمد علي
الحامد، رشدي
الحامد، يوسف ١٢٣
حباب، أبو صياح ٧٨
حباب، حسن ٧٨
حباب، رضا ٧٨
حباب، كمال ٧٨
حباب، ممدوح ٧٨
حبش، مروان ٣٨٩، ٤٠٥، ٤٠٦
حتاحت، أبو عزّت ٧٨
حتاحت، عادل ٧٨
حتاحت، مكي ٧٨
الحجي، بشير ١٢٥
حداج، أسد ٢٤٣
حداد، جبرائيل ٢٩، ٣١
حداد، جميل ٣٨٥
حداد، حبيب ٣٨٩، ٤٠٥، ٤٠٦
حداد، غسان ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٨
حداد، مصطفى ٤٠٧
حدة، حسين ٢٧٠، ٣٠
حديد، مروان ٣٨٢
الحراكي، حكمت ١٣٤، ١٣٧
حرفوش، محسن ١٠٣
الحريري، زياد ٣٠٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٩
الحريري، وهبي ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥
الحسامي، مصباح ٧٦
حسن، محمود ٥٧

حسني، أحمد ٣٠٦، ٣٠٨، ٤
٣١٣
حسين (الشريف) ١١، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢٢
حسين، كامل ١٩٧، ٣٨٩
حسين، كمال الدين ٣١٣
حسين (الملك) ١٩، ٢٠، ٢٨٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٢
الحسيني، إبراهيم ١٨٩، ٢١٤، ٢٩٣
الحسيني، بدر الدين ١٧
الحسيني، تاج الدين ٨٦، ٩١، ٩٩
الحسيني، زهير ٣٤٧
الحسيني، سعيد ٣٨
الحسيني، علي ٢٦
الحسيني، فيصل سري ٣٣٠، ٣٥٢
الحصري، ساطع ٢٩، ٣٨، ٤٠، ٤٣
الحصني، أحمد ٧٧
حصني، كمال ٣٨٥
الحفار، صالح ٧٨
الحفار، عبد الرزاق ٣٨٤
الحفار، لطفي ٨٢، ٨٤، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٦، ٣٤٧
الحفار، وجيه ١٩٠
الحكيم، حسن ٥٩، ٦٠، ٦١، ٨٧، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦
الحكيم، حسين ٢٠٦
الحكيم، حكمت ١٤٤، ١٥٠، ١٦١
الحكيم، خالد ٤٥، ٤٧، ٣٩١
الحكيم، صالح ناصر ١٠٣
الحكيم، فهمي ٣٤٧
حكيم، محمد ١٦٥
الحكيم، نوري ٣٦٦
الحكيم، يوسف ٣٨، ٤٠، ٥١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ١٢٠
الحلاج، عبد العزيز ١٢١، ٣٤٧
حلاج، مصطفى ٤٠٨
الحلاج، وجيه ٣٦٠
الحلبي، توفيق ٦١
الحلبي، زكي ٧٧
الحلبي، عيد ٤٥، ٤٧
الحلبي، محمد عز الدين ٨٧
الحلبي، صفوت ٣٥٣
الحمد، محمد أسعد ٣٨٧
حمداني، مصطفى رام ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣
حمدون، مصطفى ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٩
الحمزاوي، سعيد ٧٨
حمزة، خطار ٢٩٤
حمصي، إدمون ١٠٢، ١٠٤، ١٥٩، ١٦٥، ٣٤٦
الحمود، برجس ٧٠
حمود، نور الدين ٢٤٣
الحموي، خليل ٧٧
الحموي، غسان ٣٩٠
حميدان، رشيد ٣٥٦، ٣٥٧
الحناوي، سامي ١٢، ١٨٩، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٥١
الحنبلي، شاكر ٨٤، ٨٥
حنيدي، أحمد ٣٠٠، ٣١٤
حوا، سعيد ٣٨٢
الحواصلي، ياسين ٤٧
الحوراني، أكرم ١٤٠، ١٨١، ٢٠٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٦٣، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٥
حورية، عبد الرحمن ٣٣٧، ٣٤٨
حومد، عبد الوهاب ١٩٤، ٢١٧، ٢٦٣، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٧٢
حياتي، يحيى ٧١
الحياني، علي ١٦٥
حيدر، رستم ٢٣
حيدر، سعيد بك ٢٦، ٣٤، ٤٥، ٤٧، ٦١، ٨٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٥

خ

خاطر، مرشد ٢٦
الخال، طه ديب ١٠١
الخاني، ياسين ٧٧
خباز، يوسف ٣٨٥
خدام، عبد الحليم ٣٨٢، ٤٠٧، ٤٠٨
الخراط، حسن ٧٤، ٧٥، ٧٦
الخضرا، صبحي ٤٧
خضور، جانم ١٢٥
خطار، سعيد ٢٤٣
الخطيب، أحمد كمال ١١٠، ٤٠٧
الخطيب، بهيج ١٢٣، ١٣٤، ١٣٦
الخطيب، خالد ٦١
الخطيب، زكي ١٣٤، ١٧٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٤٥
الخطيب، عبد القادر ١٧، ٣٤، ٥٥
الخطيب، عمر عودة ٣٦٤
الخطيب، فؤاد ٢٦، ٣١، ٣٨
الخطيب، عربي ١١٠
الخطيب، محمد ٦٠، ١١٠، ٣٨٤
خلاس، خليل ٢٢٨
خلقي، علي ٤٧
خليفاوي، عبد الرحمن ٤٠٨
الخليل، إبراهيم ٣٤، ١١٨
خليل، مصطفى ٣٠٨، ٣١٤
الخليلي، عبد ٣٦٠
الخماش، ميخائيل ٣٧
خنجر، أدهم ٥٧
الخنشور، رشيد ٧٨
الخنشور، يونس ٧٧
الخوجة، حامد ٢٤٥، ٢٧٩، ٢٨٩، ٣٣٨، ٣٤٦
الخوري، إبراهيم ١٢٦
الخوري، أديب ٤٠٨
الخوري، بشارة ٢٠٣
خوري، جورج ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤
الخوري، رشيد سليم ٣٢٢
الخوري، سعيد ١٢٥
الخوري، سهيل ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٦
الخوري، فائز ١٠٦، ١٢٢،
الخوري، فارس ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٥١، ٥٩، ٦٣، ٨٢، ٨٤، ١٠٤، ١٤٢، ١٩٣، ٢١٧،
خياطة عبد الوهاب ٣٨٥
الخير، أحمد ديب ١٠٣
خير، أديب ١٤٠
خير بك، صقر ١٢٣

د

الداغستاني، صادق ٧٧
داغستاني، طالب ١٨٩
الدالاتي، أمين ١١
دانتز، هنري ٨٠، ١٣٠، ١٣٢
دانون، يعقوب ٣٧
دباح، محمد سعيد ٣٥٣
الدراوشة، ناجي ٤٠٨
الدرة، عبد الجليل ٥٥
الدرخباني، قاسم ٧١، ٧٦
الدرخباني، محمد ٧٧
الدرع، أحمد ٣٨٤
درقاوي، أسعد ٣٨٦
الدركزلي، عبد الحليم ٧٧
الدروبي، سامي ٣٧٣، ٤٠٨
الدروبي، علاء الدين ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦
الدروبي، محمد علي ٧٦
دروزة، عزة ٢٦، ٣٤
درويش، فريد سيد ٢٦٤
الدقر، أحمد ٣١٧
الدقر، رشيد ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦٦
الدليمي، عبد الله ٣٨
دهمان، عبد الغني ٣٣٠، ٣٣٦

دهمان، فؤاد ٣٤٧
الدواليبي، مصطفى ٢٠٦
الدواليبي، معروف ١٧، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢١٦، ٢٨٩، ٣١٩، ٢٨٩، ٣١٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٦
دو باتونو ٤٥
دو جوفنيل، هنري ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥
دوروترو، بلوا ٩٥
دوم، ميشيل ١١٢، ١١٣
دو مارتيل، داميان ٩٤، ٩٧، ٧٩٩، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٩
دويعر، فارس ٢٨٧
دي بياباب (الكولونيل) ٢٢
دي مانكي، باتيرنو ٤٢
دياب، محمود ٢١٧
دياب، منير ١٢٢
دياب، ياسين ٤٥، ٤٧
ديب، أبي عبده ٧٤، ٧٥
الديب، فتحي ٢٦٧، ٢٦٨
ديو، أبو عمر ٧٧
ديو، علي ٧٧
ديور (الجنرال) ٧٩
ديري، أكرم ٣٠٠، ٣١٤، ٣٥٨
ديري، نزال ٣٨٦
ديغول ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٩
ديمتريوس (البطريك) ٣٧

ذ

ذو الفقار، حسين ٣٠٩
ذياب، محمد ٢٠٦

ر

رأفت، وحيد ١٩٧
راغب، عمر مصطفى ١٠١
رامي، أحمد ٣٢٣
رباح، جميل ٢٤٣
الرباط، أدمون ١١٢
رباط، جبرائيل ٩٥
رحمون، ياسين ٧٨
الرداوي، داوود ٤٠٧
الرز، حسن ٧٨
الرزاز، منير ٣٩٠، ٣٩١
رزق، غسان ٣٩١
رزق، يحيى ٣٠٨
رستم، رشيد ١٠٠
رستم، مصطفى ٣٨٩
رستم، محمد وجيه ١٩٧
رستم، مصطفى ٤٠٦
رسلان، أمين ٢٢٣
رسلان، عبد الإله ١٨٩
رسلان، عبد الحسيب ٢٨٣
رسلان، فؤاد ٧٦
رسلان، مظهر ٩٣، ١٠٦، ١٢٢، ١٣٩، ١٦٢
رشيد، إسماعيل ١٢٩
رضا، جليلة ٣٢٣
رضا، محمد رشيد ١٠٩
رضوان، حسين ٣٣١
رضوان، عباس ٣٠٨، ٣١٤
رضوان، فتحي ٣٠٦
رضوان، قدري ١٢٩
رعد، حسن ٧٦
الرفاعي، إحسان ٣٥٦، ٣٥٨
الرفاعي، أحمد ١٦٥، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧، ٢١٧
الرفاعي، طلعت ٣٢٣
الرفاعي، ظافر ٢٥٩
الرفاعي، عبد الكريم ٣٦٦
الرفاعي، محمد ٢٠٦، ٢١٣
الرفاعي، محمود ٢٢١، ٢٢٣
رفعت، كمال الدين ٣١٤
رقية، أسعد ٥٨

الركابي، بهجت ٧٨
الركابي، شفيق ٧٧
الركابي، رضا باش ١٩، ٢١، ٣٥، ٣٧، ٣٨
الركبي، فيصل ٣٦٠
روكرو (الكولونيل) ٥٧
رمضان، حسن ٤٧
رويحة، أمين ٨٧
رياض، محمود ٢٩٩، ٣٠٠
ريتشارد، جيمس ٢٩١
الريّس، محمد ١٢٦
الريس، منير ٧٣، ١١١، ١٢٢
الريّس، نجيب ٢٥٥
رينو (الكابتن) ٦٨، ٦٩

ز

زاهر، علي ٥٨
الزرقا، مصطفى ٣٥٠، ٣٦٦
الزركلي، خليل ١١٠
الزركلي، خير الدين ٤٥، ٤٧
الزركلي، سليم ٣٢٣
زريق، رفعت ٣٥٨
الزعبي، فارس ٢٦
الزعبي، محمد ٣٨٩
الزعيم، حسني ١٢، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٧٦
الزعيم، سعيد ١٦٢
زعين، يوسف ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٦
زكريا، محمد ياسين ٣٨٠
زكي، حسن عباس ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٤
زلط، صبحي ١٠٠
زلط، عبد الفتاح ٢٩٢، ٣٤٧
زلماير ٢٣٣
الزوني، درويش ٣٧٢، ٣٧٤
زمريا، ليون ١٩٤، ٢٧٩، ٣٣٧
زهدي، جلال الدين ٣٨،
زهدي، محمد جلال ٥١
الزهراوي، عبد الحميد ١٧
زهر الدين، عبد الكريم ٣٥٧، ٣٦٤
زهور، عبد الكريم ٣٧٢، ٣٧٤،
زيتونة، كاظم ٢٦٨
زيدان، حسين ٣٩١
الزين، حسن ١٩٤
زين الدين، فريد ١٦٢، ٣٠٩، ٣١٤

س

السادات، أنور ٤٠٨
ساراي (الجنرال) ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٧٩
سافيلي (السنيور) ٤٠
سالم، إسكندر ٦٣
سالومياك (المسيو) ٩٢
السباعي، عمر ٤٠٨
السباعي، مصطفى ١٦٦، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠
السباعي، نهاد ٣٥٦
السباعي، هاني ١٧٤، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٨٩، ٣٣٨، ٣٤٧
سبيرس، إدوارد (الجنرال) ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢
ستاسيس، علاء الدين ٢٢٣
السراج، عبد الحميد ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣
السراج، محمد ١٦٢، ٢١٧
سركيسيان، استور ٣٧
السرميني، ظافر
السرميني، عبد الجواد ١٩٤
السرميني، عبد القادر ١٠٠
السرياني، عيسى ٢١٧
سعادة، أنطون ٢١٢
السعدي، عبد الفتاح ٢٦

السعدي، عزة ١١٠
سعيد أمين ٦١
سعيد، رضا ٦٦
سعيد، محمود عرب ٣٨٦
السعيد، نوري ٢٠، ٢٣، ٤٣، ١٩٨، ٢٦٤، ٢٨٨
السعيدي، أحمد ٦١
السفرجلاني، نسيم ٣٩١
سكر، عبد القادر ٤٥، ٤٧، ٧١، ٧٦
السلاج، عبد الحميد ٢٩٤
سلطان، أحمد ٣٣٧، ٣٤٨
سلمان، علي محمد ١٠٣
سلو، صالح ٧٧
سلو، فوزي ٢٦٠، ٢٦٢
سلوم، أنيس ٣٧
سلوم، رفيق رزق ١٧
سليم، فؤاد ٤٥، ٤٧، ٧٢
سليم، قاسم ٢٤٣
سليمان، صالح علي ٦٢
سليمان، محمد ٣٩١
سمارة، سليمان ٢٤٣
السمان، أحمد ٣٤٨
سوقية، توفيق ٧٧
سويدان، عبد الحليم ٣٧٢، ٣٧٤
سويداني، أحمد ٣٨٩
سياج، حنين ٣٨٥
السياف، عادل
السيد، جلال ٢٤٣، ٣٤٦، ٣٥٠
سيد درويش، فريد ٢٠٦
السيد، سعيد ٣٤٨
سيدي محمد بن يوسف ٢٨٨
سيرجيه، علي ١٠٠
السيوفي، نعوم ٣٥٠

ش

شاتيلا، توفيق ٢٩٥
شاخت (الدكتور) ٢٥٥
شاريت، موسى ٢٠٤
الشاعر، فهد ٣٠٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٠
الشافعي، حسين ٣٠٦، ٣١٣، ٤٠٨
شاكر، جميل ٧٧
شاكر، عمر ٤٥، ٤٧
الشالاتي، خيري ٣٨٧
شامية، توفيق ٨٧، ٩٢، ١٣٩
شاهين، شريف ٥٧
شاهين، معروف ٥٨
الشاوي، عزة ٢٦
الشايب، فؤاد ١٩٠
شارق، مصطفى ١٠٠
شاط، فؤاد ٣٦٠
شحادة، إبراهيم ٣٨٧
شحادة، عبد الحق ٢٧٠
شحادة، كمال ٣٨٦
شخاشيرو، عمر ٣٥٨
الشراباتي، أحمد ١٤٠، ١٥٠، ١٥٩، ١٦١، ١٦٨، ١٧٥، ٣٣٨
الشراباتي، عثمان ٥٩
الشرباصي، أحمد عبده ٣٠٦، ٣٠٨
الشربجي، مظهر ٣٦٠، ٣٧٨
الشربجي، موفق ٣٨٥
شريتح، حسن ٣٧٧
الشريف، إحسان ١٤٤
الشريقي، محمد ٣٤، ٦١، ٨٧
شطي، زهير ٣٤٧
الشطي، عبد اللطيف ١٢٣
الشطي، لؤي ٣٠٠
الشعباني، شاكر نعمت ٨٢، ٨٤، ٩٤
شعراني، أنيس ٣٤٦
الشعلان، لورانس ٢٨٧
شعيبي، فوزي ٣٣١
الشقفة، محمود ٢١٧

الشقفي، عبد الرزاق ٣٧٨
شقير، سعيد ٢٩
شقير، شوكت ٢٢١، ٢٢٣
شقير، محمد سليمان ٢٤٣
الشقيري، أسعد ١٧
شلبي، سعاد ٦١
شلهوب، جورج ١٦٥، ٣٦٦
الشماع، مصطفى ٣٧٨
الشمالي، بشارة ٣٧
الشمعة، رشدي ١٧
شمعون، كميل ٣١٧
الشملي، أبو فياض ٧٨
شموط، عبد الله ٧٨
شهاب، علي ١٢٣
شهاب، فايز ٣١
شهاب، نسيب ٧٧
الشهابي، بهجت ٤٥، ٤٧
الشهابي، فائز ٢٦
الشهابي، مصطفى ١٠٢، ١٠٤، ١١٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٩٥
الشهبندر، عبد الرحمن ٢٦، ٤٠، ٤٥، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٧، ١٠٣، ١٣٠
الشواف، محمد ٣٥٠، ٣٦٠
شورى، منير ٣٤٧
شوفلر (المسيو) ٧٠
الشوفي، فهد ٢٤٣
شومان، عدنان ٣٨٦
شومان، نديم ٣٤٧
شون، ألن ١٤٩
الشويري، أبو حبيب ٧٨
الشويري، نبيل ٣٩٢
شيا، جميل ٣٨٩، ٣٩٢
شيخ الأرض، حكمت ١٨٥
شيخ الأرض، منير ٦١
شيخ خميس، أحمد ٣٧٤
شيخ صالح، أحمد
شيخ صالح، ديب
شيخ قاسم، أحمد ٤٠٦
الشيخ، محمد ٧٧
الشيخ، محمود إبراهيم ٥٨
الشيشكلي، أديب ١٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩٣، ٢٩٤
الشيشكلي، خضر ١٦٢

ص

الصاحب، أحمد ٥٩
صادق، بشير ٣٠٠
صادق، حسين ٧٨
صادق، عبد الكريم منلا ١١٣
صادق، محيي الدين ٥٩
الصالحي، يحيى ٣٨٠
الصايغ، جوزف ١١٣
الصباغ، أبو أنيس ٧٨
الصباغ، حسن ٢٤٣
صبري، حسين ذو الفقار ٣١٥
صبري، شفيق ٣٢٣
صبري، علي ٣٠٦، ٣١٤، ٤٠٨
صحناوي، حنين ١٣٢، ١٧٧
صخر، حسني ٧٠
صدر الدين، علي رضا ١٠٨
صدقي، عبد الرحمن ٣٢٣
صدقي، عزيز ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٣
الصعيدي، منير ٧٨
صفا، محمد ١٨٩، ١٩٠، ٢٧٧
الصفدي، أديب ٧٨
الصفدي، سليمان ٢٤٣
الصفدي، عادل ٣٦٧

صفية، ماجد ٣٤٧
الصقال، عزت ٢٧٧
الصقال، فتح الله ١٩٤، ١٩٥، ٣٤٧
صفصاف، صبحي ٢٣٤
صلاح الدين، حسن ٣٠٩
الصلح، رضا ٣٨، ٤٠
الصلح، رياض ٤٥، ٤٧، ١٦٨، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣
الصلح، عفيف ٨٠، ٢٧٦
الصراف، صبحي ٩٥
صوفان، سامي ٣٧٢، ٤٠٧
الصوفي، جمال ٣٠٠، ٣١٤
الصوفي، محمد ٣٧٢، ٣٧٤
الصيداوي، عبد المجيد ١١٠
صيدح، عزيز ٥٨

ض

ضاحي، جهاد ٣٧٢
ضاهر، محمد ٥٧
ضماد، طالب ٣٧٢
ضوا، محمود ٥٨

ط

طالب، محمد سعيد ٤٠٥، ٤٠٦
طالب، الوليد ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٩٢
الطباخ، محمد راتب ٩٥
الطباع، أبو شاكر ٧٨
الطباع، أبو الهدى ٣٦٧
الطباع، شكري ٤٥، ٤٧
الطباع، عبد الرحمن ٣٧٨
طبيخ، سليم ٤٧
الطرابيشي، أحمد ١٣٠
الطرابلسي، أمجد ٣٠٩، ٣١٤
الطرابلسي، عزة ٣٦٤
طراف، نور الدين ٣١٣
طربين، عادل ٣٧٨
طربين، فارس ٢٤٣
طرزي، صلاح ٢٩٤
طعمة، جورج ٣٧٨
طفيمة، أحمد عبد الله ٣١٤
طلاس، مصطفى ٤٠٥، ٤٠٦
طلس، أسعد ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣
طلس، عبد الوهاب ٩٥
طلس، محمد ٣٤٧، ٣٦٠
طليع، رشيد ٢٢، ٢٩، ٤٥، ٤٧
طليع، سعيد ٢٦
الطناجي، طاهر ٢١٥
طنطاوي، حسن ٣٢٣
طه، محمد ٥٨
الطواشي، عارف ٧٨
الطويل، محمد رباح ٣٨٩، ٤٠٥، ٤٠٦
الطويل، نبيل ٣٦٠

ع

العابد، حسن ١٨٦
العابد، عبده ١٨٥
العابد، محمد علي ٦٣، ٦٤، ٩٩، ١٠٠، ٢٩٥، ٣٦٦
عابدون، غالب ٤٠٧
عابدين، محمد ٣٥٠
العادل، فؤاد ٣٣٨، ١٤٨، ٣٥٠
العاشوري، فهمي ٣٨٥
العاص، سعيد ٧٦، ٧٧
العاص، شاكر ٢١٧، ٢٦٣
العاص، هشام ٣٨٥
العاصي، عبد الإله ٣٨٧
عاقل، مصطفى ٥٨
العالم، محمد ٣٠٩
عامر، حمد ٧١
عامر، عبد الحكيم ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٢

العامري، عوض ٣٤٧
العايش، محمد ١٣٤، ١٣٧، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٧
العائدي، شوكت ٧٧
عباد، عزيز ٣١٦
عبارة، صبحي ٢٢١
العباس، جابر ٦٣، ١٠٣، ١٢٣
العباس، شوكت ١٢٧
العباس، منير ١٢٣، ١٣٤
العباس، شوكت ١٢٣
عباس، عبد الهادي ٣٦٠
عبجي، يوسف ١٩٤
عبد الله (الملك) ١٦٦، ١٦٧، ١٩٧
عبد الدايم، عبد الله ٣٥٦، ٣٨٥
عبد ربه، هشام ٣٣٠، ٣٣٦
عبد الرحمن، سليم ٤٥، ٤٧
عبد الرحمن، محمد ١١٣
عبد الرزاق، محمود ١٢٧
عبد العزيز بن زيد ١٩٧
عبد الفتاح، توفيق ٣٠٨
عبد الكريم، أحمد ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧
عبد الكريم، عزيز ١٨٩، ٢٠ ، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٩٤، ٣٥٨، ٣٦٤
عبد المحسن، ميزو ١١٤
عبد الناصر، جمال ٢٦٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٨، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١
عبد الهادي، عوني ٤٧
عبود، بدري ٢٨٣
عبيد، حمد ٣٨٢
عبيد، سلامة ٣٤٧
عبيد، علي ٧٠، ٧١
عبدو، حميد ٣٥٣
عثمان، محمود ٥٨
العجلاني، عطا ٢٦
العجلاني، منير ١١٠، ١١١، ١٣٧، ١٦٥، ١٦٨،
العجيلي، عبد السلام ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٨
عدي، سعيد ٧٧
عرابي، نزار ٣٧٤
عرفة، موسى ٣٠٩،
عرنوس، كامل ٣٥٣
عرنوق، رأفت ٢٣٣
العريس، ثابت ٣١٤
العريسي، مصطفى محمد ١٠٨
عز الدين، جاد الله ٢٣٤، ٣١٤،
عز الدين، محمد ٧١
عزة باشا، حسن ٦٦
عزوز، إبراهيم ٢٣٨
عساف، عبد الحميد ١٢٦
عساف، يوسف علي٢٥٥
العسلي، أديب ٧٧
العسلي، باسم
العسلي، حكمت ٧٧
العسلي، شكري ١٧
العسلي، صبري ٧٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٢٩، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٣، ١٩٤، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٠٨ ، ٣١٩، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٦٦
العسلي، عبد اللطيف ٣٨
العسلي، فائق ٧٧
العسلي، فيصل ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠
عشاوي، محمد عيد ٣٨٩، ٤٠٥
العشي، سهيل ٢٩٥
عصاصة، أحمد ١٣٠
عصاصة، موفق ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦
العطار، أنور ٣٢٣
العطار، سليمان ٧٨
العطار، عبد الحميد ٥٩

العطار، عصام ٣٦٥
عطفة، عبد الله ١٩٥، ٢١٨، ٢٢٦
العظم، تقي الدين المؤيد ١٢٨
العظم، حقي ٥٦، ٥٧، ٧٩٣ ٩٤، ٩٩
العظم، خالد ١٢٢، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٢٨، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٦٦
العظم، شفيق مؤيد ١٧
العظم، عبد الرحمن ١٧٣، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٧٦، ٣٢٠، ٣٤٧
العظم، عبد القادر ٨٤
العظم، فوزي ٢٦
العظم، محمد فوزي ٣٤
العظم، محمود ٣٥٠
العظم، ممدوح ٧٧
العظم، نزيه المؤيد ٧١، ٧٢، ٧٧، ٨٧
العظمة، أحمد مظهر ٣٦٤
العظمة، بشير ٣٠٨، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٦
العظمة، عادل ٨٧، ١٧٧، ٢١٨
العظمة، نبيه ٤٥، ٤٧، ٨٧، ١٢٢، ١٥٩، ١٦٢، ٢١٨، ٢٢٤
العظمة، يوسف ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٢٤٠
عفلق، جريس ٧٨
عفلق، ميشيل ٢١٧، ٢١٨، ٢٦٣، ٢٧٤، ٣٨٧
عفيفي، عبد الوهاب ٦٠، ٦١
العقاد، عباس محمود ٣٢٣
العقاد، عبد الوهاب ٣٥٨
عقيل، زهير ٣٣٠
عقيل، صالح ٢٨٩
عكاشة، ثروت ٣٠٨، ٣١٤
علوان، جاسم ٣٠٠، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٨٠
العلواني، درويش ٣٧٢
علوش، بدر الدين ٣٤٦
علوش، رضوان ٣٨٠
العلي، حامد ١٢٥
العلي، سليمان ١٢٤، ١٢٥
العلي، صالح ١١، ١٨، ١٠٣
علي، طارق ٤٠٠
العلي، محمد إبراهيم ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٧
عماد، محمد ٣٢٣
العمادي، محمد صالح ٢٦
عمار، رفيق حمدي ١٠٠
العماري، منير ١٠٠
عمر باشا، شفيق ٧٦
عمر باشا، عبد الوهاب ٧٧
عمر باشا، ممدوح ٧٧
العمر، رشاد ١٢٦
عمران، محمد ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٥
عمرايا، عبد الله ٣٧٧
العمري، حسام ٥٩
العمري، صبحي ٢١٧، ٢٤١
عمون، إسكندر ٢٩
العنبري، مظهر ٣٨٧
العوا، صفوة باشا ٣٨
العود الله، طعمة ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٤
عوض، طالب ٣٩١
العويني، حسين ٣١٨
عياد، كامل ٣٦٠
العياشي، غالب ١٠٠
عيتاني، أسعد ٩٥
عيسى، إبراهيم عبد المجيد ٣٢٣
العيسى، عيسى ٣٨
العيسى، منصور ١٢٥
العيسمي، شبلي ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٨
العيسمي، يوسف ٧١

غ

الغادري، نهاد ٣٧٤

غازي (الملك) ١٢٩
غالب، عبد الحميد ٣٥٨
غانم، علي محمد ٥٨
الغانم، وهيب ٢٧٩
غريغ، إدوارد ١٤٩
غريغوريوس (البطريرك) ٣٧
غزال، علي ١٢٥
الغزي، سعيد ١٠٢، ١٤٤، ١٦١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٤، ٢٨٢، ٢٨٣. ٣٤٧
الغزي، سهيل ٤٠٨
الغزي، فوزي ٨٠، ٨٩
الغزي، كامل ٩٥
الغزي، نبيه ٢٧٧
غصوب، محمد ٤٧
الفصين، فايز ٢٣
غنيمة، لطيف ٢١٧
غوابه ٤٥، ٥١
غورو (الجنرال) ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٢، ٥٧، ٦٢، ٦٤

ف

فاخوري، جلال ٣٩١
فاخوري، رفيق ٣٢٣
الفاخوري، سامح ٣١
الفاخوري، سميح ٣٨٥
الفاخوري، عبد العزيز سليم ١٠٨
فارلي، كريستوفر ٤٠٠
فاروق (الملك) ٢٠٢
الفاضل، محمد ٣٨٥
الفاعور، محمود ٤٥، ٤٧، ٥٧
الفتيح، عبد الصمد ٢٧٨
الفحام، شاكر ٤٠٧
فخري، إبراهيم علي ١٠١
الفرا، جمال ٣٥٨
فرجاني، ياسين ٣٠٠
فركوح، عبد الله ١٦٢
فرنجية، حميد ١٩٦
فرهود، إبراهيم
فنصة، نذير ١٩٦
فوجير (الجنرال)
فوزي، محمود ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٣
الفياض، رايسي الفرمان ٣٨٦
الفياض، عبد الكريم ١٢٦، ٣٤٧
فيتز جيرالد، باتريك ٢٩٤
فيصل بن الحسين (الملك) ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٦٤
فيصل، يوسف ٤٠٨

ق

القاري، رشاد خليل ١٠١
قازان، فؤاد جرجس ١٠٨
قاسم، أحمد محمود ٢٤٣
قاسم، عثمان ٤٥، ٤٧
القاسم، نهاد ١٩٤، ٢٧٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٧٢، ٣٧٤
القاسمي، صقر بن سلطان ٣٢٣
القاسمي، ظافر ١٦٢، ٣٤٧، ٣٦٠
القاوقجي، فوزي ٧٣، ٧٧، ٨٧، ١٧٢
القباني، بكري ٣٥٠
قباني، حمود ٤٠٦
قدري، أحمد ٢٣، ٣١، ٣٨
قدري، تحسين ٢٣، ٣١، ٣٨
القدسي، ناظم ١، ١٢١، ١٧٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٦٤، ٢٨٢، ٣٥٨، ٣٦٦
قدعة، سعيد ٧٨
قدور، عبد الحليم ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٦
قره باش، فؤاد محيى الدين ١٠١
قريو، جورج ١١٣
القصاب، كامل ٤٥، ٤٧، ٨٧، ١٦٥

القصار، عبد الرحمن ٧٨
القصيري، مصطفى ١٠٢
القضماني، عوني ٤٥، ٤٧
القطامي، عقله ٦٨، ٧١، ٧٢، ٨٧
القطب، بشير ٣٨٥
قطيط، عبد اللطيف ٤٠٨
قطيني، راشد ٣٠٠، ٣٧٢، ٣٧٤
القلطجي، عبد الحميد ٣٨
القلعجي، إسماعيل ٧٧
قماز، عبد الحميد ١٦٢
قماز، محمود ٤٠٨
قنبر، أحمد ٢١٧، ٢٧٨، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٠
القنواتي، شوكت ٣٠٧، ٣١٤
قنوت، عبد الغني ٣٠٠، ٣٠٩، ٤٠٧
القواص، عبد القادر ٧٧
قواص، علم الدين ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣
القوتلي، شكري ٤٥، ٤٧، ٨٧، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٩، ١٧٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٣٧
القوتلي، عدنان ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٥٠
القوتلي، مكرم ٣٦٠
قوزما، جبران ٢٦
قولي، إسماعيل ٢٧٧، ٣٩١
القيسوني، عبد المنعم ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢
القيم، شاكر ٥٦

ك

كاترو (الجنرال) ٦١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨
كاريه (الكابتن) ٦٧، ٦٨، ٦٩
كامل، أحمد علي ٣٥٠
كامل، علي ١٢٣
كبا، فيليب ٣٤٧
كبارة، سامي ١١٠، ١٧٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٩
كحالة، صبحي ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤
كحالة، نور الدين ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣
كراين، تشارلز ٢٤، ٥٩، ٦٠، ٦٢
كرد علي، محمد ٥٦، ٨٧
الكردي، عثمان ديب ١٠١
كرزون (اللورد) ٤٦
الكزبري، حيدر ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٥٢
الكزبري، خلوصي ٣٤٦
الكزبري، عبد الله ٥٩
الكزبري، مأمون ٢٧٩، ٢٨٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٢٧، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٦
الكسم، حسني ٢٦
الكسم، عطا ٢٦
كفتارو، أحمد ٣٦٦
كلاس، بهيج ١٨٩، ٢١٧، ٢٣٣
الكلاس، خليل ٢٨٩، ٣٠٩، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٧
كلوب، فارس ٤٠٠
كليمنصو ٣٥
الكنج، إبراهيم ٦٣، ١٢٣
كنج، سعيد ٢٤٣
كنج، هايل ٢٤٣
كنجو، أنيس ٤٠٦
الكيالي، فوزي ٤٠٨
كنيدر، شكري ٦٤
الكوراني، أسعد ٧٨، ١٩٤، ١٩٥، ٢١١، ٢٧٧، ٣٤٦، ٣٦٣
كوهين، إيلي ٣٨٤
الكيالي، عبد الرحمن ١٠٦، ١٢١، ١٣٩، ١٤٢، ٢١٩، ٢٦٣، ٣٤٧
الكيالي، فاخر ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٨
الكيخيا، راغب ١٣٦
الكيخيا، رشدي ٢١٧، ٢٤٥

الكيلاني، بدر الدين ٢١
الكيلاني، عبد القادر ٢٦، ٨٧
كينغ، هنري ٢٤

ل

اللاذقي، أحمد محمد ١٠٠
لاير، ألبرت ٢٤
اللحام، أبو هاشم ٧٨
اللحام، أحمد ٤٧
اللحام، بشير ١١٠
اللحام، حسن ١٢٩
لطفي، أحمد ٦٤
لورانس، ١٩، ٢٠

م

المأمون، سيف الدين ١١١، ١٢٢
ماخوس، إبراهيم ٣٧٢، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٦
مار، بوها ٤٠٠
مارتان، تومي ٦٩
ماسينيون، لوسي ١٠٨
الماضي، معين ٣٤، ٤٥
الماضي، هدية صالح ١٠١
المالكي، رياض ٣٠٩، ٣٤٦، ٣٦٠
المالكي، عدنان ٢٨٢
مالكي، مصطفى كمال ٢٠٦، ٢١٤
المالكي، منير ١١١، ١٦٢
المبارك، محمد ١٧٧، ٢٢٥، ٢٢٨، ٣٤٧، ٣٦٦
محارب، فواز ٣٠٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥
محاسن، أسعد ٢٨٩، ٣٥٩، ٣٦٣
محاسن، سعيد ٨٧
محاسن، محمد ٢٦
المحايري، فهمي ٢١٧
المحايري، محمد ١٠٠
المحروقي، أحمد ٣٠٩، ٣١٤
محصل، جورج ٣٣٦
محمد، نديم ٣٢٣
محمد، يونس ١٢٣
محمود، زكي نجيب ٣٢٣
محيى الدين، زكريا ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٣
المدرس، أحمد خليل ١٦٥
المدرس، رشيد ٦٣، ٨٥
المدرس، محمد خليل ١٢٢
المدفعي، عارف ٤٧
المدفعي، عبد الفتاح ٤٧
مراد، حويثة ٤٠٥، ٤٠٦
مراد، حسن ١٦٢
مراد، محيى الدين ٢٣٣
مردم، جميل ٤٥، ٧١، ٩٣، ٩٤، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٣٢٤
مردم بك، حيدر ٣٨
مردم، خليل ١٣٧، ١٩٥، ٢٠٤
مردم بك، سعد الدين حمزة ١٠٠
مردم، عبد الرحمن ٢٩٥
مردم، عدنان ٣٢٣
مرشد، حسين ٦٩، ٧١
المرشد، سلمان ١٢٣، ١٦٠
مرشو، اكوب ١١١
مرشو، إلياس ١١٢، ١١٣
المرعشلي، فاتح ١٦٥
مرعي، أسعد إبراهيم ٣١٦
مرعي، سيد ٣٠٦، ٣١٤
مرعي، عبد الرحيم أحمد ١
مريود، أحمد ٤٧، ٥٧
مريود، حسين ٣٦٠
مريود، خليل ٥٧
مريود، عصام ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣

مزاحم، يوسف ٣١٤
مزهر، مهاوش ١٢٩
المسلط، عبد العزيز ١١٤
المشنوق، عبد الله ٣١٨
المصري، أمين ٣٨٤
المصري، عبد الرزاق حسن ١٠١
مصطفى، شاكر ٣٨٥
مصطفى، مصطفى خليل كامل ٣٠٦
معتوق، صالح ١٣٠
معروف، محمد ١٨٩، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧
المعصراني، سليمان ٧٦
المعصراني، عبد الهادي ٧٦
المغير، عبد الرحمن ٣٦٠
مفرج، توفيق ٣٤
المقداد، عبد الحميد ٤٠٥، ٤٠٦
الملا، أحمد ٧٧
ملحس، رشدي ٦١
الملحم، علي ٧١
الملقي، رئيف ٢٢٨، ٢٧٩
المنجد، أحمد ١١٠
المنير، عارف ٢٦
المهايني، إبراهيم ٧٨
المهايني، فارس ١٠٩
مور، لورنس ٢٤
موس، جيمس س. ٢٧٩
موسى، محمود ٥٨
الموصلي، صبحي ١٦٥
مونتغمري، جورج ٢٤
المؤيد، بديع ٥١، ٥٦
المؤيد، واثق ٨٢، ٨٤
الميداني، رياض ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٧
المير، أحمد ٣٧١
ميسر، شكيب ٨٤

ن

النابلسي، نذير ٣٩٠
ناصر (الشريف) ٢١
ناصر، محمد ١٨٩، ٢٢١، ٢٢٩
الناصري، الغدر ٣٧٧
ناصيف، أمين ٣٣٧، ٣٤٨
ناصيف، فاتح ٣٥٣
الناطور، توفيق ٢٦، ٣١
نامي، أحمد ٨٠، ٨٥، ٩٢
نجيب، محمد ٢٩٩
النحاس، حكمت ٣٦٢
النحلاوي، عبد الكريم ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦
النحلاوي، محيي الدين ٧٨
النص، عزة ٣٣٧، ٣٤٨
نصار، سليمان ٧١
نصار، محمد ٣٠٩
نصر، صلاح ٣٣٠، ٣٣١
النصر، حمدي ٥٦، ٨٥
نصري، إسحق ٦٣
نصور، أديب ١٧٣، ٣٦٠
نظام الدين، توفيق ٢٢١، ٢٢٣، ٢٩٦، ٣٤٦
نظام الدين، عبد الباقي ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٧٩، ٢٨٣
النعال، نصوح ٣٥٣
نعمان، سليمان ٢٤٣
نعمت، مصطفى ٦٤
نعمة، محمد ٣٤٧
النفوري، أمين ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٦٤
النقراشي باشا، محمود ١٤٩
النقشبندي، عبد الخالق ٣٧٨
نمر، عمر خان ١٨٩
نمور، صلاح ٣٩١
نور الله، نور الله ٤٠٨
نور الدين، إبراهيم ٣٩٢
نورمان (الكابتن) ٧٠
النوري، أبو سعدو ٧٨

النوري، أمين ٣٠٧
النوري، عثمان ٣٦٧
النيال، صبحي ٨٧

هـ

الهادي، دهام ٣٤٦
هارون، أسعد ٢٨٣. ٢٨٩، ٣٤٦
هارون، عبد الواحد ٦٣
هارون، عزيزة ٣٢٣
هارون، منح ٢٦، ٤٧
هاشم، أحمد نجيب ٣١٩
الهاشمي، طه ١٩٨
الهاشمي، ياسين ٢٩، ٥٩
الهبج، سعيد ٣٣٣
الهجري، يوسف ٦٨
هدايت، صلاح الدين ٣١٤
هريو (المسيو) ٦٦
هلال، كمال ٣٧٢، ٢٧٥، ٣٩١
هلال، محمد طالب ٤٠٧
هنانو، إبراهيم ١١، ١٨، ٢١، ٥٩، ٧٨، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ١٠٢، ١١٠
هنانو، عزة ١٠٠
الهندي، عبد الحكيم ٧٨
الهندي، محمود ١٩٠
هندي، نسيب ٣٣٦
الهندي، هاني ٣٣١، ٣٣٢، ٣٧٢
هندية، هنري ٩٩
الهنيدي، توفيق ١٧٣
الهنيدي، عبد الرحمن ٣٥٠
هنيدي، فضل الله ٧١، ٧٢
الهنيدي، قاسم ١٦٢
هواش، إسماعيل ٦٣، ١٢٥
هيكل، محمد حسنين ٣٢٩، ٣٥٨

و

وتار، عبد القادر حسن ٢٣٤
الوزان، صلاح ٣٨٥
وصفي، مصطفى ٨٧
وهاب، شكيب ٥٧، ٨٧، ٢٣٣
ويغان ٦٤، ٦٥
ويلسون (الجنرال) ١٩، ٢٤، ٢٥
وينغيت ١٩

ي

اليازجي، توفيق ٤٥
ياسين، يوسف ٤٥
اليافي، عبد الله ٢٣٩
يالي، وليم ٢٤
يحيى، كمال ٥٩
يوسف، السيد ٣١٤
اليوسف، عبد الرحمن باشا ٢٦، ٥١، ٥٥
يوسف، نعمان علي محمد ٢٥٥
يونس، أحمد الحاج ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٤
يونس، إسماعيل ١٠٣
اليونس، عبد اللطيف ١٢٥

فهرس الأماكن

أ

آسيا الصغرى ٢٤
الاتحاد السوفياتي ١٣٥، ٢٨٣
الأردن ١٣، ٢٢، ٣١، ٥٧، ٨٢، ١١٤، ١٦٣، ١٩٧، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٦٥، ٣٩٢
إسبانيا ٣٤
إسرائيل ١٥، ٢٠٤، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٩٤، ٤١١
اسطنبول ١٥
الإسكندرون ٨٤، ٩١، ١٠٧، ١١٦، ١١٧
ألمانيا ١٣٠
أميركا انظر الولايات المتحدة الأميركية
الأناضول ١٩
أنطاكية ٢١، ٢٢
إنكلترة ١٥، ٢٩، ٨٢، ٣٢٠
أوروبا ٢٣، ٣٥، ٣٦، ٦٠، ١١٥
أوستراليا ١٣٥
إيطاليا ٢٤، ٣٤، ٤٠، ٤٢

ب

باريس ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧
بئر السبع ١٨
البرازيل ١١٣
بريطانيا ١٩، ٢٢، ٢٤، ٣١، ٣٥، ٤٦، ١٣٧، ١٤٩
بغداد ١٩، ٢٨٨، ٣٢٠
بلجيكا ١٣٥
بلودان ١١٤، ١٢٨
بولونيا ١٣٥
بيروت ٢٢، ٤٠، ٤٣، ٦٨، ٨٦، ٨٨، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٤، ١١٩، ١٤٥، ٢٣٩

ت

تدمر ٧٠
تركيا ٣٣، ١٠٧، ١١٧، ١٩٨، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٨١، ٣٥٩
تشيكوسلوفاكيا ١٣٥، ٢٨٧، ٢٩٢
تلكلخ ٣٤، ١٢٤، ١٢٨
تونس ٢٨٨

ج

جبال طوروس ٢٥
الجزائر ٢٣٥، ٢٨٩، ٣٤٦
جزيرة أرواد ٤٧

الجمهورية العربية المتحدة ٤٠٨
جنوب أفريقيا ١٣٥
الجولان ٥٧

ح

حاصيا ٣٤
الحجاز ١٥، ١٨، ٢٦، ٤٦
الحسكة ٧٠
حلب ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣١، ٤١، ٥٢، ٥٦، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١١٤، ١١٨، ١٤١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٧٥، ٣٩٠، ٣٩٨، ٣٩٩
حماه ٢١، ٢٢، ٣١، ٤١، ٥٢، ٧٣، ٧٦، ١١٤، ١٣١، ١٤١، ١٦٢، ١٧٣، ٢٥١، ٢٦٨، ٣٣٢، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٥
حمص ٢٩، ٣١، ٤١، ٥٢، ٧٦، ١١٤، ١٣١، ١٤١، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٩٣، ٣٣٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٩٦، ٤٠٥
حوران ٤٦، ٥٤، ٥٥

د

درعا ٤٥، ٤٧، ٥٥
دمر ٧٧
دمشق ١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٨٨، ٩٢، ٩٣،١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٨١، ٤١٠
دير الزور ١٤١، ١٧٣، ٣٥٢ ٣٥٣

ز

الزبداني ٧٧

ر

روسيا ١٧٢

س

السعودية ١٣٧، ٢٠٣، ٢٢٨، ٢٨٤، ٢٩٢، ٣١٦، ٣٣٠
السودان ٤٠٨
السويداء ٦٩، ٨١، ١٢٩، ٢٦٤، ٣٩٢
سيناء ٢٥

ش

شمال أفريقيا ٢٨٦

ص

الصومال ٤١١
الصين ٩٤، ١٣٥

ط

طرابلس ٥٧، ٣٩٧
طرطوس ٢٢
طهران ٢١٤

ع

العراق ١٦، ٤٠، ٨٢، ١١٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨١، ٣١٨، ٣١٩-٣٦٥، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٨
عمان ٣٤٦

غ

الغوطة ٧٦، ٧٧، ٧٨

ف

فرنسا ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٩، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٣٥، ٢٨٦

فلسطين ١٣، ١٦، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٤٠، ٦٦، ١١٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٤، ٣٤٦

ق

القامشلي ١٤١، ٣٥٩

القاهرة ٣٢٣، ٤٠٨

القدس ١٨

قطر ٢٥٩

ك

كندا ١٣٥

كيليكيا ٣٣

ل

اللاذقية ٢٢، ٥٧، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٤١، ١٦٠، ١٦٢

لبنان ١١، ٢٦، ٣٣، ٤٠، ٥٦، ٨٢، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٤، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٨١، ٣١٧، ١٨ظ، ٣٣٦، ٣٥٨، ٣٨٠، ٣٩٧

لندن ٣٤، ٣٥، ١٤٩

اللوكسمبورغ ١٣٥

ليبيا ٤٠٨

م

مرسيليا ٢٣

مصر ١١، ١١٤، ١٣٧، ١٦٣، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٥،

مكة المكرمة ١٦، ١٨

ن

النروج ١٣٥

نهر الأردن ١٩

نيوزلندا ١٣٥

هـ

هولندا ١٣٥

و

الولايات المتحدة الأميركية ٢٤، ٢٧، ٢٣٤، ٦٠، ١٣٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٢٠

ي

يافا ١٨

اليمن ١٣٧

يوغسلافيا ٤١١

اليونان ١٣٥